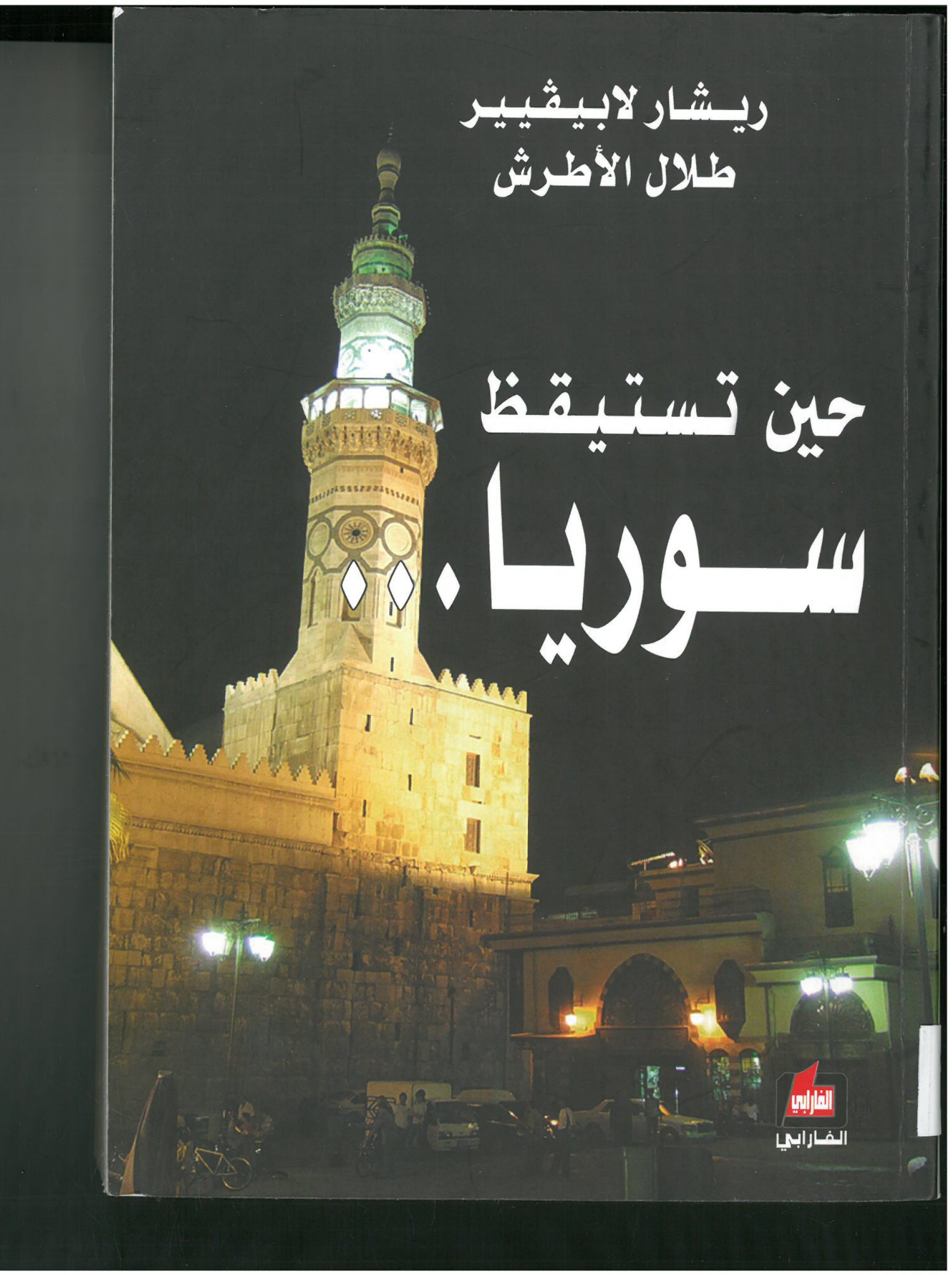

ريشار لابيفيير
طلال الأطرش
حين تستيقظ
سوريا..
الفارابي
الفارابي

ريشار لابيڤيير
طلال الأطرش

حين تستيقظ سوريا...

ترجمة: ميشال كرم

دار الفارابي

Richard Labévière
Talal el-Atrache

Quand la Syrie s'éveillera...

PERRIN
www.editions-perrin.fr

الكتاب: حين تستيقظ سوريا . . .
المؤلف: ريشار لابيفيير وطلال الأطرش
المترجم: ميشال كرم
لوحة الغلاف: الجامع الأموي في دمشق

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان
ت: 301461(01) - فاكس: 307775(01)
ص.ب: 3181/ 11 - الرمز البريدي: 2130 1107
e-mail: info@dar-alfarabi.com
www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى 2012
ISBN: 978-9953-71-699-2

Cet ouvrage a bénéficié du soutien des Programmes d'aide à la publication
de l'Institut français.

مقدمة

قلة من الفرنسيين تستطيع أن تحدد بلا تردد موقع سوريا على خريطة العالم. وأقل منهم أولئك الذين يعرفون تاريخها. ما يزيد من القلق الذي يثيره هذا الواقع هو أن هذه البلاد، التي كانت مهداً للحضارات المتوسطية وما بين النهرين، كانت على مدى نحو خمسة آلاف سنة ملتقى الشعوب حيث كانت تتشابك التأثيرات والاحتلالات المصرية، واليونانية، والرومانية، والبيزنطية، والفرنجية، والصليبية، والتركية ثم العثمانية، وانتهى بها الأمر بين الحربين العالميتين بثلاثين سنة من الاحتلال العسكري والإداري الفرنسي. وتبقى سوريا أيضاً مهداً للمسيحية حيث وجد القديس بولس طريق دمشق، وحيث لا يزال سكان بعض القُرى يتكلمون الآرامية، لغة المسيح، وحيث يعيش نحو مليوني مسيحي من مختلف المذاهب يشكلون نحو 10% من السكان، ويمارسون ديانتهم بحرية تامة لامثيل لها في العالم العربي كله باستثناء لبنان. فسوريا هي بالفعل إحدى الدول العربية القليلة التي تتبنى العلمانية، وعلى المساواة في دخول الوظائف العامة والخاصة بين جميع مواطنيها، رجالاً ونساء، وأياً تكن ديانتهم. . . والتي حظرت من زمان بعيد ارتداء النقاب في المؤسسات التربوية، والمدارس والجامعات.

وعلى الرغم من ذلك، دأبت وسائل الإعلام الغربية، وخصوصاً الفرنسية، على إظهار سوريا وكأنها نوع من الدكتاتورية الكركوزية على غرار كوريا الشمالية، هذه التي تشاطرها على كل حال ميزة مريبة هي التصنيف في محور الشر من قِبل الإدارة الأميركية. وبحسب ما تقول وسائل الإعلام إياها أيضاً فإنّ

القادة السوريين مسكونون بإرادة إبقاء السكان تحت وطأة نظام يثقل كاهلهم، وإزالة إسرائيل من الخريطة، وضم لبنان، والحصول على أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية، وتغذية اضطراب دائم في مجمل الشرق الأوسط، وإنهم العقبة الأخيرة أمام السلام في المنطقة. وبالإجمال، فإن العالم، في نظر وسائل الإعلام هذه، ينقسم في كل مكان وحول كل المواضيع، إلى فئتين متمايزتين جداً: «الأخيار»، وهم معادون بصورة أساسية وكلية لسوريا، و«الأشرار» وهم لا يشاطرون الأولين شعورهم بكل مقوماته. وهنا ننبه القارئ: هذا الكتاب وضعه «أشرار».

ولئن كنت لا أشاطر المؤلفين كل أحكامهما، فإن لهما مع ذلك، فضلاً لا مجال لنكرانه في إظهار صورة على هذا الجانب من المانوية، ذلك أنه، بمعزل عن الحس السليم، فإنَّ إقامة قصيرة في المكان سرعان ما تبيّن بطلان الإدانات المانوية. صحيح أن سوريا تعيش في ظل نظام رئاسي استبدادي، لكن الشعب ينتخب البرلمان الذي يضم ممثلين لمختلف الأحزاب السياسية ومن بينها حزب شيوعي ذو وجود مشروع في هذه البلاد ذات الأكثرية المسلمة. قد لا تتسم الانتخابات هنا بانتظام الانتخابات في أوروبا الغربية ذات التقليد الديمقراطي الطويل وشفافيتها، لكنها لا تختلف كثيراً عن الممارسات الانتخابية في المغرب أو في الأردن اللذين يوصفان بالنموذجين للديمقراطية النامية. للنساء ما للرجال من حقوق في المؤسسات الرسمية السورية، وهذا أمر نادر في بلدان المنطقة، كما تضم الحكومة من بين أعضائها عدداً من النساء في مناصب عالية. ويتعرض النظام القضائي وحقوق الإنسان هناك لخروق لا تنجو من التنديد بحق، ولكن بقدر أقل منه في تونس أو العربية السعودية أو مصر، البلدان الحليفة المميزة للغرب، وأقل منه في بعض بلدان الكتلة السوفياتية السابقة التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي مؤخراً. ومنذ نهاية التسعينيات، أصبح استعمال الإنترنت، ومشاهدة أقنية التلفزة الفضائية، واستعمال الهاتف الخلوي، مباحاً من دون أي قيد، الأمر الذي حدا بالصحافة المحلية، التي كانت حتى حينه في خدمة الحكم، إلى البحث عن سبل للتحليل أقل ممالأة له. أخيراً، وإذا كان

صحيحاً تماماً أن سوريا فيما مضى قد جعلت من الإرهاب سلاحاً عادياً لعلاقاتها الدولية في تعامل الضعيف مع القوي، فإنها قد تخلت عنه منذ آخر الثمانينيات، وشاركت إلى جانب الائتلاف الدولي في حرب الخليج الأولى، وقدمت للولايات المتحدة كما للأوروبيين عوناً ثميناً ضد إرهاب القاعدة.

وبعد هذا، فإن المواطن السوري، المنفتح تقليدياً على المبادلات وعلى التجارة مع سائر العالم، والمتعطش - حتى الشراهة الكاريكاتورية أحياناً - إلى نمط العيش الغربي، والذي يستسيغ النقد والسخرية حيال مؤسساته الرسمية وحكامه، ليعجب إذ يرى كيف يفضل الغرب وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة، البلدان الأكثر رجعية، والأكثر أصولية والأشد عداءً للديمقراطية في المنطقة، والتي ثبتت مساندتها للأصولية الجهادية، كالعربية السعودية وإمارات النفط الخليجية وباكستان. وهو يجد صعوبة في فهم الصورة التي ترسمها الصحافة الغربية لبلاده، والضغوط السياسية والتهديدات العسكرية الدائمة التي تستهدفها من جانب الإدارة الأميركية، والعقوبات الاقتصادية والمالية المستمرة التي تؤدي إلى تباطؤ تطورها الصناعي والاجتماعي، والتي لم تقرها منظمة الأمم المتحدة، بل واشنطن وحدها، ولكنها مع ذلك تفرض نفسها على الأسرة الدولية بكاملها.

إن القادة السوريين، وكذلك المواطنين العاديين، أكانوا معارضين للنظام أم موالين له، يردون على هذا النظام الدولي الجائر الذي لا يفهمونه بالانكفاء على نزعة قومية شديدة الحذر. هنا نجد أنفسنا أمام مفارقة. ذلك أنه إذا كان هناك حقاً منذ أقدم العصور «فضاء سوري» بين الفرات والمتوسط، فإن البلاد بالتراث وُلِدت سنة 1920 ولم تبرز فيها الفكرة القومية حقاً إلا في أربعينيات القرن العشرين. كان هناك بالتأكيد حالات تضامنية حضرية حول المدن الكبيرة، وحالات تضامنية قروية، وحالات تضامنية قبلية وعشائرية في الجبال والصحارى، لكن لم يكن هناك من شيء يشبه روحاً قومية كتلك التي عرفت في أوروبا منذ القرن الثامن عشر.

بعد أن حصلت فرنسا وإنكلترا من عصبة الأمم في أعقاب حرب

1914ـ1918 على وكالة لأجل السير ببقايا الامبراطورية العثمانية نحو الاستقلال، استقرت الدولتان في المشرق سنة 1919 كما لو كان ذلك في مستعمرات، وأقامت كل منهما مناطق سيطرتها بشطحات قلم أحمر وأزرق على الخريطة، وفقاً لمصالحها الخاصة أو شهيتها الخاصة فقط. وخرجت من هذا التقطيع المبكر كيانات متنافرة تماماً في منطقة تعج بالأقليات والطوائف الدينية، والمذهبية والعرقية واللغوية. كان العثمانيون قد حلوا المشكلة بإعطائهم تلك الأقليات حق إدارة شؤونها بنفسها شرط أن تؤدي الضريبة وأن لا تتدخل في الحروب ولا في العلاقات الدولية. وكانت حملات عسكرية تأديبية تأتي بين حين وآخر لتذكر المتخلفين عن الدفع بواجب الخضوع. أما الأوروبيون، الأكثر عقلانية لكن الأكثر ميلاً إلى التدخل، فلم يتقبلوا هذا الأمر، ورفضوا تمديد حالات الإدارة الذاتية التي من شأنها أن تقود إلى أفكار استقلالية.

لقد لعبت بريطانيا العظمى في منطقة سيطرتها (العراق، شرق الأردن، فلسطين) ـ كما فعل الأميركيون فيما بعد ـ ورقة الأكثريات، فأنشأت مملكتين عربيتين سنيتين لورثة الشريف حسين، حامي الأماكن المقدسة في شبه الجزيرة العربية، في كل من بغداد وعمان. كما وسعت سلطة مفتي القدس الأكبر في فلسطين لأجل صد ادعاءات الحركة الصهيونية الأوروبية. أما فرنسا، التي نالت «سوريا الكبرى» التي كانت تضم لبنان آنذاك، فقد لعبت ورقة الأقليات فقسمت المنطقة إلى دويلات صغيرة طائفية (لبنان، دولة العلويين، جبل الدروز).

باستثناء شرق الأردن، القليل السكان والذي يكاد يكون عربياً وسنياً بالكامل، لم يكن أي من تلك الحلول مناسباً لأهل المنطقة، وذلك إما لأنها تضع الأقليات تحت سيطرة عربية سنية حصرية (رأينا النتيجة المأساوية في العراق)، وأو لأنها بتخصيصها إياها في وحدات ضعيفة، قد جعلتها عرضة لضربات انتقامية من المحيط العربي السني المجاور، كما هي حال إسرائيل ولبنان اليوم. والوضع دقيق بنوع خاص في سوريا التي تضم نحو 30% من غير السنة، من مسيحيين على اختلاف مذاهبهم، وشيعة، وخصوصاً أقليات منبثقة من الإسلام (علويون، دروز، إسماعيليون) يُعتبر أفرادها هراطقة، وقد أصدر

ابن تيمية، مؤسس الوهابية المعاصرة في العربية السعودية، فتوى تدعو للجهاد ضدهم. والوضع ليس أكثر احتمالاً بالنسبة إلى السنّة السوريين، الذين يمارسون إسلاماً معتدلاً، وقد اعتادوا منذ القدم على المبادلات والتجارة مع العالم، والذين يمكن أن تشكل سيطرة إقليمية من قبل «بدو أصوليين» كارثة بشرية وثقافية بالنسبة إليهم.

وقدّم الفرنسيون فيما بعد، من غير قصد، حلاً للمشكلة، إذ إنهم أثاروا بإدارتهم الاستعمارية والضعيفة البصيرة مقاومة كل الطوائف المحلية مجتمعة، فأسهموا في ظهور شعور قومي يتجاوز الخصومات الدينية. وقد أثبت النضال المشترك أن القومية يمكن أن تشكل إطاراً جماعياً تتعايش فيه كل الأقليات مع الأكثرية بصرف النظر عن انتمائها الطائفي. على أنه لم يكن في وسع هذه القومية أن تكون سورية حصراً، وذلك تحاشياً لها من أن تتعرض للحرم الإسلامي الملقى على الأيديولوجيات «المستوردة» كالشيوعية المادية التي كان يمكن لها أن تؤمن إطاراً علمانياً. فكان لزاماً عليها أن تكون عربية شاملة، وإلا عرضت مجمل البلاد للنقمة الإسلامية السنية التي تستهدف المذاهب الشقاقية. ولذا، فإنه بناء على مبادرة من مثقفين مسيحيين، وعلويين، ودروز، وسنيين معتدلين، أنشئ سنة 1943 حزب البعث الذي يؤكد أنه قومي عربي جامع، علماني، اشتراكي، وغير مرتبط بأية ديانة.

بديهي أن تأكيد هذه العروبية الجامعة هو الذي أنقذه من نقمة الأصوليين المسلمين وأكسبه شعبية، من العراق إلى الجزائر، ومن موريتانيا إلى اليمن، بين كل نخب العالم العربي التي تصبو إلى العيش في عالم لا تكون فيه الشريعة مرجعاً قانونياً وحيداً. على أن لكل ميدالية وجهها الآخر. فأن يعلن المرء أنه قومي عربي إنما يفترض أنه في طليعة كل المعارك العربية، أكانت مبررة أو غير مبررة، وإلا فإن الانتقاد الإسلامي ستتاح له فرصة طيبة لتعرية الكفرة الاشتراكيين والعلمانيين. هكذا قدمت سوريا عونها الفعلي لمصر إبان أزمة السويس، كما قدمت دعمها لنضالات التخلص من الاستعمار في المغرب وخصوصاً لجبهة التحرير الوطني في الجزائر، الأمر الذي أدى إلى توتر

علاقاتها مع كل من فرنسا وإنكلترا. وترى سوريا من واجبها خصوصاً، وأكثر من أي بلد آخر في المنطقة، أن تبرهن عن تصلب في المجابهة الإسرائيلية ـ العربية وأن تعلن عن تضامن بلا تحفظ مع كل بلد أو مجموعة تناضل ضد الدولة العبرية. وهي، بوصفها بلد «خط الجبهة»، تجد نفسها موضوعة تحت عين يقظة هي عين البلدان الإسلامية التي لن يفوتها أن تفضح «الهراطقة» إذا سلك هؤلاء سبيل التسوية، ولا أن تغفر لهم ما سبق لها أن قبلت به، ليس دون أضرار، من جانب دول سنية كمصر والأردن.

في الواقع، والسوريون يعلمون هذا جيداً، أن أعداء بلادهم ليسوا في الغرب، باستثناء بضعة محافظين جدد أميركيين حريصين على إرضاء شركائهم في شبه الجزيرة العربية. لكن الدعم السياسي والعسكري الكثيف الذي قدمته أميركا للأنظمة ولأشد الجماعات أصولية في العالم السني منذ 1945 باسم المجابهة بين الشرق والغرب، كان لا بدَّ له من أن يدفع بسوريا، البلد ذي العشرين مليوناً من السكان وذي الموارد المحدودة، إلى أحضان الاتحاد السوفياتي حتى سنة 1990، ثم أحضان إيران اليوم، وهما الدولتان الوحيدتان القادرتان على حمايتها وعلى إعطائها عمقاً استراتيجياً في وجه التهديد الإسلامي السني والضغوط الغربية. هذا بالإضافة إلى أن سوريا لا يمكن إلا أن تكون متنبهة جداً، وربما محمولة على التدخل، إزاء دول مجاورة تعاني اضطرابات أهلية كلبنان أو العراق، حيث يمكن أن تنتهز جماعات إسلاموية فرصة الفوضى المنتشرة كي تنقل الفتنة إلى دمشق.

لقد ولى ذاك الزمن الذي كان فيه الحكم الطائفي السوري المهدد من قِبل **الجهاد** ينطوي بحذر على ذاته، ويدأب على التكشير عن أنيابه، ويحتكر جهاز الدولة بكامله خوفاً من أن يُنتزع منه بكامله وإلى الأبد. وما كنا نستشعره قبل خمس عشرة سنة[1] قد تحقق أخيراً على يد الرئيس حافظ الأسد في آخر

(1) ألان شويه، «الفضاء العلوي على محك الحكم، التفكيك بواسطة السياسة» في «عشائر، عشائرية ودول في الشرق الأوسط»، مغرب ـ مشرق، العدد 147، آذار/مارس 1995.

التسعينيات ثم على يد الرئيس بشار الأسد خصوصاً بعد ذلك. ففي السنوات العشر الأخيرة عرفت سوريا حركة هامة على صعيد لبرلة سياسية واجتماعية، وتحديث اقتصادي ومالي، وفكّ إسار الحياة العامة حيث باتت الموهبة والكفاءة تتقدمان الآن على الانتماء الطائفي، وانفتاح على العالم الخارجي مع مشاركة دمشق في **الاتحاد لأجل المتوسط**، وتعاون مع أجهزة الأمن الغربية ضد الإرهاب، والسعي إلى إيجاد تسوية موقتة مع ملك العربية السعودية عبدالله، والقبول بحوار خافت مع إسرائيل تحت رعاية تركية وقطرية.

لم تكن هذه الحركة في منأى عن الخطر. فحتى لو كانت السلطات السورية تستصعب الإقرار بالأمر خشية الترويج له، فإن المعارضة الإسلاموية، التي تعنف أحياناً وتتخذ شكل اعتداءات دموية، قد حصلت على فضاء للتعبير. لذلك ليس في وسع سوريا أن تخاطر بفتح الباب على مصراعيه أمام هذا النوع من المعارضة، ولا سيما أن هذه الأخيرة وجدت حقلاً خصباً في منطقة تعاني عدم استقرار شديد من جراء ضلالات السياسة الأميركية. فلا يمكن أن ننتظر من سوريا أن تتخذ مبادرات سلام مشهدية مع إسرائيل بينما الحليف الأخلص لأميركا في المنطقة، أي العربية السعودية، يرفض كل تسوية ويهدد بالحرم، إن لم يكن بالقتل عبر الإخوان المسلمين، كل من تسول له نفسه أن يقدم على هذه الخطوة. ولا يمكن كذلك أن يطلب من سوريا عدم الاهتمام بالوضع في لبنان أو في العراق، وهما أقرب جارين لها، حيث ترسخت فيهما الفتنة الإسلاموية. ومن العبث أخيراً تعليق الآمال على تخلي الطوائف غير المسلمة أو غير السنية في سوريا عن تحالفها الاستراتيجي مع إيران الشيعية، الدولة الإقليمية الوحيدة التي يمكن أن تقدم لها دعماً سياسياً ومالياً وربما عسكرياً في مواجهة التهديد الأصولي الوهابي.

إن سوريا تحتاج، كي تسير قدماً في طريق التطور، إلى طمأنينة إزاء محيطها الإسلامي وإلى نيل ضمانات أمنية مديدة معترف بها دولياً. وهي لم تنل حتى الآن سوى الاحتقار والتهديدات والعقوبات من جانب القوة العظمى الأميركية التي يغيظها بشكل واضح عناد سوريا وموقفها في وجه إسرائيل كما

يغيظ هذا الأمر بعض الحكومات الغربية التي لا تتحمل معاندة سوريا لها. فالأولى بدبلوماسيينا وأوساطنا الصحافية أن يقلقوا من احتمال عدم الاستقرار في هذا البلد، مما قد يفتح الباب على مصراعيه، أكثر منه في العراق، أمام الجهاديين الوهابيين وأمام اضطهاد خمسة ملايين من المسيحيين والمسلمين غير السنة؛ إذ إنه لا يوجد للغرب، وخصوصاً لإسرائيل التي تريد أن تعيش في محيط يسوده السلام، أية مصلحة في تهيئة شروط مثل هذه الكارثة.

الدراسات والمنشورات المتعلقة بسوريا نادرة في فرنسا. ربما يجب أن نرى في هذا قسطاً كبيراً من الجهل وعدم الفهم المحيطين بها. إن طلال الأطرش وريشار لابيفيير يعملان في هذا الكتاب على تفكيك تركيبة هذا البلد المعقدة عن طريق استحضارات تاريخية موثقة وتحليل تفصيلي للمواضيع الأكثر راهنية، والأشد لهيباً، والأوسع جدالاً. وهما لن ينجوا من الانتقاد اللاذع من جانب أولئك الذين يعتقدون أن العالم ينقسم إلى خير وشر، إلى أخيار وأشرار. ما من أحد يدعي، حتى الرئيس بشار الأسد بالذات، أن سوريا جنة الله على الأرض أو النموذج الأمثل للفضائل. إنها بلد كسائر البلدان، لها محاسنها ولها مساوئها، لها انتصاراتها ولها إخفاقاتها، لها نجاحاتها ولها أخطاؤها، وهي لا تطلب سوى أن تعامل كما تعامل البلدان الأخرى. فإذا استطاع هذا الكتاب أن يسهم في ذلك، عند الذين لا يكتفون بالرواسم على الأقل، فلن يكون مؤلفاه قد صرفا جهدهما سدى.

آلان شويه، المدير السابق لفرع المعلومات الأمنية في المديرية العامة للأمن الخارجي (DGSE)، المكلف بمكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة، ومكافحة التجسس في الخارج.

تمهيد

ثلاث عقبات معرفية

«إن معرفة الواقع هي ضوء يلقي دائماً ظلالاً في مكان ما. هي ليس أبداً مباشرة ومكتملة. الأمور التي يكشفها الواقع هي، دائمة المعاودة. فالواقع ليس أبداً «ما قد نعتقده» وإنما هو دائماً ما كان يجب علينا أن نظنه. الفكر التجريبي يصبح واضحاً، بعد حين، بعد أن يصار إلى ضبط جهاز الأسباب. في عودتنا إلى ماض من الأخطاء، نجد الحقيقة في توبة فكرية حقيقية. نحن في الواقع نعرف ضد معرفة سابقة، بهدمنا للمعارف المغلوطة وبتجاوزنا ما يعيق التوجّه الروحي في الروح نفسها».

غاستون باشلار
«تكوين الفكر العلمي»

حذر آلان بيارفيت في مقدمة كتابه «متى استيقظت الصين سيرتجف العالم» من الانسياق إلى «ردود فعل غربيين». باستباقٍ قدره ثلاثون سنة، كان وزير الجنرال ديغول يصف ضخامة صعود قادم، مقدماً النوابض السياسية على العوامل الاقتصادية المعتمدة تقليدياً في تقييم أهمية الأمم: «الأعمق بين التغيرات التي نقلت الصين من حال إلى حال هو ذاك الذي أصاب سلوكها

بالنسبة إلى البلدان الأخرى. فهي قد تدبرت أمرها بنفسها. دخلت منظمة الأمم المتحدة على الرغم من العداء الأميركي والخصام السوفياتي. وهذا أهم بكثير مما لو أنها رفعت دخلها السنوي خلال الوقت ذاته مقدار بضع عشرات من الدولارات في السنة»[2].

على أساس أولوية الشأن السياسي هذه وضعنا عنوان كتابنا كأطروحة عمل. لا يأخذ هذا العنوان بمسلمة تقول بحتمية زلازل جديدة وإنما هو يستبق إمكانية ما لتصحيح عواقب تفتت الشرقين الأدنى والأوسط.

قبل عشر سنوات على نشر كتاب آلان بيارفيت، وامتداداً لخط يتوالد من هوبس إلى كلاوسفتس، نوه ريمون آرون أيضاً بالأعلوية الاحتمالية للشأن السياسي على العوامل الاقتصادية في تطور العلاقات الدولية. إن تصحيحه المفهومي الشهير هذا، الذي وضع إبان قضية صواريخ كوبا[3]، قد جدد فهم الأزمات الدولية؛ وهو يلقي الضوء تماماً على تطور سوريا المعاصرة. ذلك أن هذه لم تكفّ عن التحول عبر سلسلة من الخطوات المتقطعة بلغت ذروتها مع اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في 14 شباط/فبراير 2005.

لا نزال نذكر كيف أنه بعد مضي بضع ثوان فقط على انتشار نبأ هذا الاغتيال شن معظم الحكومات الغربية ووسائل الإعلام الدولية حملة شعواء على سوريا متهمة إياها بارتكاب هذه الجريمة بلا أي تحفظ. ولما كانت ردة الفعل البافلوفية هذه مفرطة في الأحادية إلى حد يجعلها غير نزيهة، فقد كان لا بدَّ من فحصها عن كثب. لقد حاولنا طيلة أكثر من سنة أن نتقصى أسباب هذه الحملة التي هي نتيجة تكثيف أيديولوجي، واكتشفنا أن كتاب الافتتاحيات تسرعوا في ما فعلوا[4]. وبينما يتأهب مستنزلو اللعنات هؤلاء

---

(2) ألان بيارفيت: «متى استيقظت الصين... سيرتجف العالم»، باريس، فايار، 1973.

(3) أزمة كوبا (المسماة أيضاً «أزمة الصواريخ») وضعت في المواجهة بين 16 و28 تشرين الأول/أكتوبر 1962 الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول الصواريخ النووية السوفياتية المصوبة إلى أراضي الولايات المتحدة من جزيرة كوبا، ووضعت العالم على شفير الحرب النووية.

(4) ريشار لابيفيير، «التحول الكبير. بغداد - بيروت» باريس، لوسوي، 2006.

أنفسهم للقيام بخطوة متسرعة مماثلة تجاه إيران، يجدر بنا أن نعيد وضع النقاط على الحروف.

«بالإجمال، بعد مرحلة قصيرة من الهدوء، أصبح «الرهاب السوري» حالة شبه ثابتة في فرنسا. وفي أحسن الأحوال، تراوحت صورة هذا البلد بين اللامبالاة/الجهل والكراهية/الارتياب. وما بين قلعة القومية العربية، والشرس لإسرائيل، والبلد الدائر في الفلك السوفياتي، والدكتاتورية، والمعارض الإرهاب، تنوعت أسباب الارتياب لكنها لم تتوقف قط على مر الزمن». هذا ما تقوله ماري - تيريز أوليفييه - سيدي في كتابها الجميل «لبنان وسوريا في المرآة الفرنسية (1946-1991)»[5].

«لكن في هذا كثيراً من المبالغة!» بهذا ردّ مارك توين على جريدة نيويورك تايمس التي نشرت قبل الأوان نبأ وفاته. كانت النكتة تغذي حديثنا مع فرانسوا بورغا[6]، يوم ذلك الثلاثاء في 16 آذار/مارس سنة 2010، حول سقوط النظام السوري الذي يبشَّر به بانتظام. كان علينا، بعد ذلك بيومين، أن نتكلم عن سوريا مع نواب فرنسيين كلفوا بوضع تقرير عن موقع دمشق في العلاقات الدولية. كان الحديث يدور بصورة رئيسية حول «العقبات المعرفية»[7]، الثلاث التي ترمي بثقلها دوماً على صورة البلاد: 1) تحالفها مع الاتحاد السوفياتي؛ 2) انخراطها في الحروب اللبنانية - الإقليمية (1975-1990)؛ تورطها المفترض في اغتيال رفيق الحريري، ودعمها المفترض أيضاً للإرهاب في الشرق الأدنى.

في هذا اليوم بالذات، قال السفير الأميركي العتيد لدى سوريا روبرت فورد

---

(5) باريس، لارماتان، 2010.

(6) فرانسو بورغا هو مدير أبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية في فرنسا، ويدير المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO) في دمشق منذ أيار/مايو 2008.

(7) يستعيد هذا النص الشيء الأساسي في العرض « عامل استقرار في بيئة إقليمية هشة» (18 آذار/مارس 2010) المقدم إلى النواب الأعضاء في لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية، الذين كلفوا بوضع تقرير حول «موقع سوريا في الأسرة الدولية». انظر الفصل 15 من هذا الكتاب: «فكرة ما عن سوريا».

أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ إن سوريا «ما برحت تدعم المنظمات الإرهابية مثل حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي». وأكد أنه سيتكلم مع نظام بشار الأسد على نحو «مباشر وبدون مصفاة».

قبل تفكيك بضع قناعات تبسيطية حول «الشرق المعقد»، نذكر بالديمومة التاريخية لهذه العقبات الثلاث، التي تكبح التقييم الخالي من الهوى لدور دمشق الإقليمي والدولي. إن العقبات الثلاث ـ موسكو، بيروت، رفيق الحريري ـ تجسد وجوه ميثولوجيا سورية متكررة، تدعم فكرة عدم شرعية بقاء نظام يقال إنه يهدد النظام العالمي والنظام الأميركي ـ الإسرائيلي بنوع خاص.

نذكر أولاً بأنه في بداية خمسينيات القرن المنصرم، كانت واشنطن قد دفعت بجمال عبد الناصر إلى أحضان الاتحاد السوفياتي بعد أن رفضت المشاركة في بناء سد أسوان. كان الرئيس المصري، الذي قرر أن يكون رمز تحرر العالم العربي، يجسد خصوصاً صعود القومية العربية التي كان أحد ينابيعها الرئيسية موجوداً بالضبط في عاصمة الأمويين.

وبمعزل عن ملابسات الجمهورية العربية المتحدة (1958ـ1961) التي أنشأت اندماجاً قصير الأمد بين مصر وسوريا، ظلت دمشق الحليف العربي الأكثر إخلاصاً للاتحاد السوفياتي حتى سقوط جدار برلين تقريباً في تشرين الثاني/نوفمبر 1989. والعلاقات الراهنة بين سوريا بشار الأسد وروسيا ديمتري مدفيديف وفلاديمير بوتين هي تركة ذاك التحالف، كما أنها تغذي الارتياب حول مصالح موسكو في المنطقة.

ثم إننا، من دون استعراض كل حروب لبنان، نذكر بأنه في حزيران/يونيو 1976 دخل الجيش السوري لبنان بناء على طلب صريح من جانب المنظمات المسيحية ومن بينها حزب الكتائب برئاسة الشيخ بيار الجميل. وفي ظل تقلبات الوضع المتتالية فرض هذا الجيش السوري نفسه كواحد من الفاعلين في سلسلة من الحروب الإقليمية على الأرض اللبنانية، التي تورطت فيها أيضاً إسرائيل، وإيران، والولايات المتحدة، وعدة بلدان أوروبية ومن بينها فرنسا. فمنذ تقطيع أوصال الامبراطورية العثمانية لم تتوقف هذه الدول الأوروبية الغربية إياها عن

العمل لأجل مصالحها على حساب استقرار إقليمي مديد ذاتي المركز وذاتي القرار.

إن مسألة تبعات هذه الأطراف وتلك تبقى موضوعاً تاريخياً مفتوحاً على مصراعيه. إلا أنه يمكن أن نعاين منذ الآن أن دور سوريا لم يكن مثيراً لعدم الاستقرار أكثر من دور إسرائيل والدول الغربية. والتدخل السوري في لبنان لا يمكن تفسيره من دون أن نأخذ في الحسبان تناقضات النزاع العربي ـ الإسرائيلي، الذي هو عامل دائم لعدم الاستقرار ولتفتت المنطقة جغرافياً وسياسياً.

وأخيراً، تبقى العقبة الثالثة، التي هي الأكثر راهنية وديمومة، والأصعب تذليلاً. كنا في بيروت يوم اغتيال رفيق الحريري، الذي لا يزال البحث جارياً عن مرتكبيه، وشعرنا تحت أقدامنا بالاهتزاز الذي أحدثه الانفجار القاتل؛ وشهدنا كيف وبأي شكل فياض وجه مسؤولون سياسيون لبنانيون وعرب وغربيون، ومراقبون ـ صحافيون وباحثون ـ إصبع الاتهام فوراً نحو دمشق ورئيسها. كان قرار مجلس الأمن رقم 1559[8] قد وضع السلاح في أيدي القتلة منذ أيلول/سبتمبر 2004. كان هؤلاء أيضاً يعملون على إسقاط النظام السوري وبالتالي يأملون بأن يؤدي زوال رئيس الوزراء اللبناني السابق بطريقة فظة إلى خلط جذري للأوراق في المنطقة.

كان أربعة جنرالات لبنانيين قد أوقفوا وسجنوا في أعقاب ذلك ببضعة أشهر بناء على توصية لجنة التحقيق الدولية ـ بعد إتهام متسرع بالولاء لسوريا ـ

---

(8) اتخذ القرار 1559 في مجلس الأمن بتاريخ 2 أيلول/سبتمبر 2004 بناء على مبادرة فرنسية-أميركية مشتركة وبموافقة 9 أصوات (ألمانيا، أنغولا، بينين، شيلي، إسبانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، رومانيا، المملكة المتحدة) وامتنع عن التصويت 6 بلدان هي (الجزائر، البرازيل، الصين، باكستان، الفيليبين، روسيا). وهو يدعو إلى احترام استقلال وسيادة لبنان، وانسحاب كل القوات المسلحة الأجنبية من أرضه، وإجراء انتخاب رئاسي حر وعادل. وفي 14 تموز/يوليو 2006، أعلن جاك شيراك أن هذا القرار هو «ثمرة عمل مشترك بين الولايات المتحدة وفرنسا. إنه عنصر حاسم في استقرار المنطقة. من وجهة النظر هذه كان لنا مقاربة مشتركة». وربّما لم تكن لنا نفس النوايا».

ثم أخلي سبيلهم من قبل اللجنة نفسها التي كانت قد اضطرت أن تعيد توجيه استقصاءاتها نحو الفرضية السلفية. وإذا كانت هوية المنفذين قد باتت مثبتة تقريباً اليوم، فإن هوية المدبرين لا تزال سراً من الأسرار. وعرفت مسيرة التحقيق واستقصاءات المحكمة الدولية **الخاصة** تطورات فجائية وإعلامية أخرى. إن هذه العملية السياسية بامتياز لم تستنفد كل حيلها بعد.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 كنا حاضرين حين ألقى الرئيس بشار الأسد خطابه في جامعة دمشق. كان ذاك الخطاب خطاباً مؤسِّساً وذلك لسببين: فهو من جهة قد ردّ نقطة فنقطة على اتهامات القاضي الدولي دتليف ميليس الذي اتهم سوريا وسلطاتها العليا بتدبير الاغتيال. ومن جهة أخرى، وفي مواجهة الضغوط الدولية، أطلق نداء يقول إن «الوطن في خطر». لقد أثار الرئيس الشاب حمية الذاكرة والهمم. وأنحى باللائمة مباشرة على حكومة فؤاد السنيورة اللبنانية والإدارة الأميركية، وذكر بوحدة الأمة السورية وباستمرارية الدولة وروح المقاومة، التي لا يمكن المس بها.

وتوالت بعد ذلك مراحل أساسية ثلاث. فكانت القمة العربية التي اجتمعت في دمشق يومي 29 و30 آذار/مارس 2008 والتي أتاحت لوزير الخارجية السوري وليد المعلم أن يفتح ثلاثة مجالات: مجال رعاية إقليمية مع قطر، ومجال إطلاق مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل بواسطة تركيا، وأخيراً مجال تطبيع العلاقات السورية ـ اللبنانية.

ثم كانت المواجهة المسلحة بين حزب الله وميليشيات **المستقبل** التابعة للحريري يومي 7 و8 أيار/مايو 2008، والتي أعقبها ما سمي بعملية الدوحة التي آلت إلى انتخاب الجنرال ميشال سليمان رئيساً للجمهورية اللبنانية في 25 أيار/مايو 2008. وأرخى هذا التطور فكي الكماشة وكان مؤشراً على بدء عودة سوريا إلى الحلبة الدولية.

وأخيراً، أدى انتخاب الرئيس اللبناني إلى عودة مشهدية للعلاقة الفرنسية ـ السورية التي كانت مجمدة منذ حزيران/يونيو 2003 أي تاريخ إطلاق عملية القرار 1559. فانعقدت في باريس بتاريخ 12 تموز/يوليو 2008 قمة رباعية بين الرؤساء الثلاثة الفرنسي واللبناني والسوري وأمير قطر. وشارك بشار الأسد في

اليوم التالي في إقامة الاتحاد من أجل المتوسط (UPM). وفي 14 تموز/يوليو، كان الرئيس السوري على منصة الشرف يشاهد العرض العسكري بمناسبة العيد الوطني الفرنسي.

وفي أيلول/سبتمبر 2008، وصل نقولا ساركوزي إلى دمشق للاشتراك في قمة ثنائية مع نظيره السوري تلاها اجتماع رباعي ضم كلاً من سوريا وتركيا وقطر وفرنسا. وشهد عام 2009 تكاثر المبادلات الدبلوماسية الثنائية واستئنافاً للنشاط الاقتصادي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2009، كان الرئيس الأسد في باريس حيث كثر الحديث عن تنشيط لعلاقات الأعمال وكذلك عن الاستقرار الإقليمي، بدءاً بالملف الإسرائيلي ـ الفلسطيني، والملف العراقي، والملف الإيراني.

وبفضل تطبيع آخر للعلاقات مع العربية السعودية، استعادت سوريا بصورة تدريجية ما لموقعها الجغرافي من وزن دبلوماسي. فبالنظر إلى وقوعها بين تركيا والعراق ولبنان والممالك النفطية، ناهيك عن وجهتها المتوسطية، كانت سوريا دائماً تؤدي وظيفة دولة محورية، ضرورية في الورشة الدائمة لإعادة التوازنات الإقليمية منذ تقطيع أوصال الامبراطورية العثمانية. إن النظرية الأثيرة لوزير الخارجية الأميركية الأسبق هنري كيسنجر الخاصة بالشرق الأدنى تستند إلى هذه الجغرافيا: «في الشرق الأوسط، لا يمكن خوض الحرب دون مصر، ولا يمكن إقامة السلام من دون سوريا».

إن السلام... أو على الأقل إعادة إطلاق سيرورة تحمل هذا الاسم على الأقل، انبعث مع رحيل جورج بوش الابن وأيديولوجيبه المحافظين الجدد. لقد شنت إسرائيل. منذ 11 كانون الأول/ديسمبر 2008، حرباً جديدة على سكان غزة ثم أوقفتها فجأة في 19 كانون الثاني/يناير 2010، أي عشية مباشرة الإدارة الديمقراطية الأميركية الجديدة مهامها. وبادر الرئيس باراك أوباما على الفور، وبشيء من البراءة، إلى دعوة الحكومة الإسرائيلية لإيقاف نشاطها الاستيطاني كشرط مسبق لإعادة إطلاق عملية السلام.

ورد رئيس الوزراء بنيامين ناتانياهو كما وزير خارجيته اليميني المتطرف أفيغدور ليبرمان، عدة مرّات، برفض مطلق لهذا الطلب، جازمين بأن إسرائيل

لن تتوقف عن بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية ولا في القدس، هذه التي يفترض أنها ستكون عاصمة الدولة الفلسطينية العتيدة. إن استفزازات ليبرمان المتكررة تغلق الباب مؤقتاً في وجه أي استئناف جدي لمفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولكن أيضاً بين إسرائيل وسائر العالم العربي.

لقد عجل هذا المأزق في انعقاد القمة الثلاثية في دمشق، بتاريخ 27 شباط/فبراير 2010، بين الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد والرئيس بشار الأسد. كان هذا الاجتماع رداً على التهديدات العسكرية الإسرائيلية، كما كان تكذيباً لاذعاً للجهود الأميركية والأوروبية الرامية إلى إضعاف ـ إن تعذر إنهاء ـ الشراكة التي تجمع بين دمشق وطهران والمقاومتين الفلسطينية واللبنانية. في امتداد هذه القمة، لا بدَّ من إبداء ثلاث ملاحظات:

- إن الشراكة الاستراتيجية السورية ـ الإيرانية التي أقيمت غداة الثورة الإسلامية الإيرانية وتوطدت عراها إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية (1980ـ1988) تبقى معطى جيوسياسياً جوهرياً؛ وهي قد ازدادت توطداً في أعقاب سقوط بغداد في ربيع 2003، ولم تكف عن التوطد.
- إن الرابط بين تحرير الجولان السوري وتحرير الأراضي الفلسطينية ضمن حدود حزيران/يونيو 1967 (قرار الأمم المتحدة رقم 242) هو جوهري بالقدر نفسه، وهو مفتاح تسوية إقليمية شاملة.
- أخيراً، إن إعادة تطبيع العلاقات بين سوريا والعربية السعودية يعيد إلى المركز خطة السلام التي عرضها الملك عبد الله في قمة بيروت العربية في تشرين الأول/أكتوبر 2002. فهذه الخطة، التي تلملم ما تبقى من «خريطة طريق» ممزقة، هي الوثيقة الوحيدة المطروحة على الطاولة اليوم.

إن تطور هذه الورشات الثلاث لن يستطيع تجاهل طريق دمشق. وبدون إصدار حكم مسبق على هذه المسيرات المستقبلية، وما قبل وما بعد ترميم العلاقة باريس ـ دمشق ـ دمشق ـ باريس، فإن السطور التالية تقدم سوريا بأربع أيدٍ: أيدي صحافي سوري، مختص في الشأن السوري والشرق الأوسط، يكتب

منذ أكثر من عشرة أعوام في الصحف الفرنسية. وصحافي فرنسي يواكب أحداث الشرقين الأدنى والأوسط منذ نحو ثلاثين سنة.

غداة اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001، توجه الرئيس جورج بوش الابن إلى العالم أجمع، وأجبر جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على اتخاذ موقف: مع الولايات المتحدة أو ضدها. وبعد تدخل في أفغانستان، أي بعد انقضاء ثمانية عشر شهراً على بدء هذا التدخل، اجتاح الجيش الأميركي العراق. كانت دمشق منخرطة في تعاون أمني لا سابق له مع واشنطن ضد شبكات القاعدة، لكنها رأت أن هذا الاجتياح الجديد في غير محله لأن من شأنه أن يجلب المزيد من الفوضى والخراب على امتداد المنطقة. وكان شبح «العرقنة» من جهة أخرى يخيم على سوريا التي باتت بين فكي الكماشة الأميركية ـ الإسرائيلية على حدودها الشرقية والغربية، ونقطة استهداف من إدارة بوش، كما اتخذت الإدارة الأميركية بحقها عقوبات أصابتها بصورة مباشرة. وكان في البنتاغون، وفي وزارة الخارجية، وفي البيت الأبيض، كثيرون يدعون إلى تغيير للنظام في دمشق.

وبعد أن دمرت الولايات المتحدة العراق وقطعت أوصال مؤسساته، راحت تتهم النظام السوري بإشاعة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وحين زار وزير الخارجية الاميركي كولن باول دمشق صرَّح بأن من مصلحة سوريا أن «تتكيف مع الوضع الجديد» الناشئ عن تمركز القوات الأميركية في العراق. وبعد مرور سنتين، بينما كان أعظم جيش في العالم يغرق بشكل لا خروج منه في الرمال المتحركة العراقية، جاء دور دمشق لكي تدعو واشنطن للعودة إلى رشدها، فصرح الرئيس بشار الأسد قائلاً: «إن الولايات المتحدة تحتاج إلى سوريا لأن هذا البلد أساسي بالنسبة إلى العراق كما إلى عملية السلام في الشرق الأدنى»[9]. «سيدرك الأميركيون عاجلاً أو آجلاً أننا مفتاح الحل. سترون جيداً أن الأميركيين سيأتون ويطرقون بابنا يوماً ما».

ولما وجدت سوريا نفسها محرجة أمام الدولة العظمى، اختارت الصمود

(9) لاريبوبليكا، 28 شباط/فبراير 2005.

والمعارضة الحازمة في وجه إدارة بوش، وكانت على يقين من أن طريق التنازلات التي سلكتها بغداد على مدى اثنتي عشرة سنة من الحصار الضاري لم تجنب عاصمة الامبراطورية العباسية القديمة المصير الذي أعده لها المحافظون الجدد الأميركيون. من هذا المنظور راحت دمشق تعزز شبكة تحالفاتها الإقليمية، توطّد أواصرها الاستراتيجية مع كل من إيران، وحزب الله اللبناني، وحماس الفلسطينية، ومختلف حركات المقاومة العراقية، إلى جانب تعزيز طاقاتها العسكرية بمساعدة من روسيا. لقد أنشئت منظومة التحالفات هذه في الأصل كوسيلة للضغط من أجل إجبار إسرائيل على سحب قواتها من الأراضي العربية التي احتلتها سنة 1967، وهي اليوم في قلب الاستراتيجيا السورية من جديد.

المقصود هو إحباط مشروع إعادة هيكلة «الشرق الأوسط الجديد» الذي دعت إليه وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس. وإذ تندد سوريا جهاراً بالنزعة الأحادية لدى الولايات المتحدة على مستوى العالم، فإنما هي تعود إلى سلوك الطريق التي فتحتها بلدان عدم الانحياز سنة 1955 في مؤتمر باندونغ، وتقف إلى جانب القوى المناضلة بنشاط من أجل قيام عالم متعدد الأقطاب.

إن رفض الموافقة على النظام الإقليمي الجديد الذي تدعو له واشنطن وتل أبيب يقوي شعبية الرئيس السوري الشاب، الذي خلف أباه في تموز/يوليو سنة 2000. لقد أعقبت مرحلة تأكيد استمرارية النظام هذه «ربيع دمشق» الذي كان فترة قصيرة من الانفتاح السياسي تلت وصول بشار الأسد إلى الحكم. إن الآمال التي بعثتها هذه التجربة العابرة كانت قد تلاشت فجأة من جراء إغلاق «منتديات النقاش السياسي» الجديدة، وشلّ المعارضة وزجّ كبار ممثليها في السجن. بعد هذا الاتصال الأول بحقائق الحكم، وطلباً للشرعية الشعبية في مواجهة الفوضى الإقليمية الجديدة التي جاء بها احتلال العراق، أراد الرئيس أن يجمع صفوف السوريين في مواجهة «الخطر الأميركي». فاتخذ دور بطل الاستقرار، والازدهار والاستقلال في الشرقين الأدنى والأوسط الذي أغرقته التدخلات العسكرية الإسرائيلية والأميركية في النار والدماء.

رأت واشنطن في ردة الفعل السورية تحدياً وعائقاً أمام ادعاءاتها **التمدينية** في هذه المنطقة التي تحتوي على زهاء نصف الاحتياطي النفطي العالمي.

فنظمت إدارة بوش حملة لا سابق لها على دمشق، متهمة إياها بمساندة الإرهاب العالمي إن لم يكن بصنعه. وللمفارقة، فإن سوريا العلمانية والمناهضة للإسلاموية تُتهم باستخدام الأصولية السنية من قِبل أميركا الحليفة المطلقة للمملكة العربية السعودية الوهابية التي جاء منها خمسة عشر رجلاً من أصل التسعة عشر الذين نفذوا اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

لكن العراق المحتل كان يغرق، مع توالي الأيام، في الفوضى. فالجيش الأول في العالم، الذي «لم يكتسب القلوب والعقول» راح يغرق بلا توقف في الرمال المتحركة في «بلاد ما بين النهرين». ومع ارتفاع رقم الجنود الأميركيين القتلى[10]، أمسى الشرق الأدنى الكبير الذي تخيله أيديولوجيو المحافظين الجدد مشروعاً فاشلاً تماماً. كما أن فشل الحملات العسكرية الإسرائيلية على حزب الله اللبناني وعلى حماس الفلسطينية، وهما حليفا دمشق، قلب التوازن الاستراتيجي في المنطقة رأساً على عقب، وأظهر حدود الاسقاطات العسكرية للدولة العظمى.

بعد «تغيير النظام» في سوريا جاء «تغيير الاستراتيجيا» في العراق. وانتهت نظرية الدومينو الجديدة، التي كانت تلحظ انهياراً متسلسلاً للأنظمة المعادية للديمقراطية ـ والمعادية لأميركا ـ بعد «تحرير» العراق، إلى هزيمة المحافظين الجدد في الانتخابات التشريعية الأميركية التي جرت في تشرين الأول/ أكتوبر 2006. وظهرت في الولايات المتحدة أصوات ـ ليست من الأصوات الضعيفة ـ تدعو إلى أن يُستأنف مع سوريا حوار كان بنّاءً في زمن رئاسة كلينتون. وراح جمهوريون قدامى من أمثال جيمس بيكر، وبرانت سكوكرافت، وهنري كيسنجر، يتذكرون سوريا السبعينيات كقطب للاستقرار في معمعة الحروب اللبنانية والإقليمية.

إن سوريا، التي تُمتدح تارة، وتؤبلس تارة أخرى وتوضع في قمة محور

(10) منذ أيار/مايو 2003، قتل 4397 جندياً أميركياً وجرح 31,808 (أيار/مايو 2010). إذا أضفنا الجنود البريطانيين تصبح الأرقام 4715 من القتلى و32,000 من الجرحى.

شر المحافظين الجدد، تقوم دوماً في آخر الأمر بقبض أرباح جغرافيتها. وبما أنها وارثة الهلال الخصيب[11] وقومية عربية راسخة في عمق الذاكرة الجماعية وثقافة السوريين، فإن دمشق لم تتخلَّ قط عن الحلم بكيان عربي تكون له مكانته داخل عالم ما بعد الحرب الباردة. إن هذا الطموح يستند إلى رؤية مؤمثلة للتاريخ الذي يُعتبر تنفيذاً بالفعل للروح الشاملة. يقول هيغل: «لكل شعب مبدأه الخاص به والذي يطمح إليه كأنه يشكل غاية وجوده»[12].

لكأن لتاريخ سوريا الحديثة مهمة يضطلع بها، إذ إنه يختلط بتاريخ القومية العربية تحت تأثير الإرث الأموي، تلك الامبراطورية الرحبة التي تلألأت من الأندلس حتى الهندوس، ثم طواها النسيان إبان «الليل العثماني» وظلّت راكدة مدى أربعة قرون من السيطرة التركية. كانت اليقظة فظة وغير مكتملة. فما كادت سوريا تنعتق من النير العثماني سنة 1918 حتى احتلتها فرنسا عسكرياً وفق مبادئ الاستعمار الأوروبي. وقد جزأتها السلطة المنتدبة باسم «حماية الأقليات»، ثم أعيد توحيدها باسم القومية العربية التي تسمو على هذه الانتماءات الأقلوية لصالح مفهوم عصري للدولة ـ الأمة، وترسخ استقلالها بصورة جدية. في سنة 1946 لم تعد توجد قوات أجنبية في سوريا، غير أن عواقب التقسيمات التي أجرتها السلطة المنتدبة ظلّت تغذي مناخاً من عدم الاستقرار استمر حتى وصول حافظ الأسد إلى الحكم بعد خمس وعشرين سنة.

وبعد أن سلخ عنها سنجق إسكندرون سنة 1939، ثم الجولان سنة 1967، حرمت سوريا من حقوقها المائية على مياه دجلة والفرات. وباتت سيادتها على أراضيها مهددة على الدوام من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، فكأنها لا تزال تحت وصاية انتدابية.

لقد دخلت سوريا ميدان النزاع العربي ـ الإسرائيلي، لكنها ظلت متمسكة

(11) الهلال الخصيب، المعادل لسوريا التاريخية، يشمل أراضي دول إسرائيل ولبنان وفلسطين (الضفة الغربية وغزة) والأردن والعراق وسوريا الحالية. عبارة «الهلال الخصيب» هي من اختراع عالم الآثار جيمس هنري برايستد من جامعة شيكاغو.

(12) جورج فريدريك هيغل، «العقل في التاريخ»، باريس، كريستيان بورجوا، 18/ 10/ 1965.

بنموذج الدولة ـ الأمة الوحدوية والمنفتحة. ولما كانت أرض مأوى ولجوء، فإنها قد استقبلت، خلال المئة سنة الأخيرة، جميع الشعوب المضطهدة تقريباً في المنطقة: الأرمن، الأشوريين، الأكراد الذين اضطهدوا في تركيا مصطفى كمال، والموجة الأولى من الفلسطينيين الذين طردتهم الميليشيات الإسرائيلية، الإرغون والهاغانا سنة 1948. وظل الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي ينتجان لاجئين فلسطينيين جدداً بانتظام. وقد بلغ عدد هؤلاء اللاجئين في سوريا حوالى نصف مليون شخص.

وبعد سقوط بغداد، في 9 نيسان/أبريل 2003، استقبلت سوريا حوالى مليوني لاجئ عراقي من ضحايا الحرب ـ كما كانت قد آوت مئات الألوف من اللبنانيين الهاربين من الغزو الإسرائيلي سنة 1982، ثم في زمن أقرب، من الدمار الذي حل بلبنان في صيف 2006. إن تقليد الضيافة هذا قديم جداً، وقد أفادت منه أيضاً شعوب شبه الجزيرة العربية، وأوروبا، وآسيا الوسطى، ومن بينها الشركس الذين هربوا من اضطهاد روسيا القيصرية لهم سنة 1840، والجماعات اليهودية التي تعرضت للمذابح في أوروبا الوسطى ولحملات التفتيش منذ القرن الخامس عشر.

وقد اندمج هؤلاء السكان الجدد في محيطهم وأسهموا في صنع تاريخ سوريا الحديثة، وهم اليوم يدافعون بإخلاص عن استقلال وطنهم الجديد. إن تقليد الضيافة والاندماج القديم هذا، الذي هو موضوع افتخار وطني يغذي الخطابات الرسمية، يُستشهدُ به بانتظام لأجل تفسير فشل السياسات الاستعمارية المتعاقبة في المنطقة. فالشعب السوري الذي يتجاوز تعداده اليوم 20 مليوناً يتألف بصورة أساسية من السنة، وكذلك من أقليات هامة من الكاثوليك، والأرثوذكس، والموارنة، والبروتستانت، والشيعة، والعلويين، والإسماعيليين، والدروز، وهذا التنوع الاجتماعي ـ الثقافي يؤكد، على الرغم من بعض الصعوبات، استمرار واقع قومي سوري دائم في قلب النظام.

كانت سوريا فيما مضى مهد المسيحية وعاصمة الامبراطورية الأموية، وتثبت سوريا المعاصرة أنها بلد تعايش الطوائف. «إن الأقليات في سوريا اليوم

تتمتع بأمن واستقرار أكبر بكثير من نظيراتها في سائر بلدان المنطقة» تقول الجريدة الأميركية **أنترناشيونال هيرالد تريبيون**. هذا صحيح خصوصاً في ما يتعلق بالطوائف المسيحية القديمة في سوريا. ففي كل مكان آخر تقريباً في المشرق، يرحل المسيحيون بسبب التمييز وأحياناً الاضطهاد. ينبغي أن يأخذ صقور البنتاغون[13] «هذه الوقائع في الحسبان». ويطيب لمتروبوليت حلب، المونسنيور غريغوريوس إبراهيم أن يردد قوله «لولا وجود سوريا لحكم علينا بالزوال. فهي ملاذ المسيحيين الذين طردوا من العراق، والأرمن الذين طردوا من تركيا، والمسيحيين الفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل».

لقد نوه البابا يوحنا بولس الثاني، في أثناء الزيارة التي قام بها إلى سوريا في أيار/مايو 2001، بمساهمة هذا البلد في تاريخ المسيحية العام، كما تحدث عن دور سوريا التاريخي بوصفها «الأرض التي وُلِد فيها كثير من القديسين، والبابوات، والفلاسفة، الذين أغنوا الفكر المسيحي». وأشاد بـ «التأثير الثقافي الإسلامي في سوريا، خصوصاً في عصر الأمويين». وتحدث عن وظيفتها كأرض لجوء بالنسبة إلى الأقليات المسيحية المضطهدة، كالأرمن والكلدان والأشوريين، وأعلن أنه «شاهِدٌ أمام العالم أجمع» على الانسجام «السائد في الأرض السورية بين المسيحية والإسلام».

وحيال التحديات العديدة التي تواجه سوريا منذ الاستقلال وتعيق تطورها وصعودها، فإنها اليوم تطمح إلى توطيد بنى دولتها ـ الأمة، بتحديث إداراتها، وتنويع علاقاتها الدولية. ويشكل الاستقرار السوري حالة استثنائية في منطقة تنهشها الانشطارات الجغرافية والطائفية التي تتغذى بصورة بنيوية. وبعد تقطيع أوصال العراق، فإن سوريا ـ التي هي حصيلة تجزئة الامبراطورية العثمانية والقومية العربية ومقاومة النظام الجديد الذي تبغي فرضه واشنطن وتل أبيب ـ تبقى دولة ـ أمة غير مكتملة. وعدم الاكتمال هذا مرتبط إلى حد ما بنضالها من أجل استقلال وسيادة تفتقر إليهما معظم بلدان المنطقة.

حتى وإن كانت أجهزة الاستخبارات والأمن لا تزال حاضرة في كل

(13) أنترناشيونال هيرالد تريبيون، 13 حزيران/يونيو 2003.

مكان، في بلد لا يزال يعيش في ظل حالة طوارئ؛ وحتى وإن كانت المحسوبية لا تزال أمراً واقعاً على الرغم من «حملات مكافحة الفساد» التي تشن بانتظام؛ وحتى وإن كانت أكثرية السوريين، في ظل هذه الـ «دكتاتورية بلا دكتاتور» حسب وصف المثقف السوري أنطون مقدسي، تتوق اليوم إلى قيام «ديمقراطية وطنية»، فإن هذا الأمر يراد له أن يتحقق بعيداً عن أي تدخل أجنبي أو «حل مستورد». وعراق ما بعد صدام حسين، الذي هو جار مباشر لسوريا، يجسد النموذج المضاد.

حين أكد الرئيس بشار الأسد عزمه على إصدار قانون حول التعددية الحزبية، وإصلاح النظام السياسي، وإشاعة الديمقراطية في سوريا، فإنه قد تعهد بتعديل طبيعة النظام الاستبدادية. وهو يدعو إلى تحديث يأتي نتيجة تطور اقتصادي واجتماعي تدرجي. وفي جواب له على أسئلة ملحة طرحها مذيع للأخبار في قناة فرنسا الثانية[14] حول طبيعة النظام وحقوق الإنسان، اعتبر الرئيس السوري أن من الواجب أن نتخلص من صنمية المفردات: «الديمقراطية ليست غاية في ذاتها، وإنما هي واسطة. ونحن في هذا الحقل سنتقدم حسب إيقاعنا نحن وأولوياتنا نحن».

إن هذه التطورات الداخلية، كما قلنا سابقاً ونكرر القول على الدوام، تبقى مرهونة بحل شامل وإقليمي للنزاع العربي ـ الإسرائيلي. وبانتظار ذلك ـ بهذا نختم كلامنا الموجه إلى النواب الفرنسيين ـ تستطيع سوريا أن تؤمن شيئاً من الاستقرار في جيوسياسة الإقليمية. وهنا يمكن أن نتصور ثلاثة مجالات متزامنة:

- سوريا شريكة إيران والقوميين العرب العراقيين. إن سوريا الشريكة لإيران ليست مجرد تابع للجمهورية الإسلامية، وهي في العراق تفضل المنظمات القومية العربية على تيار شيعي صرف. إن هذا عامل إيجابي وواعد بالنسبة إلى هذا البلد الذي لم يعد موجوداً كدولة ـ أمة بعد الغزو الأنكلو ـ أميركي.

(14) قناة فرنسا الثانية، نشرة أخبار الساعة العشرين، 13 تموز/يوليو 2008.

- سوريا في قلب تطبيع العلاقات الشيعية ـ السنية بين الرياض وطهران. بالفعل، إن سوريا لا تراهن على قيام هلال شيعي ـ حسب العبارة البائسة التي نطق بها ملك الأردن عبدالله والتي لقنه إياها أحد المحافظين الجدد روبرت ساتلوف، المدير التنفيذي لمؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (Washington Institute for Near-East Policy) وإنما على فكرة معيّنة عن الدولة ـ الأمة ووحدة العالم العربي.
- سوريا متصالحة مع فرنسا وتعاود التفاوض على شراكتها مع الاتحاد الأوروبي.

قبل أن نتفحص هذه المفاعيل المنتجة للاستقرار بوصفها شروطاً إقليمية ودولية لقيام سلام ممكن، نبدأ بالرجوع إلى التاريخ كي نحاول أن نفهم تلك اللعنة الدائمة التي يبدو أنها تلاحق سوريا منذ نهاية الأمبراطورية العثمانية.

ثم نتفحص خصائص **السلام الأميركي**، أي مواصلة الوصاية الاستعمارية بوسائل أخرى. وسيكون في وسعنا، ضمن هذا الإطار، أن نتساءل عمن هو المستفيد حقاً من اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

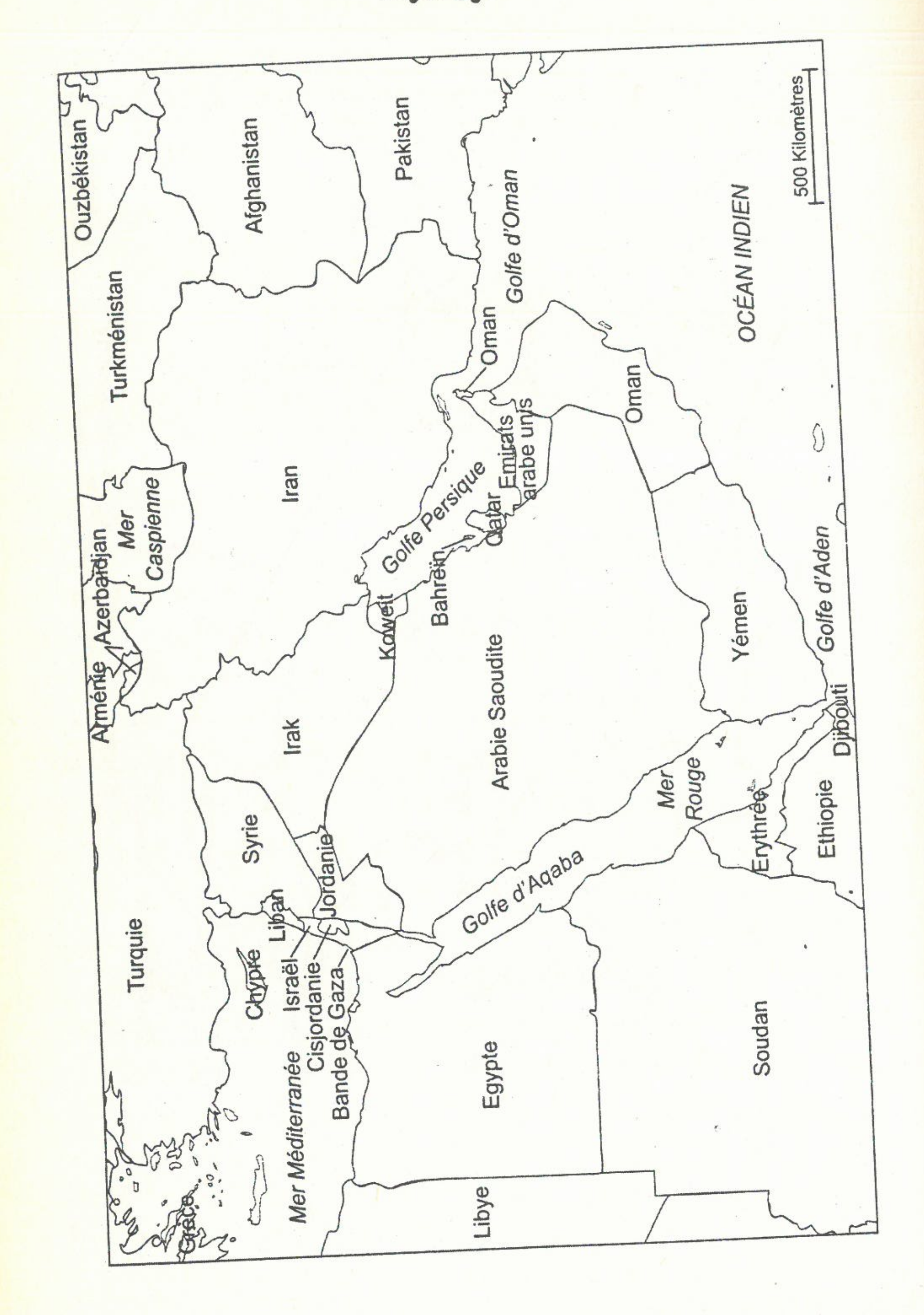
سيقتضي الأمر حينذاك تقييم المعادلة الجديدة التي انبثقت عن حرب صيف 2006 على لبنان، إذ إن هذه الحرب الإسرائيلية الفاشلة تشكل شرخاً استراتيجياً حقيقياً.

إن هذا الشرخ يشير، من جملة ما يشير، إلى بدء نهاية عزلة سوريا الدبلوماسية. قبل أن نتطرق إلى أبعاد عودة سوريا إلى المسرح الدولي وعواقبها، ينبغي لنا أن نذكر بكيفية استعادة دمشق لتأثير جغرافيتها الدبلوماسي.

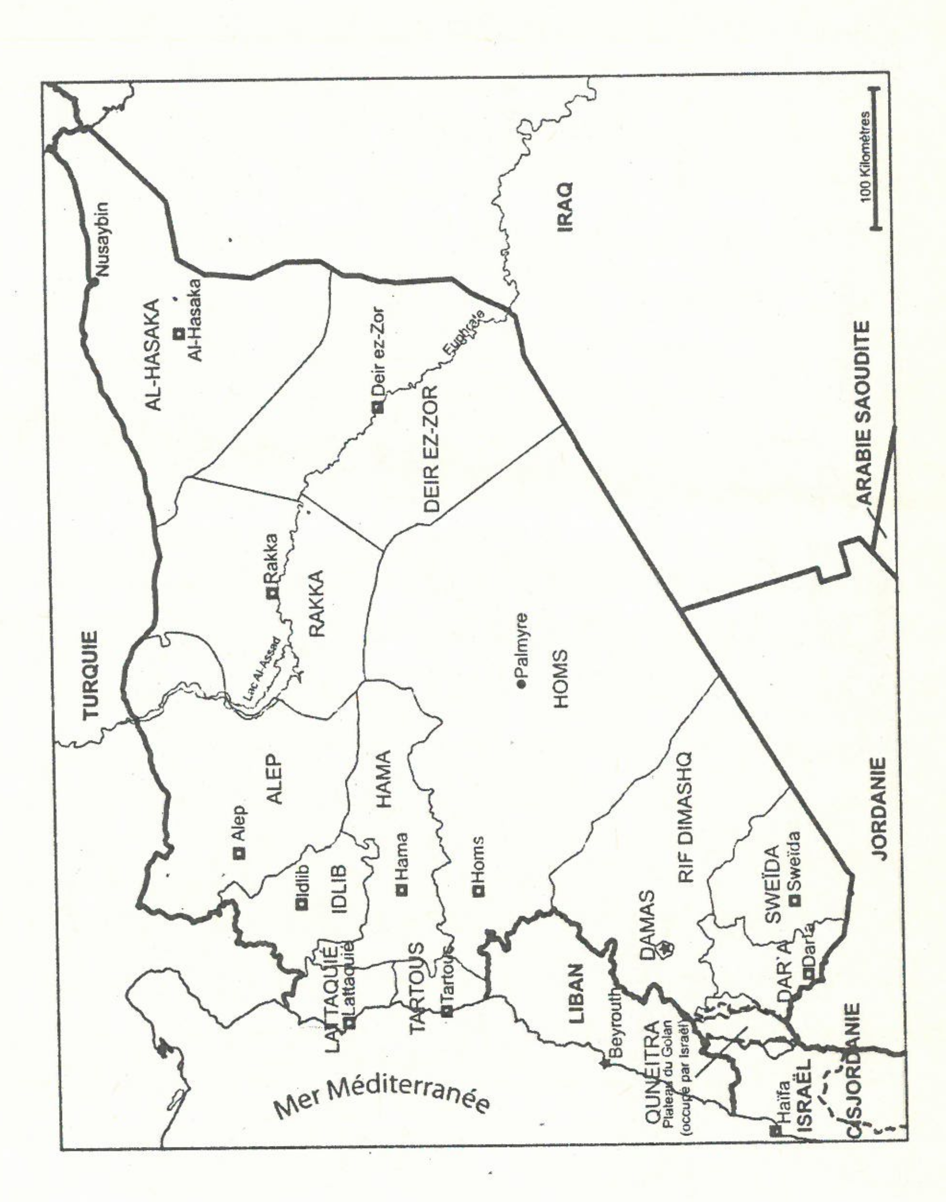
وأخيراً، لا آخراً، سنرى كيف يعمل بشار الأسد الآن على تطبيق «فكرة ما» عن بلده واضعاً السيادة والاستقلال الوطنيين في المقام الأول.

برازيليا، 14 شباط/فبراير 2010

الشرق الأوسط



سوريا الإدارية



1

من الهلال الخصيب إلى الاستقلال غير الناجز

«ها أنا أتكلم - على أنني لا أعلم بأية جسارة ولا بأية كلمات يجب أن أستعين كي أكلمكم، وكي أشرع أولاً بإقناع القادة أنفسهم والعسكريين، ثم باقي المدينة أيضاً، بما يلي: بأن ما زودناهم به حين ربيناهم وعلمناهم، كان أشبه بحلم يبعث عندهم الانطباع بأنهم يتحسسون كل ذلك ويرون حصوله من حولهم: لكنهم في الحقيقة كانوا حينئذ تحت الأرض، في جوفها، حيث كانوا يتقولبون ويتربون هم أنفسهم، فيما كانت أسلحتهم وسائر تجهيزهم في طور الصنع؛ وأنه بعد إنجاز هذا الصنع، قامت الأرض، التي هي أمهم، بإنجابهم؛ وأن عليهم الآن أن يتباحثوا بشأن البلاد التي هم فيها، وأن يدافعوا عنها في وجه كل من يهاجمها، كما لو أنها أمهم ومرضعتهم، وأن يفكروا بالمواطنين الآخرين كما لو أنهم إخوة مولودون مثلهم من الأرض».

أفلاطون
الجمهورية

يحتوي الأرشيف الذي حرص سلطان الأطرش على حفظه وثيقة يعود تاريخها إلى سنة 1931 وعليها خاتم نقشت عليه بالفرنسية والعربية عبارة «دولة جبل الدروز»، وطابعان رسميّان يمثلان تمثال **ماريان** النصفي ويحملان عبارة «الجمهورية الفرنسية». كان هذا في زمن الانتداب الفرنسي على سوريا. كانت منطقة السويداء ذات الأكثرية الدرزية قد فصلت عن باقي سوريا وجعلت دولة مستقلة. والحدود الإدارية الحالية لهذه المنطقة السورية تتطابق مع حدود الدولة السابقة التي أنشئت سنة 1921 على أنقاض مملكة الملك فيصل القصيرة العمر.

هناك نصب أقيم لذكرى شهداء الثورة السورية الكبرى على الانتداب الفرنسي (1925ـ1927) يزين وسط السويداء، لكي يذكر الذين نسوا ربما بأن الغزوات الأجنبية ـ التركية أو الفرنسية ـ المتعاقبة منيت بأكبر هزائمها العسكرية في هذا الجبل البركاني.

لقد أعيدت دولة جبل الدروز إلى الوطن ـ الأم وحملت اسماً جديداً هو «جبل العرب» أطلقه عليها الثوريون الدروز الذين أرادوا بذلك أن يبرزوا هويتهم العربية والسورية في وجه السياسة **التقسيمية** التي اعتمدها المحتل الاستعماري.

قامت السلطة المنتدبة، منذ أن استقرت في سوريا سنة 1920، بتقسيم البلاد إلى عدة دويلات طائفية: دولة العلويين على طول الساحل، دولة حلب في الشمال، دولة دمشق في الجنوب، دولة الدروز في الجنوب الشرقي. وقد سلخ سنجق الإسكندرونة عن سوريا عشية الحرب العالمية الثانية، وسلم من قِبل فرنسا إلى تركيا سنة 1939، بغية ضمان حياد أنقرة في النزاع العالمي الذي كان يلوح في الأفق. لقد احتفظ السوريون لزمان طويل في ذاكرتهم الجماعية بمرارة ذكرى تلك السنوات الصاخبة. وإذا كانت الدولة المنتدبة قد بدلت اسمها، فإن الغزو الأخير للعراق يبدو كأنه أنعش ماضياً كانوا يظنون أنه مضى إلى غير رجعة. فإذا كانت عصبة الأمم أخلت المكان لمنظمة الأمم المتحدة،

فإن تجسد المجتمع الدولي هذا يمثل في نظر السوريين خصوصاً، وسكان البلدان العربية عموماً، نادي الدول الكبيرة التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية. إن هذه الدول نفسها، التي شعرت بالعار لعجزها عن الحؤول دون وقوع المحرقة، هذه التي تمثل إحدى أكثر الصفحات سواداً في نزاع لم تتورط فيه الشعوب العربية مباشرة، لا تكف اليوم عن التكفير عن ذنوبها بدعم غير مشروط أحياناً لدولة إسرائيل الفتية.

إن سوريا التاريخية، التي كان اسمها بالعربية فيما مضى **بلاد الشام**، كانت تضم لبنان، وفلسطين، والأردن، وسوريا الحالية. وتؤلف سوريا هذه وبلاد ما بين النهرين الهلال الخصيب. إن هذه المنطقة الواقعة على أطراف أوروبا وآسيا وإفريقيا كانت ملتقى عدة حضارات. لم يعرف الهلال الخصيب قط سلاماً ولا ازدهاراً وهو مقسم. وبالمقابل، فقد عاشت هذه المنطقة الاستراتيجية قروناً من المجد والتقدم حين كانت موحدة جغرافياً وسياسياً. وقد ولدت الوحدة فيما مضى دينامية أسهمت في تفتح الحضارات الأشورية والبابلية والأموية والعباسية. وإنه لمن هذا المنظور عملت دمشق، التي توصف بـ «قلب العروبة النابض»، طيلة القرن العشرين، على إيجاد تضامن عربي شامل، وذلك بطريقة عفوية ومتسرعة أحياناً كما كانت حال الوحدة المرتجلة مع مصر الناصرية، أي الجمهورية العربية المتحدة[15].

بعد أن أحتل الخليفة العثماني سليم الأول سوريا سنة 1516، غرقت هذه في النسيان طيلة أربعة قرون. وظلّت جزءاً من الامبراطورية العثمانية حتى سنة 1918. ولقد كانت صحوة الهوية العربية قد ظهرت في مطلع القرن التاسع عشر على يد روّاد عرب مسيحيين سرعان ما انضم إليهم قسم من النخبة المسلمة.

(15) أنشئت الجمهورية العربية المتحدة سنة 1958 وكانت ثمرة الوحدة بين مصر الناصرية وسوريا. زالت الجمهورية العربية المتحدة من الوجود سنة 1961، لكن مصر ظلت محتفظة بهذا الاسم حتى 1971.

فقد شجعت الموجة الاستقلالية البلقانية عرب الامبراطورية، فانخرطوا في حركة نهضة سياسية ـ ثقافية انتشرت في مجمل العالم العربي. كانت **النهضة** تدعو إلى قومية عربية علمانية، تعلو على الفوارق الطائفية. إن هذه الحركة تختلف عن التضامن الإسلامي ـ ذي النزعة الشمولية ـ الذي تستند إليه شرعية النظام التيوقراطي للخلافة العثمانية.

وترسخت **النهضة** كردة فعل على انقلاب **تركيا الفتاة** سنة 1908، بقيادة أنور باشا، الذي أنشأ **الحركة الطورانية الجامعة**[16]، الرامية إلى استيعاب العرب عن طريق فرض اللغة والثقافة والهوية التركية عليهم. إن الأدبيات العربية المشرقية في مطلع القرن العشرين، الموسومة بالحنين إلى العصر المجيد، عصر أمويي دمشق في الأندلس، تترجم كل ضخامة تلك النهضة الثقافية والسياسية وحدودها. فالنهضة، تعبر، بشيء من الرومنسية، عن الأمجاد السالفة لحضارة ما وعن عجزها في الوقت ذاته عن إرساء قواعد لمشروع جيوسياسي متكيف مع يقظة قوميات الشرق.

لقد عجلت الحرب العالمية الأولى واصطفاف الامبراطورية العثمانية إلى جانب ألمانيا في تفكك «الرجل المريض» الكبير. ووعدت بريطانيا العظمى العرب بإنشاء مملكة مستقلة جنوبي خط العرض 36، تضم كلاً من سوريا وبلاد ما بين النهرين وشبه الجزيرة العربية، لقاء انتفاض القبائل على العثمانيين. وعلى نقيض الوعود التي قطعتها للعرب، عقدت لندن سراً مع باريس سنة 1916 اتفاقات سايكس ـ بيكو[17] التي لحظت اقتسام فرنسا وبريطانيا الهلال الخصيب بعد تقطيع أوصال الامبراطورية العثمانية. وبموجب هذه الاتفاقات حصلت بريطانيا من **عصبة الأمم** (Socieété des Nations) على انتداب على بلاد

(16) كانت هذه الحركة، المسماة أيضاً الحركة التركية الجامعة، ترمي إلى توحيد الشعوب التركية وتجميعها في دولة واحدة. تأسست في تركيا منذ 1839 «جمعية طورانية» حددت هدفها بتأسيس «أمبراطورية طوران». وفي سنة 1915، أعلن قادة تركيا الفتاة الذين كانوا على رأس حكومة الامبراطورية العثمانية أن هدفهم الحربي هو وحدة كل الشعوب التركية.

(17) أنظر الفصل 6 من هذا الكتاب: «الهجوم والمعاقبة».

ما بين النهرين وفلسطين وحصلت فرنسا على سوريا باسم الحقوق التاريخية التي تطالب بها منذ زمن الممالك اللاتينية[18]. ووعدت بريطانيا اليهود الإنكليز، في الوقت ذاته، عن طريق تصريح بلفور[19] بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917، بإنشاء «موطن قومي يهودي» في فلسطين.

وتمّ تكريس التحالف العربي ـ البريطاني على يد توماس إدوارد لورنس المعروف بلورنس العربي. وهب العرب لمحاربة العثمانيين، الذين كانوا قد بدأوا يتراجعون على عدة جبهات. وفي أول تشرين الثاني/نوفمبر 1918، دخلت قوات الأمير فيصل، ابن حسين شريف مكة، والجنود البريطانيون دخول الأبطال الظافرين إلى عاصمة الأمويين السابقة، مسجلين بذلك نهاية أربعة قرون من السيطرة العثمانية.

وأعلن سريعاً قيام الدولة العربية الموحدة، العلمانية، والمتعددة الطوائف. كان المقصود بذلك مملكة برلمانية تضم سوريا التاريخية وبلاد ما بين النهرين، وعاصمتها دمشق. لكن سرعان ما حلت الخيبة محل الحماسة عندما دخلت القوات البريطانية بلاد ما بين النهرين. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر 1918 احتل الجنرال أللنبي بيروت وأزاح الحكومة العربية. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر

(18) إبان الحملة الصليبية الأولى، أنشأ عدة زعماء صليبيين لأنفسهم إقطاعات: كونتية إيديسا (1098ـ1146)؛ أمارة أنطاكية (1098ـ1268)؛ مملكة أورشليم (1099ـ1291)؛ كونتية طرابلس (1102ـ1288). واستولى ريكاردوس قلب الأسد على جزيرة قبرص وسلمها إلى غي دو لوزينيان الذي أنشأ فيها مملكة: مملكة قبرص (1192ـ1489). وعند الاستيلاء على القسطنطينية، خلال الحملة الصليبية الرابعة، أنشئت عدة دول في الامبراطورية البيزنطية: امبراطورية القسطنطينية اللاتينية (1204ـ1261)؛ مملكة تيسالونيكيا (1205ـ1222)؛ إمارة أشاي (1205ـ1428)؛ دوقية أثينا (1205ـ1458)؛ دوقية ناكسوس (1210ـ1566).

(19) تصريح بلفور سنة 1917 هو كتاب مفتوح موجه إلى اللورد ليونيل والتر روتشيلد (1868ـ1937) نشره في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917 آرثر جيمس بلفور، وزير الخارجية البريطانية، بالاتفاق مع حاييم وايزمان الذي كان آنذاك رئيس الاتحاد الصهيوني وصار فيما بعد رئيس دولة إسرائيل سنة 1948. كانت المملكة المتحدة بهذه الرسالة تؤيد إنشاء موطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين.

1919 دخل لبنان الجنرال هنري غورو المعين مفوضاً سامياً فرنسياً في سوريا. وفي 14 تموز/يوليو 1920، وجه الجنرال غورو إنذاراً إلى الحكومة السورية يأمرها بالاستسلام من دون شروط. فعمد وزير الدفاع الشاب يوسف العظمة إلى حشد نحو 600 من الجنود سيّئي التجهيز كانوا يؤلفون الجيش السوري الفتي، وقرر أن يجابه قوة النار الفرنسية قرب الحدود السورية ـ اللبنانية الحالية. قال يوسف العظمة «إن التاريخ لن يقول إن دمشق سقطت من دون أن يقاتل العرب دفاعاً عنها». وفي 24 تموز/يوليو، قام 10,000 جندي فرنسي مزودين بدبابات ومدافع وطائرات مقاتلة بإبادة الكتيبة، السورية خلال أقل من ساعة في بلدة ميسلون. قتل يوسف العظمة في المعركة. وتمثاله المنتصب في قلب دمشق يحفظ تذكار تلك الملحمة في قتال الاستعمار.

في اليوم التالي، دخلت القوات الفرنسية العاصمة السورية بينما كان الملك فيصل يسير في طريق منفى قاده إلى عرش العراق القابع تحت الوصاية البريطانية. في دمشق، زار المفوض السامي الفرنسي ضريح قاهر الفرنجة في القرن الحادي عشر، حيث قال الجنرال غورو: «أفِق يا صلاح الدين، لقد عدنا!»، بينما كان يضع جزمته على شاهدة قبر قاهر أورشليم؛ ويبقى هذا التصريح الذي تناقلته الألسن حتى أيامنا هذه، بالنسبة إلى العرب مصدر مرارة وحقد على السياسة الاستعمارية الفرنسية ـ البريطانية. لم يكد يستقر المقام بفرنسا حتى راحت تلعب على التعارضات الطائفية عملاً بالوصفة القديمة «فرق تسد». يلاحظ المؤرخ جيرار ديجورج أن فرنسا «حرصاً منها على تعطيل الطموحات الوحدوية، التي لم تفتأ ترى فيها أكبر خطر على سلطتها، عمدت فيما بعد، تحت ستار سياسة حماية الأقليات، وبصورة تتناقض مع روح الانتداب، إلى تجزئة البلاد»[20]. أثارت تلك السياسة موجة عارمة من الاحتجاجات بين القوميين المسيحيين، على غرار ما فعل وزير المالية فارس

(20) جيرار ديجورج، «دمشق، من العثمانيين إلى اليوم». باريس، لارماتان «فهم الشرق الأوسط» 1999.

الخوري، الذي ذهب حتى إلى القول إنه على استعداد لاعتناق الإسلام إذا كانت غاية التدخل الفرنسي «حماية مسيحيي الشرق».

في الأول من أيلول/سبتمبر 1920 أعلن الجنرال غورو من بيروت استقلال لبنان الكبير، الذي أجج التناقضات بين مؤيدي الانضمام إلى سوريا ومعارضيهم. اشتملت الدولة الجديدة على جبل لبنان، الذي كان يتمتع تاريخياً بإدارة ذاتية ويرحب بحضور فرنسي، وضم إليه سهل البقاع المرتبط تقليدياً بدمشق، وكامل الساحل من طرابلس شمالاً إلى جبل عامل جنوباً، مروراً بصور وصيدا وبيروت، «على عكس تمنيات السكان الذين جرى إلحاقهم»[21]. ولم تكف هذه الأراضي ذات الأكثرية السنية والشيعية فيما بعد عن المطالبة بالانضمام إلى دمشق. كان إنشاء هذا الكيان اللبناني «يستطيع الاعتماد على مساندة قسم من السكان المحليين، وخصوصاً رجال الدين ومعظم الوجهاء الموارنة، لكن ليس كلهم مع ذلك: نُفيت عدة شخصيات مسيحية ومن بينها شقيق البطريرك الماروني بالذات [...] لأجل إسكات المعارضة»[22]. وجعلت السلطة المنتدبة من الطائفية السياسية في لبنان مؤسسة. ومع مرور الزمن، أمسى هذا النمط الإداري العقبة الرئيسية في وجه قيام دولة ـ أمة حديثة، إذ إنه كان يغذي تجزئة سياسية تسوسها العائلات الكبيرة المنبثقة من النظام الإقطاعي والعشائري[23].

وجرت تجزئة سوريا الحديثة إلى أربع دويلات: دولة دمشق، دولة حلب، دولة العلويين، دولة الدروز. لقد عرضت هذه الاستراتيجيا بوضوح في تقرير

(21) سمير قصير، «تاريخ بيروت»، باريس، فايار، 1999.

(22) المرجع المذكور آنفاً.

(23) يمثل عمل المؤرخ جيرار خوري، الشريك لمعهد أبحاث ودراسات العالم العربي والإسلامي، في إيكس ـ أن ـ بروفانس، المرجع الذي لا غنى عنه في مسألة تكون سوريا ولبنان المعاصرين: «فرنسا والشرق العربي»، باريس، أرمان كولان، 1994؛ «وصاية استعمارية. الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان. كتابات سياسية لروبير دوكي». باريس، برلين، 2007؛ «فرنسا والعالم العربي. ولادة لبنان الحديث، 1914–1920». باريس، ميشال ألبان، 2009.

سري وضعه العقيد كاترو الذي كان آنذاك قائد شعبة المخابرات العسكرية: «سعياً إلى تفكيك الجهد الوحدوي، جزأنا الأراضي التي كونت مملكة فيصل»[24]. وقد شدد كاترو، في رسالته التوليفية، على الهدف السياسي لهذا التقسيم الإداري: «هذا هو التراجع المؤلم للكرامة القومية السورية، المهين خصوصاً لكبرياء عاصمة الأمويين، الذي صاحب، فيما يتصل بالطموح الوحدوي، إطاحة فيصل ومجيء الانتداب»[25]. اختار الدبلوماسي روبير دوكى، وهو مساعد الجنرال غورو، كأساس لهذا التقسيم، «الكيانات المتناسقة» كجبل لبنان، وجبل العلويين، ودمشق، وحلب، غير أنه على الساحل السوري (من كيليكيا إلى فلسطين)، كانت «الفسيفساء الاجتماعية» أقوى من اللازم: «على هذا الغبار السياسي يجب تطبيق مجموعة من الحمايات». فاقترح، في مرحلة أولى، استعادة الإطار العثماني، وترك القرى والأحياء المدينية تُحكم «من قِبل كهنتها أو وجهائها»؛ وأن يشكل جهاز درك سيار فرنسي لأجل حفظ النظام بين كل المجموعات. ويمكن للإدارة الفرنسية أن تفيد من تطور المنطقة الاقتصادي كي تتدخل على مستوى الوحدات الإقليمية الصغيرة. ويقول إيمانويل مارتون من جهته إن سوريا هي «خليط من الأعراق والديانات يستحيل معه الكلام عن قومية سورية وادعاء وجود شعور عام يطالب باستقلال كامل». يبدو أن دوكى ومارتون كانا حينذاك على علم بمشاريع خلق دول عربية على أرض سوريا الداخلية. «لا يجوز خلق وحدة وهمية للبلاد. يجب قبول انقسامات العشائر والحدود الراهنة، وأن تكون هناك مجموعة من المحميات أو الكيانات الصغيرة الذاتية الحكم، وبالتالي حكام أو ممثلون مقيمون فرنسيون»[26]، كما أكد روبير دوكى من سنة 1916.

(24) العقيد كاترو، ورد عند جيرار ديجورج في «دمشق من العثمانيين إلى اليوم»، المرجع المذكور آنفاً، ص 26.

(25) المرجع المذكور إياه.

(26) فانسان كلواريك، «فرنسا والمسألة السورية، 1914-1918»، باريس، منشورات المجلس الوطني للبحوث العلمية، 2002.

لا يزال هذا الماضي القريب عالقاً في الذاكرة الجماعية السورية بوصفه أحد العوائق المؤسسة والثابتة لإنجاز الوحدة القومية.

بعد سلخ لبنان الكبير وفلسطين وشرق الأردن وخلق دول طائفية، جاء تقسيم البلاد ليزيد من شدة غيظ السوريين، الذين رأوا فيه مساً بهويتهم القومية وانتهاكاً لموجبات فرنسا كدولة منتدبة. ولم يطل بهم الأمر حتى عبروا عن غضبهم. ففي تموز/يوليو 1921 أطلق إبراهيم هنانو انتفاضة حلب التي تبعتها انتفاضة الشيخ صالح العلي في جبل العلويين في تشرين الأول/أكتوبر من السنة ذاتها. وطلبت هذه الأخيرة الانضمام إلى سوريا. وقمعت الانتفاضتان بالعنف وسفك الدماء، لكنهما دفعتا بفرنسا إلى إعادة توحيد دمشق وحلب في دولة واحدة. ثم تجمعت المعارضة القومية سنة 1925 حول الدكتور عبد الرحمن الشهبندر في إطار حزب الشعب، الذي لعب فيما بعد دوراً حاسماً في النضال السياسي من أجل استقلال البلاد.

لكن جبل الدروز استعاد مشعل القومية العربية، فشن ثورة لأجل إعادة وحدة سوريا واستقلالها[27]. فأعلن سلطان الأطرش، على رأس جيش من 500 «فارس»، العصيان على الانتداب في 14 تموز/يوليو 1925، أي التاريخ الذي اختير عمداً ليصادف عيد الثورة الفرنسية. كان الجيش الفرنسي يخوض عدة حملات تأديبية، وهُزم يوم 21 تموز/يوليو في معركة الكفر، فأنعش هذا الانتصار التكتي أمل القوميين. في 3 آب/أغسطس حلت هزيمة جديدة بالجنود الفرنسيين البالغ عددهم 8000 والذين كانت تدعمهم مدفعية ثقيلة ودبابات وطائرات، في مواجهة مع 3000 مقاتل درزي، في السويداء.

بعد أربعة أيام من المعارك الضارية، استولى الثوار السوريون على كمية

(27) حصلت انتفاضة سابقة في السويداء سنة 1922، يوم حاول القومي العربي أدهم خنجر، وهو مناضل شيعي لبناني من جبل عامل، أن يغتال الجنرال غورو. وحين أخفق في محاولته، حاول اللجوء إلى دار سلطان الأطرش في السويداء، لكن الجيش الفرنسي قبض عليه قبل أن يصل إلى هناك، ثم نقل إلى بيروت حيث أعدم. وأثار اعتقاله انتفاضة سلطان الأطرش الأولى التي فشلت.

هامة من العتاد الذي تخلت عنه الوحدات الفرنسية. وبعد نكسة في معركة مسيرفة، صد المقاومون عدة هجمات مضادة من قبل الفرنسيين، وأحرزوا انتصاراً حاسماً في كل من رساس والسويداء. واضطر الجيش الفرنسي إلى الانسحاب، وبات الجبل كله محرراً. شجعت هذه النجاحات القوميين السوريين، بمن فيهم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر وشكري القوتلي الرئيس الأول العتيد لسوريا المستقلة، فالتحقا بالثوار في السويداء، حيث عينا سلطان الأطرش «قائداً عاماً للثورة السورية الكبرى».

وأطلق سلطان الأطرش من معقله الذي أُعلن «أرضاً حرة»، نداء إلى «أبناء العرب الأمجاد» كي يحملوا السلاح من أجل «سوريا حرة، مستقلة، سيدة». كان نداؤه الذي أطلق بتاريخ 23 آب/أغسطس صريحاً واضحاً:

«أيها السوريون لقد أثبتت التجارب إن الحق يؤخذ ولا يعطى فلنأخذ حقنا بحد السيوف، ولنطلب الموت توهب لنا الحياة (...).

أيها العرب السوريون!

تذكروا أجدادكم وتاريخكم وشهدائكم وشرفكم القومي. لقد نهب المستعمرون أموالنا واستأثروا بمنافع بلادنا، وأقاموا الحواجز الضارة بين وطننا الواحد وقسمونا إلى شعوب وطوائف ودويلات، وحالوا بيننا وبين حرية الدين والفكر والضمير وحرية التجارة والسفر حتى في بلادنا وأقاليمنا (...) إلى السلاح، بعدما سلب الأجنبي حقوقكم واستعبد بلادحكم ونقض عهودكم ولم يحافظ على شرف الوعود الرسميّة وتناسى الأماني القومية.

إلى السلاح أيها الوطنيون ولنغسل إهانة الأمة بدم النجدة والبطولة. إن حربنا اليوم هي حرب مقدسة ومطالبنا هي:

1 . وحدة البلاد السورية ساحلها وداخلها والاعتراف بدولة عربية سورية واحدة، مستقلة استقلالاً تاماً.

2 . قيام حكومة شعبية، تجمع المجلس التأسيسي لوضع قانون أساسي على مبدأ سيادة الأمة سيادة مطلقة .

3 . سحب القوى المحتلة من البلاد السورية وتأليف جيش محلي لصيانة الأمن.

4 . تأييد مبدأ الثورة الفرنساوية وحقوق الإنسان في الحرية والمساواة والإخاء(...).

«سلطان الأطرش! هذا الاسم يحرك فينا الذكرى الأشد إيلاماً عن إقامتنا في سوريا. إنه هو الذي قاد عصيان جبل الدروز سنة 1925، الذي كلفنا 2000 رجل، وتسبب بثورة دمشق، وحوران، وجنوب لبنان، وجبل لبنان الشرقي، ووضعنا على قاب قوسين من الكارثة»[28]. هذا ما كتبه سنة 1937 الروائيان المستشرقان جيروم وجان تارو.

ظلت الحرب مستعرة في سوريا طيلة سنتين. وتسلل المقاتلون الدروز إلى دمشق، ودفعوا أقرانهم الدمشقيين إلى الانتفاضة بدورهم. فشن الجيش الفرنسي غارات عنيفة بالطائرات على العاصمة السورية. تروي مقيمة فرنسية في دمشق آنذاك الوقائع اليومية في وثيقة تأسر القارئ بواقعيتها إذ تقول: «يوم رهيب! حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر، وصل من جهة الشارع المستقيم موكب جنائزي من الجمال التي تحمل جثثاً، ثم أُنزلت هذه إلى الأرض ورتبت في صفوف في ساحة المرجة. كانت إحدى صديقاتنا حاملاً، ورأت المشهد من نافذتها، واضطرت لشدة تأثرها أن تذهب إلى السرير. كان هناك جنود سلاحهم عند أقدامهم. في وسط الساحة، دركيون أيديهم في جيوبهم، ورئيس الشرطة حاملاً سوطه، وسلطات عسكرية ومدنية. على الأرض بقع طويلة من الدم. المشهد ذو فظاعة دانتية: أحذية الجثث كانت مبعثرة هنا وهناك؛ كان لها وجوه مفجعة، وأذرع ممدودة؛ كان واحد من هؤلاء فتياً، ويبدو كأنه لا يزال يصرخ، بفمه المفتوح؛ نخاعات دامية، أمعاء خارجة من بطون مبقورة؛ كان هذا بسطة ملحمة بشرية. هذا في نظري فضيحة بشعة. فما عساه يكون في نظر الدمشقيين

(28) جيروم وجان تارو، «إنذار في سوريا!»، باريس، مكتبة بلون، 1937.

وخصوصاً المسلمين، الذين يتقيدون باحترام صارم لموتاهم. في إحدى زوايا الساحة مجموعة من النساء المحجبات، يفترشن الأرض، باكيات، نائحات مع أولادهن الشديدي الصراخ. حين سُئلن من جانب الحاضرين، أجبن بأنه بعد فرار «الأشقياء» لم يطاردهم الجنود بل أطلقوا النار على الفلاحين الذين كانوا يشتغلون في حقولهم. وكن يصرخن «والله كانوا أبرياء!....». كان كل هذا يثير الغثيان»[29].

أتت النار على جزء من المدينة القديمة، فأطلق عليه اسم جديد هو حي **الحريقة**. امتدت الثورة إلى البلاد بأكملها. ووصلت إلى جبل حرمون في لبنان، بعد أن كانت القوات التي يقودها زيد الأطرش، شقيق سلطان الأصغر منه، قد حررت الجولان ومناطق مجدل شمس، وراشيا، وحاصبيا. أحست السلطة المنتدبة بالخطر، فأرسلت على عجل إلى الجبهة أفواجاً من الجنود أبناء المستعمرات الأفريقية الشمالية والآسيوية. وفي ربيع 1926 ضربت المدن السورية الرئيسية بالطائرات، وشنت هجوماً أرضياً وجوياً على السويداء، التي صمدت عدة أشهر في وجه الحصار الذي ضرب عليها. وسقط الجبل أخيراً في شهر آب/أغسطس، بعد أن دخلت القوات الفرنسية السويداء، وبدأت مطاردة القوميين، واعتقالهم، وشنقهم أمام الناس. ومضى سلطان الأطرش وهيئة أركانه في طريقهم إلى المنفى. ثم انهارت الثورة سنة 1927. ألقي القبض على الدكتور شهبندر وزج به في السجن حتى سنة 1936، ثم اغتيل في عيادته سنة 1940.

ابتداء من سنة 1927، وعلى الرغم من الإخفاق العسكري، واصل القوميون العرب السوريون كفاحهم السياسي وعلى رأسهم مؤسس الكتلة الوطنية

---

(29) أليس بوللو، دمشق تحت القنابل، يوميات سيدة فرنسية أثناء الانتفاضة السورية (1924-1926)، عثر على هذه الوثيقة، فرنسوا بورغا، مدير المعهد الفرنسي للشرق الأوسط (IFPO) في دمشق. من المفترض أنه سيعاد نشرها قريباً.

هاشم الأتاسي[30]، بالإضافة إلى مجموعة من الشخصيات الوطنية، ومن بينهم خالد العظم، وفارس الخوري، ورشاد برمدى، وناظم القدسي، وإبراهيم هنانو، والأمير حسن الأطرش، وشكري القوتلي، وسعد الله الجابري[31].

---

(30) وُلِد هاشم الأتاسي في حمص (1875-1960) وشغل مراكز رفيعة في الإدارة العثمانية. كان على التوالي حاكم حمص، وحماه، وبعلبك، ويافا. بعد انهيار الامبراطورية العثمانية، انتخب رئيساً للمجلس الوطني السوري، الذي أعلن استقلال سوريا سنة 1920. عين رئيساً للوزراء في شهر آذار/مارس وألف حكومة قصيرة العمر حلّت بعد هزيمة ميسلون في 24 تموز/يوليو 1920. في سنة 1927 أسس الكتلة الوطنية، التي حددت لنفسها هدفاً هو استقلال سوريا. أنتخب في ما بعد ثلاث مرات رئيساً للجمهورية (1936-1939 و1949-1951 و1954-1955).

(31) شغل خالد العظم (1903-1965) منصب رئيس الوزراء ست مرّات. وعلى الرغم من انتمائه إلى البورجوازية الدمشقية الكبيرة، عادت عليه ميوله المحبذة للشيوعية في الخمسينيات بإعطائه لقب «المليونير الأحمر».

فارس الخوري (1877-1962) حقوقي بارز من مواليد حاصبيا في لبنان يوم كان هذا جزءاً من سوريا. بدأ حياته المهنية أستاذاً في الكلية البروتستانتية السورية (الجامعة الأميركية في بيروت اليوم) في لبنان، ثم التحق سنة 1916 بالثورة العربية الكبرى للشريف حسين. ظل وزيراً للمالية حتى 24 تموز/يوليو 1920، تاريخ وصول القوات الفرنسية. عارض الانتداب بضراوة، وكذلك تقسيم سوريا وسلخ لبنان. شغل منصب وزير التربية سنة 1926، ثم رئيس البرلمان (1936-1939). شغل منصب رئيس الوزراء مرتين (1944-1945 و1954-1955)، ثم منصب رئيس البرلمان مجدداً (1945-1949)؛ ترأس الوفد السوري إلى مؤتمر سان فرانسيسكو سنة 1945، ممثلاً سوريا، إحدى الدول الثلاث والخمسين المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة.

رشاد برمدى، هو أحد المناضلين الرئيسيين المعارضين للانتداب الفرنسي، وأحد قادة حزب الشعب، وكان وزيراً للدفاع قبل الوحدة مع مصر.

ناظم القدسي هو أحد أكبر وجوه النضال السياسي إبان الانتداب. شغل منصب رئيس البرلمان، ومنصب رئيس الحكومة، وانتخب رئيساً للجمهورية مرتين.

إبراهيم هنانو (1869-1935) ينحدر من أسرة وجهاء في حلب، وقد باشر حياته المهنية في الإدارة العثمانية قبل أن ينضم إلى الثورة العربية الكبرى سنة 1916. كان ينشر الأفكار القومية العربية بين النخبة الحلبية، ونظم سنة 1919 انتفاضة مسلحة جمعت بين حلب وأنطاكية وإدلب ضد قوات الانتداب. وحظي بدعم ثمين من جانب الحركة القومية التي كان

أنشئ البرلمان السوري سنة 1928، ودأب على المطالبة باستقلال البلاد، ما حمل السلطة المنتدبة على حله سنة 1934. وعقدت معاهدة فرنسية ـ سورية في ظل حكومة الجبهة الشعبية سنة 1936، لحظت نيل سوريا استقلالها، لكن هذا لم يتحقق. وفي حزيران/يونيو 1939 سلمت فرنسا إلى تركيا مدينة أنطاكية، العاصمة السابقة لسوريا، ومنطقتها، سنجق الأسكندرونة، الذي هو ممر طبيعي لمدينة حلب إلى المتوسط. كان يُراد من وراء ذلك ضمان حياد أنقرة في المأساة العالمية الجديدة التي كانت تلوح في الأفق.

بعد أن اشتد سخط القوميين بسبب عدم تنفيذ الإنكليز ثم الفرنسيين الوعود التي قطعوها، شنوا يوم 29 أيار/مايو 1945 انتفاضة مسلحة جديدة أعدت بدقة على نطاق البلاد. فجوبهت بقمع عنيف من جانب القوات الفرنسية التي قصفت مبنى البرلمان السوري ووسط العاصمة بواسطة الطائرات. ودمر قسم من قلعة دمشق التي يعود تاريخها إلى ما قبل ألفي سنة بواسطة المدفعية، وسقط نحو

= يقودها مصطفى كمال (أتاتورك) والتي كانت تقاتل الجيش الفرنسي لأجل السيطرة على كيليكيا وجنوب الأناضول. انهارت الانتفاضة بشكل فظ حين توقفت تركيا عن دعمها العسكري في أعقاب اتفاق فرانكلن ـ بويون الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر 1921. شارك سنة 1927 في إنشاء الجبهة الوطنية التي كانت تناضل من أجل استقلال سوريا.

بالرغم من اعتبار سلطان الأطرش واحداً من زعماء سوريا بلا مراء، فإن ابن عمه وحليفه حسن الأطرش هو الذي يحمل اللقب المتوارث، لقب أمير جبل الدروز. قاد في 29 آذار/مارس 1945 انتفاضة جعلت من جبل الدروز المنطقة السورية الأولى والوحيدة التي تحررت من الانتداب بوسائلها الخاصة. شغل عدة مراكز وزارية.

شكري القوتلي (1881ـ1967) انتخب رئيساً للجمهورية مرتين (1943ـ1949 و1955ـ1958). عارض الانتداب الفرنسي، وحكم عليه بالإعدام سنة 1920. فر إلى سويسرا حيث مكث حتى سنة 1924، ثم انضم إلى سلطان الأطرش إبان ثورة 1925ـ1927. ثم انتقل إلى الخارج مجدداً بعد انهيار الثورة. عاد إلى البلاد سنة 1931 مستفيداً من عفو عام واستأنف كفاحه في سبيل الاستقلال.

سعد الله الجابري، حلبي الأصل (1891ـ1948) ترأس الكتلة الوطنية قبل أن يصبح رئيس وزراء مرتين. شغل منصب وزير خارجية في عدة حكومات.

700 ضحية. واستعادت السويداء تقليدها الطويل في العصيان، فكانت أول إقليم سوري يتحرر من الوصاية الاستعمارية بمساندة من بريطانيا العظمى التي كانت تسلح مختلف القوى السياسية السورية المناوئة للانتداب الفرنسي. كان هذا الدعم اللوجستي والمالي قد ازداد مع نهاية الانتداب، إذ إن بريطانيا العظمى كانت تسعى بشكل مطلق إلى كبح، إذا لم يكن إلى محو، كل تأثير فرنسي في المشرق. وتحت تأثير الضغوط البريطانية التي كانت تؤجج الجبهة الداخلية، انسحبت القوات الفرنسية من سوريا نهائياً في 17 نيسان/أبريل 1946.

إن الانتفاضة العامة التي قام بها الدروز، والمسيحيون، والعلويون، والسنة، ضد تقسيم سوريا، لتدحض نظرية الأقليات، تلك الصورة المقدسة التي رسمها المستشرقون التي تزعم أن الشرق العربي يتألف من فسيفساء من العشائر المتنافرة العاجزة عن التعايش. وبالرغم من يقظة القوميات العربية، ما برحت هذه النظرية قائمة، تتناقلها الوصايات الاستعمارية المتعاقبة حتى أيامنا هذه. وما بين الانتداب الفرنسي والسيطرة البريطانية، أفادت هذه النظرية دايفيد بن غوريون، أحد مؤسسي دولة إسرائيل، كي يفرق جيرانه ويضعفهم. كما أنها كانت مصدر إلهام رئيسياً للمحافظين الجدد الذين تأثرت بهم سياسة إدارتَيْ بوش العربية، وتأثر بها في ما بعد بعض مستشاري باراك أوباما.

2

ميشال عفلق، البعث والوحدة العربية

«الفكرة القومية المجردة في الغرب منطقية إذ تقرر انفصال القومية عن الدين. لأن الدين دخل على أوروبا من الخارج فهو أجنبي عن طبيعتها وتاريخها، وهو خلاصة من العقيدة الأخروية والأخلاق، لم ينزل بلغاتهم القومية، ولا أفصح عن حاجات بيئتهم، ولا امتزج بتاريخهم، في حين أنّ الإسلام بالنسبة إلى العرب ليس عقيدة أخروية فحسب، ولا هو أخلاق مجردة، بل هو أجلى مفصح عن شعورهم الكوني ونظرتهم إلى الحياة، وأقوى تعبير عن وحدة شخصيتهم التي يندمج فيها اللفظ بالشعور والفكر، والتأمل بالعمل، والنفس بالقدر. وهو فوق ذلك كله أروع صورة للغتهم وآدابهم، أضخم قطعة من تاريخهم القومي، فلا نستطيع أن نتغنى ببطل من أبطالنا الخالدين بصفته عربياً ونهمله أو ننفر منه بصفته مسلماً. قوميتنا كائن حي متشابك الأعضاء، وكل تشريح لجسمها وفصل بين أعضائها يهددها بالقتل فعلاقة الإسلام بالعروبة ليست إذاً كعلاقة أي دين بأية قومية».

ميشال عفلق

من خطاب ألقاه في مدرج الجامعة السورية

في 5/ 4/ 1943

لئن كانت المساومات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى قد جرت على حساب البلدان العربية ولمصلحة المنتصرين الغربيين فقط؛ فإن الحرب أحدثت مع ذلك صحوة بين الشعوب المستعمرة لصالح استقلالها. فأدرك عرب المشرق مدى قوة ما لديهم من عوامل فاعلة: وزن ديموغرافي؛ إرث تاريخي وثقافي غني، وموقع جغرافي استراتيجي تحوزه «أمة عربية» على تخوم القارات الثلاث، أوروبا وآسيا وإفريقيا. إن هذه «الأمة العربية» المنتشرة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، التي هي وهم في نظر بعضهم، تشكل مثلاً أعلى وهدفاً يجب بلوغه في نظر غيرهم.

هبت في فلسطين سنة 1929 انتفاضة ضد إقامة موطن قومي يهودي فيها. فإن اقتطاع جزء من فلسطين التاريخية التي كانت تعتبر حتى حينه «جنوب سوريا» هو فرضية لا يمكن تصورها عند القوميين العرب.

وفي لبنان، ذهبت عبثاً «مؤتمرات الساحل» سنة 1933 وسنة 1936، التي كانت تطالب بضم بلد الأرز إلى سوريا. وفي سنة 1932، أسس أنطون سعادة[32]، المسيحي المولود في جبل لبنان، الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي انتشر بسرعة في لبنان وسوريا وفلسطين. ولم تكد تمضي بضع سنوات حتى أمسى الحزب واحداً من أهم التشكيلات العلمانية في المشرق العربي. كان أنطون سعادة، واضع كتاب «نشوء الأمم» وعقيدة الحزب، يدعو إلى توحيد دول «سوريا الطبيعية» التي تتطابق مع الهلال الخصيب وتستمد جذورها من الحضارتين الأشورية والبابلية. دخل هذا القومي السوري السجن عدة مرات في زمن الانتداب الفرنسي، وشارك في حرب فلسطين (1948ـ1949). وفي مواجهة صعود قدرة حزبه، اتهمته الأنظمة الحاكمة بإعداد انقلاب في لبنان. فأوقف في دمشق من قِبل حكومة حسني الزعيم العسكرية الموالية للغرب التي كانت تخشى تعاظم نفوذ الحزب السوري القومي

(32) انطون سعاده (1904ـ1949) صحافي وفيلسوف لبناني، ومؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي.

الاجتماعي في سوريا. سُلم بعد اعتقاله فوراً إلى الحكومة اللبنانية التي أجرت له محاكمة صورية سريعة ونفذت بحقه حكم الإعدام في 8 تموز/يوليو 1949. وقد ترسخ حزبه لاحقاً في لبنان وسوريا خصوصاً، حيث لا يزال منتشراً في الأوساط المسيحية والدرزية والعلوية.

وأنشأت البلدان العربية المستقلة جامعة الدول العربية سنة 1945. وكانت سوريا ولبنان من الأعضاء المؤسسين لهذا التحالف الذي جعل هدفه تحرير البلدان العربية الواقعة تحت وصاية أجنبية، ومن بينها خصوصاً فلسطين وبلدان المغرب العربي، تمهيداً للوحدة العربية.

وفي سنة 1952، أنشأ جورج حبش، الفلسطيني المسيحي، **حركة القوميين العرب**. أعلنت هذه المنظمة، التي نشأت بعد إعلان الدولة العبرية في فلسطين، أنه «طالما لم تقم دولة موحدة تضم العراق والأردن وسوريا (كمرحلة أولى)، فإن مجابهتنا لليهود (الصهاينة) والتحالف الغربي ستكون شبه مستحيلة»[33]. أسس جورج حبش في ما بعد **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** التي فرضت نفسها كأحد المكونات الكبرى للحركة الوطنية الفلسطينية. كانت هذه الجبهة تدعو إلى قيام دولة علمانية للعرب واليهود، والمسيحين والمسلمين، تنضم إلى الأمة العربية

إلا أن وجهاً وارثاً للنهضة[34]، مسيحياً سورياً مولوداً في دمشق سنة 1912، يدعى ميشال عفلق، هو الذي وضع أسس عقيدة قومية عربية ومعها لازمتها الطبيعية الاقتصادية، أي خطة إنمائية. كان ميشال عفلق طالباً في كلية التاريخ في السوربون حين شغف بتاريخ الأفكار السياسية التي عرفها القرنان التاسع عشر والعشرون. وكان معجباً خصوصاً بكتابات برودون، وماركس، ولينين، ونيتشيه، وجورج سوريل، وموراس، وبرغسون، وأندريه جيد، ورومان

---

(33) جيرار ديجورج: «دمشق، من العثمانيين إلى اليوم»، المرجع المذكور آنفاً.

(34) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب: «من الهلال الخصيب إلى الاستقلال غير الناجز».

رولان. في حديث له مع شارل سان ـ برو، قال إنه قبل مجيئه إلى فرنسا، كان مجرد قومي عاطفي، وإنه بعد مباشرة دروسه في باريس، أخذ يدرك كيف ينبغي للقومية العربية أن تتجاوز هذا الإطار العاطفي كي ترتكز على قواعد متينة تجمع بين مختلف أبعاد مشروع تاريخي: السياسة، الاقتصاد، الثقافة، والمسائل الاجتماعية.

في باريس تعرف إلى مسلم سني يدعى صلاح البيطار الذي كان قومياً عربياً متحمساً مثله؛ وأنشأ الاثنان **اتحاد الطلبة العرب في فرنسا**. بعد أن عاد ميشال عفلق إلى سوريا أصبح أستاذ التاريخ في جامعة دمشق، وهنا وضع الصيغ النهائية لعقيدته الوحدوية العربية، المستندة إلى هوية مشتركة تتجاوز الحدود والتقسيمات الجغرافية التي رسمتها الدول المستعمرة السابقة. وقد كتب يقول إن العرب يؤلفون، بلغتهم وتاريخهم وثقافتهم المشتركة، شعباً واحداً وأمة واحدة. وأنشأ ميشال عفلق وصلاح البيطار منذ سنة 1941 حزباً جديداً، هو **حزب البعث العربي**، الذي انتشر سريعاً، خصوصاً في أوساط الطلاب والأكاديميين. وعندما فازت سوريا باستقلالها 17 نسيان/أبريل 1946، كان حزب البعث قد بات يملك بنية حزب سياسي حقيقي.

انعقد المؤتمر التأسيسي لـ «حزب البعث العربي» من 4 إلى 7 نيسان/أبريل 1947 في مقهى الرشيد في دمشق. وقد اجتمع المندوبون السوريون وممثلون عديدون جاؤوا من لبنان وفلسطين والأردن والعراق، تحت شعار الوحدة العربية والحرية والاشتراكية، الذي كان شعار الحزب الرسمي. أعلن ميشال عفلق في خطابه الافتتاحي: «إن هدفنا واضح ليس فيه أي التباس: أمة عربية واحدة، من المحيط إلى الخليج. إن العرب يؤلفون أمة واحدة لها الحق غير القابل للتنازل في أن تعيش في دولة حرة. إن شروط البعث هي التالية: الوحدة والحرية والاشتراكية». ووضع البعث لنفسه شرعة تنص المادة التاسعة منها على أن «وطن العرب هو الأراضي التي تقطنها الأمة العربية، وتقع هذه بين جبال طوروس وبشتاكواي، وخليج البصرة، وبحر العرب، وجبال أثيوبيا، والصحراء،

والأطلسي والمتوسط»[35]. وخلص ميشال عفلق إلى القول: «القومية العربية غريبة عن كل فكر إقصائي، أو انغلاقي، أو يقول بأعلوية مزعومة لشعب مختار متفوق»[36].

تحض فكرة البعث الأمة العربية على استعادة ماضيها المجيد. «التحرر الذي نطالب به ليس سوى التحرر من ثقل السلاسل التي تراكمت»[37] طيلة القرون التي ظل فيها العرب منقسمين وخاضعين للاحتلالات الأجنبية. إن حزب البعث، العلماني رسمياً، يشكل، إلى جانب الحزب السوري القومي الاجتماعي، أول منظمة سياسية عربية كبيرة تنبذ فكرة دين الدولة. وهو يعارض التوزيع الطائفي والعنصري لمقاعد البرلمان السوري ويؤيد الديمقراطية التعددية. على أن ميشال عفلق يعترف للإسلام بدوره التاريخي في إغناء الحضارة والتراث الثقافي العربي، خصوصاً في العصرين الأموي والعباسي. فالإسلام إذن جزء من التراث المشترك بين كل العرب، بمن فيهم المسيحيين، الذي هو إرثهم القومي والثقافي. وقال ميشال عفلق في خطاب له بمناسبة «ذكرى النبي العربي» سنة 1943: «لقد كان الإسلام الطاقة الحيوية التي كشفت للعرب الإمكانات والقوى الكامنة الموجودة فيهم، ودفعت بهم إلى مسرح التاريخ».

يحدد مؤسس البعث للاقتصاد وظيفة محورية: إخراج الأمة العربية من تخلفها واللحاق بالغرب؛ ويعتبر أن التطور الاقتصادي يسبق ويهيئ وحدة العالم العربي السياسية. ولذا فإن الحزب يرسم لنفسه، كهدف رئيسي، تحقيق التقدم الاقتصادي بوصفه مرحلة لا بدَّ منها للوحدة والسيادة السياسية.

وإذا كان ميشال عفلق يتبنى رسمياً اشتراكية الدولة للخروج من التخلف والفقر، فإنه ينأى بنفسه عن النموذج الشيوعي وينتقد طابعه الاستبدادي. وهو

(35) شرعة حزب البعث العربي الاشتراكي.

(36) ميشال عفلق، وارد عند فيليب كونراد في «البعث، حزب الانبعاث العربي»، الموقع كليو، فرنسي.

(37) البعث: «الاشتراكية ستضمن بقاء الأمة العربية وتقدمها»، 7 تشرين الأول/أكتوبر 1950.

إلى اعترافه بالمساهمات العلمية والسياسية التي قدمتها الماركسية، يطرح نظرية اشتراكية بعثية تقدم الإنسان على النظام. يعتبر ميشال عفلق أن إلغاء الملكية الخاصة يقتل المبادرة الشخصية ويضر بمعنى المسؤولية. «الفلسفة الماركسية مادية وجامعة وبالتالي شمولية. فهي لا تقيم وزناً إلا للجماعة وتهمش الفرد البشري. وهي تسعى إلى فرض نفسها في كل مكان وبأي شكل كان. لكن لا ينبغي للاشتراكية أن تسحق الفرد، بل على العكس، أن تكون في خدمته»[38]. هذا ما يقوله مؤسس الحزب.

على الصعيد الدولي، يدعو ميشال عفلق إلى «حياد إيجابي» بين الكتلتين اللتين تتقاسمان العالم. لقد أدّت سوريا لاحقاً، تحت تأثير البعث، دوراً نشيطاً في إنشاء حركة بلدان عدم الانحياز[39]. وبحسب شرعة الحزب، على العرب أن يحاربوا الامبريالية، التي هم من ضحاياها، والاستعمار الموصوف بـ «الإجرامي والمنافي للأخلاق»، في العالم كله، وفقاً لطاقاتهم. وقد وضع مؤتمر الحزب الأول في خانة الدول «الامبريالية» كلاً من بريطانيا العظمى التي تحتل قواتها العراق ومصر وليبيا والسودان وفلسطين وشرق الأردن وفرنسا التي تدير المغرب والجزائر وتونس، كما إسبانيا التي ضمت منطقتي سبتة ومليلة المغربيتين. وأضاف إلى هاتين الدولتين تركيا المتهمة بضم منطقة الإسكندرونة العربية، وإيران التي بسطت سيادتها على منطقة الأحواز العربية (التي أبدلت

(38) ميشال عفلق، حسبما ورد عند شارل سان ـ برو في «تاريخ العراق»، باريس، إيليبس، 1999.

(39) حركة بلدان عدم الانحياز هي منظمة دولية كانت سنة 2008 تضم 118 دولة (17 دولة و9 منظمات دولية لها صفة مراقب) وتعرف نفسها بأنها مستقلة عن الدول العظمى في العالم. هدف المنظمة كما هو محدد في «إعلان هافانا» 1979 هو تأمين «الاستقلال الوطني والسيادة وسلامة الأراضي وأمن البلدان غير المنحازة في نضالها ضد الامبريالية، والاستعمار، والاستعمار الجديد، والتمييز العنصري والعرقي، والصهيونية، وكل أشكال الاعتداء الخارجي، والاحتلال، والهيمنة، والتدخل أو السيطرة من جانب دول كبرى أو كتل سياسية وتنشيط التعاون بين شعوب العالم الثالث». مقر المنظمة هو لوساكا في زامبيا، وتضم في صفوفها حوالى ثلثي أعضاء منظمة الأمم المتحدة و55% من سكان العالم.

طهران اسمها باسم خوزستان). الولايات المتحدة، التي كانت تعد آنذاك دولة مناهضة للاستعمار، أدرجت هي أيضاً في لائحة الدول الامبريالية لأنها «تتدخل في شؤون الشرق الأدنى على نحو مضاد للمصالح العربية».

في سنة 1953، اندمج حزب البعث مع الحزب الاشتراكي الذي أسسه أكرم الحوراني سنة 1945، واتخذ اسم حزب البعث العربي الاشتراكي.

الوحدة السورية ـ المصرية

أخذت السياسة الخارجية السورية تنشط، منذ جلاء القوات الفرنسية سنة 1946، في مجالين كبيرين: السعي إلى تضامن عربي شامل، وتحرير فلسطين، المرتبط بتحرير الجولان المحتل منذ سنة 1967. لكن الدينامية الوحدوية العربية التي دعت إليها الحكومات المتعاقبة كانت تلاقي صعوبة في التغلب على فساد الأنظمة القائمة وخصوصاً على تراخيها إزاء المأساة الفلسطينية، وقد فتح تراكم هذه السلبيات الطريق إلى الانقلابات العسكرية المتكررة والانحرافات الاستبدادية التي شملت المنطقة بمجملها.

اتسمت السنوات الأولى من استقلال سوريا بالتقليل من عديد الجيش. وأقام النظام السياسي، الذي هيمنت عليه البورجوازية الحضرية الإتجارية والفاسدة، ديمقراطية هشة لم تستطع البقاء بعد حرب فلسطين. يوم اندلعت هذه الحرب في 16 أيار/مايو 1948، لم يكن عديد الجيش السوري يتجاوز 3000 رجل، سيئي التجهيز، سيئي الكوادر، وسيئي التدريب.

خلفت الهزيمة في دمشق شعوراً عميقاً بالمهانة وتقويضاً لشرعية النظام الذي أقامه الأعيان. وراح قيام دولة إسرائيل على أنقاض فلسطين، وتدفق عشرات آلاف اللاجئين الفلسطينيين، والدعم الغربي للدولة الجديدة، يغذي اضطرابات سياسية وردود فعل شعبية متلاحقة في جميع بلدان الشرق الأدنى والأوسط، خصوصاً في سوريا. وأثار غليان الشعب السوري، وشدة رفضه لنظام عاجز، وارتيابه بعرابي إسرائيل الأوروبيين، مخاوف الحكومات الغربية

فبادرت إلى استغلال الخلافات الطائفية، ودبرت سلسلة من الانقلابات العسكرية، قضت على التجربة الديمقراطية السورية القصيرة الأمد.

كان منفذو تلك الانقلابات عسكريين تربوا ووضعوا في مراكزهم من جانب السلطة المنتدبة، وحافظوا على روابط وثيقة مع الدولة المستعمرة السابقة أو مع الدوائر البريطانية التي اشترت ولاءهم. وهكذا حكم سوريا بين سنة 1949 و1950 أربعة رؤساء كان بينهم ثلاثة جنرالات انقلابيين: حسني الزعيم، سامي الحناوي، وأديب الشيشكلي الذي استولى على الحكم في 19 كانون الأول/ديسمبر 1950. كان هذا الأخير يمتدح مزايا حكم مركزي وقوي، فأنشأ دكتاتورية متصلبة وفرض هيبة الدولة في أنحاء البلاد؛ وتسلم قيادة الجيش، وحلّ البرلمان، وحظر الأحزاب السياسية والصحافة. وسعياً منه إلى حماية نظامه من إمكان قيام انتفاضات شعبية، أرسل قسماً من الجيش للتمركز في السويداء حيث كانت تجري أعنف التظاهرات ضد حكمه.

وغرقت قواته مدى ستة أشهر في هذه المنطقة الجنوبية التي اضطهدت بعنف. حاول الجنرال الشيشكلي أن يطوق سلطان باشا الأطرش في القريّة، بلدته الواقعة في جوار السويداء، محاولاً اعتقاله. فاجتاحت الانتفاضة كل المنطقة الدرزية، وتدخل الجيش بشكل فظ في القُرى الجبلية التي كان يرتاب بإيوائها ومساندتها للأطرش. وأدى القمع الدموي الذي حل بالمدنيين إلى إثارة غضب الجيش، فحرك النقيب البعثي مصطفى حمدون انتفاضة عسكرية انطلقت من حلب، ثاني مدن البلاد. وانتفضت بقية الجيش فاضطر الدكتاتور الشيشكلي للفرار إلى لبنان في 25 شباط/فبراير 1954. وانتقل بعد ذلك إلى البرازيل حيث جرى اغتياله في مزرعته قرب برازيليا على يد نواف غزالة، ابن السويداء الذي أراد الانتقام لضحايا أبناء منطقته الذين سقطوا في زمن «حكمه».

أعاد الجيش السلطة إلى المدنيين. فأعيد العمل بالنظام البرلماني، واستعادت سوريا ديمقراطية ليبرالية تجلت في تعددية حزبية وحرية صحافية لا سابق لها. وجرت انتخابات حرة في 24 أيلول/سبتمبر 1954. وبعد أن تعززت

قوة حزب البعث من جراء تحالفه مع الحزب الاشتراكي الذي يقوده أكرم الحوراني، حصل على 22 مقعداً من أصل 142 في البرلمان. وفي آب/ أغسطس 1955، انتخب شكري القوتلي[40] مجدداً رئيساً للجمهورية. وحصلت في ظل ولايته ثلاثة أحداث إقليمية كبرى عجلت التقارب مع الاتحاد السوفياتي ومع مصر عبد الناصر.

في تلك السنة ذاتها، وفي ظل تفاقم الحرب الباردة، نشأ حلف بغداد الذي ضم خمسة بلدان تدين بالولاء للولايات المتحدة: العراق الهاشمي، إيران الامبراطورية، تركيا الكمالية، باكستان المؤيدة للغرب، وبريطانيا العظمى. ولما كان هذا التحالف يهدف إلى صد "الخطر الشيوعي" عن الشرق الأوسط، فقد كان يستهدف خصوصاً مصر الناصرية وسوريا القريبتين من موسكو.

بعد ذلك بسنة، كانت حرب السويس، التي انتهت في منتصف ليل 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1956 بفشل ذريع[41]. لقد اضطر المظليون الفرنسيون والبريطانيون أن يتوقفوا عن القتال بعد أن كانوا بالكاد قد هبطوا على القناة

(40) تولى شكري القوتلي (1881ـ1967) رئاسة سوريا مرتين (1943ـ1949 و1955ـ1958). كان معارضاً للانتداب الفرنسي، وحكم عليه بالإعدام سنة 1920، فهرب إلى مصر وانتقل منها إلى سويسرا. عاد إلى سوريا سنة 1924 وانضم إلى سلطان الأطرش في انتفاضة 1925ـ1927، ثم هاجر مجدداً عندما انهارت الثورة. وعلى أثر صدور عفو عام، عاد إلى سوريا سنة 1931 وانضم إلى الكتلة الوطنية، التي كانت أحد الأحزاب العاملة من أجل استقلال سوريا. كانت هذه الحركة آنذاك تحت قيادة البورجوازية الحضرية (كبار الأعيان، والتجار، وملاكو الأراضي) التي تمسك بثروات البلاد. رشحت الكتلة الوطنية القوتلي للرئاسة ففاز بها سنة 1943، وكان أول رئيس للدولة السورية المستقلة حين جلت القوات الفرنسية عن سوريا في 17 نيسان/أبريل 1946. أعيد انتخابه سنة 1948 قبل أن يطيح به العقيد حسني الزعيم في السنة التالية. وبعد عودة الديمقراطية سنة 1955، كان رئيساً للحزب الوطني (وارث الكتلة الوطنية) وأعيد انتخابه رئيساً للجمهورية. وعندما اندغمت سوريا ومصر في الجمهورية العربية المتحدة (1958) استقال شكري القوتلي من منصبه لصالح الرئيس جمال عبد الناصر.

(41) دوني لوفيغر: «أسرار حرب السويس (1956)»، باريس، بيران، 2010.

وهزموا القوات المصرية. لقد سجل وقف إطلاق النار ذاك، الذي فرضه السوفيات والأميركيون، بالنسبة إلى فرنسا وبريطانيا العظمى، نهاية العصر الاستعماري ونهاية نفوذهما في الشرق الأوسط، كما بشّر ببروز العالم الثالث والبلدان العربية، وبصدارة الولايات المتحدة في السياسة المتعلقة بالشرق الأوسط. وباتت واشنطن بعد ذلك تمتلك، بموجب «مبدأ أيزنهاور»، حقاً دائماً بالتدخل في الشرقين الأدنى والأوسط كردّ وقائي على تنامي النفوذ الشيوعي في العالم.

كان لا بدَّ للعملية الفرنسية ـ الإسرائيلية ـ البريطانية ضد عبد الناصر سنة 1956 وسياسة الصد التي سلكتها الولايات المتحدة من أن تذكي جذوة الشعور بالهوية العربية عند دمشق. لقد قاتل عدة ضباط سوريين في وحدات مصرية. وبلغت تلك الموجة التضامنية ذروتها في العملية الانتحارية التي قام بها البحار السوري جول جمال ضد البارجة الفرنسية **جان ـ بار**[42]. بعد انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية والإسرائيلية من القناة، تبدى الرئيس عبد الناصر على أنه بطل القومية العربية الجديد. وقامت تظاهرات في سوريا تطالب بالاتحاد مع مصر، الذي اعتبر مقدمة لوحدة الأمة العربية. وفي أول شباط/فبراير 1958، أنشئت الجمهورية العربية المتحدة؛ وباتت سوريا «الإقليم الشمالي» ومصر «الإقليم الجنوبي». وحلّت الأحزاب السياسية نفسها، وظهر تنظيم وحيد هو **الاتحاد الاشتراكي العربي** بقيادة جمال عبد الناصر.

حلّ ميشال عفلق حزب البعث على أمل أن يقوم بنشر عقيدته في داخل الحزب الناصري. وحظيت الجمهورية العربية المتحدة بتظاهرات مؤيدة في عدة بلدان عربية كانت تطالب بانضمام بلدانها إليها. وانتفض العراقيون ضد حلف بغداد، الذي ألغي في 14 تموز/يوليو 1958، يوم أطاح انقلاب عسكري

(42) أصيبت الدارعة جان ـ بار بأضرار خفيفة لكنها شاركت في عمليات الإنزال في مصر، وتحولت بعد حملة السويس إلى مدرسة للمدفعية. وضعت في الاحتياط بعد سنة 1957 ولم تعد تستخدم إلّا كسفينة ـ قاعدة لمدارس البحرية، ثم أهملت وهدمت في أيلول/ سبتمبر 1970. كانت طيلة تلك السنوات راسية في مرسى طولون.

بالنظام الملكي الهاشمي وبحكومة نوري السعيد الموالية لبريطانيا. وكان لبنان غارقاً في حرب داخلية بين مؤيدي ومعارضي الجمهورية العربية المتحدة، انتهت بنزول مشاة بحرية الأسطول السادس الأميركي في بيروت.

لكن سرعان ما حل الإحباط محل الابتهاج. فقد ألغى عبد الناصر حرية الصحافة، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية، وكل شكل من أشكال المعارضة. وراح يحكم بواسطة أجهزته الأمنية الرهيبة ـ **المخابرات** ـ التي تمارس نشاطها القمعي في سوريا كما في مصر. وخاب ظن السوريين من جراء تصرفات العسكريين والمسؤولين المصريين، الذين كانوا في الغالب فاسدين وعديمي الكفاءة، فراحوا يتساءلون عما إذا كانت فكرة الوحدة تحولت إلى مجرد خضوع لمصالح «الإقليم الجنوبي» القوي لا غير.

لقد فرض الرئيس عبد الناصر في المؤسسات والإدارات نظاماً بيروقراطياً هرمياً، احتكره كوادر الحزب الوحيد، مستبعداً في الواقع كل شكل من أشكال المشاركة الشعبية. ومع تفاقم الأزمة الاجتماعية والسياسية، سحب البعث دعمه للسياسة الحكومية التي اعتبرها كارثية. فاستقال الوزراء المحسوبون على الحزب في تشرين الثاني/نوفمبر 1959، ولم يطالبوا بحل الجمهورية العربية المتحدة، بل بإجراء إصلاح حكومي وسياسي عام. وحصل انقلاب انفصالي أوحت به وساندته العربية السعودية والولايات المتحدة، فوضع حداً للوحدة القصيرة الأمد يوم 28 شباط/فبراير 1961. أما حزب البعث، فقد عزا فشل الجمهورية العربية المتحدة جزئياً إلى محاولة مصر فرض هيمنتها باسم القومية العربية. أما المحاولات المتعاقبة للاتحاد مع كل من العراق، ولبنان، وليبيا، فقد أخفقت للسبب ذاته.

سوريا/العراق، حرب الرفاق

غالباً ما وصف الخلاف الذي نشأ بين فرعي البعث السوري والعراقي بالخلاف العقائدي. قال أحد مؤسسي الحزب صلاح البيطار قبل سنة من اغتياله

سنة 1980 في باريس: «لم يعد هناك من بعث، لا في دمشق ولا في بغداد». لكي نفهم هذا التطور، ينبغي لنا أن نعود إلى مطلع الستينيات.

ففي سوريا، وصل البعث إلى الحكم على أثر انقلاب عسكري جرى في 8 آذار/مارس 1963 وأعقبه تأليف قيادة جماعية. وتمّ الطلاق بين فرعي البعث بتاريخ 23 شباط/فبراير 1966، يوم قام الجنرالان صلاح جديد (توفي في السجن سنة 1991) وحافظ الأسد بإزاحة القيادة القومية للحزب المحيطة بميشال عفلق وصلاح البيطار مؤسسي الحزب سنة 1947. وأطيح برئيس الدولة أمين الحافظ، وأمسى قادة الحزب التاريخيون إما في السجن أو لاذوا بالفرار. وصدرت بحق هؤلاء مذكرات توقيف.

أما البعثيون الذين استولوا على الحكم في العراق بتاريخ 17 تموز/يوليو 1968، فقد أعلنوا ولاءهم للقيادة التي أطيح بها في دمشق. ودخلوا في نزاع مباشر على الشرعية مع رفاقهم السوريين. وبعد أن أمسك الأخوة الأعداء بزمام الأمور بلا منازع في العاصمتين، دفعا ببلديهما إلى لجة الخصام، ثم النزاع.

ثم حصل تقارب عابر بين الطرفين في تشرين الأول/أكتوبر 1973، بفضل تدخل وحدات عراقية جاءت لتساند السوريين في الجولان ضد الجيش الإسرائيلي، ولم تلبث حتى عادت بعده المواجهة بينهما من جديد. كان العراق المعزول يشهد عاجزاً بوادر مسار سلام يديرها هنري كيسنجر وأفضت إلى عقد مؤتمر للصلح في جنيف سنة 1975. كانت دمشق تلعب لعبة الحوار مع وزير الخارجية الأميركي، وكان هذا يثير غضب بغداد. وبلغت حرب البيانات بين العراق وسوريا أوجها آنذاك.

وأحدث انقلاب أنور السادات تقارباً جديداً بين الأخوة الأعداء. فقد انسحب الرئيس المصري من محادثات جنيف متخلياً عن حليفه السوري وذهب إلى القدس. وبعد ثلاث سنوات، سنة 1978، وقّع السادات معاهدة صلح منفرد مع إسرائيل برعاية الرئيس الأميركي جيمي كارتر. وأمسى السوريون مهملين ومتروكين لمصيرهم، فنددوا بالخيانة. وانعقدت في بغداد، بناءً على مبادرة سورية وعراقية، القمة الاستثنائية للجامعة العربية التي ثبتت عودة التلاقي

بين البلدين وكرّست زعامتهما، وأدانت هذه القمة بالإجماع اتفاقات كمب دايفيد «الخيانية»، وعلقت عضوية مصر، ونقلت مقر الجامعة العربية إلى تونس. وجرى توقيع ميثاق للعمل المشترك بين الرئيسين حافظ الأسد وأحمد حسن البكر، تتضمّن القيام بمفاوضات لأجل التعاون في جميع الميادين، تمهيداً لتوحيد البلدين. وكانت هناك محاولة جديدة لإنشاء اتحاد عربي بعد وفاة الجمهورية العربية المتحدة، تمثلت في إعلان توحيد القيادتين السياسية والعسكرية مع تناوب على رئاسة الدولة بين الرئيسين الأسد والبكر.

أغضبت هذه الإجراءات نائب الرئيس العراقي صدام حسين، الرجل القوي الحقيقي في النظام، الذي رأى فيها إمكانية تهميش له، فرد عليها بقوة. فاستقال الرئيس البكر «لأسباب صحية». ودعيت قيادة الحزب إلى القصر الرئاسي دون سابق إنذار، وفصل من الحزب خمسة من أعضائها ـ من الشيعة ويعتبرون موالين لسوريا ـ وحكم عليهم بالإعدام وأعدموا في الحال. و«انتخب» صدام حسين رئيساً للجمهورية. وألغي مشروع توحيد سوريا والعراق. ومنذ حينه، أمست الحرب بين البلدين مستعرة بلا هوادة: مؤامرات، أعمال تخريب، اغتيالات. . . كل الضربات كانت مباحة. وتحالف النظام العلماني في العراق مع الإخوان المسلمين ضد نظام دمشق، بينما كان النظام البعثي السوري يساند الانفصاليين الأكراد العراقيين ويتعاطف مع إيران غير العربية في حربها مع العراق (1980ـ1988).

على أثر احتلال الكويت سنة 1990، انضم النظام السوري إلى الولايات المتحدة وممالك النفط في الحرب على العراق. وعلى غرار سائر البلدان العربية، تقيد بالعقوبات التي فرضت على نظام صدام حسين، مثيراً استياء الرأي العام السوري الذي كانت أكثريته متعاطفة مع بغداد.

في سنة 1997، دفع التحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل الذي شجعته واشنطن، بدمشق إلى التقارب مع بغداد. وقد سرّع هذا التطور الظروف الإقليمية المتميزة بالضغوط على سوريا وتزايد الغارات الجوية الأميركية على العراق. ووجدت سوريا نفسها آنذاك مطوقة: إسرائيل من الجنوب، الأسطول

الأميركي من جهة المتوسط، وتركيا من جهة خاصرتها الشمالية. وجاءت الانتفاضة الثانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمأزق على جبهة الجولان، ليعززا المحور السوري ـ العراقي. وفتحت الحدود المشتركة التي كانت مغلقة منذ 1981، وأُعيد تأهيل خط أنابيب النفط كركوك ـ بانياس. وعقد سنة 1998 اتفاق يسمح باستئناف ضخ 300,000 برميل يومياً من النفط العراقي عبر سوريا نحو المتوسط. كما أُعيد تشغيل خط السكة الحديدية بين الموصل وحلب في آب/أغسطس سنة 2000، وكان هذا الخط قد أنشئ سنة 1940.

وأتاحت عودة هذه الحرارة إلى العلاقات إنشاء منطقة للتبادل الحر، وإعادة فتح سفارتي البلدين، وخصوصاً حرية تنقل مواطني البلدين في ما بينهما من دون تراخيص ولا تأشيرات مسبقة. كانت هذه التدابير تشكل منفعة ضخمة لاقتصاد البلدين الذي كان قد أصيب في الصميم، من جراء ركود مزمن عند أحدهما، ومن جراء الحصار المتجدد على الدوام الذي ضربه حراس «العدالة الدولية» تحت ذريعة كاذبة تقول بوجود أسلحة دمار شامل، عند الآخر.

في آذار/مارس 2003، عشية التدخل العسكري الأميركي الجديد في العراق، كانت المبادلات التجارية بين سوريا والعراق تقارب الثلاثة مليارات دولار. وفي إطار منطق المصالحة هذا، قامت سوريا لاحقاً بوساطة بين بغداد وطهران. وسعت سوريا إلى إقناع طهران بالمشاركة في إسقاط الحصار الأميركي ـ الإنكليزي بسماحها للنفط العراقي بعبور مياهها الإقليمية.

أثار هذا التطور الاستراتيجي كثيراً من القلق لدى الأميركيين والإسرائيليين. ذلك أن التقارب بين العراق وسوريا، حليفة إيران، التي تدعم حزب الله اللبناني والمقاومة الفلسطينية، من شأنه أن يهدد المشاريع الأميركية في المنطقة ويطيح بتوازن القوى الذي أقامته واشنطن منذ شباط/فبراير 1991، غداة حرب العراق الثانية.

لكن كل شيء ابتدأ مع النزاع الإسرائيلي ـ العربي الأول، بعيد خلق دولة إسرائيل سنة 1948.

3

النزاع الإسرائيلي – العربي أو مصنع التفتيت

«إن تقسيم لبنان إلى خمسة أقاليم هو صورة مسبقة للمصير الذي ينتظر العالم العربي بكامله، بما فيه مصر، وسوريا، والعراق، وكامل شبه الجزيرة العربية. في لبنان، هذا أمر حاصل. إن تفكيك سوريا والعراق إلى أقاليم متجانسة عرقياً أو دينياً، كما في لبنان، هو هدف أولوي لإسرائيل، على المدى الطويل، على جبهتها الشرقية؛ وهدفها، على المدى المتوسط، هو التفكيك العسكري لهذه الدول. ستقسم سوريا إلى دول عدة، تبعاً للجماعات العرقية، بحيث يصبح الساحل دولة علوية شيعية؛ ومنطقة حلب دولة سنية؛ وستكون دمشق دولة سنية أخرى معادية لجارتها الشمالية؛ وسيقيم الدروز دولتهم الخاصة بهم التي ستشتمل ربما على جولاننا، وفي كل حال، على حوران وشمال الأردن. ستكون هذه الدولة ضمانة للسلام والأمن في المنطقة في المدى الطويل: هذا الهدف هو الآن في متناول يدنا».

أوديد يينون، كيفونيم،
1982

وضعت التجربة العابرة المتمثلة بالجمهورية العربية المتحدة، والانحرافات الاستبدادية، الاندفاعة الوحدوية، أمام محنة قاسية، بينما تبقى هذه الوحدة مثلاً أعلى حياً عند السوريين. لكن انغراس إسرائيل العنيف في فلسطين وعواقبه على العالم العربي هو خصوصاً الذي أثر حتى اليوم على سوريا وعلى مجمل بلدان المنطقة. لقد أسهمت نكبة 1948 والهزائم المتلاحقة التي حلّت بالأنظمة العربية إسهاماً واسعاً في ضرب صدقية الأنظمة الحاكمة والأيديولوجيات العلمانية التي ترتكز عليها. وغذت هذه الإخفاقات المتتالية الأصولية الإسلاموية التي تتخطى ظواهرها اليوم حدود العالم العربي – الإسلامي.

«كان لاغتصاب فلسطين، جنوب بلاد الشام، مفعول الزلزال في سوريا، مما أضفى على النزاع مع إسرائيل طابعاً وجودياً لم يأخذ البُعد نفسه بالنسبة إلى البلدان العربية الأخرى»[43]. وقد أثارت هذه الموجة الصادمة الخوف من تقسيم جديد لسوريا إلى دويلات طائفية، وهو حلم يداعب مخيلة مختلف الاستراتيجيين الإسرائيليين. لقد حطم إنشاء إسرائيل التوازن الاجتماعي – العرقي القائم منذ مئات السنين في المنطقة، وولد عدم الاستقرار، والنزاعات، والأحقاد المتبادلة. هكذا نشأ وضع يرفض فيه كل طرف وجود الآخر والاعتراف به، ويسعى إلى تدميره. إن هذا الانقلاب قد عدل من الأساس مصير الشرق الأدنى ومصير سوريا، ولا يزال يتحكم بسياسة دمشق حتى اليوم. وهكذا فإن الدبلوماسية والسياسة الداخلية السوريتين ترسمان منذ ستين سنة تبعاً للنزاع العربي – الإسرائيلي. لقد دعا تيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية، بوحي من الاستعمار الأوروبي الذي بلغ ذروته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى إنشاء موطن قومي يهودي في الأرجنتين، أو في أوغندا، ثم في فلسطين. لكن المؤتمر اليهودي العالمي الذي انعقد في بال، من 29 إلى 31 آب/أغسطس 1897، بت الأمر بإقرار إقامة دولة يهودية في فلسطين. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917، حصل المؤتمر على دعم هام حين صرح اللورد

---

(43) وليد شرارة وفريدريك دومون: «حزب الله، حركة إسلامية قومية»، باريس، فايار، 2004.

آرثر جيمس بلفور، وزير الخارجية في حكومة دزرابيلي البريطانية، في رسالة إلى اللورد والتر روتشيلد، ممثل الطائفة اليهودية البريطانية، بأن «حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين العطف إلى إقامة موطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين»[44]. وكما علّق المجري آرثر كوستلر ساخراً، فإن «أمة وعدت رسمياً أمة أخرى بأرض أمة ثالثة»[45].

وفي 8 نيسان/أبريل 1925، جاء اللورد بلفور نفسه إلى دمشق حيث «استقبلته تظاهرات عنيفة أجبرته على مغادرة البلاد»[46].

حاولت الحركة الصهيونية عدة مرّات أن تحصل على قبول سوريا بمشروعها.

ففي 16 تموز/يوليو 1936، التقى مدير الشؤون العربية في الوكالة القومية اليهودية، إيلياهو إبشتاين، رئيس الكتلة الوطنية الحاكمة، فخري البارودي[47] في دمشق، وعرض عليه بلا جدوى أن تساند حركته استقلال سوريا مقابل إعطاء هذه الأخيرة الضوء الأخضر لإقامة دولة يهودية في فلسطين. وعاد إبشتاين إلى دمشق في الأول من آب/أغسطس على رأس وفد صهيوني أوروبي ليعرض تعاوناً سورياً ـ يهودياً مع شكري القوتلي. دامت المحادثات حتى 9 آب/أغسطس ولم تسفر عن أية نتيجة.

لأجل خلق دولة عبرية في فلسطين، التي لم يكن السكان اليهود فيها يمثلون أكثر من 2% في آخر القرن التاسع عشر، قامت الحركة الصهيونية بتنظيم الهجرة إليها والاستيطان فيها. يوجز ليو موتزكين، أحد منظري الحركة الأكثر ليبرالية، الاستراتيجيا الصهيونية، كما يلي: «نعتقد بأن استعمار فلسطين يجب أن يتركز حول محورين رئيسيين: الاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل (إسرائيل

(44) ورد عند ألان غريش ودومنيك فيدال في «مئة باب للشرق الأدنى»، باريس، أوترمان، 1998.

(45) المرجع المذكور آنفاً.

(46) سامي مبيض، «تاريخ سوريا»، www.syrianhistory.com.

(47) المرجع المذكور آنفاً.

الكبرى) وإعادة توطين عرب إسرائيل خارج البلاد»[48]. وراح عدد المقيمين اليهود يزداد بكثافة، منتقلاً من 24,000 سنة 1880، إلى 174,000 سنة 1931، ثم إلى 335,000 بعد ذلك بأربع سنوات، حتى وصل في ما بعد إلى 650,000 سنة 1948.

ومنذ شهر آذار/مارس 1948، أي قبل شهرين من إعلان استقلال إسرائيل وبداية الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى، شرعت ميليشيات الإيرغون والهاغانا اليهودية بطرد العرب بصورة منتظمة. وأكد **هارون كوهين**، رئيس الدائرة العربية في حزب مابام الإسرائيلي، في مذكرة له بتاريخ 6 أيار/مايو، «أن طرداً مدروساً (للعرب) يجري (...). هذا قد يفرح آخرين، أما أنا، كاشتراكي، فأشعر بالخجل والفزع (..) إن دولة إسرائيل، بعد قيامها، ستعيش على سيفها إذا انتصرت في الحرب وخسرت السلام»[49]. كان ترحيل العرب قسراً «يشكل بوضوح عملية تطهير عرقي يفسر اليوم في نظر القانون الدولي بأنه جريمة بحق الإنسانية»[50].

في 15 أيار/مايو 1948، أعلن دايفيد بن غوريون **استقلال إسرائيل**، في اللحظة ذاتها التي انتهى فيها الانتداب البريطاني على فلسطين. وبعد مضي شهر، أنحى وزير الزراعة الإسرائيلي هارون زيسلنغ باللائمة عليه بسبب تهجير الفلسطينيين وتدمير المدن العربية. «إن مئات الألوف من العرب الذين انتزعت أملاكهم (...) يترعرعون في الحقد وهم سيحاربوننا عبر الشرق الأوسط كله (...). سيحملون في صدورهم رغبة الانتقام والتعويض عن الضرر، والعودة»[51]. وسنت إسرائيل قانوناً حول العودة ـ **العالية (La Alia)** ـ سمح ليهود العالم قاطبة بالمجيء والاستقرار في فلسطين المحتلة. وبالمقابل، فإن

(48) الكسندر باين، Alexandre Bein, The Motzkin Book, cité par Ilan Pappe dans *The Ethnic cleansing of palestine*, One world Publications Limited, 2006.

(49) ورد عند دومينيك فيدال وجوزف ألغازي في «خطيئة إسرائيل الأصلية. تهجير الفلسطينيين في إعادة نظر من قبل المؤرخين الإسرائيليين الجدد»، باريس، منشورات لاتوليه، 2001.

(50) إيلان باب، «التطهير العنصري في فلسطين».

(51) المرجع المذكور آنفاً.

حق عودة الفلسطينيين إلى أرضهم، الذي فرضه القرار رقم 187 والقرار رقم 194 الصادران عن الأمم المتحدة، ظل يلقى رفضاً منتظماً من جانب تل أبيب.

إن إنشاء إسرائيل بواسطة العنف وسياستها التوسعية يجدان تفسيرهما بقدر كبير في الدعم الثابت من جانب الغرب، الذي اكتشف في حينه الفظائع التي ارتكبت بحق اليهود الغربيين إبان الحرب العالمية الثانية. وفي رأي سوريا أن الفلسطينيين يدفعون ثمن المذابح وأعمال التهجير التي حلّت باليهود في ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وبولونيا، وسائر بلدان أوروبا. «على الرغم مما قد يكون هذا صادماً، فإن هتلر كان بالتأكيد الرافعة الأقوى في إقامة الدولة اليهودية»[52].

على أنه ليس في هذه الملاحظة ما يصدم بنوع خاص بعد قراءة يوميات تيودور هرتزل. فإن مؤسس الصهيونية يعتبر أن تدويل «القضية اليهودية» عن طريق معاداة السامية المنتشرة في الغرب شكل أداة أساسية للوصول إلى خلق دولة صهيونية. يشدد هرتزل، في الصفحة 19 من يومياته على أن «أعداء السامية سيكونون أقرب أصدقائنا والبلدان المعادية للسامية حلفاءنا». هذه النبوءة كانت تعني بصورة رئيسية آنذاك ألمانيا وروسيا والبلدان الغربية. وقد عقد سنة 1933 اتفاق بين الحركة الصهيونية وألمانيا النازية يلحظ دعم النازيين لحظة ترحيل اليهود إلى فلسطين[53]. كان تلاقي المصالح هذا يسمح لألمانيا بالتخلص من رعاياها اليهود، وللمنظمات الصهيونية بتسريع الاستيطان في فلسطين. ونعرف مآل هذه الحسابات التي أدّت إلى **الحل النهائي**[54].

(52) إيلي بارنافي، «تاريخ حديث لإسرائيل»، باريس، فلاماريون، 1998.

(53) مارك ويبير، «الصهيونية والرايخ الثالث» ،معهد المجلة التاريخية، 1975.

(54) التاريخ الدقيق لقرار النازيين تنفيذ الحل النهائي ليس معروفاً. لقد جرت الاضطهادات والتمييز العنصري ضد اليهود على عدة مراحل. بعد وصول الحزب النازي إلى الحكم، أنتجت عنصرية الدولة تشريعاً معادياً لليهود، ومقاطعة متكررة لهم، و«الآرية»، ومذابح كريستالناخت (ليلة البلور)، وأحداثاً كانت تهدف إلى عزل اليهود عن المجتمع الألماني ودفعهم إلى مغادرة ألمانيا.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي في أثناء زيارة رسمية له إلى روما، أمام الطائفة اليهودية الإيطالية، إن خير وسيلة للنجاة من «موجة العداء الكبيرة للسامية» التي تجتاح أوروبا هي الهجرة إلى إسرائيل[55].

«إن اللاجئين الفلسطينيين قد حلّوا في آخر الأمر محل قسم من الشتات اليهودي في لحظة من الحرب الباردة شكّلت فيها إسرائيل رأس جسر لـ «العالم الحر» في الشرق، على حد قول دبلوماسي أوروبي في تل أبيب؛ لكن، بالرغم من انتهاء المجابهة بين الشرق والغرب، استمرت الفكرة المسبقة التي تجمع دوماً بين رفض العرب لقيام الدولة الإسرائيلية بواسطة العنف وبين النكران لوجود الشعب اليهودي، الأمر الذي يعتبر هراء مطلقاً»[56]. إن «نقل المسؤولية الجرمية» هذا من طرف إلى آخر، كما وصفه الكاتب المصري لطف الله سليمان، كان ثابتة من ثوابت السياسة الغربية تجاه الدول العربية، وإنَّ الاتهام الدائم لمختلف فصائل المقاومة الفلسطينية بمعاداة السامية، من قِبل بعض المنظمات الصهيونية الأوروبية، هو تكرار لهذا الخلط وهذا النقل للمسؤولية الجرمية، الذي يحول مطلباً سياسياً إلى نزعة عنصرية.

إن البروفسور نورمان فالكنشتاين، الذي هو نفسه ابن ناجٍ من معسكرات الاعتقال، يلتقي، في كتابه «صناعة المحرقة»، مع ملاحظة لطف الله سليمان، الذي يرى أن الخلط بين معاداة السامية والمقاومة ضد إسرائيل نابع من إرادة شرعنة الاحتلال، وبالتالي، احتلال الأراضي الفلسطينية. ويسأل سليمان، في مجلة جان ـ بول سارتر الشهيرة: «أليس المقصود من الكلام الملتبس أن يعكس مختلف الجراح وأن يسهل تحويل المسؤولية الجرمية من طرف إلى آخر، إذ يحملنا مسؤولية معاداة الآخرين للسامية؟ فمنذ البدء بالكلام عن إسرائيل وعن النزاع العربي ـ الإسرائيلي، يظهر الميل إلى إثارة الأهواء في موضوع يكون من

(55) محطة الإذاعة البريطانية، في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2003.

(56) من حديث مع المؤلفين في كانون الثاني/يناير 2009 في بيروت.

الأجدى فيه عدم إثارة هذه الأهواء، إذا أردنا حقاً أن نخرج من المأزق. في آخر المأزق لا يمكن أن يوجد إلا العبث، مع كل ما في ذلك من فظاعة ومناقضة للمنطق. ما هو عبثي في النزاع العربي – الإسرائيلي هو الحرب الدائمة في منطقة سلمية، والفظاعة هي التعصب العنصري الأعمى، ومعاداة السامية، والنزاعات الدينية (...). ليس لدى العرب ما يوجب عليهم الغفران في ما يتعلق باليهود. لا مذابح ارتكبوها، لا قضية كقضية دريفوس، ولا معسكر اعتقال تريبلنكا»[57]. إن لطف الله سليمان يوجز تماماً الرأي العام السائد اليوم في سوريا وفي معظم البلدان العربية حيال الطائفة اليهودية. وليس بالنادر من جهة أخرى، أن نرى حتى اليوم كتاب «بروتوكولات حكماء صهيون» معروضاً في واجهات بعض المكتبات في دمشق والقاهرة[58].

عند افتتاح مفاوضات السلام في مدريد بين البلدان العربية وإسرائيل سنة 1991، طالبت سوريا بالتطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة. وعادت عليها هذه المطالبة البسيطة بتطبيق القانوني الدولي بانتقادات لـ «تصلبها» وعجزها عن تقديم «تنازلات». إن الرؤية الإسرائيلية لسلام خارج إطار منظمة الأمم المتحدة كانت موضع إدانة دائمة من جانب الرئيس حافظ الأسد، الذي كرر القول عشية افتتاح المؤتمر: «السلام في نظرهم يعني أن علينا أن نقدم تنازلات عن جزء من حقوقنا وأن على إسرائيل أن تقدم تنازلات عن جزء آخر من حقوقنا».

إن المطالب الإقليمية للأنظمة العربية أبعد من أن تكون مطالب طرف واحد، وإنما هي تشكل ضرورة مطلقة، وحتى شرطاً لا بد منه لبقائها. «سواء شئنا أم أبينا، فإن النزاع العربي – الإسرائيلي أصبح، بسبب الدعم الغربي

---

(57) لطف الله سليمان، «النزاع العربي – الإسرائيلي» في مجلة الأزمنة الحديثة، العدد 253 مكرر (1967).

(58) «بروتوكولات حكماء صهيون» هو وثيقة مزورة يزعم أنها خطة لاستيلاء اليهود والماسونية على العالم، جرت فبركتها بناء على طلب الشرطة السرية القيصرية لعرضها على قيصر روسيا نقولا الثاني. ومع أن هذا كان معادياً للسامية، فقد رفض أن يستعملها أداة للدعاية لأنه اكتشف بسرعة أنها مزورة واعتبر أنها قد تنتقص من صدقية عمله.

الحاسم لإسرائيل والوضع الذي يرثى له المفروض على الفلسطينيين، البؤرة التي يتوقد فيها النزاع مع الغرب، هذا النزاع الذي يرجع إلى زمن بعيد في ذاكرة العرب التاريخية، إن لم نقل ذاكرة مسلمي العالم قاطبة. وإذا كان الخبراء الأميركيون يستطيعون نسيان هذا الوضع، فإن القادة السعوديين، والكويتيين، أو حتى المصريين، يعيشون فيه على الدوام. وحتى لو افترضنا أنهم تمكنوا من نسيانه، فإن محطات إذاعة دمشق، وطرابلس، أو حتى طهران، حاضرة لكي تذكرهم يوماً بمصير النقراشي باشا، وملك الأردن عبدالله، أو أنور السادات، الذين قتلوا بسبب نسيانهم هذه القاعدة التي لا تمس في الثقافة السياسية»[59].

تسلسل كارثي

كان الجيش السوري الذي اشترك في حرب سنة 1948 قد مني بهزيمة نكراء. وكان القرار بالاشتراك في النزاع قد اتخذ بعد مرور بضعة أيام على مجزرة دير ياسين في فلسطين: سكان القرية الـ 245 – من رجال ونساء وأطفال – قتلوا رمياً برصاص الميليشيات اليهودية التي كان على رأسها مناحيم بيغن الذي صار رئيساً للحكومة في ما بعد. جرت على أثر هذه الفاجعة تظاهرات عنيفة في سوريا مطالبة بالتدخل في فلسطين. وهكذا قتل مئات من المتطوعين السوريين في الجليل، على غرار الشهيد عز الدين القسام الذي سقط سنة 1935 في أثناء المواجهات مع القوات البريطانية، والذي أطلق اسمه سنة 1987 على الجناح العسكري لحركة **حماس** الفلسطينية.

ولجأ إلى سوريا أكثر من 100,000 فلسطيني طردتهم ميليشيات **الأرغون والهاغانا**. يقول المؤرخ الإسرائيلي سيمحا فلابان: «عوضاً عن أن ينالوا استقلالهم الوطني، أمسى الفلسطينيون شعباً من اللاجئين. نتيجة لذلك، بات النزاع أشد عمقاً واتساعاً، محولاً الشرق الأدنى إلى بقعة لعدم الاستقرار،

---

(59) غسان سلامة، في «السياسة الخارجية» العدد 3، سنة 1983، ورد عند آلان غريش ودومينيك فيدال، في المرجع المذكور آنفاً.

والعنف، والحرب. واليوم يدفع الشعبان، بطريقة مختلفة، ثمن هذا الفشل»[60]

وترسخت المأساة الفلسطينية في ذاكرة العرب الجماعية، وخصوصاً في سوريا، كما يثبت نجاح المسلسل «عودة إلى حيفا» الذي بثته قناة التلفزيون السورية في تشرين الأول/أكتوبر 2007. لقد عرض هذا المسلسل ظروف «التطهير العرقي في فلسطين» مستعيراً عنوان كتاب المؤرخ الإسرائيلي إيلان باب.

في أيلول/سبتمبر سنة 1948، قامت الميليشيات اليهودية بتطبيق الخطة المسماة «عملية سنير» الرامية إلى احتلال الجولان السوري ومدينة القنيطرة. وصد السوريون الهجمات المتعاقبة حتى ربيع 1949. وفي السنة ذاتها، وقع اتفاق وقف إطلاق النار بين سوريا وإسرائيل برعاية منظمة الأمم المتحدة، وكان بمثابة فترة استراحة فسحت المجال أمام سلام استنزافي حقيقي بين دمشق وتل أبيب. وقد شارك ميشال عفلق في الحرب كمتطوع، وكتب في جريدته «البعث» بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 1950 ما يلي: «بعد النكبة التي حلت بنا في فلسطين، لم يعد أحد ينخدع بالمظاهر . لقد هزمت سبع دول عربية أمام عدو لا يملك جيشاً منظماً بل عصابات من الإرهابيين فقط. من الواضح أن العدد لا يغني عن النوعية».

المناطق الخالية من السلاح التي أقيمت على طول خطوط التماس، من شمال إلى جنوب بحيرة طبريا، كان يجري احتلالها تدريجياً من جانب الجيش الإسرائيلي بعد مناوشات متقطعة. وبين سنتي 1948 و1967، كانت تحصل معارك وتبادل لإطلاق النار بصورة متواترة. كانت إسرائيل تتهم بانتظام دمشق بقصف **الكيبوتزات** الإسرائيلية من مرتفعات الجولان، وكانت هذه حجة استعملتها إسرائيل فيما بعد لتبريرها احتلال الجولان السوري سنة 1967. نشرت جريدة **يديعوت أحرونوت** الإسرائيلية، في 27 نيسان/أبريل 1997،

(60) سيمحا فلابان: «ولادة إسرائيل. خرافات وحقائق»، ورد عند دومينيك فيدال وجوزف الغازي في المرجع المذكور آنفاً.

حديثاً – مؤرخاً سنة 1976– لموشيه دايان، وزير الدفاع السابق، يقول فيه إن «80% على الأقل من المناوشات مع سوريا كانت تنشب على أثر محاولات إسرائيلية لزراعة هذه المنطقة، وأن تلك المناوشات كانت بلا جدوى (...). كانت الأمور تجري هكذا. كنا نرسل جراراً ليفلح الأرض في مكان غير قابل للاستثمار في المنطقة الخالية من السلاح، عالمين سلفاً أن السوريين سيبادرون إلى إطلاق النار. فإذا امتنعوا عن إطلاق النار، كنا نطلب من الجرار أن يمضي إلى مسافة أبعد حتى يفقد السوريون رباطة جأشهم ويبدأون بإطلاق النار. حينئذ كنا نرد عليهم ثم نرسل القوات الجوية (...). كنا نظن آنذاك، وظل الأمر على هذه الحال لفترة ما، أننا نستطيع تعديل خطوط وقف إطلاق النار بواسطة العمل العسكري. كان هذا يعني بوضوح: أن نأخذ أراضي ونحتفظ بها إلى أن ينتهي الأمر بالعدو إلى التسليم والتخلي عنها لنا»[61].

كان عدة ضباط إسرائيليين اشتركوا في حرب 1948 يتهمون دايفيد بن غوريون بأنه رفض أن يستولوا على أراضٍ كمدينة القدس القديمة والضفة الغربية. ومن بين الذين عبروا عن هذه المآخذ الجنرال ييغال آلون الذي يقول: «لم أغفر قط للحكومة الإسرائيلية في عهد بن غوريون منعها إيانا من إكمال العمل سنتي 49–50، على الصعيدين العسكري والسياسي»[62]. واشتدت أطماع تل أبيب في الأراضي، خصوصاً بعد حرب السويس سنة 1956. يروي الصحافي الإسرائيلي طوم سيغيف المداولات التي جرت قبيل حرب الأيام الستة فيقول: «كان بضعة جنرالات يعتقدون بأن على إسرائيل أن توسع حدودها، ويواجهون إمكانية احتلال الضفة الغربية (...) ثم ضم القدس، أو إقامة دولة فلسطينية عازلة. وكان شمعون بيريز، نائب وزير الدفاع آنذاك، يشدد على أن عصر الجغرافيا قد ولّى وحل محله عصر التكنولوجيا: الردع النووي يجعل

(61) طوم سيغيف، Tom Seguev, *1967, Israel, the War and the Year that transformed the Middle East*, Metropolitan Books, 1977.

(62) المرجع المذكور آنفاً.

التوسع الجغرافي لا قيمة له. إلا أنه، حتى إذا كانت الطاقات النووية الإسرائيلية ستقود أخيراً إلى السلام، كما نأمل، فلعل من الأفضل اتخاذ تدابير وقائية من أجل ضمان حدود أكثر أماناً. إن فكرة إمكان قيام قوات الدفاع الإسرائيلية بالسعي إلى توسيع الحدود الإسرائيلية طرحت عدة مرات خلال النصف الأول من الستينيات»[63]. وحصلت تل أبيب على الاثنين: الأراضي الإضافية والقنبلة الذرية سنة 1967، بفضل مساعدة فرنسا والولايات المتحدة، اللتين زودتاها بقسم من التكنولوجيا الضرورية.

وبحسب عدة مصادر عسكرية أوروبية، تملك إسرائيل اليوم أكثر من 200 رأس نووي. وهي تملك عدة مئات من الصواريخ الطويلة، والمتوسطة المدى، ونحو مئتي قاذفة وأربع غواصات، قادرة على نقل هذه الأسلحة. في سنة 1986، أكد أحد التقنيين العاملين في مركز ديمونا، موردخاي فانونو، حقيقة وجود المشروع النووي الإسرائيلي. فقامت المخابرات باختطافه في روما. ثم حكم عليه بالسجن ثماني عشرة سنة. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2006، تباهى وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، في التلفزيون الألماني، بوجود القنبلة الذرية الإسرائيلية.

وفي مذكرة مؤرخة في 19 تموز/يوليو 1969، يثبت هنري كيسنجر، الذي كان مستشار ريتشارد نيكسون للأمن القومي آنذاك، صمت الولايات المتحدة المتساهل حيال البرنامج النووي الإسرائيلي، فيقول: «توجد أدلة على الحصول، بصورة لاشرعية، من الولايات المتحدة حوالى سنة 1965، على مواد إنشطارية استعملت لتطوير أسلحة في إسرائيل»، ويرفض في الوقت ذاته فكرة القيام بتفتيش («لن نستطيع أبداً تفتيش كل المخابئ الممكنة في إسرائيل»)[64]. إن

---

(63) المرجع المذكور آنفاً.

(64) أرشيف الولايات المتحدة الوطني؛ فقد كشفت نيويورك تايمس بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، عن مذكرة كيسنجر في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، عملاً بالقانون الذي يسمح بالاطلاع على الوثائق السرية بعد مرور خمس وعشرين سنة.

إسرائيل هي حتى اليوم البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يوقع على معاهدة عدم انتشار السلاح النووي.

ولعب امتلاك إسرائيل للسلاح النووي دوراً حاسماً في اتخاذها قرار مهاجمة البلدان العربية في 5 حزيران/يونيو 1967. وأثار هذا الوضع الاستراتيجي سباقاً إقليمياً على التسلح. واختارت سوريا، ابتداءً من سنة 1973، المقاومة المسلحة واقتناء أسلحة رادعة غير تقليدية. على أن هذه الأسلحة لم تخرج قط من إطارها الردعي، على عكس أسلحة إسرائيل التي استعملت أسلحة سامة ـ من بينها النابلم والقنابل الانشطارية ـ في جنوب لبنان.

وحصلت حادثة جديدة استخدمها الإسرائيليون ذريعة لشن هجومهم والاستيلاء على أراض جديدة، كما على المصادر المائية لنهر الأردن وعلى جبل حرمون. ففي 7 نيسان/أبريل 1967، حصلت اشتباكات (كانت غالباً ما تحدث على الحدود السورية-الإسرائيلية) تحولت إلى معركة جوية أسقطت فيها المطاردات الإسرائيلية ست طائرات سورية فوق دمشق. وندد الرجل القوي في النظام صلاح جديد بالاعتداء الإسرائيلي، متهماً إسرائيل بالعمل على احتلال دمشق والإطاحة بالنظام السوري، كما لام عبد الناصر على تساهله حيال تل أبيب. فارتبك عبد الناصر أمام هذه الانتقادات والمعلومات الآتية من موسكو القائلة بأن إسرائيل قد تهاجم سوريا، واتخذ مجموعة إجراءات مسرحية لإنقاذ ماء الوجه، جاهلاً أن إسرائيل نصبت له فخاً لأجل شن الحرب.

فطلب عبد الناصر، في 16 أيار/مايو 1967، سحب القوات الدولية من مصر، وجرى هذا الانسحاب في 18 أيار/مايو. وفي 22 أيار/مايو قرر الرئيس إغلاق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية. كان كل هذا حسابات خاطئة من جانب مصر، التي كانت تجهل حقيقة نيّات تل أبيب. وفي أول حزيران/يونيو، تألفت حكومة وحدة وطنية في إسرائيل، وشنت الحرب في ليل 4ـ5 حزيران/يونيو 1967. ودُمرت الطائرات المصرية على الأرض في غضون أقل من أربع ساعات، بعد أن أُخذت على حين غرة. وبعد خمسة أيام، احتلت قوات

تل أبيب شبه جزيرة سيناء المصرية والقدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. وفي 7 حزيران/يونيو، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً يدعو إلى وقف إطلاق النار، الذي تقيد به الأردن في اليوم ذاته، ومصر وسوريا في اليوم التالي.

وفي 9 حزيران/يونيو 1967، شنت وحدات مدرعة إسرائيلية هجوماً على سوريا. وكان نجد الجولان الاستراتيجي يعتبر عصياً على السقوط ـ لكنه سقط بعد 31 ساعة من المعارك.

الجولان السوري ـ هم دائم

يرتدي نجد الجولان أهمية استراتيجية بالنسبة إلى إسرائيل، لأنه يشرف على الجليل، وبالنسبة إلى سوريا لأنه يتحكم بالطريق نحو العاصمة السورية. غير أنه يحتوي خصوصاً على مصادر مائية هامة. وقد باتت هذه الآن تحت سيطرة إسرائيل.

ازداد تدفق اللاجئين بسبب حرب 1967. فوصل أكثر من 300,000 فلسطيني إلى الأردن. ومعظم السكان السوريين في الجولان البالغ عددهم 151,000 هرب بعضهم وهجّر المحتلون الإسرائيليون بعضهم الآخر. وبات عددهم اليوم أكثر من 500,000 شخص يتكدسون في مخيمات ضاحية دمشق، بالإضافة إلى 400,000 لاجئ فلسطيني هجرتهم حرب 1948. وهناك نحو 24,000 سوري ـ معظهم من الدروز ـ متشبثين بأرضهم في الجولان، يقطنون خمس قرى في سفح جبل حرمون، هي قرى مجدل شمس، ومسعدة، وبقعاتا، وعين قنية والغجر.

وفي كانون الأول/ديسمبر 1981، ضمت تل أبيب رسمياً القدس الشرقية والجولان السوري، منتهكة قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338. ولأجل توطيد هذا الضم، سعى جيش الاحتلال بلا جدوى إلى فرض الجنسية الإسرائيلية على الدروز السوريين، فرفض هؤلاء وشنوا انتفاضة في شباط/فبراير 1982، دامت ستة أشهر. وحين أرسلت وحدات عسكرية إسرائيلية إلى المنطقة

استقبلها السكان بالرشق بالحجارة وظلوا متمسكين بانتمائهم إلى سوريا. لم يكن من شأن القمع العسكري واعتقال عشرات من المتظاهرين إلا أن يزيدا من تصميم القرويين السوريين. لا يزال يوجد هناك اليوم نحو 23,000 من الدروز و1500 من العلويين، وهم يجسدون حقوق السيادة الوطنية على الجولان.

تضاعف الحكومة السورية جهودها، منذ 1974، لأجل الإبقاء على الروابط، ومساندة بقاء السكان في الجولان. ففي كل سنة، يجتاز نحو 400 طالب خطوط التماس، بمواكبة من الصليب الأحمر الدولي، ليتابعوا تحصيلهم في جامعات دمشق، حيث يحظون بمنح دراسية من الدولة. وبعد انتهاء الدراسة، يعود هؤلاء إلى الجولان الذي يجب أن يحتفظ بآخر قاطنيه. يسبب هذا الوضع حالات مؤلمة للعائلات المجزأة على جانبي خطوط التماس. وأمسى الوادي الذي يفصل قرية مجدل شمس المحتلة عن منطقة عين التينة في سوريا نقطة التلاقي التي لا بدَّ منها. إنه اليوم محجة حقيقية لمئات آلاف السوريين المقتلعين من أرضهم والتواقين للعودة إليها.

يذهب الطلبة بانتظام إلى «وادي الدموع» كما سموا هذا الوادي، حيث يتبادلون مع ذويهم بضع كلمات بواسطة مكبرات الصوت. هكذا يحافظ الإخوة على الصلة بعد انفصال يدوم منذ أربعين سنة. وتجري بين جانبي الوادي مآتم وأعراس مشتركة بين العائلات التي فصل بينها الاحتلال[65]. كما أن احتفالات 17 نيسان/أبريل ـ عيد الاستقلال السوري ـ وعيد الأمهات يشكلان مناسبة للتقارب بين العائلات كما يشكلان تأكيداً للهوية عند أولئك السكان الذين مزقهم الاحتلال الأجنبي. وفضلاً عن الطلبة، تقوم وفود دينية درزية من الجولان سنوياً بالحج إلى مقام النبي هابيل الواقع في قلب الجبال المطلة على دمشق، كما إلى السويداء الواقعة في جنوب البلاد. إن هذه الزيارات، التي هي تظاهرات اجتماعية ـ دينية، تنطوي بالتأكيد على بعد سياسي جوهري يتحدى الجيش الإسرائيلي.

---

(65) كما نرى مثلاً في فيلم «الخطيبة السورية» لإيران ريكليس سنة 2004.

لقد تحول صمود دروز الجولان إلى ظاهرة اجتماعية ـ هووية حقيقية حسب شهادة العالم السياسي وديع عويضة القائل: «لأجل ضمان الاحتفاظ بالانتماء إلى سوريا وإحباط كل مؤامرات المحتل، لا يستند أهل الجولان إلى استقلالهم الاقتصادي فقط ولا إلى تمسكهم بالهوية القومية فقط، بل إنهم فرضوا مقاطعة كل الذين ينحازون إلى المحتل أو يقبلون الهوية الإسرائيلية بعد قانون الضم سنة 1981. إن هذه المقاطعة تدبير فعّال في أيدي السكان الدروز المقيمين في القرى، ما عدا الغجر. فكل الذين يخالفون الإجماع يتعرضون لمقاطعة تامة من جانب السكان في ما يتعلق بحياتهم الاجتماعية، واقتصادهم، وفي ما يتصل بالزواج، وبالدفن. وقد رفض سكان مجدل شمس مرة أن يسيروا في جنازة شخص قبل بطاقة الهوية الإسرائيلية»[66].

تقول لجنة دعم سجناء الجولان إن 14 سورياً من أبناء الجولان موجودون في السجون الإسرائيلية لارتكابهم «أعمال مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي». لقد أنهى خمسة منهم تنفيذ أحكام بالسجن تفوق العشرين عاماً. وقد أخلي سبيل سيطان الولي المصاب بداء السرطان، في تموز/يوليو 2008، كي لا يموت في السجون، بعد أن بقي سجيناً طيلة ثلاثة وعشرين سنة. وفي تموز/يوليو 2006 توفي هايل أبو زيد بداء السرطان، بعد أن قضى إحدى وعشرين سنة في السجن، وهو من أبناء مجدل شمس المحتلة؛ وقد اعتبر شهيداً للأمة السورية.

هناك بالإجمال أكثر من 200 درزي سوري من الجولان قبعوا في السجون الإسرائيلية بعد أن حكم عليهم بالسجن لسنين طويلة. وهناك مئات آخرون اعتقلتهم قوات الاحتلال بصورة مؤقتة من دون مذكرات توقيف ولا توجيه تهمة. وكثيراً ما يتظاهر الطلاب في دمشق لأجل السجناء. في 17 نيسان/أبريل 2010 مثلاً تظاهر نحو مئة طالب من أبناء الجولان منددين بظروف الاعتقال «الكيفية وغير الإنسانية» التي يتعرض لها مواطنوهم. لكن المتظاهرين يحتجون

(66) وديع عويضه www.arabs48.com.13/1/2004.

أيضاً على «عدم مساندة السلطات السورية السجناء السابقين الذين أمسى عدة أشخاص من بينهم معوقين مدى الحياة» كما يقول المتظاهرون.

لقد أثارت هزيمة العرب سنة 1967 شهية التوسع الإسرائيلية، التي أدت إلى تكاثر المستوطنات في الضفة الغربية وفي الجولان. فهناك اليوم زهاء 18,000 مستوطن يهودي موزعين على أربعين مستوطنة جديدة أقيمت على أنقاض 159 قرية سورية محيت من الخريطة. وتمثل المنشأة الكبرى من بينها ـ كاتزريم ـ مركزاً حضرياً حقيقياً بالنسبة إلى المنشآت الإسرائيلية المحيطة بها. وقد أعدت إدارة الاحتلال خطة لبناء مستوطنات جديدة يُراد لها أن ترفع عدد السكان الإسرائيليين في الجولان إلى ثلاثة أضعاف.

تعتمد إسرائيل، لأجل توطيد هيمنتها وإمساكها بالأراضي التي استولت عليها، استراتيجيا تقسيمية تقوم على أسس طائفية. فالمحتل يستحضر الوصفات الانتدابية القديمة، فيقيم ديمقراطية انتقائية وتيوقراطية، تقول بالمساواة بين جميع المواطنين، إلا أن بعضاً منهم أكثر مساواة من الآخرين. . .

هكذا عادت إلى الظهور تلك الفكرة المستوحاة من الانتداب الفرنسي، فكرة الدولة العازلة[67]. كانت الاستراتيجيا الإسرائيلية تقوم دوماً على استغلال التباينات السياسية داخل حزب البعث الحاكم، حيث كان للدروز والعلويين والمسيحيين دور حاسم. وقد سعت الأجهزة السرية الإسرائيلية دائماً إلى تحويل تلك التباينات المتقلبة إلى نزاع بين الأديان من شأنه أن يخلق نزعة انفصالية لدى الدروز. وقد زاد من خطورة هذه المساعي كون السلطة المركزية في دمشق

(67) يتحدث طوم سيغيف في كتابه الصادر سنة 1967 عن مذكرة بهذا المعنى من وضع ييغال آلون: «إن من شأن دولة درزية أن تشكل منطقة عازلة بين سوريا والأردن وإسرائيل. الأردن لن يعترض على ذلك. ومن شأن حلف مشترك بين إسرائيل والدولة الدرزية أن يؤمن الهيمنة الدائمة على الجولان. فضلاً عن ذلك، فإن انتفاضة درزية ناجحة يمكن أن تسبب انهيار النظام السوري وتحد من أهمية التدخل السوفياتي. واقترح آلون تأليف هيئة خاصة تمثل الشاباك وقوات الدفاع الإسرائيلية ووزارة الخارجية، تكلف بوضع الخطة اللازمة وبتطبيق هذه الفكرة. كما اقترح إنشاء لجنة تضم أشكول، وإيبان، ودايان، وبيغن، وهو نفسه. فأجاب أشكول بأن المسألة ستدرس وتطبق».

تعاني من عدم الاستقرار، خصوصاً بعد إعدام المقدم الدرزي سليم حاطوم، القومي العربي الوطني، على أثر نزاع نشب بينه وبين رفاقه البعثيين. كان هذا الضابط قد حاول القيام بانقلاب ضد الجنرال صلاح جديد؛ وانتهز الرجل القوي في البعث هذه الفرصة لإجراء تطهير شمل مجموع الكوادر الدروز المعارضين لحكمه الشخصي.

ولأجل تشجيع الاندماج الدرزي، أقامت الأجهزة السرية الإسرائيلية شبكة تجسس ونقاط تعاون داخل قرى الجولان المحتلة وفي عمق الأراضي السورية. إلا أنهم كانوا يستهينون بعدم شعبيتهم داخل الطائفة الدرزية في سوريا. وقد أدى أحد أعيان الدروز في الجولان، كمال كنج أبو صالح، دوراً حاسماً في التسلل إلى داخل الشبكة الإسرائيلية وشلها. كان هذا عضواً في الحزب السوري القومي الاجتماعي ونائباً في البرلمان السوري سنة 1947، وقد ألف شبكة لمقاومة التجسس بالتنسيق مع مؤسس الحزب الاشتراكي العربي أكرم الحوراني وضابط في المخابرات السورية يدعى أكرم ديري. وأتاح نشاطه هذا كشف أعضاء الشبكة. واعترف قائد محطة التنصت الإسرائيلي في الجولان بعد ذلك بأنه تلقى من كمال كنج معلومات ملفقة، أعدت لأجل كشف هوية الجواسيس الإسرائيليين المتسللين وأعوانهم[68]. اعتقل الموساد «أبو صالح» سنة 1969 وحكم عليه بالسجن سبعاً وعشرين سنة. ثم استعاد حريته في إطار تبادل للأسرى سنة 1974 بين دمشق وتل أبيب بعد حرب 1973.

جبهة الرفض وحرب 1973

رفضت إسرائيل، منذ سنة 1967، قراري مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، رقم 242 ورقم 338، اللذين طلبا انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها سنة 1967 بما فيها الجولان. إن الصمت الذي يلوذ به الغرب حيال تل أبيب يتعارض في نظر كثيرين مع ردود الفعل العنيفة ضد

(68) أيمن أبو جبل، «دولة عازلة درزية بين سوريا وإسرائيل»، منظمة إنماء القُرى العربية.

العراق منذ سنة 1991 أو ضد صربيا سنة 1999. ويصعب على الشعوب العربية أن تفهم لماذا لا تتصرف منظمة الأمم المتحدة بالطريقة ذاتها مع إسرائيل التي تنتهك القانون الدولي هي أيضاً.

حيال هذا الوضع، تبحث سوريا عن شركاء إقليميين، وعن طرائق يمكن أن تعدل توازن القوى المؤاتي بنيوياً لإسرائيل. وحيال تفوق استراتيجي لا مجال لإنكاره، يضمنه على الدوام تزويد إسرائيل بالتكنولوجيات العسكرية الأميركية والبريطانية، راحت دمشق تعمل على إنشاء «جبهة رفض». تجهد هذه الجبهة، منذ أكثر من أربعين سنة، في سبيل تجميع وتنسيق مبادرات البلدان المناهضة لسياسة إسرائيل، وخصوصاً في سبيل توطيد تحالف عسكري مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وحزب الله اللبناني، وحماس الفلسطينية، وأهم مجموعات المقاومة العراقية.

لقد فرضت النكسة على البلدان العربية كما على إسرائيل عسكرة مستمرة. فالدولة العبرية تستشهد بالرأي العام الدولي لتستنكر التطويق العربي لها بقصد إغراقها. وتبرز العواصم العربية، من جانبها، وجود مؤامرة غربية تساند إسرائيل من أجل إهانة الشعوب المسلمة، على شكل مواصلة للحروب الصليبية بوسائل أخرى[69].

إن أول شرخ داخل العالم العربي بالذات جاء نتيجة خلق دولة إسرائيل. فالفلسطينيون باتوا على يقين من ضرورة تنظيم مقاومتهم المسلحة بمعزل عن البلدان العربية، من أجل استعادة حقوقهم التي اعترفت بها الأمم المتحدة، لكن تجاهلتها البلدان الغربية. وولدت النكسة صحوة جديدة عند الفلسطينيين على صعيد الهوية والمنطقة. «في مواجهة إسرائيل، وجد الشرق الأدنى نفسه في وضع التفتت والخصام السياسي إياه الذي كان فيه عشية الحملات الصليبية. أما الفلسطينيون، الذين كان وعيهم يتزايد يوماً بعد يوم إزاء المصالح الأنانية والمتباعدة للدول العربية المجاورة، وحيال نوعية قضيتهم، فكان ذلك بالنسبة

(69) انظر أمين معلوف: «الحروب الصليبية كما يراها العرب». باريس، JC لاتيس، 1983.

إليهم بداية مسار بطيء لتعديل هويتهم، تهدف إلى فصلهم عن عمقهم السوري. لقد نمت شيئاً فشيئاً، فكرة شعب فلسطيني. أما المطلب الأول والذي عُبر عنه مراراً عديدة، مطلب الوحدة مع سوريا، فقد حلّ محله مجرد مطلب تحرير فلسطين من قِبل الفلسطينيين أنفسهم»[70]. وسعياً منهم إلى لفت انتباه العالم إلى قضيتهم، أخذوا يقومون بعمليات نوعية متزايدة، من بينها قتل الرياضيين الإسرائيليين الأحد عشر أثناء الألعاب الأولمبية في ميونيخ سنة 1972[71] بعد أخذهم رهائن.

كان الأردن، الذي يتألف سكانه بنسبة 70% من فلسطينيين، يشكل معقلاً طبيعياً للمجموعات المسلحة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي شرعت تشن منذ الستينيات عمليات ضد إسرائيل.

وفي 6 أيلول/سبتمبر 1970، قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي يقودها جورج حبش، باختطاف ثلاث طائرات مدنية في أوروبا، وأرغمتها على الهبوط في الزرقاء، في الأردن. فاغتنم الملك حسين، حليف البريطانيين والإسرائيليين التاريخي، هذه الفرصة لضرب المنظمات الفلسطينية المتمركزة شرقي نهر الأردن والمدعومة من دمشق. وألف الملك حكومة عسكرية دخلت في مواجهة مباشرة مع الفلسطينيين. وتحولت اشتباكات **أيلول/سبتمبر الأسود** إلى حرب أهلية حقيقية ذهبت بحياة آلاف الضحايا. فتدخلت سوريا لمساندة الفلسطينيين، ودخلت دباباتها الأراضي الأردنية حتى مدينة جرش. فاقترب الأسطول السادس الأميركي العامل في المتوسط من الشواطئ السورية بينما كانت الطائرات الإسرائيلية تحلق فوق الدبابات السورية الآتية من دمشق. انقسمت القيادة السورية حيال ردود الفعل هذه بين مؤيدين ومعارضين للمجابهة. أمام هذا التهديد، اضطر الجيش السوري إلى الانسحاب. واضطرت المنظمات

---

(70) جيرار ديجورج، «دمشق، من العثمانيين إلى اليوم». المرجع المذكور آنفاً.

(71) انتهى أخذ الرهائن في 6 أيلول/سبتمبر 1970 في حمام دم أودى بحياة أحد عشر عضواً من الفريق الأولمبي الإسرائيلي، وخمسة إلى ثمانية أعضاء من الفريق الفلسطيني، وشرطي ألماني واحد.

الفلسطينية أن تغادر الأردن وتعيد انتشارها في جنوب لبنان. وعملاً باتفاق عقد في القاهرة سنة 1969، سمح للقيادة الفلسطينية بأن تستخدم الأراضي اللبنانية للاستمرار في مقاومتها المسلحة.

لم يخفف هذا الترتيب كثيراً من صدمة هزيمة حزيران/يونيو 1967 التي مست إلى حد ما بصدقية الأنظمة العربية القائمة. وقد تبنت هذه الأنظمة، لأجل إعادة اعتبارها عند الرأي العام في بلدانها، خيار الاستنزاف التكتيكي على طول خطوط التماس مع إسرائيل. لكن هذا الخيار لم ينفع. فدفعت تلك الحاجة لاستعادة سند السكان، بالإضافة إلى تغاضي الأسرة الدولية، مصر أنور السادات وسوريا حافظ الأسد، إلى تبني خيار أكثر استراتيجية: خيار هجوم جديد لأجل استعادة سيناء المصرية والجولان السوري.

اتخذ قرار الهجوم في شهر آب/أغسطس سنة 1973. وتقرر أن يشن الهجوم في تشرين الأول/أكتوبر. وكررت إسرائيل هجومها الجوي الذي جرى في حزيران/يونيو 1967 رغبة منها في سبر غور المدفعية السورية المضادة للطائرات، فشنت هجوماً كثيفاً عشية اندلاع الحرب رسمياً. دمرت في هذه العملية الأولى 13 طائرة ميغ سورية، ولم يخسر الإسرائيليون سوى طائرة واحدة. على الرغم من أن دمشق كانت قد حصلت على صواريخ جديدة من نوع سام – 6 سوفياتية الصنع، فإنها امتنعت – في مرحلة أولى – عن استعمال هذا السلاح الاستراتيجي. وقد أتاح لها هذا الامتناع تدمير عدة عشرات من الطائرات الإسرائيلية في ما بعد.

باشر الجيشان السوري والمصري الهجوم في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1973، وهو يوم **عيد الغفران المقدس عند اليهود، الذي صادف وقوعه مع رمضان عند المسلمين. بعد أن حطمت الوحدات المصرية خط بارليف** الإسرائيلي، الذي كان يُقال إنه عصي على التدمير، عبرت قناة السويس وتقدمت نحو عشرة كيلومترات في عمق سيناء، على مسافة تغطية صواريخها أرض – جو. وتوغل السوريون إلى مسافة بعيدة في الجولان. كانوا يتقدمون في

قطاعي النجد الشمالي والجنوبي قبل أن يحتلوا محطة التنصت الإسرائيلية القائمة في جبل حرمون، التي كان يُقال إنها عصية على السقوط.

يصف موشيه دايان في مذكراته القلق الذي اعترى القوات الإسرائيلية في اليوم الأول من المعارك: «وصلت إلى مركز القيادة المتقدم للمنطقة الشمالية قبل الساعة السادسة بقليل حيث عرفت أن دفاعاتنا سقطت في قطاع الجولان الجنوبي كله. وكان السوريون قد أجبروا اللواء باراك على التراجع، وتقدموا عبر الجزء الجنوبي من النجد وصاروا تقريباً في منتصف الطريق إلى نهر الأردن». وفي اليوم التالي: «برزت فجأة دبابات سورية أمام الشريط الشائك لمعسكرنا في **النافخ**، إلى الجنوب الغربي من القنيطرة، على مسافة أقل من عشرة كيلومترات من جسر على نهر الأردن يسمح بالدخول إلى كل كيبوتساتنا وسائر مستوطناتنا الزراعية في شمال الجليل. وعندما اكتشفها جنودنا، استطاعوا أن يرسلوا على عجل بضع وحدات صغيرة تمكنت من صد المهاجمين وإبعادهم عن المعسكر لكن ليس عن القطاع، وقد تمكن العدو أخيراً من إحداث فجوة سمحت له بمواصلة التقدم حتى الجسر»(72).

وبعد ثلاثة أيام من القتال تمكن الجيش السوري من استعادة كامل الأراضي التي خسرها سنة 1967 تقريباً، ووصل إلى ضفة بحيرة طبريا، فيما كان سكان المستوطنات الإسرائيلية يهربون بسرعة. كانت إسرائيل تقصف دمشق وحلب وطرطوس واللاذقية فيما كانت الطائرات السورية تقصف حيفا. وبلغ مجموع الطائرات الإسرائيلية التي أسقطت فوق سوريا 90 طائرة، كما دمرت عدة مئات من الدبابات الإسرائيلية.

في 9 تشرين الأول/أكتوبر 1973 قررت القوات المصرية وقف عملياتها في سيناء، معتبرة أنها بلغت أهدافها في الأيام الثلاثة الأولى من الحرب. وفي تناقض صارخ مع الخطط المرسومة بصورة مشتركة بين الأركان المصرية والسورية، كسر هذا القرار الخيار الاستراتيجي الذي كان يجبر الجيش

(72) موشيه دايان: «قصة حياتي». باريس، فايار، 1970.

الإسرائيلي على القتال على جبهتين في آن واحد. واعتبر حافظ الأسد أن نظيره المصري قد خانه؛ ولم يغفر قط لأنور السادات ذاك القرار المأساوي الذي قلب مآل حرب 1973 رأساً على عقب.

قررت تل أبيب آنذاك، بالتنسيق مع واشنطن، أن تركز جهدها على الجبهة السورية التي بقيت الأكثر إثارة للقلق. وفسر وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان هذه الأولوية بتقدم الوحدات السورية حتى جوار المناطق المأهولة بإسرائيليين. «عرض هذا القطاع لا يكاد يبلغ الخمسة والعشرين كيلومتراً، وبالتالي إذا وصلت القوات السورية إلى نزلة نهر الأردن، فسيكون من العسير كثيراً صدها، ولا سيما أن عديد رجالها وعتادها كان مخيفاً»(73). فطلبت رئيسة الحكومة الإسرائيلية غولدا مائير ونالت من الولايات المتحدة إقامة جسر جوي لإنقاذ تل أبيب من الكارثة. أطلقت غولدا مائير نداءً دراماتيكياً صوّر الحرب على أنها مجابهة غير مباشرة بين «العالم الحر» والاتحاد السوفياتي، بطريقة تكاد تكون صريحة باللجوء إلى السلاح النووي إذا ترددت واشنطن حيال مدها بالدعم المطلوب. وراحت الأسلحة الأميركية تتدفق على تل أبيب منذ 13 تشرين الأول/أكتوبر. وفجأة انقلبت الأوضاع على الأرض رأساً على عقب.

فأخذت القوات السورية تتراجع حتى عادت إلى مواقعها السابقة للحرب، وقامت القوات الإسرائيلية باختراق في اتجاه دمشق؛ لكن القوات السورية المدعومة من القوات العراقية التي أرسلها صدام حسين، أوقفت هذا الهجوم في قرية سعسع. وبعد أن تعرض أنور السادات للضغط من جانب هيئة أركانه وانهالت عليه الانتقادات، قرر أن يستأنف الهجوم، لكن بعد فوات الأوان. وانكسر مفعول المباغتة الذي أحدثه الاختراق المزدوج. وبعد الاطمئنان الذي جاء به الجسر الجوي الأميركي، حصل الهجوم المضاد الإسرائيلي الذي قاده الجنرال أرييل شارون الذي اجتاز قناة السويس في القطاع الشمالي.

وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، فيما كان حافظ الأسد يتأهب للقيام بهجوم

(73) المرجع المذكور آنفاً.

جديد واسع النطاق لأجل استرداد الجولان، وافق الرئيس المصري على وقف إطلاق النار من دون أن يستشير حليفه السوري. وبعد أن فوجئ الرئيس الأسد مجدداً بتصرفات شريكه المصري، أوقف الهجوم وقبل هو أيضاً بإيقاف العمليات العسكرية. لكن الجيش الإسرائيلي واصل هجومه في سيناء حتى 25 تشرين الأول/أكتوبر، فعزل مدينة السويس، وأكمل تطويق الجيش الثالث المصري، وباتت قوات السادات مجدداً في حالة انهيار تام.

وعلى الرغم من التعهدات التي قطعها الرئيس المصري، فقد كان يرى في مشاركته في الهجوم إشارة أراد منها إجبار الولايات المتحدة على رعاية مفاوضات للسلام، بينما كان حافظ الأسد يريد منذ البدء حرباً تحريرية من أجل استعادة الأراضي السورية والمصرية المحتلة. كان هذا يشبه حرب سويس مقلوبة... كانت حسابات كامب دايفيد الدبلوماسية قد استولت على تفكير الرئيس المصري الذي صرف نظره عن الحقيقة القائمة على الأرض. هذا مع أنه، منذ سنة 1948، كانت هذه أول مرة تتفوق فيها الجيوش العربية على العدو وتستطيع ربما بلوغ أهدافها، لو لم تسقط فجأة إحدى الجبهتين. على أنه بالرغم من كل شيء، فإن خرافة «الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر» قد تصدعت، وأعاد تفسير الأحداث في المعسكر العربي انقساماته الذاتية. وبعد أن نبتت بذور الانقسام في هزيمة تشرين الأول/أكتوبر 1973، فإن الانقسام جاء في ما بعد، واعتبر الصلح المنفرد بين مصر أنور السادات وإسرائيل خيانة.

كامب دايفيد، الشرخ

فاوض حافظ الأسد على اتفاقية فك الاشتباك السوري-الإسرائيلي بواسطة وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر؛ وعقد الاتفاق في 29 أيار/مايو 1974. واستعاد بموجبه مدينة القنيطرة التي دمرها الجيش الإسرائيلي قبل أن ينسحب منها. وبعد أن جمدت الجبهة السورية على هذا النحو أصبحت أكثر الجبهات الإسرائيلية ـ العربية هدوءاً.

كان هذا الاتفاق تمهيداً للبدء بمفاوضات سلام عربية ـ إسرائيلية في جنيف سنة 1975. لأجل المفاوضة من موقع قوي مع إسرائيل المتصلبة والمدعومة من جانب الدولة الأولى في العالم، اقترح الرئيس السوري، ولكن بلا جدوى، تأليف وفد عربي مشترك: مصري، سوري، أردني، فلسطيني. كان حافظ الأسد يرى أن هذا التشكيل هو الوحيد القابل للحياة في مفاوضة إقليمية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد السوفياتي والأمم المتحدة. لكن مصر، انطلاقاً من مبدأ أن سيرورة جنيف لن تفضي إلى شيء بسبب المطالب السورية، انسحبت فجأة وباشرت مفاوضات منفردة مع إسرائيل.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1977، أعلن السادات، دون إخطار الأميركيين، أنه مستعد للذهاب إلى القدس للبدء بمفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين. هكذا أصبح أول رئيس لبلد عربي يزور إسرائيل رسمياً، معترفاً ضمناً بوجودها. كانت الأسباب التي تذرع بها السادات ذات طابع مالي خصوصاً، إذ إنه كان يسعى إلى نيل دعم أميركي لأجل تعويم الاقتصاد المصري الذي كان على شفير الإفلاس، وكان يعتقد أن بادرته هذه ستكون صدمة تحرك الخروج من مأزق العلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب. وكان لتل أبيب من جهة أخرى، كل المصلحة في تشجيع مثل هذا المسعى الذي يسمح لها بالتعامل مباشرة وعلى قدم المساواة مع الدولة الأقوى بين الدول العربية.

جرى التوقيع على اتفاقات كامب دايفيد بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر 1978، من جانب الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، وبوساطة رئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر. إنها كناية عن اتفاقيتين على مبادئ، وجرى التوقيع عليهما في البيت الأبيض بعد ثلاثة عشر يوماً من مفاوضات سرية جرت في كامب دايفيد، وتلاهما التوقيع على أول معاهدة صلح بين إسرائيل وبلد عربي سنة 1979. على الرغم من أن هذه المعاهدة أتاحت لمصر أن تستعيد شبه جزيرة سيناء، فإنها قد أخرجت مصر من الأسرة العربية ودشنت استراتيجيا الشرذمة الإسرائيلية للأحداث والتي تقوم على ثلاثة محاور: المضي

في عقد صلح منفرد مع كل دولة من الدول العربية المجاورة؛ إضعاف هذه الدول عن طريق تشجيع الفوارق الطائفية في ما بينها؛ إعادة النزعة القبلية لهذه الطوائف من أجل ضرب أية دولة ـ أمة يمكن أن تعارض **السلام الأميركي** الرامي إلى حماية المصالح الإسرائيلية لا غير.

وازدادت إسرائيل جرأة بعدما أمنت حياد مصر، فأقدمت على ضم الجولان في كانون الأول/ديسمبر 1981، منتهكة بذلك قرارات منظمة الأمم المتحدة. ومن جهة ثانية، فإنه في أعقاب اتفاقات كامب دايفيد باشرت إسرائيل نشاطها الاستيطاني الكثيف في الأراضي السورية والفلسطينية المحتلة، باستثناء لبنان، حيث حالت المقاومة التي اضطلع بها اليسار اللبناني ـ الفلسطيني ثم اضطلع بها تدريجياً حزب الله ابتداءً من 1982، دون الاستيطان الإسرائيلي.

وبعد أن تخلصت إسرائيل من التهديد العسكري المصري، اجتاحت في السنة ذاتها جنوب لبنان حتى نهر الليطاني. كان مؤسسو الحركة الصهيونية منذ 1917 يريدون أن يجعلوا من هذا النهر الحدود الشمالية لإسرائيل الكبرى. وأرادت إسرائيل، من وراء غزوها لبنان سنة 1978 ثم 1982 أن تضرب المعقل الفلسطيني الذي نشأ في بلد الأرز. لكن تل أبيب كانت تسعى خصوصاً إلى تكرار صفقة كامب دايفيد، مع الزعيم المسيحي الشاب بشير الجميل الذي ساعده مناحيم بيغن على الوصول إلى رئاسة لبنان. لكن الزعيم الماروني الشاب اغتيل قبل أن يتسلم مهامه، في 14 أيلول/سبتمبر 1982، فكان ضحية النظرية القديمة العهد، نظرية الأقليات التي يتلاعب بها المحتل، التي استعانت بها فرنسا، والامبراطورية البريطانية، والولايات المتحدة. حقاً إن عواقب تجزئة الامبراطورية العثمانية لا تزال بعيدة عن الزوال.

لقد استحضر عدة استراتيجيين إسرائيليين النصوص المؤسسة للانتداب والتي تبناها بن غوريون، من أجل إعداد خطط جديدة لتمزيق بلدان المنطقة وتشجيع خلق دويلات على أسس طائفية، على صورة ومثال الدولة العبرية نفسها. فالتفتيت والتفكيك هما الفكرتان الأساسيتان، هذا «التفكيك الذي بدونه يكون

بقاء دولة منعزلة، يرتكز المعيار الحصري لوجودها وأدائها على هوية دينية، أمراً صعب الاحتمال على المدى الطويل»[74].

هذه النغمة يعرفها السوريون. وهي تعيد إلى الأذهان ذكرى السياسات الاستعمارية التي مارستها كل من فرنسا وبريطانيا في زمن الانتداب. لقد عرضت مجلة كيفونيم (توجهات) التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية في القدس[75]، في عددها الصادر بتاريخ 14 شباط/فبراير 1982، عرضاً تفصيلياً، للستراتيجيا «التقسيمية» الجديدة التي تعتمدها تل أبيب، والتي تدعو إلى إقامة شرق أدنى وأوسط مقسم إلى دويلات عرقية ـ طائفية تحت وصاية إسرائيلية: «تقسيم سوريا والعراق إلى مناطق محددة على أساس مقاييس عرقية أو دينية، يجب أن يكون على المدى الطويل هدفاً أولوياً لإسرائيل، على أن تكون المرحلة الأولى تدمير القدرة العسكرية لهاتين الدولتين» على نحو ما يوضح الكاتب أوديد ينون.

وتضيف المذكرة: «إن خرافة مصر زعيمة العالم العربي» قد ماتت (...) وهي قد خسرت 50% من قدرتها في مواجهة إسرائيل وبقية العالم العربي. لعلها ستفيد على المدى القصير من استعادة سيناء، لكن هذا لن يُغيِّر ميزان القوى بصورة أساسية. إن مصر، بوصفها جسماً مركزاً، أمست جثة، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار المجابهة الأشد قساوة بين المسلمين والمسيحيين. إن تقسيمها إلى أقاليم جغرافية منفصلة يجب أن يكون هدفنا السياسي في التسعينيات، على الجبهة الغربية. وبعد أن يتم على هذا النحو تفكيك مصر وفقدانها الحكم المركزي، سينتقل هذا التحلل إلى بلدان مثل ليبيا، والسودان، وبلدان أخرى أكثر بعداً. إن إقامة دولة قبطية في مصر العليا، وكيانات صغيرة إقليمية أقل أهمية، هي مفتاح تطور تاريخي تؤخره اليوم معاهدة الصلح إلا أنه لا مناص منه على المدى الطويل».

---

(74) جورج قرم: «لبنان المعاصر»، باريس، لاديكوفرت، 1999.

(75) العدد 14، شباط/فبراير 1982.

إن العراق الغني بالنفط والذي تنهشه الصراعات الداخلية هو في خط التسديد الإسرائيلي. «سيكون تفكيكه بالنسبة إلينا أكثر أهمية من تفكيك سوريا، إذ إنه هو الذي يمثل، على المدى القصير، أخطر تهديد لإسرائيل. وإن إشعال حرب عراقية ـ سورية سيساعد في تفكيكه من الداخل، قبل أن يغدو قادراً على خوض نزاع واسع النطاق ضدنا. إن كل شكل من أشكال المجابهة بين الدول العربية سيكون مفيداً وسيعجل في مجيء ساعة هذا الانفجار».

والأردن هو هدف استراتيجي مباشر. «على المدى المتوسط، لن يعود يشكل خطراً علينا بعد (...) انتقال الحكم فيه إلى أيدي الأكثرية الفلسطينية. هذا هو ما يجب أن تسعى إليه السياسة الإسرائيلية. إن هذا التغيير سيعني حل مشكلة الضفة الغربية ذات الكثافة السكانية العربية. سيكون نزوح العرب نحو الشرق ـ في ظروف سلمية أو على أثر نشوب حرب ـ وتجميد نموهم الاقتصادي والديموغرافي، ضمانة للتبدلات المستقبلية. علينا أن نبذل كل شيء لأجل تعجيل هذه السيرورة. يجب رفض خطة الحكم الذاتي وكل خطة أخرى تفترض تسوية أو مشاركة في الأراضي وتعيق الفصل بين الأمتين: شروط لا بدَّ منها لقيام تعايش سلمي حقيقي. وعلى العرب الإسرائيليين أن يفهموا أنهم لن يستطيعوا الحصول على وطن إلا في الأردن».

يعتبر إسرائيل شاهاك، رئيس رابطة حقوق الإنسان الإسرائيلية (التي لا تعترف بها حكومة إسرائيل) أن «هذا المشروع يستعيد بكل أمانة تلك النظريات الجيوسياسية التي كانت رائجة في سني 1890ـ1933 في ألمانيا، والتي تبناها كما هي هتلر وأحبار النازية، واستندت إليها سياستهم في أوروبا الشرقية، وقد بوشر تحقيق الأهداف التي حددتها هذه النظريات، خصوصاً تفكيك الدول القائمة، في فترة 1939ـ1941. ولم يحل دون تطبيقها على المدى الطويل إلا قيام تحالف على المستوى العالمي»[76].

إن الأحداث التي شهدها الشرقان الأدنى والأوسط بعد نشر هذه المذكرة

---

(76) ورد في «مجلة الدراسات الفلسطينية» العدد 5، خريف 1982.

الاستراتيجية قد حققت جزئياً برنامج تفكيك الدول ـ الأمم العربية. وآخر صيغة لها تظهر من خلال توصيات كوندوليزا رايس المتعلقة بـ «الشرق الأوسط الكبير». إن التوزيع الطائفي للمقاعد في البرلمان العراقي الجديد ـ الذي أقامه الوالي الأميركي بول بريمر ـ وكذلك القانون الذي أقره الكونغرس الأميركي في تشرين الأول/أكتوبر 2007 والذي قسَّم العراق إلى ثلاث دويلات طائفية ـ كردية، سنية ، شيعية ـ يشكلان مرحلة جديدة من التفتيت. إن الدولة ـ الأمة العراقية لم تعد موجودة بعد هدم إدارتها وبناها التحتية، وقد فُرض تخصيص مواردها النفطية لصالح الشركات الأميركية كمعطى جيوسياسي لا عودة عنه بلا شك.

حافظ الأسد والتكافؤ الاستراتيجي مع إسرائيل

كان حافظ الأسد يرمي من وراء حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 إلى بلوغ ثلاثة أهداف: استرداد الجولان؛ تدمير خرافة الجيش الإسرائيلي الذي لا يهزم؛ أن يصير بطل القضية الفلسطينية. ولو أنه انتصر لكان تمكن من المفاوضة من موقع قوة لعقد صلح شامل مع إسرائيل، يرتكز على إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكان مثل هذا الحل يعزز دور سوريا كدولة إقليمية. وفي هذه الأحوال كان حافظ الأسد ينوي إقامة اتحاد فدرالي بين سوريا والدولة الفلسطينية الجديدة والأردن ولبنان. ولكان تحقيق هذه الخطة يسمح لسوريا بأن تقلب لصالحها النظام الإقليمي الذي أقامته اتفاقيات سايكس ـ بيكو (1916) وأن تحقق الحلم القديم، حلم «سوريا الكبرى».

إن نصف الهزيمة سنة 1973 قد قلب صفحة جديدة في العلاقات السورية ـ الأميركية التي أعيدت سنة 1974، مع أنه أثبت مواطن الضعف اللوجستية في الجيش الإسرائيلي التابع بنيوياً لصناعات الأسلحة الأميركية. ظل حافظ الأسد، في خطبه التي كان يلقيها حتى سنة 1977 على الأقل، متمسكاً

بلهجة قاسية في عدائه لأميركا وللامبريالية: «إن الولايات المتحدة هي العدو اللدود لشعبنا وللأمة العربية ولوحدتها (...). وغاية الامبريالية الأميركية هي تكريس الاحتلال الإسرائيلي كي تسمح لتل أبيب بأن تبقى إحدى قواعدها من أجل تهديد المنطقة وضرب كل حركة تحررية (...). إن ما نلوم الولايات المتحدة عليه بصورة أساسية، هو أن دورها لا يتوافق مع مسؤولياتها النوعية في الشرق الأوسط ولا مع مصالحها، وأقل من ذلك أيضاً، مع مبادئ العدالة التي قاتل الشعب الأميركي من أجلها»[77].

كان فضح التحالف «الامبريالي ـ الصهيوني» يمثل الخيط الأحمر في خطب الرئيس السوري العامة: «نقول لهم (الولايات المتحدة): إن ما يهددنا هو اصطفافكم الكامل ودعمكم اللامحدود، لإسرائيل، سياسياً ومالياً وتسليحياً (...). الولايات المتحدة منحازة كلياً إلى إسرائيل، الأمر الذي لا يؤهلها لأداء دور بناء في أزمة الشرق الأدنى»[78]. غير أنه وراء هذه الخطب الرسمية الموجهة إلى العالم العربي، كان الرئيس الأسد يعرف تماماً كيف يدير علاقته مع واشنطن. استقبل ريتشارد نيكسون غداة حرب 1973، وتفاوض مع وزير الخارجية هنري كيسنجر حول اتفاقية فكّ الاشتباك مع إسرائيل، الذي استرد بموجبه مدينة القنيطرة. كما أنه بدعم من وزير الخارجية الأميركي قرر أن يتدخل عسكرياً في لبنان سنة 1976. إن التدخل العسكري السوري في بلد الأرز جرى ضد رأي السوفيات، ولكن مع موقف حيادي متساهل من جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين ضمنه هنري كيسنجر، وبموافقة من ملك الأردن حسين.

في سنة 1977، التقى حافظ الأسد جيمي كارتر، قبل أن يبتعد عن واشنطن التي كانت عرابة اتفاقات كامب دايفيد. وانتهى به الأمر سنة 1980

(77) حافظ الأسد: «هكذا تكلم الأسد»: مقتطفات من خطب الرئيس وأحاديثه جمعها رفيقه مصطفى طلاس، ورد عند دانيال لوغاك في «سوريا الجنرال الأسد». بروكسل، كومبليكس، 1991.

(78) المرجع المذكور آنفاً.

إلى توقيع معاهدة صداقة وتعاون مع موسكو. وجاء واستقر في سوريا حينذاك عدة آلاف من المتعاونين السوفيات. لكن الرئيس السوري كان حريصاً على عدم مقاطعة واشنطن، وإن تكن العلاقات قد ساءت مجدداً مع رونالد ريغان. وشنت سوريا من جديد حملة شعواء على السياسة الأميركية سنة 1982 عندما اجتاح الإسرائيليون سهل البقاع بمحاذاة الحدود السورية. وبعد مضي سنة على ذلك، أجبرت المقاومة اللبنانية بدعم من حافظ الأسد، الجيش الأميركي على الانسحاب من لبنان، على أثر الاعتداء المزدوج على المقر العام لمشاة البحرية وعلى ثكنة المظليين الفرنسيين دراكار. سجل هذا الانتصار ذروة القدرة الإقليمية السورية، وهي قدرة لا تتناسب مع وزنها الحقيقي، وإن كانت تحظى بالدعم السوفياتي.

كان الأميركيون، في مفاوضاتهم مع سوريا، «يريدون رفع سقف المزايدات، لكن الرئيس الأسد لم ينخدع لأنه كان يريد أن يشتري بأبخس الأثمان ـ كما كتب المسؤول السابق في الكتائب اللبنانية كريم بقرادوني[79] ـ فهو يعرف كيف يغتنم الفرصة، ويختار اللحظة المؤاتية، ويكشف أوراقه حين يرتكب الأميركي غلطة ويتورط في الرمال المتحركة. حينذاك يشدد عليه الخناق، ولا يتردد باستخدام أسلوب الابتزاز. وبما أنه يتمتع من حيث طبيعته بموهبة الصبر، فإنه يدرس كل المعطيات بعناية، لاعتقاده بأنه ليس هناك من شيء نهائي، وأن كل شيء يأتي في اللحظة المناسبة لمن يعرف أن يصبر».

في قاعة الاستقبال حيث كان يستقبل زواره، توجد لوحة كبيرة تمثل معركة حطين التي جرت سنة 1187 واستولت بعدها قوات صلاح الدين على القدس التي كان يدافع عنها الصليبيون. كان حافظ الأسد، حين يتحدث عن هذه اللوحة، يحب أن يردد أن الدول اللاتينية، «التي أنشئت إلى الأبد»، لم تصمد أمام «مجرى التاريخ العنيد». ويروي دبلوماسي أوروبي أنه: في هذه المناسبات بالذات، كان يرى من واجبه أن يوجه انتقاداً قاسياً إلى القادة العرب الذين

(79) كريم بقرادوني، «الفخ. ولاية الياس سركيس (1976ـ1982)»، منشورات فاما، 1984.

يدعون إلى السلام واصفاً إياهم بـ «الانهزاميين». «لماذا كل هذا الاستعجال في الإقرار بالهزيمة؟ - صاح متسائلاً في خطاب له سنة 1985 - لا يجوز لنا ولا يسعنا أن نترك للأجيال القادمة هزيمة ملأى بالمرارة».

بالرغم من العقوبات الأميركية التي أقرت ضد سوريا سنة 1986، عاود الرئيس الأسد المفاوضات في السنة التالية مع ريتشارد مورفي وإبريل غلاسبي وجورج شولتز[80].

في سنة 1990، اغتنم فرصة غزو العراق للكويت، وانتظر الضوء الأخضر الأميركي لكي يزيح الجنرال عون. وعلى عكس موقف الرأي العام في سوريا، قدم الأسد النتائج العملية على الاعتبارات الأيديولوجية فأرسل 20,000 جندي سوري إلى العربية السعودية إلى جانب القوات الضخمة الأميركية التي جاءت لتحرر الكويت. ويضيف كريم بقرادوني قائلاً: «يثبت حافظ الأسد كل موهبته في وجه الأميركيين. إن علاقاته معهم هي سلسلة طويلة من المناورات، والألاعيب والحيل، فهو في الحقيقة ليس حليفاً ولا خصماً لواشنطن. إنه يحافظ على مسافة معينة. معارضته للولايات المتحدة لا تذهب أبداً حتى المواجهة. كما أن تفاهمه معها لا يذهب أبداً حتى التحالف، وهو لا يوفر لها، في أية لحظة، ذريعة للقيام بعمل عسكري ضده، على نحو ما فعل القذافي وصدام حسين. إنه لا يسير وراءها بشكل أعمى، كما فعل أنور السادات. وله على أميركا مأخذ أساسي: كونها تقف إلى جانب إسرائيل كلياً وبلا تحفظ. وهو يصف اتصالاته معها بحوار الصم»[81].

يمكن أن نوجز هذا الحوار المفارق بثلاث حلقات متتالية: تمتد الأولى من 1970 إلى 1978 في زمن توقيع اتفاقيات كامب دايفيد. اكتشفت الولايات المتحدة آنذاك أن على رأس سوريا رجل مصمم على أن يكون لها وزن على الساحة الإقليمية. تمتد الثانية من 1978 إلى 1988 حتى رحيل رونالد ريغان،

(80) انظر الفصل 10 من هذا الكتاب «بانتظار غودو».

(81) المرجع المذكور آنفاً.

حيث كانت سوريا مهمشة من قِبل واشنطن التي كانت تعتبرها تابعة للاتحاد السوفياتي ومساندة للإرهاب الدولي. وفي الحلقة الثالثة التي ابتدأت بعد 1988، بدت واشنطن كأنها أدركت أن سوريا ليست مجرد منفذ للإرادة السوفياتية.

في مرحلة سابقة لهذه الحلقات الثلاث - منذ السبعينيات - كانت سوريا قد انطلقت في سباق للتسلح من شأنه أن يخلق توازناً استراتيجياً مع إسرائيل. كانت دمشق دائماً تلاقي مشقة في الحصول على التجهيزات العسكرية الضرورية، على الرغم من الدعم السوفياتي الذي يكمله دعم روسيا الاتحادية. وبالرغم من المساعدات المالية السعودية المتقلبة، لم يتمكن حافظ الأسد قط من تحقيق خطته الكبيرة الرامية إلى التكافؤ الاستراتيجي مع الدولة العبرية، خصوصاً في حقل الطيران. وسعياً منه إلى الحد من تأثير هذا العائق، فإنه لم يكف عن استغلال مساندته المشروطة لحركات التحرر الوطني الإقليمية، كحزب الله وحماس، وربما لشركاء لا يجوز الإفصاح عنهم. إن هذا الاستخدام الحاذق والمتواصل لطاقات الإيذاء لدى فاعلين متعددين قد أتاح له أن يقيم، لصالحه، علاقة لاتناظرية مع القطب الأميركي - الإسرائيلي. فبالإضافة إلى تحاشيه خوض مجابهة مباشرة مع جار لا يزال يحتل جزءاً من الأرض السورية، فقد عرف كيف يكبحه وينزل به ضربات عن طريق الحفاظ على سلسلة متنوعة من التهديدات في لبنان وفلسطين والعراق.

إن التصريح الشهير الذي أدلى به كيسنجر غداة إنجاز اتفاقيات كَامب دايفيد سنة 1979 لا يزال يحتفظ بكل وجاهته. فقد أكد وزير الخارجية الأميركية آنذاك أنه «في الشرق الأدنى، لا يمكن خوض الحرب بدون مصر، ولا يمكن صنع السلام بدون سوريا».

لقد توصل حافظ الأسد، خلال ثلاثين سنة في الحكم، إلى الارتقاء ببلده إلى مستوى محاور دولي، مستثمراً أربع أوراق كبيرة: شراكته الاستراتيجية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ تحالفه المتجدد مع ما كانه الاتحاد السوفياتي؛

مساندته الراسخة لحزب الله اللبناني؛ وأخيراً، دعمه السياسي واللوجستي لحماس الفلسطينية ولسائر المنظمات الرافضة لاتفاقات أوسلو.

إن التحولات التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي قد أضعفت سوريا كثيراً. واستبق الرئيس السوري التغيُّر الذي طرأ على الوضع الدولي، فدخل بحذر في مشروع مفاوضات السلام مع إسرائيل التي ابتدأت في مؤتمر مدريد[82]. وفي سنة 1994، اجتمع مع بيل كلينتون في جنيف. لكنه بعد مرور سنتين، تحدى الولايات المتحدة جهاراً حين رفض استقبال وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر الذي جاء يفاوض على وقف لإطلاق النار بين حزب الله وتل أبيب، بعدما كانت إسرائيل قد شنت عملية سميت «عناقيد الغضب» على لبنان. وبعد أن كانت علاقاته مع الولايات المتحدة شديدة التقلب، أمست في آخر الأمر مستقرة حتى وفاته في حزيران/يونيو سنة 2000.

لقد ترك الرئيس حافظ الأسد إرثاً بسيطاً وإشكالياً في آن: تبقى العلاقة بواشنطن أولوية الدبلوماسية السورية.

(82) انظر الفصل 10 من هذا الكتاب: «بانتظار غورو...».

4

التركة الملغومة...

«الخرافة تحرم الموضوع الذي تتكلم عنه من كل تاريخ».

رولان بارت،
«ميثولوجيات» 1957

في 29 أيار/مايو 2007 انتخب بشار الأسد لولاية ثانية مدتها سبع سنوات. كان يومها في الثانية والأربعين من العمر، وحصل، بلا مفاجأة على نسبة 97.62% من الأصوات، بعد ولاية أولى محفوفة بالمخاطر، اتسمت بالغزو الأميركي للعراق، وبانسحاب الجيش السوري من لبنان، وبتوترات مع إسرائيل. جرى الاقتراع بعد غياب المعارضة الداخلية وبعد شهر على إدانة المعارضين الرئيسيين العلمانيين وصدور أحكام ثقيلة بالسجن عليهم، ومن بينهم ميشال كيلو، أحد رموز المعارضة الديمقراطية والقومية.

وفضلاً عن فوز الرئيس السوري المنتظر، ارتدى الاقتراع معنى خاصاً في نظر الحكم، فاحتفى به بكثير من الأبهة، وكأنه أراد أن يفهم الذين كانوا يدعون إلى «تغيير النظام» على الطريقة العراقية أنه أقوى وأكثر استقراراً منه في أي وقت آخر، ورفعت في المدن والقرى السورية صور عملاقة لا مثيل لها من

قبل، ونصبت خيام انتخابية وعلقت لافتات. وكانت فرق موسيقية تواكب طيلة النهار أغاني وأناشيد وطنية، في الساحات العامة، وفي جوار مطاعم مرتجلة تقدم بالمجان سندويشات ومشروبات للمارة. كانت هذه الاحتفالات ممولة من أوساط رجال الأعمال في العاصمة السورية، التي كانت تراهن على الانفتاح الاقتصادي للبلاد.

أما الصحافة الدولية، التي كانت لا تراهن كثيراً على بقاء الرئيس طويلاً في الحكم لاقتناعها بأنه لن يتمكن أبداً من تأمين وراثة أبيه، فقد وجدت نفسها مضطرة إلى التراجع. فبعد سبع سنوات من الحكم، صنع وارث حافظ اسماً له، وقامة رجل دولة. لقد أثبت لمواطنيه أنه يستطيع أن يصمد بوجه القوة العظمى في العراق. وهو باستثماره الصعوبات الأميركية، فقد جسد الإباء والاستقلال القومي العربي، في منطقة غارقة في النار والدم. كما أنه إلى جانب حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، يعتبر جزئياً بطل القضية الفلسطينية. ويثبت الرئيس الشاب أنه، على صورة أبيه، استراتيجي محنك، دقيق في الحسابات ومتأن، يعرف من دون أن يتراجع أمام التهديدات الإسرائيلية - الأميركية، كيف يراعي حساسيات إدارة بوش دون أن يتراجع عن شيء في الجوهر. إن «سياسة حافة الهاوية»، التي أجاد تطبيقها حافظ الأسد، عادت إلى موقع الصدارة في دمشق.

وُلِد بشار الأسد سنة 1965، ولم يفكّر قط بأن يخلف أباه. لكن كان للقدر قرار آخر. إن وفاة أخيه الأكبر باسل في حادث سيارة مفجع، سنة 1994، قد جعل منه المرجع الأخير. وبعد وفاة «حافظ الأسد» في حزيران/يونيو سنة 2000، اضطر هذا الوارث بغير إرادة منه أن يضطلع بمسؤولية حكم عمره ثلاثين عاماً. كان بشار الأسد طبيباً يتخصص في طب العيون في لندن، حين اضطر إلى التوقف عن متابعة تخصصه، وبعد أن تمرن تمرناً كثيفاً على الرئاسة طيلة ست سنوات، ارتقى بسرعة في الرتب العسكرية، وأصبح عقيداً

يتولى إدارة الملفين اللبناني والتركي (حزب العمال الكردستاني) تحت إشراف مباشر من والده ومعلمه الخفي، الجنرال علي أصلان، رئيس أركان الجيش السوري. وهذا الأخير هو الذي أدار عملية انتقال الحكم سلمياً.

في سنة 1999، استقبل الرئيس جاك شيراك الرئيس في قصر الإليزيه. وفي 11 حزيران/يونيو من سنة 2000، عُيِّن قائداً أعلى للقوات المسلحة، قبل أن يُنتخب أميناً عاماً لحزب البعث بعد مضي أسبوع. كان المرشح الوحيد للرئاسة، وانتخب بنسبة 97.29% من أصوات المقترعين، وفي 11 تموز/يوليو من سنة 2000، أصبح الرئيس السادس عشر للبلاد؛ وكان في السادسة والثلاثين من العمر. وندد المعارضون بإقامة جمهورية وراثية ونظام دكتاتوري.

يتقن بشار الإنكليزية تماماً، ويتكلم الفرنسية قليلاً وقد تعلمها في مدرسة الليسيه الفرنسية - العربية «الحرية» في دمشق. وهو طويل القامة، أزرق العينين، وله شارب رفيع، ويتميّز عن والده بصراحته المباشرة، ومشيته المرتاحة، وقربه النسبي من السكان. إنه غزير الكلام لكنه يصغي دائماً إلى محاوريه، ويحب اللقاءات مع الصحافيين ويشجعهم على طرح الأسئلة الأكثر دقة. وفيما خص الانفتاح السياسي الذي تأخر حصوله، أو حملة مكافحة الفساد، تراه يسعى جهده ليكون واضحاً، وغير ميال، كما يردد غالباً، إلى «اللغة الخشبية وتهرباتها»[83].

وبما أنه يحب العمل على الأرض، فهو يسعى إلى فرض أسلوبه المسمى أسلوب «الباب المفتوح» باتجاه ممثلي مختلف المكونات السياسية - الاجتماعية. وهو علماني بالتربية والقناعة، ويريد أن يكون عامل جمع، بالإضافة إلى مساندته التنوع الثقافي وتقربه من مختلف الطوائف المسيحية والسنية والشيعية والدرزية والعلوية. وهو يكثر من الخروج المرتجل إلى المطاعم الشعبية، والمسرح، والاحتفالات الوطنية، مظهراً بذلك رغبته في

(83) في حديث مع المؤلفين في 8 تموز/يوليو 2008 في دمشق.

ملاقاة السوريين كي يستمع إلى انشغالاتهم اليومية، وحتى مآخذهم على الحكومة. إنه من الطائفة العلوية، وقد تزوج من أسماء الأخرس التي عرفها في لندن. السورية الأولى هي ابنة أسرة بورجوازية سنية من حمص، وتحمل شهادة في علم الاقتصاد. وقد رزق الرئيس وزوجته صبيين وبنتاً واحدة: حافظ وزين وكريم.

حين وصل بشار الأسد إلى الحكم ظهر في شكل رجل أنيق وعصري ولكن متحفظ، إن لم نقل خجول. وبينما كانت التحديات تتراكم والتهديدات تتركز على شخصه تبين أنه رجل هادئ قوي العزيمة، وذو جاذبية أكيدة، كما اكتشفه السوريون لاحقاً. في بدايات عهده، حيت فيه الصحافة الغربية رجل الإصلاح، ثم انقلبت ووصفته بالدكتاتور الذي يتجاسر ويتحدى النظام العالمي، لأنه فرض نفسه ممثلاً لإحدى العقبات الأكثر جدية في وجه التطلعات الأميركية - الإسرائيلية في المنطقة.

بعد أن أضعفته الصعوبات اللبنانية، عادت عليه معارضته الحازمة لمحور واشنطن - تل أبيب بالشعبية التي كانت تنقصه في بداياته. إنه ماهر في اللعب بالأوراق التي يحوزها: تحالفه مع روسيا، وإيران، وحزب الله، وحماس، كما مع مختلف تيارات المقاومة العراقية. وعلى غرار والده، فإنه يعتمد خطاباً مناقضاً بشراسة للولايات المتحدة وللامبريالية، ولا يأنف في الوقت ذاته من تخفيف لهجته، إن لم يكن من الامتثال لرغبة واشنطن في التعاون على جبهة مكافحة الإرهاب.

أولوية التطور الاقتصادي

المواضيع التي احتلت صدارة الاهتمام في الولاية الجديدة هي «الأمن والاستقرار والتطور الاقتصادي»، التي يريد الرئيس أن يكون الضامن لها في منطقة لا تزال غارقة في عدم الاستقرار منذ نهاية الامبراطورية العثمانية. والورقة الرابحة الكبيرة في يده: تشهد سوريا، على الرغم من العقوبات

الاقتصادية[84]، نسبة نمو متزايدة باستمرار، بلغت 5.1% سنة 2005، و5.4% سنة 2006، و5 سنة 2007، و5.1% سنة 2008، و4% سنة 2009.

صحيح أن البلاد ليست سويسرا، إلّا أنها تسجل تقدماً أكيداً في حقل الحريات المدنية والسياسية. يوضح الباحث أسطفان فالتر، في دراسته القيمة «البناء الوطني السوري» قائلاً: «يمكن وصف النظام السوري بالاستبدادي، لكن ليس بالشمولي بالمعنى الذي يحافظ فيه على «بقاء الانفصام والعلاقة التفريقية بين الدولة والمجتمع»[85]، وحيث يوجد شيء من احترام **الوفاق القانوني** - Consensus Juris - (كما حددته هانا أراندت)، وحيث تتساهل الاستبدادية السورية مع «بقاء فضاءات أخرى للنشاط الاجتماعي غير الدولة أو الحزب الوحيد»[86]. إن إطلاق سراح كثيرين من السجناء السياسيين، ورفض التدخلات الأميركية، ومباشرة انفتاح اقتصادي سمح بإنشاء أولى المصارف الخاصة، ويبدو أنها خطوات قوبلت بالترحاب من جانب الشعب السوري.

---

(84) العقوبات الأميركية ضد سوريا ناجمة عن «الأمر التنفيذي» المؤرخ في 11 أيار/مايو 2004 تطبيقاً لقانون «محاسبة سوريا والسيادة اللبنانية» المؤرخ في 2003، وتشمل هذه العقوبات: .
- حظر تصدير وإعادة تصدير، من قبل أي شخص أميركي (بما في ذلك الفروع الأجنبية لهيئات أميركية) إلى سوريا، لأموال مدرجة على «لائحة المعدات الأميركية» وعلى «لائحة التجارة المراقبة»، ما عدا الأموال القابلة لحرية التصدير (معلومات، برامج حاسوب وتكنولوجيات في الحقل العام) أو القابلة للتصدير بناء على ترخيص (الأدوية، ومكونات الطائرات ومكونات الأمن للنقل المدني)؛ .
- حظر جوي. .
- تجميد بعض الأصول العائدة لبعض الأشخاص والهيئات السورية التي يشتبه بتورطها في أعمال إرهابية أو في الحكومة السورية.

(85) اسطفان فالتر، «البناء الوطني السوري». باريس، منشورات المركز الوطني للبحوث العلمية، 2002.

(86) غي هرميه: «الاستبداد» عند مادلين غرافتس وجان ليكا: «بحث في علم السياسة»، باريس، PUF، 1985، وجاك لاغروف «الشرعنة». المرجع المذكور آنفاً. انظر أيضاً تحاليل ميشال سورا حول هذه المسألة (انظر لائحة المراجع).

اتسمت السنوات العشر الأولى من حكم بشار الأسد بالعمل على مواجهة الأخطار الخارجية وتوطيد النظام ـ لكن الرئيس الشاب، الذي أراد أن يفرض أسلوبه بالتمايز عن أبيه، هذا الذي اهتم خصوصاً بملفات السياسة الخارجية، أصرّ على أن يطبع علامته الفارقة في كيفية التعاطي مع المسائل الداخلية، من خلال عزمه على التحديث الاقتصادي. وهو في هذا الحقل يريد أن يتبع طريقاً سورية نوعياً من دون أن يتقيد بمطالب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذين دمرت برامجهما حول التصحيحات البنيوية العديد من بلدان العالم الثالث. ولا يزال شبح إفلاس الأرجنتين يراود مخيلة النخب الاقتصادية السورية.

في حزيران/يونيو 2005، رسم المؤتمر العاشر لحزب البعث الخطوط التوجيهية لإقامة «اقتصاد سوق اجتماعي». استطاع بشار الأسد من خلال ذلك أن يظهر عزمه على فتح اقتصاد البلاد مع الإبقاء على دور الدولة الضابط، لصالح الطبقات الأكثر حرماناً.

واستناداً إلى متوسط نسبة نمو تبلغ 5%، كما رأينا، فقد أعطيت الأولوية لسداد الدين الخارجي. «كان هذا أول خطوة كبيرة يجب القيام بها لتنقية الاقتصاد السوري قبل القيام بتحويله» كما أصر بشار الأسد[87]. «يبلغ هذا الدين اليوم نحو ثلاثة مليارات دولار ولم يعد يمثل سوى 8% من الناتج القومي الخام بعد أن كان 106% سنة 2000. هكذا أمست سوريا أحد البلدان الأقل مديونية في العالم. وقد ازدادت توظيفاتها 12 ضعفاً منذ سنة 2001، بينما بلغت صادراتها 505 مليارات ليرة سورية (11 مليار دولار) أي ضعفي ما كانت عليه سنة 2000»[88].

من جهة أخرى، كانت الحصيلة الاقتصادية للولاية الأولى إيجابية: ازدادت رواتب موظفي القطاع العام بنسبة جوهرية. وظهرت المصارف والجامعات

(87) من الخطاب الذي ألقاه بمناسبة استلام مهامه في 17 تموز/يوليو 2007.

(88) انظر الفصل 13 من هذا الكتاب: «نمر شرقي صغير».

الخاصة. وتلا الاصلاحات المالية والنقدية إنشاء بورصة للأوراق المالية في دمشق. وبات القطاع الخاص في غمرة التوسع؛ وهو يمثل اليوم 68% من الناتج القومي الخام[89]. والدولة مستمرة في التوظيف في قطاع الطاقة فيما تواصل تحديث الزراعة. وابتدأ قطاع زراعي ـ غذائي، يصدر منتجاته، مدعوماً بتمويل حكومي.

ولأجل الالتفاف على العقوبات الأميركية، تقوم سوريا بتنويع مصادر تموينها وأسواق صادراتها. وهي تقوي مبادلاتها مع روسيا ومع عدة جمهوريات سوفياتية سابقة، خصوصاً كازاخستان وبيلاروسيا. كما أن مبادلاتها التجارية مع كل من الصين وماليزيا وخصوصاً تركيا، تشهد نمواً سريعاً ومتواصلاً. قام بشار الأسد، في حزيران/يونيو 2010، بجولة في أميركا اللاتينية حيث وقع على عدة عقود لتكرير النفط مع فنزويلا هوغو تشافيز واتفاقات تجارية أخرى مع البرازيل، إضافة إلى أن التوظيفات الآتية من ممالك النفط آخذة بالارتفاع، خصوصاً في قطاعي البناء والسياحة. لا تزال السياحة في سوريا محدودة، وهي تعول على إعلاء شأن تراثها التاريخي والإقليمي، معطية الأولوية لبنى الاستقبال المتكاملة (النقل، الفنادق، الزيارات المصحوبة بأدلاء)، رغبة في التعويض عن تدني إنتاجها النفطي.

وهناك آثار يصعب تقديرها للعقوبات الأميركية التي تطاول خصوصاً قطاعات طليعية كصناعة الطائرات والدراسات الهندسية والمصارف؛ وقد مدد العمل بهذه العقوبات في أيار/مايو 2010 لمدة سنة جديدة. ففي رسالة موجهة إلى الكونغرس، جدد باراك أوباما هذه العقوبات التي فرضها سلفه جورج بوش الابن سنة 2004، مؤكداً مع ذلك أن الحكومة السورية «أحرزت تقدماً» في مكافحة تسلل مقاتلين أجانب إلى العراق؛ لكنه أضاف قائلاً إن «سوريا ما برحت تساند منظمات إرهابية وتسعى إلى الحصول على أسلحة دمار شامل وصواريخ»، وهذا يشكل «تهديداً غير مألوف وفوق العادة» بالنسبة إلى «الأمن

(89) عامر لطفي، وزير الاقتصاد، ورد في جريدة البعث بتاريخ 27 أيار/مايو 2007.

الوطني والسياسة الخارجية والاقتصادية للولايات المتحدة». ودعا الرئيس الأميركي السلطات السورية إلى «مواصلة الجهود» في جميع الميادين التي تبرر هذه العقوبات، في نظر واشنطن، «لكي يمكن إلغاؤها في المستقبل»[90].

في الحقيقة، إن الأكثر إعاقة بين هذه العقوبات هو ما يتصل بالمصرف التجاري السوري، وإن كان بعض من الصفقات التي هي من اختصاصه أصلاً قد أمكن إجراؤها بعيداً عن المقاطعة، بواسطة المصرف المركزي السوري. ولا زال الاقتصاد السوري يعتمد على الدولار، ويحوز المصرف أصولاً خارجية هامة[91]. وقد أجبرت العقوبات السلطات على إجراء الصفقات التجارية الخارجية باليورو عن طريق مصارف أوروبية. تسبب هذا الوضع بتباطؤ الإصلاحات النقدية الجارية، وأفاد المصارف الخاصة الجديدة، خصوصاً اللبنانية منها، من جراء إجراء عقود مالية أو عائلية بين سكان البلدين سمحت بالالتفاف على عقبة مشاركة أكثرية سورية في رأسمال هذه المصارف الجديدة[92]. لقد حالت العقوبات الأميركية، في آخر الأمر، دون قيام الدولة السورية بتمويل فعّال لتجارتها الخارجية، وبالتالي دون إعادة موضعة المبادلات داخل البلاد وشرعنتها.

رهان سياسي بسكالي

أثار وصول بشار الأسد إلى الحكم السنة 2000 كثيراً من الأمل. في الخطاب الذي ألقاه الوارث بمناسبة تسلمه مهامه، ابتدأ بالمطالبة بـ «حقه في الاختلاف»، وكان هذا بمثابة تشديد على أن ظروف الحرب الباردة قد انقضت

(90) باراك أوباما، في رسالة إلى الكونغرس بتاريخ 4 أيار/مايو 2010.

(91) في آخر سنة 2009، كانت الأموال الخارجية في المصرف التجاري السوري تقدر بنحو عشرين مليار دولار.

(92) تغير القانون حول هذه النقطة منذ فترة قصيرة جداً، ومن شأن هذا أن يشجع قدوم فاعلين جدد.

وأن أسلوب الحكم الذي فرضه والده على البلاد لن يكون أسلوبه. على أن ظهور هذا التميّز، إن لم نقل الاستقلال، كان يندرج ضمن حدود استمرارية سياسية ومؤسسية مرتبطة بحماية السيادة الوطنية. وقد أضاف الرئيس الجديد فوراً أن سوريا لن تتبنى «ديمقراطية الآخرين» وإنما حلاً «نابعاً من تاريخها هي، من ثقافتها ومصالحها، تبعاً لحاجات مجتمعها وواقعها».

شجعت الوعود الإصلاحية التي قطعها الرئيس الشاب 99 مثقفاً وفناناً سورياً فوقعوا، في أيلول/سبتمبر من سنة 2000، على بيان يطالب بـ «عفو عام عن جميع السجناء السياسيين، وإعادة دولة القانون والحريات العامة، والاعتراف بالتعددية السياسية وحرية الرأي، وحرية الاجتماع، وحرية التعبير والنشر». وظهرت لجنة إعادة إحياء المجتمع المدني، ورُخص لحركات حقوق الإنسان ولسبعين منتدى للنقاش الحر نشأت عبر البلاد. فأطلق سراح 700 سجين سياسي، وأغلق سجن المزة الشهير، وأعلن عن تجميد قانون الطوارئ رسمياً، وهبّ على البلاد نسيم حرية غير مسبوق. وانتشر «ربيع دمشق»، إذ أطلق النظام حرية التعبير والنشر وبشّر بإصلاح قريب للنظام الانتخابي. فأصدر الإخوان المسلمون الذين كانوا قد نزحوا إلى الخارج بياناً يدعون فيه إلى الحوار، يتخلون عن الكفاح المسلح، ويتخلون عن المفهوم التيوقراطي الشمولي الديني للحكم. ونشأت في البلاد معارضة مدنية حقيقية من دون أن تكون منظمة ولا منسقة على الصعيد الوطني، ومن دون أن تستند إلى برنامج بديل للحكم.

لكن التطور المشهدي لهذه النشاطات، التي تعكس ظهور معارضة سياسية مستقلة، أثار قلق كوادر النظام الذين رأوا فيه خطراً يهدد استقرار البلاد. وخشي بعضهم أن تؤول الحركة الاجتماعية إلى تشكيل كتلة برلمانية معارضة قد تطلب إعادة النظر في النظام، ولاحقاً في امتيازاتهم. وخاف آخرون من فتح ملفات قديمة تتعلق بالفساد وبانتهاكات حقوق الإنسان. وفي آذار/مارس سنة 2001، ذكر القادة السوريون بالخطوط الحمر التي لا يجوز اجتيازها. وعمل الرئيس نفسه على تحديد «المبادئ التي لا يجوز لأحد أن يمسها» ومن بينها

«أولية البعث والمبادئ الأساسية لإرث الرئيس الراحل» التي لا يمكن المس بها.

وقبل أن يصل الاحتجاج والغضب إلى الشارع، قرر الحرس القديم أن يأخذ زمام المبادرة. وبعد أقل من سنة بات ربيع دمشق في خبر كان.

وهكذا تحولت الوعود بانفتاح سياسي إلى ملاحقات لشخصيات المعارضة الذين اعتقلوا وأودعوا السجن في خريف 2001. فدخل السجن المعارضون الرئيسيون، ومن بينهم المسؤول الشيوعي رياض الترك، والعميد السابق لكلية الاقتصاد في جامعة دمشق عارف دليلة. وحكم على النائب ورجل الأعمال رياض سيف بالسجن خمس سنوات لأنه اقترح إدخال تعديلات على الدستور.

كان نائب الرئيس عبد الحليم خدام هو الذي يدير الهجوم على ممثلي المجتمع المدني الذين كان يتهمهم بالعمالة للسفارات الأجنبية، استقال عبد الحليم خدام في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري. وفي 6 حزيران/يونيو 2005، استقال من حزب البعث وغادر سوريا في تشرين الثاني/نوفمبر، وأدلى بأول حديث عن قطيعته مع دمشق في 30 كانون الأول/ديسمبر 2005 على قناة **العربية** التلفزيونية السعودية، معلناً أنه يريد أن يجسّد من الآن وصاعداً البديل عن بشار الأسد الذي اتهمه بالمسؤولية عن جميع مصائب الشرق الأدنى.

أظهرت محن ربيع دمشق عدم اكتمال خلافة إشكالية. فقد كان يدور حول الوريث صراع صامت بين مختلف دوائر الحكم. والاعتقالات التعسفية كان يتلوها محاكمات أمام محاكم أحكامها قطعية. وحلّت حوارات مراقبة أو ملفقة صراحة، محل منتديات النقاش التي لم تدم طويلاً. وسُمح فقط بمعارضة «مشروعة» ما، وربما جرى التشجيع عليها. كانت وعود الانفتاح ضحية خلافة شحذت المطامع، والشهيات، والمحاولات المتناقضة لاستغلال الرئيس الجديد.

كان بشار الأسد يعرف جيداً المحن التي تستهدف مستقبل حكمه، فيقول

إنه يريد أن يستلهم النموذج الصيني معلناً أن «الإصلاحات الاقتصادية تمر قبل الإصلاحات السياسية». وكان المعارضون يرفضون هذه المقاربة، ويطالبون بإلغاء حالة الطوارئ فوراً، وباستقلال القضاء، وشن حملة على الفساد، ومكافحة المحسوبية السياسية ـ الاقتصادية. وانطلاقاً من هذا الموقف الفكري أعلن الرئيس في ما بعد وضع الأسس رسمياً لإنشاء «اقتصاد سوق اجتماعي»، في مؤتمر حزب البعث العاشر.

إلى جانب تأليف مجموعاته الخاصة بصورة تدرجية، اعتمد الرئيس الشاب نهجاً أكثر حزماً في إدارة الشؤون العامة. فالوعود المتعلقة بإصدار قانون حول تعدد الأحزاب وإجراء انتخابات تشريعية حرة، أرجئ تنفيذها إلى أيام أفضل. إن هذا التأخير الذي اعتبره كثيرون بمثابة الرفض، يعزى بالدرجة الأولى إلى التهديدات العسكرية التي كانت تتفاقم يوماً فيوماً منذ الاجتياح الأميركي للعراق. إن البعث، الذي يحكم البلاد منذ 1963، يحتفظ بدوره كـ «قائد للدولة والمجتمع» وفقاً للمادة الثامنة من الدستور. وفي الانتخابات النيابية التي جرت في نيسان/أبريل 2007 ارتفع عدد المقاعد التي فازت بها الجبهة الوطنية التقدمية ـ تحالف بين 10 أحزاب يقودها حزب البعث ـ من 167 إلى 172 من أصل مجموع مقاعد مجلس الشعب (البرلمان) البالغ 250 مقعداً، وفاز بالمقاعد الباقية شخصيات من المجتمع المدني.

تبدى هذا التقدم الرمزي للجبهة الوطنية التقدمية بوضوح كأنه تعليق للإصلاحات السياسية. فقد اصطدم الانفتاح الذي أعلن عنه بمقاومة الأوساط السياسية ـ العسكرية التي رسخت أقدامها في السلطة منذ أكثر من ثلاثة عقود. إن قراءة جديدة ودقيقة للولاية الأولى تسمح كما يبدو باكتشاف الخطوط التوجيهية لانفتاح سياسي أعد خططه حافظ الأسد بالذات منذ وقت طويل في أعقاب تفكك الكتلة الشرقية. كان المقصود بالدرجة الأولى إصلاح أجهزة الدولة بالتوازي مع تحديث اقتصاد البلاد أولاً والانتقال في مرحلة تالية إلى توسيع قاعدة الحكم الاجتماعية، بغية تأمين ديمومة النظام.

إن هذا التطور الخجول نحو التعددية، الذي باشره «حافظ الأسد» كان يُراد له منذ البداية أن لا يمس زعامة حزب البعث، هذا الذي يعتبر أساس البلاد بالذات. وحتى لو كان مسموحاً بعد الآن توجيه انتقادات إلى أعضاء في الحكومة، أو إلى السياسة الاقتصادية، وحتى إلى الحزب، فإنها لا تستطيع الذهاب حتى طرح مسألة النظام على بساط البحث. ولا تزال الهجمات المباشرة على مهام التأطير السياسي والاقتصادي لحزب البعث تعاقب بقساوة ويتعرض أصحابها للسجن.

الردود على ربيع دمشق

بعد اعتقالات ربيع 2001، انطلق الحكم في الترويج لمفهومه المتعلق بانفتاح مرصود يرتكز بصورة أساسية على ضرورة توسيع قاعدة النظام الاجتماعية. كان المقصود هو الرد على ربيع دمشق العابر في ظروف صَعُبَ التحكم بها وتركت آثاراً حتى في قلب الحكم. كانت هذه المحاولة شبيهة بمحاولة سابقة.

فقبل ذلك بثلاثين سنة، كان سعي حافظ الأسد إلى توسيع قاعدته الشعبية قد قاده إلى محاولة اجتذاب مساندة مختلف مكونات المجتمع السوري. تجلى هذا السعي في ثلاثة توجهات: **إنشاء جبهة وطنية تقدمية** من أجل توسيع القاعدة الانتخابية لحزب البعث؛ تشجيع إسلام موال للحكومة في أعقاب القمع الضاري الذي حل بالإخوان المسلمين سنة 1982؛ وترغيب البورجوازية الحضرية التجارية في الحكم. وقد أتاح إنشاء الجبهة الوطنية التقدمية قيام ارتباط دائم للمنظمات السياسية القائمة بحزب البعث وشرعنة هيمنته إن لم نقل احتكاره في إدارة الحقل السياسي. وأكدت انتخابات 1992 هذه الإرادة لسكب جرعة من الليبرالية في النظام؛ فأتاحت لشخصيات من المجتمع المدني أن تشغل ثلث مقاعد البرلمان (مجلس الشعب) التي كان يحتكرها حزب البعث من قبل.

لكن المركزية القصوى لأجهزة الدولة حلت تدريجياً محل هذا البنيان الذي تبدى فيه حزب البعث نفسه مجرد واسطة لنقل الحركة. وبعد ثلاثين سنة، فتحت ورشة الإصلاح السياسي من جديد: للمرض ذاته، الدواء ذاته.

إن الجهد الرئيسي يتجه اليوم إلى تحديث هذا النظام الذي وصفه عدة اختصاصيين في السياسة بأنه «تعددية حزبية تالعة للدولة». وتجلت إرادة توسيع قاعدة النظام الشعبية، مرة أخرى، في منح أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية شيئاً من الاستقلال. وتغاضى عن قيام معارضة أتاحت المجال لنشوء **التجمع الوطني الديمقراطي**، هذا الذي يضم أربعة تشكيلات تعتبر معارضة وطنية، ضمن احترام مصالح البلد الحيوية.

وسمح لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية بأن تجتذب أعضاء جدداً، وأن تقوم بنشاطات سياسية ـ ثقافية في أوساط الطلاب، وأن تفتح لها مكاتب في المناطق، وأن تنشر صحفها الخاصة بها. وقامت محل المنتديات السبعين التي منعت في شباط/فبراير 2001 منتديات للنقاش شديدة التأطير، تناقش حقوق الإنسان، والإصلاحات السياسية والاقتصادية، والمسائل الاجتماعية، وصدر قانون للمطبوعات، أكثر ليبرالية بالتأكيد، مع أنه يذكر بـ «الخطوط الحمر» التي لا يجوز تخطيها. ومع ذلك، فإن الجرائد الحكومية، **البعث**، **تشرين والثورة**، باتت تبدي شيئاً من التعددية بفتح صفحاتها أمام أقلام غالباً ما توجه انتقاداً للنظام.

واستحدثت حركات إسلامية رسمية لأجل استمالة تيار إسلامي آخذ في التوسع. ومع أن هذا التيار ليس منظماً بطريقة هرمية، فهو أكثر فأكثر حضوراً في الحقول الاجتماعية، وخصوصاً التربية. إن هذا الترسخ الجديد للإسلام السني يحمل كل خصائص حركة اجتماعية تبحث عن تعبير سياسي. وبما أن ذكرى قمع سنة 1982 للإخوان المسلمين لا تزال ماثلة في الأذهان، فإن مداخلات هذه الحركات تنحصر بصورة دقيقة في المسائل الاجتماعية.

إن هذه المحاولة لتحديث التعددية الحزبية الدولتية لم تنجز بعد، إذ إن

غايتها المعلنة هي إجراء انتخابات برلمانية «تعددية». ويعتبر الرئيس بشار الأسد أن مواصلة هذه السيرورة ستصل إلى غايتها، متى حان الأوان، تبعاً للتقويم الذي يبقى متوقفاً على الضغوط الدولية.

إعلان دمشق

في أعقاب سقوط بغداد في ربيع 2003، طالب عدة مثقفين بإصلاحات رداً على الهجوم الأيديولوجي الذي شنه المحافظون الجدد الأميركيون الذين عقدوا العزم على الإطاحة بالنظام السوري. كان أولئك المثقفون يطالبون بإقامة نظام ديمقراطي ويرفضون بشراسة في الوقت ذاته أي نوع من التدخل الأجنبي. كان هذا التيار خافتاً في البداية، ثم اشتد ساعده نوعاً ما، وحاول أن ينظم صفوفه انطلاقاً من شبكات ربيع دمشق الكامنة.

وعاد إلى الظهور مشروع تشكيل بديل ديمقراطي للتعددية الحزبية الدولتية لاحقاً، تحت تأثير الغليان الذي اجتاح فئات مثقفي العالم العربي، الذين أيقظهم سقوط بغداد. واعتبر عدة فاعلين في المجتمع المدني أن الوقت قد حان، بعد أربعين سنة من الحكم الاستبدادي، لمباشرة انتقال ديمقراطي حقيقي عن طريق إطلاق بديل قابل للحياة. كان أصحاب هذه المبادرة الجديدة يحرصون على القول إن هذا الجهد يجب أن يندرج في فترة زمنية غير قصيرة وأن غايته لا ترمي إلى إثارة الفوضى ولا إلى الإطاحة بالنظام البعثي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2005، رسخت هذه النهضة الديمقراطية وجودها حول وضع نص برنامجي: «إعلان دمشق»، يدعو إلى «تغيير ديمقراطي جذري»، ويدعو إلى تعبئة عامة لكل القوى الاجتماعية والسياسية، من أجل تحديث البلاد وتعزيز جبهة وطنية من أجل مواجهة التهديدات الخارجية التي توجهها واشنطن وتل أبيب وحلفاؤهما.

كانت هذه أول مرة، منذ انقطاع الربيع، يتجمع فيها قطب معارضة يضم

كل الاتجاهات حول برنامج من أجل إقامة تحالف وطني. وقع على هذا الإعلان شيوعيون، وقوميون، وليبراليون، وكذلك الأحزاب الكردية، وانضمت إليهم عدة شخصيات مستقلة، كما حظي الإعلان بـ «دعم كامل» من جانب جماعة الإخوان المسلمين. حصلت هذه المبادرة بعد مضي ستة أشهر على إغلاق آخر منتدى للنقاش، منتدى جمال الأتاسي، واعتقال عدة معارضين من بينهم علي عبد الله، لأنه تلا علناً رسالة علي صدر الدين بنايوني، المراقب العام للإخوان المسلمين المقيم في لندن.

لقد دعا نحو 500 ممثل لأربعة عشر تشكيلاً غير مرخص، كانوا بصورة رئيسية مشاركين في المنتديات المنحلة، إلى وضع برنامج يمكن أن يكون رداً ذا صدقية على استمرار النظام. كان بين الموقعين الرئيسيين التجمع الوطني الديمقراطي وأحزابه الأربعة، ولجان المجتمع المدني، و«شخصيات ذات صفة تمثيلية» يمكن وصفها بقادة رأي. كان هذا التجمع يريد أن يميز نفسه عن المعارضات القائمة في الخارج، الموصوفة بالانتهازية، وبأنها أدوات في يد الولايات المتحدة أو ملتحقة بالخيارات الغربية، على غرار معارضة شخص يدعى فريد الغادري وملقب بـ «شلبي السوري»[93].

يقول إعلان دمشق: «تجتاز سوريا اليوم أخطاراً لم تعرفها من قبل، نتيجة للسياسات غير الملائمة التي يسير عليها النظام. البلاد الآن على مفترق

(93) أحمد شلبي رجل سياسي عراقي، مولود في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1944، عمل أستاذاً للرياضيات في جامعة شيكاغو وفي معهد التكنولوجيا بولاية ماساشوستس الأميركية. كان مراسلاً رفيع المقام لوكالة الاستخبارات المركزية، وكان معارضاً لنظام صدام حسين ووضع على رأس المؤتمر الوطني العراقي من جانب الولايات المتحدة لأجل شرعنة غزو العراق. كان وزيراً للنفط بالوكالة (نيسان/أبريل 2005 ـ كانون الثاني/يناير 2006) ونائب رئيس الوزراء (أيار/مايو 2005ـ أيار/مايو 2006). نظمت عدة اجتماعات لمعارضين سوريين في الخارج (في واشنطن سنة 2004 وفي باريس مطلع 2005) من جانب دوائر الاستخبارات البريطانية والأميركية. في الفترة إياها، قاد كلود مونيكي، وهو عميل إسرائيلي يحمل الجنسية البلجيكية ذو تأثير، عدة حملات قام بها «فريق معارضين سوريين» مع هيئات مختلفة تابعة للاتحاد الأوروبي في بروكسل وستراسبور.

طرق (...). إن وضع اليد على الحكم منذ أكثر من ثلاثين سنة من قبل نظام شمولي قد أدى إلى تفتت النسيج الاجتماعي، وغياب كل نشاط سياسي، وانهيار للاقتصاد، وإلى أزمات متتالية متعددة الأشكال (...). إلى هذه الحصيلة الداخلية تضاف العزلة الدولية التي وضع النظام البلاد فيها، نتيجة لسياسة المغامرة والقصيرة النظر داخل العالم العربي، كما في منطقة الشرق الأدنى وبينها لبنان».

ودعا الموقعون إلى «عملية إنقاذ» يقوم بها الشعب بمجمله بغية نقل البلاد من «نظام أمني» إلى «نظام ديمقراطي مبني على قيم الحرية». ودعا الإعلان إلى إقامة «دولة عصرية، تتولى وضع عقد اجتماعي جديد»، كما دعا «الشعب السوري بكل مكوناته» إلى العمل بصورة سلمية في سبيل «تغيير جذري»، رافضاً «الإصلاحات الجزئية والقطاعية».

وأراد إعلان دمشق أن يكون وطنياً. فأكد عزمه على العمل وفقاً للقانون المرتقب الذي يسمح بوجود الأحزاب. وحرص على نبذ كل أشكال الانتماء العرقي والطائفي، وبشّر بأن الموقعين سيكون لهم عما قليل تنظيم جديد وقيادة سياسية.

وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2007، اجتمع زهاء 40 عضواً من الحركة في دمشق وانتخبوا مجلساً وطنياً؛ واعتقلت الأجهزة الأمنية معظمهم. ودخل السجن اثنا عشر واحداً منهم، وبين هؤلاء الدكتورة فداء حوراني، ورجل الأعمال النائب السابق رياض سيف، والكاتب السياسي أكرم البني الذي كان قد سجن سابقاً، والصحافي علي عبدالله والدكتور ياسر العيتي[94].

جرت هذه الاعتقالات في أعقاب إدانة الكاتب ميشال كيلو، أحد واضعي

---

(94) الباقون هم: الدكتور وليد البني، الدكتور جابر الشوفي، الصحافي فايز سارة، الرسام طلال أبو دان، الدكتور محمد الحاج درويش، المهندس مروان العش، طبيب الأسنان أحمد طعمة. أطلق سراحهم في حزيران/يونيو - تموز/يوليو 2010.

إعلان دمشق، والمناضل من أجل حقوق الإنسان محمود عيسى، بالسجن ثلاث سنوات. وحكم على المحامي أنور البني بالسجون خمس سنوات. كان هؤلاء الثلاثة من محرري العريضة **دمشق - بيروت - دمشق** الداعية إلى تصحيح العلاقة السورية - اللبنانية، واتهموا بترويج أخبار كاذبة من شأنها أن تمس بـ «الوحدة الوطنية».

غداة الزج بأنور البني وميشال كيلو[95]، في السجن، كان الكاتب السياسي أكرم البني، شقيق أنور، قد صرح إن «النظام شاء من وراء إصدار أحكام صارمة بحق ميشال كيلو ورفاقه أن يبعث برسالة واضحة إلى مناضلي المعارضة الديمقراطية: ليس في سوريا اليوم مكان للعمل السياسي المعتدل كما لأية مشاركة في الحياة العامة؛ وأن من شأن هذا الواقع أن يشجع الأصولية الإسلامية ويدفع إلى العنف - كبديل وحيد - كل الذين يتوقون إلى أداء دور في الحياة العامة للبلاد»[96]. أما في رأي المحامي عمّار القربي، رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا، «فقد اتخذت هذه العقوبات، للأسف، تحت غطاء حالة الطوارئ التي يمدد العمل بها منذ 8 آذار/مارس 1963، تاريخ وصول حزب البعث إلى الحكم. وبعد مرور خمس وأربعين سنة على إعلان حالة الطوارئ هذه، لم يعد هناك من وجود للحريات، ولا للديمقراطية، ولا للتعددية الحزبية والمنظمات غير الحكومية»[97].

سوء المعاملة وقيود حالة الطوارئ

حالة الطوارئ قائمة في البلاد منذ سنة 1963 وقد بررت قمع العديد من

---

(95) ميشال كيلو صحافي واختصاصي بالسياسة ذو نزعة ماركسية. مناضل ديمقراطي، وأحد مؤسسي «حرية» وهو مركز للحرية الصحافية نشأ في دمشق سنة 2005، كما أنه أحد موقعي «إعلان دمشق».

(96) من حديث مع المؤلفين في 25 حزيران/يونيو 2007.

(97) من حديث مع المؤلفين في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2008.

المعارضين السياسيين من دون صدور أحكام بحقهم أحياناً، أو على أثر محاكمات غير عادلة أمام المحاكم الاستثنائية. في ظل هذا المنطق الذي يصفه المعارض رياض الترك بـ «مملكة الصمت»، يتقدم القانون العرفي على استقلال النظام القضائي.

منذ أكثر من أربعين عاماً، لا يكف أنصار حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية على التنديد بهذه الاعتقالات الكيفية. هذا مع أن الدستور السوري يضمن الحريات الأساسية، ويكرس اثنتي عشرة مادة للحريات العامة والفردية. فالمادة 28 تمنع التوقيفات التعسفية بصراحة. وتنص الفقرة 3 من هذه المادة على أنه «لا لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك». وتكرس المادة 25 سيادة القانون، والمساواة، والكرامة، والحريات الفردية، كما تضمن المادة 38 حرية التعبير.

لقد وصل حزب البعث إلى السلطة بفضل انقلاب 8 آذار/مارس 1963. وبادر مجلس ثوري في الحال إلى إعلان حالة الطوارئ. لقد فرضت هذه الحالة بشكل يتناقض صراحة مع دستور 1962 ومع القانون رقم 51، اللذين يحددان الظروف والآليات الواجب مراعاتها لأجل إعلان حالة الطوارئ. ينص الدستور كما هذا القانون صراحة على أن إعلان حالة الطوارئ يجب أن يقره مجلس الوزراء والبرلمان قبل أن ينشره رئيس الجمهورية كي يصبح ساري المفعول.

المحامي عمار القربي، رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا. يقول: «إن حالة الطوارئ تجمد وتعرقل 142 مادة من الدستور تتعلق بصلاحيات المحاكم العادية، والمواضيع التي هي من اختصاص هذه المحاكم باتت خاضعة لصلاحية محاكم ثلاث: المحكمة الجوالة، محكمة أمن الدولة، والمحكمة العسكرية. وقد وضعت هذه المحاكم تحت وصاية الأجهزة الأمنية. ويخضع الموقوفون لنظام عزلة صارم، ولا يحق لهم أن يوكلوا محامين، ولا أن تزورهم عائلاتهم» كما قال المحامي.

السلطتان التشريعية والقضائية في سوريا ليستا مستقلتين، بل إنهما خاضعتان للسلطة التنفيذية. تنص المادة 132 من دستور 1973، التي أقرت في إطار حالة الطوارئ، على أن لرئيس الجمهورية الأولوية على مجلس القضاء الأعلى. يقول المحامي عمار القربي إن «القضاة يعينون تبعاً لانتمائهم السياسي إلى حزب البعث. ويجب أن يقترن تعيينهم بموافقة مسبقة من دوائر الاستخبارات». ويذكر بأن «القوانين والمراسيم المتعلقة بالمخالفات السياسية تتجاوز الدستور وتتناقض معه»؛ ويذكر كمثال على ذلك القانون رقم 49 الصادر في تموز/يوليو 1980، المتعلق بحكم الإعدام: «هذا القانون الذي لا يزال ساري المفعول يناقض الدستور الذي يعفي الأشخاص الذين هم دون الثمانية عشرة من العمر من هذه العقوبة».

ويقول المحامي محمد حلاق، النائب والأستاذ في جامعة دمشق: «تقول السلطات إن الإبقاء على حالة الطوارئ أمر تبرره مقتضيات النزاع العربي ـ الإسرائيلي». في سنتي 2002 و2003 تألفت لجنة كان هو عضواً فيها إلى جانب ممثلين لوزارتي الدفاع والداخلية، وكلفت بوضع تعديل للنصوص التي تبرر تجديد حالة الطوارئ. «إن التحولات التي شهدتها المنطقة، وخصوصاً الغزو الأميركي ـ الإنكليزي للعراق، أخرتا أعمال اللجنة طبعاً» يقول النائب. على أنه لا يفقد الأمل بحصول «تخفيف جوهري» لقانون الطوارئ حتى لو ظل ناشطو حقوق الإنسان يندِّدون عن حق بالأحكام العرفية وينعتونها بـ «المناقضة للدستور»[98].

«ينص القانون رقم 51 على أن حالة الطوارئ يجب أن تعلن لمدة محدودة ومحددة في إعلانها. ولا تزال هذه الحالة مستمرة منذ ثلاث وأربعين سنة حسب شروط تطبيق شكلية دون أي تعديل»، يضيف عمار القربي. «إن اتفاقيات الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية التي انضمت إليها سوريا توضح بجميع

(98) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 8 نيسان/أبريل 2006.

الأشكال الممكنة أن حالة الطوارئ هي، كما يشير اسمها، استثنائية وأنه يمكن تطبيقها في المناطق المصابة بكوارث طبيعية، أو في حروب أهلية. لكن حالة الطوارئ في سوريا تشمل كامل الأراضي الوطنية في إطار النزاع مع إسرائيل الذي لا يزال قائماً».

وينوه اختصاصي سوري بالسياسة بأن «الأنظمة العربية تتحدث عن أولوية النضال ضد إسرائيل، لكي تحرم شعوبها من الحرية على مدى ستين سنة. فالديمقراطية يمكن أن تنتظر، فيما أن تحرير الأرض أمر عاجل. كانت الإصلاحات السياسية وتحديث المؤسسات تؤجل دائماً بانتظار «النصر الأخير». وكان التطور الاقتصادي مهملاً لصالح تعزيز القدرات العسكرية من أجل مواجهة «التوسع الصهيوني». كان المناضلون الناشطون الديموقراطيون يُتهمون بوضع العربة أمام الحصان: التحرير أولاً، والحرية تالياً. والذين كانوا يقترحون تزامناً بين الديمقراطية والنضال ضد إسرائيل كانوا يُتهمون بالخيانة، ويزج بهم في الزنزانات أو يُشنقون في الساحات العامة. والذين كانوا يطالبون بتحسين ظروف العيش كانوا موضع ارتياب بأنهم يخدمون مصلحة العدو أو يتآمرون على الوحدة الوطنية. وقد برر هذا الإرهاب الفكري أسوأ صنوف الفظائع المرتكبة بحق المعارضين وأتاح للأنظمة أن تظل قائمة مدى عقود»[99].

يقول الكاتب ياسين الحاج صالح إن إعلان حالة الطوارئ في سوريا لا يتطابق زمنياً مع بدء النزاع العربي ـ الإسرائيلي. «إن تطبيق حالة الطوارئ هو الأخ التوأم للنظام. إنه في الحقيقة يبرر وجوده كي يحمي الحكم من الانتقادات الداخلية. نحن هنا بعيدون عن تعبئة الوطن المعرض للخطر في مواجهة إسرائيل. إن عصر الجليد البعثي يتميز بعدم الاحترام التام للأطر الدستورية»[100].

(99) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 9 نيسان/أبريل 2006.

(100) المرجع المذكور آنفاً.

ياسين الحاج صالح عضو في حزب العمل الشيوعي، وقد أوقف فجر السابع من كانون الأول/ديسمبر 1980، يوم كان يكمل التاسعة عشرة من العمر. ظل موقوفاً من دون مذكرة توقيف، بسبب انتمائه السياسي، ولم يحل إلى المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة إلا سنة 1992، أي بعد مرور اثنتي عشرة سنة على توقيفه. استغرقت محاكمته سنتين. «كنا نحو 600 سجين منتمين إلى التيارات الشيوعية والناصرية والبعثية، المعارضة للنظام. وجهت إلينا تهمة معارضتنا لثورة 8 آذار/مارس 1963، والانتماء إلى منظمات سرية، والعمل على إسقاط النظام. كانت القرارات الاتهامية هذه تستند إلى تقارير أجهزة المخابرات فقط، وفي أحسن كما في أسوأ الحالات إلى اعترافات انتزعت تحت التعذيب»[101]. حكم عليه بالسجن خمس عشرة سنة. وبعد أن نفذ عقوبته، أمضى سنة إضافية في سجن تدمر الرهيب، حيث التنكيل الجسدي عملة رائجة.

أخيراً أخلي سبيله بتاريخ 21 كانون الأول/ديسمبر 1996، وهو بحسب حكم المحكمة محروم من حقوقه المدنية مدة خمس عشرة سنة إضافية. وبما أنه لا يحوز جواز سفر، فليس في وسعه أن يسافر، وممنوع عليه أن يعمل في مؤسسة عامة. إن هذه الإجراءات، التي تميزت بها الثمانينيات، قد زالت اليوم، مع أن المعارضين لا يزالون يتعرضون لمعاملة قاسية.

يلاحظ الشاعر والصحافي أنور عمران، عضو منظمة حقوق الإنسان في سوريا، أن الحكم يتحالف مع التيار الإسلامي الرسمي كي يحارب المعارضين الديمقراطيين: «لقد دخل كبار رجال الدين، بتأييد من النظام، في هذه اللعبة الحقيرة الرامية إلى أبلسة ولعنة ممثلي المجتمع المدني. فيصور هؤلاء على أنهم أعداء الدين والقِيم المقدسة لأنهم يحبذون الزواج المدني وتحرير المرأة»[102].

ويشدد ياسين الحاج صالح من جهته على أن الحكم يطبق «الطريقة السهلة

(101) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 10 نيسان/أبريل 2006.

(102) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 9 نيسان/أبريل 2006.

القديمة» التي تعتبر كل معارض خائناً: «ترتكز هذه الممارسة على فكرة تقول بأن النظام والأمة لا يؤلفان سوى كيان واحد. فمن يعارض النظام يعارض الأمة والعكس بالعكس»، ويعتبر أن بقاء حالة الطوارئ لم يفقد مبرره وحسب، بل إنه يلحق ضرراً بالغاً بصدقية البلاد بالذات: «إن الإمعان في التحذير من الذئب على الدوام قد أفضى إلى حرمان الدولة من كل وسيلة لتعبئة الشعب إذا ما ظهر خطر حقيقي. نعم إن سوريا مهددة حقاً بتطويق قوات أجنبية لها. إلا أن السلطات، باعتمادها هذه الطريقة غير المناسبة، تحرم نفسها من الوسائل الحقيقية لتبعئة مواطنية توافقية وفعالة». يختم الاختصاصي بالسياسة قائلاً إن جيلين كاملين قد هُمشا على هذا النحو، إن لم نقل ضُحي بهما: «فضلاً عن العجز عن مكافحة ناجعة للفساد، فإن الاستبدادية التي ولدتها حالة الطوارئ قد جمدت النفوس والمجتمع بوجه الإجمال، وفقد القانون والعدل كل معنى حقيقي».

«نحن نطالب بإلغاء حالة الطوارئ، وباستقلال النظام القضائي - يقول عمار القربي. هذه مرحلة أولى نحو قيام دولة القانون التي تضمن إجراء إصلاح للمؤسسات واعترافاً بالمجتمع المدني. إن إقامة الديمقراطية في بلادنا تمر أولاً باستقلال النظام القضائي». تعود بنا هذه المعاينات المختلفة حتماً إلى حزب البعث وتطوره.

حزب البعث، والحكم والديمقراطية

كرّس ميشال عفلق، أحد منظري ومؤسسي حزب البعث(103)، كثيراً من الكتابات لدرس الديمقراطية العصرية بوصفها رداً على مختلف أشكال الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية، وهو يقول: «إن الحل بالنسبة إلى العرب اليوم يكمن في الوحدة، والطريق إلى الوحدة تمر بالديمقراطية». وتؤكد المادة 14 من

---

(103) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب: «ميشال عفلق، والبعث والوحدة العربية».

دستور حزب البعث: «نظام الحكم في الدولة العربية هو نيابي دستوري، دستوري، والسلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية التي ينتخبها مباشرة من الشعب مباشرة».

وفي نظره أن الديمقراطية والاشتراكية والقومية هي مفاهيم غير قابلة للانفصال، ويتسلسل بالضرورة بعضها من بعض على نحو عقلاني وبناء. ومن هذا المنظور، فإن ديمقراطية من دون اشتراكية ليست سوى واجهة للاستثمار الرأسمالي. فالاشتراكية هي إذن ضمانة حسن أداء الديمقراطية، ومن دونها تكون هذه متروكة لطبقة مغلقة من الاتجاريين تعمل على تكديس الثروات والسلطات. لا مراء في أن الاشتراكية لا تستطيع النجاح خارج الإطار الديمقراطي وإلا تحولت إلى نظام طغيان بيروقراطي.

وضعت هذه النظرية السياسية على محك الواقع فيما بعد، ابتداءً من انقلاب 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1970. فمع وصول حافظ الأسد إلى الحكم، أصبح البعث حزباً حاكماً وطوى صفحة جديدة من تاريخ سوريا. لقد أقام هذا الانقلاب، الذي يحتفل به سنوياً بوصفه «حركة تصحيحية»، نظاماً للحزب الواحد بالتأكيد، لكن براغماتياً. هكذا شهدت سوريا مرحلة استقرار لا سابق لها تمكنت في خلالها من أن تفرض نفسها كدولة لا يمكن الاستغناء عنها في الشرق الأدنى.

إن البعث، بحسب دستور 1973، هو «قائد الدولة والمجتمع». بعد أن صار حافظ الأسد القائد الأعلى للقوات المسلحة، أصبح رئيس السلطة التنفيذية. فهو يعين رئيس الوزراء، ويتمتع بصلاحية حل البرلمان، ويحق له أن يصدر مراسيم تشريعية. يُنتخب رئيس الجمهورية لولاية مدتها سبع سنوات؛ وهو المرشح الوحيد، وتسميه القيادة القطرية للحزب، التي يرأسها حافظ الأسد بالذات. إلا أنه من خلال أجهزة الاستخبارات، التي هي العمود الفقري الحقيقي للنظام، يدير الحكم الشؤون العامة، ويؤطر المجتمع، ويدير البلاد حقاً. الأحزاب السياسية الموجودة تابعة لحزب البعث، هذا الذي يتبدى، مع مرور الزمن، على أنه الأداة الوحيدة لإسباغ الشرعية على الحكم.

ابتداءً من سنة 1976، أخذ الإخوان المسلمون يناصبون الحكم العداء عسكرياً. كان هؤلاء يتمتعون بدعم خارجي من الأردن، وبعد سنة 1981، من العراق. وحصلت اغتيالات مشهدية استهدفت مسؤولين كباراً في النظام والجيش وأجهزة المخابرات. بالتوازي مع الإخوان المسلمين، أخذ المثقفون، والناشطون والأعضاء في المعارضة العلمانية يندّدون بالاستبداد وبتدخل الجيش السوري إلى جانب ميليشيا الكتائب في لبنان سنة 1976. وجرت عدة تظاهرات وإضرابات نظمتها الجمعيات المهنية وخصوصاً نقابات المهندسين والمحامين والأطباء، التي كانت تحتفظ باستقلالها حيال الدولة.

لم تسلم المعارضة العلمانية من القمع العنيف الذي أصاب الإسلامويين، فزج في السجن بمثقفين، ومحامين، وأطباء، وناشطين في جمعيات، أسوة بالناشطين الإسلامويين. وبلغت الحوادث ذروتها في شباط/فبراير 1982، حين دارت معركة حقيقية بين الذراع العسكرية للإخوان المسلمين والجيش السوري. وتمكن الإخوان من السيطرة على وسط مدينة حماه، وأقاموا مواقع محصنة في منطقة حلب، المدينة الثانية في البلاد، ودعوا إلى العصيان العام والانتفاضة المسلحة. فكان الرد على ذلك غاية في العنف.

سقط في المعارك 15,000 إلى 25,000 قتيل، ودمرت المدفعية الثقيلة جزءاً من وسط حماه التاريخي. وانهزم الإسلاميون، ولم يتمكنوا أبداً في ما بعد من إعادة بناء جهازهم السياسي ـ العسكري. لقد هزت الانتفاضة الإسلامية النظام بشكل عميق، فأعطى الأجهزة الأمنية والمخابرات صلاحيات موسعة حتى باتت تشكل دولة ضمن الدولة. وفي سنة 1991 فقط، أي بعد مرور تسع سنوات، حصل انفراج نسبي من خلال صدور سلسلة من إجراءات العفو العام. فأفرج عن معظم السجناء السياسيين المنتمين إلى الحركات العلمانية، والناشطين الشيوعيين، والبهائيين المنشقين، والناصريين. كما أفرج عن معظم السجناء الإسلاميين بموجب عفو عام في أواخر التسعينيات.

لقد تركت محاولة الإخوان المسلمين هذه الإطاحة بالحكم أثراً دام طويلاً

في الحياة السياسية السورية. وورث بشار الأسد هذه الصدمة التي دامت آثارها طويلاً في أجهزة النظام الأمنية والعسكرية. وانضافت إلى تناذر المؤامرة الداخلية هذه، فيما بعد، تهديدات خارجية كثيرة، بدءاً بالمشروع الأميركي الكبير، الذي سمي «دمقرطة» الشرقين الأدنى والأوسط.

5

مآزق الجدلية الديمقراطية

«كانت السياسية الثورية تضع التوليف هدفاً مقبلاً لها. وكنا نزعم أن نرى الجدلية تظهر في الوقائع. الثورة كانت النقطة الأسمى حيث الواقع والقيم، الذات والموضوع، الحكم والنظام، الفرد والجماعة، الحاضر والمستقبل، يجب أن تدخل شيئاً فشيئاً في تواطؤ، بدلاً من أن تدخل في صدام. كان حكم البروليتاريا هو الطرفة المطلقة لمجتمع ينتقد نفسه وينزع عنه التناقضات بعمل تاريخي لامتناه (...). ماذا بقي من هذه الآمال؟ لم تخب فقط ولم تتعرّض الثورة لمجرد الخيانة: بل هي وجدت نفسها مكلفة بمهمات أخرى كانت الماركسية تعتبرها منجزة».

موريس ميرلو - بونتي
مغامرات الجدلية

العلاقة مع واشنطن أفق يستحيل تجاوزه في الدبلوماسية السورية... وإذا كان بعضهم قد ظن أو حتى كتب أن نهاية الحرب الباردة تدشن «نهاية التاريخ» مبشرة بنظام دبلوماسي عالمي جديد[104] سيشهد تسوية معممة للأزمات

(104) لوك دوبيوفر، Luc Debieuvre, *A Safer World?* Garnet Publishing, 2007.

والنزاعات، فإن الواقع، الذي يخبئ أكثر من مفاجأة في جعبته، قد استعاد الغلبة سريعاً. على كل حال، إن المجابهة في الشرقين الأدنى والأوسط كانت بعيدة عن الانتهاء، ورأينا الجدلية الديمقراطية تولد عودات غريبة للتاريخ.

بينما كانت المحادثات على المسارين الفلسطيني والسوري تغور في الرمال، كان فشل المفاوضات في كامب دايفيد بين ياسر عرفات وإيهود أولمرت يفضي إلى انتفاضة ثانية[105] في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كان وصول الصقور إلى الحكم بصورة متزامنة في الولايات المتحدة وإسرائيل، ينذر بلحظة من أشد اللحظات مفارقة في الأزمة المعاصرة للديمقراطيات. وكان هذا التسلسل لتناقضات تاريخية جديدة يسجل انعطافاً في تاريخ الشرقين الأدنى والأوسط ويدفع بالمنطقة إلى حالة من الحرب تتسم بملامح «صدام الحضارات»[106].

وصل هذا التسارع الجديد للتاريخ إلى ذروته مع اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، التي ارتكبها جهاديو بن لادن، الحليف السابق للولايات المتحدة الذي كان يعتبر «مقاتلاً من أجل الحرية» في زمن الوجود السوفياتي في أفغانستان. إن تيار بن لادن، الذي سلحته ودربته **وكالة الاستخبارات المركزية** الأميركية والمخابرات الباكستانية، ومولته العربية السعودية[107]، حين كان جورج بوش الأب يرأس دوائر الاستخبارات الأميركية، قد انقلب على أسياده السابقين: **سرّ عائلي عند أميركا**، حسب عنوان كتاب الكاتبة الهندية أروندا تي روي[108].

(105) أيلول/ سبتمبر 2000.

(106) «صدام الحضارات» هو عنوان كتاب لعالم السياسة الأميركي صموئيل هانتنغتن، الأستاذ في جامعة هارفرد، صدر سنة 1996 عن سيمون وشوستر، وترجم إلى الفرنسية سنة 1997. أثار جدلاً شديداً ونقاشات عديدة.

(107) ريشار لابيفيير، «دولارات الإرهاب. الولايات المتحدة والإسلامويون». باريس، غراسيه 1999.

(108) أروندا تي روي، «بن لادن، سر عائلي عند أميركا». باريس، غاليمار، 2001.

كانت سوريا من أوائل البلدان التي أدانت الاعتداءات، واندفعت في تعاون غير مسبوق مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب. وزودت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية بمعلومات سمحت بـ «إنقاذ حيوات أميركية» حسب قول وزير الخارجية الأميركية السابق كولن باول. يؤكد بشار الأسد قائلاً: «في أعقاب الهجمات، كتبت إلى الرئيس بوش وعرضت عليه تعاوناً أمنياً موسعاً. وسارت الأمور جيداً لفترة ما»(109).

يشدد الصحافي الأميركي من جريدة نيويوركر، سايمور هيرش، على مدى اتساع هذا التعاون العابر(110). «قال لي أعضاء في المخابرات وآخرون من وزارة الخارجية إن سوريا كانت سنة 2002 أحد أشد الحلفاء فاعلية في مكافحة القاعدة. قدمت سوريا فيضاً من المعلومات ولم تتوقف عن ذلك إلا بعد غزو العراق (...). كان السوريون قد جمعوا مئات الملفات عن القاعدة، بما في ذلك عن الرجال الذين اشتركوا في الاعتداءات والذين كانوا يتمنون أن يشاركوا فيها. وكانت دمشق، من جهة أخرى، قد اخترقت خلايا القاعدة في الشرق الأدنى كله وبين المجموعات العربية التي نزحت إلى أوروبا». على أن «رجال وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب الاستقصاءات الاتحادي سرعان ما انهالت عليهم المعطيات التي لم يتمكنوا من استثمارها بفاعلية».

بين سنتي 1978 و1982، كانت سوريا هدفاً لاعتداءات إسلامية ارتكبتها عدة منظمات محلية مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين التي كان لايزال فرعها الأساسي في القاهرة. بلغت محاولات خلخلة النظام تلك ذروتها مع انتفاضة حماه(111). إن الناشطين إسلاميين، قد مُنعوا ووُصفوا بالتهديد الأشد خطراً على الحكم السوري، وهم منذ ذلك الحين يلاحقون في داخل البلاد وخارجها من جانب أجهزة الاستخبارات السورية، هذه التي باتت في السنوات العشرين

---

(109) دير شبيغل، بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2006.

(110) Seymour Hersh, *Chain of Command: The Road from 9/11 to Abu Ghraib*, Harper Collins, 2004.

(111) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب: «التركة الملغومة».

الأخيرة متفوقة في درس ومراقبة وشل مختلف التيارات الإسلاموية الجذرية السنية. لكن هذا التفوق لم يكن دائماً يروق لواشنطن، لأنه كثيراً ما كشف عن حالات تواطؤ، وحتى مشاركة، بين المنظمات الإسلاموية وفاعلين لهم شأنهم في الإدارة الأميركية(112). ولهذا كان لا بدَّ للتعاون في مكافحة الإرهاب بين دمشق وواشنطن من أن يتوقف.

في السنة 2000، اتسم انتخاب جورج بوش الابن المثير للجدال بوصول الأيديولوجيين المحافظين الجدد إلى البيت الأبيض وإلى البنتاغون. كان هؤلاء أعضاء في جمعية (مشروع من أجل قرن أميركي جديد)(113) وقد نظموا في أيلول/سبتمبر السنة 2000 تقريراً عنوانه «إعادة بناء دفاعات الولايات المتحدة»، صار فيما بعد مرجعاً للسياسة الخارجية لإدارة بوش.

يدعو هذا النص إلى زيادة النفقات العسكرية، وإيقاف المحادثات المتعلقة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية، وإلى القيام بأعمال عسكرية وقائية ضد كل بلد يهدد المصالح الأميركية. ويلحظ إعادة نشر قواعد عسكرية أميركية في جميع القارات بغية خلق ما سماه واضعو التقرير «شرطة كونية» مكلفة بالسهر على «دفاع كوني شامل» عن الولايات المتحدة. ويوصي التقرير، من جهة أخرى، بفتح ورشة بناء درع مضاد للصواريخ (National Missile Defense) وتعجيل عسكرة الفضاء. ويخلص التقرير إلى القول: «الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة (...)، وإن الغاية من الاستراتيجيا الأساسية هي صون وتوسيع هذا الموقع المميز أطول مدة ممكنة في المستقبل». إن دور القوات المسلحة قوامه «الحؤول دون ظهور دولة جديدة منافسة، والدفاع عن المناطق الجوهرية في أوروبا وآسيا الشرقية والشرق الأدنى (...). ستصير آسيا الشرقية

---

(112) ريشار لابيفير، «دولارات الإرهاب»، المرجع المذكور آنفاً.

(113) أسست هذه الجمعية (PNAC) في ربيع 1997، وأعلنت عن كونها منظمة تسعى إلى تحقيق زعامة عالميّة أميركية. تقدم نفسها كمجموعة تفكير وتأثير، تركز نشاطها على إيجاد وتبني وسائل يمكن أن تؤمن في القرن الواحد والعشرين هيمنة عسكرية، وسياسية، واقتصادية وثقافية، للولايات المتحدة.

منطقة متنامية الأهمية. إن تعزز القدرة العسكرية الأميركية في آسيا يحظى بالأولوية من أجل صد صعود الصين»[114].

إن هذه الخيارات المختلفة لإعادة التركيب الاستراتيجية ترمي رسمياً إلى ردع أي صنف من العقبات يمكن أن يعيق ديمومة هيمنة الولايات المتحدة. كان أصحاب هذه الاستراتيجيا يأملون بأنها ستخيف الأعداء المحتملين وتعيد الثقة بالأسواق التي فقدت الاستقرار جراء تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتعالج عجز الميزان التجاري الأميركي (الذي ارتفع من 100 إلى 435 مليار دولار بين سنتي 1993 و2002)، وأخيراً، تمويل الدين الأميركي الضخم، الذي يبدو مستبعداً أن تتمكن الولايات المتحدة من الإيفاء به.

إن الخطة الرباعية الدفاعية الجديدة التي وضعت قبل اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001، تستوحي التقرير المشار إليه أعلاه، بشكل واسع؛ وقد أقرت رسمياً بعد بضعة أيام على مأساة مركز التجارة العالمي. وفي مطلع سنة 2002، أعاد البنتاغون تعريف العقيدة النووية الأميركية. فإنه في مذكرة من 56 صفحة تحمل عنوان «إعادة النظر في الخيار النووي»، يشير خبراء البنتاغون إلى سبعة بلدان يمكن أن تستخدم الولايات المتحدة القنبلة الذرية ضدها: سوريا، الصين، روسيا، العراق، إيران، كوريا الشمالية، ليبيا. إن هذه الوثيقة الموقعة من دونالد رامسفيلد، تتنكر لسياسة الردع التقليدية وتلحظ استخدام السلاح النووي ضد بلدان لا تملك هذا السلاح وفي إطار حالات عسكرية تقليدية.

ويقترح هذا التقرير أيضاً تطوير أسلحة نووية صغيرة أكثر «مرونة»، إذ إنها تحدث «أضراراً جانبية» أقل ويمكن استعمالها كأي سلاح تقليدي آخر. بمعنى آخر، يدعو التقرير إلى جعل استخدام السلاح النووي وسائر أسلحة الدمار الشامل إجرءً اعتيادياً. لقد اختبرت القذائف ذات الأورانيوم المنضّب قبلاً في

(114) *Rebuilding America's Defenses, strategy, Focres and Resources for a New Century. A Report of The Project for the New American Century*, september 2000.

حرب العراق سنة 1991، ثم استخدمت بشكل منهجي في غزو هذا البلد، ربيع 2003، كما استخدمت لاحقاً في الهجوم الإسرائيلي على لبنان، صيف 2006. يكشف بادي بارتولوميو، مدير تطوير الـ A E A تكنولوجي ـ الواجهة التجارية للإدارة البريطانية المعنية بالطاقة النووية ـ الخطورة الخارقة لأسلحة الدمار الشامل التي استخدمتها القوات الأنكلو ـ أميركية في العراق، وذلك في رسالة موجهة بتاريخ 21 نيسان/أبريل 1991 إلى رويال أوردونانس (مصلحة تموين الجيش الملكي البريطاني) تحمل عبارة (UK Restricted) «لقد أطلقت الدبابات الأميركية 5000 قذيفة ذات أورانيوم مخفف، واستعملت هذه القذائف أيضاً الدبابات البريطانية والطائرات الأميركية التي ألقت عشرات الألوف من هذا الطراز من القنابل (...). ولو أن الناس تنشقوا كمية الأورانيوم المخفف المنبعث من قذائف الدبابات، لكان قضى حتفه أكثر من مليون شخص، وفق الحساب الذي أجرته اللجنة الدولية للحماية من الإشعاع»[115].

وتُوج هذا التصلب الأميركي في أيلول/سبتمبر 2002، حين تبنى الرئيس جورج بوش رسمياً مذهبه الجديد المتعلق بـ «الحرب الاستباقية»، الذي بموجبه تسوغ الولايات المتحدة لنفسها أن تتدخل عسكرياً ضد أي بلد يمكن أن «يهدد مصالحها وأمنها». لقد عرض هذا المذهب بصراحة في «استراتيجيا الأمن الوطني»، التي تقول إن فكرة الحرب الاستباقية دخلت حيّز التنفيذ إلى أجل غير محدد.

وكان العراق، في ربيع 2003، أول مختبر لهذا الانحراف الساعي إلى شرعنة الاستخدام الوحيد الطرف لأسلحة من الجيل الأخير. وعلى غرار تلك الجدلية المغامرة التي استنكرها موريس ميرلو ـ بونتي، لأنها وهي في طريقها «وجدت نفسها مكلفة بمهمات أخرى يجب تنفيذها»، هكذا نرى المُثُل العليا للديمقراطية الأولى في العالم تنتج تحولات فريدة من نوعها.

(115) روبيرت فيسك: «حرب خفية»، ورد في «العراق المحاصر، العواقب القاتلة للحرب والعقوبات»، منشورات بارانفون، 2003.

لاحظ نعوم شومسكي عند الغزو الأميركي للعراق: «إذا نجحت العملية (. . .) فإن المشرعين الدوليين ومثقفي الغرب سيتحدثون عن قاعدة جديدة في الشؤون الدولية. فمن المهم وضع قاعدة كهذه إذا كنتم تأملون أن تحكموا العالم بالقوة في مستقبل قريب (. . .). مثل هذه **القواعد** لا قيمة لها إلا حين تتصرف دولة غربية، لا الدول الأخرى. هذا جزء من العنصرية العميقة في ثقافة الغرب، التي تنهل من ينابيعها في قرون من الامبريالية، والتي لها من العمق ما يجعلها لاواعية. أعتقد إذن أن هذه الحرب مرحلة جديدة هامة، وهكذا يرونها هم»[116].

إن خبراء الاستراتيجيا العسكرية لم يلاحظوا بقدر كاف التأثيرات الأميركية ـ الإسرائيلية المتبادلة في إنتاج قواعد جديدة. هذه مغامرة جديدة للجدلية الديمقراطية، إذ إن «الخطة الرباعية الدفاعية»، كما «المشروع لأجل قرن أميركي جديد»، يستندان حرفياً تقريباً، إلى المفاهيم إياها التي تحدد التوجهات الاستراتيجية التي يطبقها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين ناتانياهو.

رُسمت هذه التوجهات منذ سنة 1996 ونشرت في وثيقة رسمية عنوانها (A Clean Break - A New Strategy for Securing the Realm)[117]. لقد جرى إعدادها تحت إشراف ريتشارد بيرل، رئيس التحرير السابق لصحيفة جيروزاليم بوست، ومدير «مكتب السياسة الدفاعية» وهو مركز بحوث في البنتاغون؛ تعرض الاستراتيجية الإسرائيلية مجموعة من التوصيات الرامية إلى وضع حد لمفاوضات السلام مع السلطة الفلسطينية. وبحسب هذه الوثيقة، فإن برنامج مباحثات مدريد واتفاقات أوسلو ـ الأرض مقابل السلام ـ يُصرف النظر عنه، ويستبدل ببرنامج جديد جداً قوامه السلام مقابل وضع استراتيجي جديد يهدف إلى تدمير حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني، وتدمير كل قوة أخرى يمكن أن تعترض البرنامج المرسوم بصورة مشتركة بين تل أبيب وواشنطن.

(116) من حديث أجراه ف.ك. راماشندران ونشر على موقع Z ماغازين بتاريخ 2 نيسان/ أبريل 2003.

(117) قطيعة صريحة. استراتيجيا جديدة لتأمين سلامة المملكة.

ودخلت إلى واشنطن دخولاً مدوياً، زمرة موالية لإسرائيل حتى الأعماق حيث أخذت تهيمن على جزء جوهري من السلطة في البنتاغون كما في وزارة الخارجية والبيت الأبيض؛ وكانت وراء دبلوماسية وحيدة الجانب منحازة إلى إسرائيل، تبيَّن في آخر الأمر أنها منافية للمصالح الأساسية الأميركية. على أن هذا التواطؤ لم يكن مجرد حادث تاريخي. وهو قد حمل إلى سدة السلطة المهندسين الرئيسيين الثلاثة للاستراتيجيا الإسرائيلية الجديدة الذين يحملون الجنسيتين الأميركية والإسرائيلية. هؤلاء هم نائب وزير الدفاع ريتشارد بيرل، الذي كان مستشاراً لعدة رؤساء حكومة إسرائيليين؛ ومساعد نائب وزير الدفاع دوغلاس فايت؛ ودايفيد وورمسر الذي عيِّن في تشرين الأول/ أكتوبر 2003 مستشاراً لنائب الرئيس ديك تشيني.

لهذا التلاقي الأيديولوجي ـ الاستراتيجي ثلاثة مصادر. المصدر الأول الموروث عن الحرب الباردة والذي يعتبر إسرائيل رأس جسر **العالم الحر** في الشرق. المصدر الثاني، المنبثق مباشرة من «صدام الحضارات» هو نتيجة مباشرة لاعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، المنسوبة من دون تمييز إلى عالم عربي ـ إسلامي شديد العداء لقيم الغرب. أما المصدر الثالث فهو متجذر بشكل عميق في العلاقة القوية القائمة بين الكنائس الإنجيلية ودولة إسرائيل. فالإنجيليون في العالم أجمع يرون في عودة اليهود إلى أرضهم تحققاً لنبوءة حزقيال، الذي يبشر في التوراة بعودة اليهود بعد اغتراب يدوم ألفي سنة. وكانت استعادة الإسرائيليين لمدينة أورشليم المقدسة، سنة 1967، شرطاً آخر لهذه العودة. وبحسب عقيدة الإنجيليين، يجب أن تجري عدة أحداث أخرى أيضاً كي تتحقق النبوءة؛ وأن انتصار الخير على الشر، وبالتالي قيام السلام، هو ما سيسمح برجوع المسيح إلى الأرض، حسب الإنجيليين.

ويتحقق هذا «التحالف» خصوصاً عبر جمعية «مشروع لأجل قرن جديد أميركي». لقد أسس هذه الجمعية وليم كريستول وروبرت كاغان، وهما من المحافظين الجدد، وانضم إليها صهاينة أميركيون ناشطون من أمثال ريتشارد بيرل، وبول فولفوفتس، ودانيال بيبس، وإيليوت أبرامز، الذين هم، من جهة

أخرى، أعضاء في (AIPAC) التي تصف نفسها رسمياً بـ «جماعة ضغط أميركية ـ إسرائيلية». إن إيليوت أبرامز، مستشار مجلس الأمن القومي، صار في ما بعد، ابتداءً من 2003، المحرض والمحرك الأول للعقوبات الأميركية ضد سوريا. وهو الذي أعد، مع جان ـ دايفيد ليفيت، الذي كان سفير فرنسا في واشنطن آنذاك، مشروع القرار 1559 الذي أسهم في عودة اللااستقرار مجدداً إلى لبنان[118].

وقد اعترف جورج بوش الابن نفسه، في عدة مناسبات، بأنه على توافق تام مع أطروحات ناتان شارانسكي. وكتاب هذا الأخير (The Case for Democracy)[119] هو أحد الكتب التي يطيب للرئيس الأميركي أن يقرأها. إن شارانسكي هذا منشق سوفياتي سابق تحول إلى صقر صهيوني متطرف بعد هجرته إلى إسرائيل، حيث شغل منصب وزير في حكومات ناتانياهو، وباراك، وشارون، وكان أحد منظري «الاغتيالات المنتقاة» ضد الفلسطينيين. وهو لا يتردد في الهجوم على اليسار الإسرائيلي، وعلى الحركات المطالبة بالسلام، ناعتاً إياها بالمتعاونة والعميلة لمعاداة السامية العالمية[120].

أما أيديولوجيا «الشرق الأوسط الكبير» المدمقرط بالقوة فمرجعها إلى أطروحات المؤرخ البريطاني برنارد لويس. نجد خلاصة هذه الأطروحات في مقال نشرته مجلة فورين أفيرز[121] تحت عنوان «إعادة هيكلة الشرق الأدنى». يعتبر برنارد لويس أن حرب الخليج سجلت وفاة العالم العربي بوصفه كياناً سياسياً، وبالتالي، بات من واجب الولايات المتحدة، التي صارت سيدة العالم بلا منازع، أن تغتنم هذه الفرصة الاستثنائية لكي تفرض رأيها فتطيح بالأنظمة القائمة هناك وتعيد رسم حدودها الجغرافية. إن جوهر هذا المشروع بالذات

(118) ريشار لابيفير، «التحول الكبير»، المرجع المذكور آنفاً.

(119) *Public Affairs*, 2006.

(120) Michael C. Desh, «Sharansky's Double standard», *The American Conservative*, 28 mars 2005.

(121) فورين أفيرز. أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر 1992.

يرتكز على إنكار العروبة كهوية سياسية وثقافية. ويذهب المؤرخ البريطاني حتى إلى النصح بالإقلاع عن عبارة «العالم العربي» واستبدالها بعبارة «الشرق الأوسط».

وكما ينوه الباحث السياسي اللبناني وليد شرارة، فإن «**إعادة التركيب تعني نزع العروبة**. كما أن الدمقرطة والإصلاحات السياسية البنيوية تفترض في الواقع إعادة النظر في الكيانات الوطنية التي انبثقت من زوال الاستعمار، وفي دور الدول المركزية، وإعادة تركيب أنظمة سياسية على أساس تمثيل طائفي أو عنصري أو فئوي، يقوض بنيوياً الوحدة الوطنية لهذه الدول ويجعلها في غاية الهشاشة أمام الضغوط الخارجية»[122]. إن الصيغة التي اقترحها الكونغرس الأميركي في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، التي دعت إلى قيام نظام فيدرالي في العراق، دون هوية وطنية محددة، هي شاهد على النموذج الذي تود واشنطن تعميمه على نطاق الشرق العربي، بدءاً بسوريا. وإن الكيانات أو الدويلات الدينية والعنصرية التي ستظهر بعد إعادة التركيب هذه، ستجد نفسها مرغمة على التكيف مع متطلبات العولمة الأنكلو ـ أميركية.

وتجاوباً مع مذكرة أوديد يينون العائدة إلى سنة 1982، توصي الوثيقة الاستراتيجية الإسرائيلية بإطاحة نظام صدام حسين العلماني، وإضعاف سوريا وإفقادها نفوذها في لبنان؛ كما تدعو إلى اعتداءات في الأراضي السورية بواسطة زمر موالية لإسرائيل متمركزة في لبنان، كما بواسطة غارات جوية على مواقع عسكرية سورية في لبنان وفي سوريا. «المقصود هو أن يكون هذا فاتحة إعادة تركيب خريطة الشرق الأوسط، يمكن أن تطرح على بساط البحث وحدة أراضي سوريا»[123]، كما جاء في ختام الوثيقة.

وفي تقرير متابعة سُمي التعامل مع الدولة المنهارة (Coping with

(122) انظر الفصل 4 من هذا الكتاب: «التركة الملغومة»... ووليد شرارة: «سوريا في خط التسديد»، ليبدو ماغازين، 4 نيسان/ أبريل 2003.

(123) A Clean Break: *A New Strategy for Securing the Realm*, Institute for advanced strategic and Political studies, 8 juillet 1996.

Crumbling States) يقترح دايفيد وورمسر إقامة نظام إقليمي جديد في المشرق تسيطر فيه «تحالفات قبلية، وعائلية، وفئوية، داخل حكومات ضعيفة». ويشدد هذا التقرير، الذي يقع في ثلاثين صفحة، على أن الإطاحة بصدام حسين تشكل إحدى الأولويات الإسرائيلية «ذات الطبيعة الاستراتيجية». وينتهي بملاحظة تقول: «إن هيمنة سورية ـ إيرانية على عراق ما بعد صدام حسين قد تشكل الخطر الأكبر على إسرائيل»[124].

إن هذا البنيان الأيديولوجي، الذي هو تصور استراتيجي رفع إلى مستوى قاعدة دولية، يسعى إلى إيجاد اتصال بنيوي بين مؤسسات الدولتين ـ الأمتين العربيتين الوحيدتين ـ سوريا والعراق ـ وبين الشبكات الإرهابية الإسلاموية. من هذا المنظور، يُراد العمل، بواسطة القوة العسكرية، على دمقرطة العراق وسوريا وكل الكيانات العربية الأخرى التي تشكل كيان دولة متكاملة. وحدها هذه الدمقرطة المفروضة بالقوة يمكن أن تضمن أمن الدولة الإسرائيلية كونها رأس جسر للغرب، وتؤمن بالتالي، شروط بقائها. بفضل إعادة التركيب الاستراتيجية ـ التشريعية هذه ـ التي تتناقض مع كثير من مواد دستور الولايات المتحدة ـ تسببت حروب ولايتي جورج دبليو بوش بموت مئات الألوف من الناس، الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة.

غير أن الديمقراطية لم تتقدم، على عكس النتائج المبتغاة، وجاء التطور عكس الأهداف الرسمية المنشودة. وهددت الحروب المثل الأعلى الديمقراطي، ضاربة صدقية أعمق أسسه. لقد أثارت الدمقرطة المفروضة بالقوة على الشرق الأدنى والأوسط ردة فعل إسلامية ـ الهوية وغذت التظاهرات الأصولية الأكثر تنوعاً، وأحدثت في العالم أجمع موجات من العنف كان يظن أن زمانها قد ولى.

(124) *Coping with Crumbling states: A Western and Israeli Balance - of - Power Strategy for the Levant*, Institute for Advanced strategic and Political studies, décembre 1996.

لم يكن في وسع سوريا، نظراً إلى رسالتها، كما بدافع من غريزة البقاء، أن تقف مكتوفة اليدين أمام هذه التدخلات. يقول وليد شرارة: «ليس من قبيل المصادفة أن تكون القومية العربية المعاصرة ولدت فيها (...). وليس من قبيل المصادفة أيضاً أن توصف منذ الخمسينيات بأنها «قلب العروبة النابض». إن موقعها الجغرافي وتاريخها قد أعداها لهذا الدور. ومتى كان في الأمر بقاء العروبة بالذات، فإن سوريا لا يمكنها إلا أن تكون في الخطوط الأولى للمعركة»[125].

في سنة 2002، كانت تتكاثر المؤشرات التي تنذر بغزو وشيك للعراق، إزاء سكون الدول الكبرى الحريصة على مراعاة واشنطن، وإن كان ذلك يناقض موقف الرأي العام عندها.

استبقت سوريا النتائج المسببة لعدم الاستقرار في المنطقة، ولموقعها هي بالذات، فأعربت جهاراً عن معارضتها لكل عمل عسكري جديد في المنطقة. وبالتنسيق مع فرنسا، راحت سوريا، التي كانت عضواً في مجلس الأمن الدولي، تكثر من المداخلات لأجل إيجاد حل دبلوماسي. كان الرئيس بشار الأسد يتحدث هاتفياً بانتظام مع وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دو فيلبان، الذي كان يجسد معارضة الرئيس شيراك لحرب جديدة في العراق. وفي 14 شباط/فبراير 2003، ألقى الوزير الفرنسي في مجلس الأمن خطاباً تاريخياً قوبل بعاصفة من التصفيق، خلافاً للعادات المتّبعة. وبالتناغم مع موقف فرنسا، أدانت سوريا، التي كانت عضواً في مجلس الأمن، تهميش منظمة الأمم المتحدة في إدارة الأزمة، والسير نحو استخدام القوة.

كانت بغداد محاصرة تقريباً، بعد أن أنهكتها الحرب الأولى التي شنها بوش الأب والعقوبات القاتلة التي كانت مفروضة عليها منذ اثنتي عشرة سنة. في 22 تشرين الأول/أكتوبر سنة 2002، أي خمسة أشهر قبل الغزو الأميركي،

(125) وليد شرارة، المرجع المذكور آنفاً.

وصف نائب رئيس الحكومة العراقية طارق عزيز[126] المخطط الإجمالي الذي يندرج فيه الهجوم الضاري على بلاده. لقد ردد أمامنا الفكرة المتداولة من قبل ومفادها أن الوصاية الاستعمارية القديمة تسعى إلى تجديد نفسها، محاولة ضرب الدول العربية بغية إعادة قبلنة سكانها: «للحرب الأميركية في منطقتنا هدفان: النفط والكيان الصهيوني. الولايات المتحدة تسعى إلى وضع يدها على النفط العراقي، باسطة بذلك سيطرتها على مجمل مكامن النفط في المنطقة، وهي لا تبغي من وراء ذلك أن تسيطر على الشرق الأدنى فقط، وإنما على الاقتصاد العالمي بكامله. الهدف الآخر هو حماية الكيان الصهيوني، وتقوم هذه على إضعاف العرب، وتقطيع أوصال بلدانهم، وإعادة رسم الخريطة السياسية للشرق الأدنى، وإقامة تسوية جديدة على غرار سايكس ـ بيكو تضمن للكيان الصهيوني دور ومكانة دولة مهيمنة في هذا الجزء من العالم. كان هذا، على كل حال، هدف اتفاقات سايكس وجورج ـ بيكو في حينه، لكن تطور البلدان العربية خلق توازناً جديداً بين القوى لغير صالح إسرائيل، التي لم يعد بقاؤها مضموناً على المدى الطويل. إن وجود العراق بوصفه دولة متكاملة، ورفضه الخطط الأميركية ـ الإسرائيلية، والمقاومة المتجسدة في الانتفاضة الفلسطينية، تشكل أخطاراً لا تتفق مع إرادتهم المشتركة للسيطرة. يريد الأميركيون أن يكون الصهاينة القوة المهيمنة في منطقتنا، ولذلك تراهم يسعون إلى تقطيع أوصال البلدان العربية بتقسيمها إلى دويلات عرقية، دينية، مذهبية، تكون كلها ضعيفة وسريعة العطب أمام إسرائيل».

فيما كانت واشنطن تسير قدماً في حشد قواتها في منطقة الخليج، كانت دمشق تواصل نشاطها الدبلوماسي، مدركة أن إقامة حكومة موالية لأميركا في بغداد سيزيد من عزلتها ويضعفها من كل النواحي. إن سقوط عاصمة عربية

---

(126) من حديث مع طلال الأطرش، في L'Hebdo Magazine، بتاريخ أول تشرين الثاني/نوفمبر 2002.

جديدة وتغييراً لنظام بواسطة القوة من شأنهما أن يشكلا سابقة مشؤومة قد تتكرر في منطقة هزيلة لم تتحرر قط فعلياً من وصاياتها الاستعمارية المتعاقبة.

إن سوريا، التي حرمت من عمقها الاستراتيجي العراقي، أمست مطوقة، من الشمال في مواجهة تركيا التي كانت آنذاك حليفة لإسرائيل، ومن جهة العراق كما من جهة حدودها مع الأردن ـ القريب من واشنطن[127]، وكذلك من جهة واجهتها البحرية. وبالرغم من شراكتها الاستراتيجية مع أيران، أمست دمشق، التي تأثر جيشها التقليدي كثيراً بسقوط الاتحاد السوفياتي، أكثر تأثراً بالضغوط الغربية.

وأكدت أخطار هذه العزلة تصريحات ريتشارد بيرل الصاخبة، القائلة إن سوريا وإيران ستكونان الهدفين المقبلين للحملة الأميركية. وقال كولن باول إن هاتين المرحلتين القادمتين ستكونان ضروريتين للمضي في «إعادة هيكلة ودمقرطة الشرق الأوسط»[128].

هكذا راح الرئيس بوش يقوي ضغوطه على دمشق باسم الحريات المدنية والسياسية. فطلب من النظام السوري إجراء إصلاحات سريعة في نطاق استراتيجيته المتعلقة بدمقرطة المنطقة. إن هذه «الرسالة التمدينية» التي طبقتها الدول الأوروبية في ما مضى لأجل تسهيل نهب آسيا وإفريقيا، وجدت هنا تكراراً غريباً لها. وبناءً على مبادرة من إيليوت أبرامز ـ الذي اتهم سوريا بانتهاك الحصار المفروض على العراق، وبتطوير أسلحة دمار شامل، وبدعم الإرهاب واحتلال لبنان ـ كان افتتاح المناقشات في الكونغرس الأميركي حول

---

(127) الأردن الحليف للولايات المتحدة هو سوق هامة لشركات التسلح الأميركية. وكان حسين، ملك الأردن (1935ـ1999) طيلة عشرين سنة، في خدمة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (جريدة ليبراسيون بتاريخ 22 آذار/مارس 1999). والجهاز الأردني المسمى «إدارة المعلومات العامة» هو منذ سنين أحد أقرب وأنفع حلفاء أجهزة المخابرات الأميركية في الشرق الأدنى والأوسط.

(128) في 30 حزيران/يونيو 2006.

قانون محاسبة سوريا ينبئ بنظام العقوبات القاسي الذي أقر ضد سوريا في أيار/ مايو 2004.

في مواجهة تهديد لا يكف عن الاشتداد، دخلت دمشق في جولة جديدة لأجل التوازن مع واشنطن. فمددت التعاون في مكافحة الإرهاب الذي نشط في أعقاب اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001، وبالرغم من التشاؤم الناجم عن وصول المحافظين الجدد إلى الحكم، أخذ النظام يساوم.. ويكثر من إشارات التهدئة. فكرر الرئيس السوري التزامه بعملية سلام عربية - إسرائيلية تحت إشراف واشنطن، ونصح الفلسطينيين بالحذر والاعتدال، وفرض نوعاً من ضبط النفس على حزب الله بعد اضطرار الجيش الإسرائيلي إلى الانسحاب من جنوب لبنان في أيار/مايو سنة 2000، وندد بالإرهاب الإسلاموي.

لكن بالرغم من هذه الإشارات، ظلت سوريا مدرجة، وراء إيران على لائحة بلدان معسكر الشر الذي اخترعه المحافظون الجدد. وظلت سوريا مدرجة أيضاً على اللائحة الأميركية للبلدان المساندة للإرهاب الدولي، إلى جانب عراق صدام حسين وليبيا معمر القذافي. وتكونت لدى بشار الأسد بعد ذلك قناعة أنه لم يعد هناك من شيء يمكن جنيه من موقف المهادنة هذا ولا من شيء يمكن خسارته من موقف الرفض، فاستعاد سياسة المجابهة.

وكما فعل والده، الذي أجبر رونالد ريغان سنة 1983 على سحب المارينز من لبنان، ولكن أيضاً بعدما رأى عواقب التجربة الكارثية في العراق بعد اثنتي عشرة سنة من حصار قاتل مصحوب بأعمال تنكيل منتظمة، استعاد بشار الأسد التقنية التي تقوم على إيقاظ كل طاقات الإيذاء لأميركا وإسرائيل في المنطقة. فعاودت الشبكات المعادية للامبريالية الأميركية - الصهيونية نشاطها في جميع أنحاء الشرقين الأدنى والأوسط، من إيران إلى لبنان، مروراً بالعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة، وأصبحت دمشق حاضرة في كل مكان تتألم فيه أميركا.

وحين كان البنتاغون يحشد قواته في مياه الخليج وفي الأردن، أواخر سنة 2002، كان ألوف المتطوعين السوريين يتأهبون بدورهم للقتال إلى جانب العراقيين. وكما هي حال كثيرين من بينهم، فإن العديد من السوريين لم يعترفوا

قط بالحدود الاستعمارية الفاصلة بين البلدين. إن هذه الحدود، التي رسمت بالقلم والمسطرة من جانب سايكس وبيكو سنة 1916، لا تزال حتى اليوم تعتبر خطوط تماس فرنسية - إنكليزية. إن آخر محاولة لإعادة توحيد البلدين تعود إلى سنة 1979، وهي قد أجهضت من جراء انقلاب صدام حسين على الرئيس أحمد حسن البكر.

عشية نشوب الحرب، أضحت سوريا الممر الذي لا غنى عنه لانتقال المتطوعين العرب المتدفقين على العراق. كانت السفارة العراقية في دمشق تغص يومياً بمئات المتطوعين، الآتين من سوريا، ولبنان، والأردن، والجزائر، ومن بلدان المغرب الأخرى، للدفاع عن بغداد عاصمة العباسيين والبوابة الشرقية للعالم العربي. وكان بينهم عدد هام من النساء والمراهقين. وكانت عشرات الحافلات التي أعدتها السفارة تروح وتجيء يومياً بين دمشق وبغداد.

كان هذا التضامن العربي - الإسلامي يذكر بحماسة الشعوب العربية لأجل مصر الناصرية في حرب السويس سنة 1956. إن هذه الحمية التضامنية، التي وصفها المعتدي الأنكلو - أميركي بالإرهاب، تعلو فوق الانقسامات الأيديولوجية والجغرافية والاجتماعية، وتشحذ الشعور القومي العربي الذي وقع برنارد لويس على وثيقة وفاته.

6

الهجوم والمعاقبة...

«إن اختراع هذه البنية السياسية الجديدة، لا يجب فهمه كاكتشاف حصل فجأة؛ بل كمجموعة مسيرات صغيرة في الغالب، مختلفة المصادر، متفرقة المواضع، تتقاطع، وتتكرر، أو يقلد بعضُها بعضَها الآخر، ويستند بعضها إلى بعضها الآخر، وتتمايز تبعاً لمجالات تطبيقها، وتدخل في تلاق وترسم شيئاً فشيئاً صورة ناجزة لمنهاج عام...».

ميشال فوكو
المراقبة والقصاص

شُن الهجوم على العراق في ليل 20ـ21 آذار/مارس 2003 من دون موافقة مجلس الأمن الدولي. وتعرض الطريق التي يصل بغداد بدمشق لقصف عنيف من الطيران الأنكلو ـ أميركي، سقط ضحيته مئات القتلى من المدنيين العراقيين. وقامت في سوريا تظاهرات عفوية في مختلف التجمعات السكانية وخصوصاً في جوار الجامعات. وفي صبيحة 21 آذار/مارس حاول حشد كثيف أن يحتل سفارة الولايات المتحدة في دمشق قبل أن تفرقه قوى الأمن.

منذ ساعات الغزو الأولى اتهمت واشنطن النظام السوري بمساندة بغداد

عن طريق السماح بعبور المتطوعين العرب أراضيها إلى العراق. وهدد كولن باول، أمام مؤتمر اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (AIPAC)، دمشق بأعمال انتقامية خطيرة، قائلاً: «يمكن لسوريا أن تواصل الدعم المباشر للمجموعات الإرهابية ولنظام صدام حسين المحتضر، أو أن تسلك سبيلاً واعداً أكثر»[129]. فجاء رد الراعي على الراعية يقول: «يمكن لكولن باول أن يواصل الدعم المباشر للجيش الأميركي في غزوه للعراق، أو أن يسلك سبيلاً واعداً أكثر فيقدم استقالته». بهذا ردت عليه جريدة **سيريا تايمس** الرسمية بتاريخ الأول من نيسان/أبريل 2003. وهكذا أصبحت النبرة أكثر حدّةً.

وصرَّح وزير الخارجية فاروق الشرع قائلاً: «إن هزيمة التحالف الأنكلو ـ أميركي هو في مصلحة وطنية لسوريا»[130]. واتهم دونالد رامسفيلد دمشق بتزويد الجيش العراقي بأنظمة رؤية ليلية. كانت هذه الأقوال بداية مرحلة طويلة من الضغوط والتهديدات لوحت خلالها واشنطن بمهاجمة سوريا.

بعد مرور أسبوعين على بدء الغزو، عمد الجيش الأميركي، بعد أن أوقفت المقاومة العراقية تقدمه[131]، إلى تغيير استراتيجيته فزحف صوب العاصمة العراقية عبر الصحراء متحاشياً المرور بالتجمعات السكانية الأخرى. وسقطت بغداد يوم 9 نيسان/أبريل من دون قتال. فالجيش الذي روجت الصحافة الغربية أنه «رابع جيش في العالم» سقط وتلاشى معه جهاز الدفاع العراقي. وبقيت هناك بضعة جيوب تقاوم في بعض أحياء المدينة القديمة. وكان هناك عدة ألوف من المتطوعين السوريين، الذين تراجعوا إلى أزقة وسط بغداد، حيث قاوموا

(129) ذي غارديان في 31 آذار/مارس 2003. خطاب كولن باول في مؤتمر اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة.

(130) 2 نيسان/أبريل 2003.

(131) في غياب مقاومة شاملة من جانب ما وصفته وسائل الإعلام الغربية بـ «رابع جيش في العالم»، فقد ثبت أن هجمات مضادة قام بها الجيش العراقي في أم القصر والناصرية وفي منطقة النجف. ودارت معركة ضارية جداً بين الحرس الجمهوري والقوات الأميركية في محيط المطار. لكن التاريخ الفعلي لغزو العراق ومعاركه المختلفة لم يكتب بعد.

هجمات القوات الخاصة الأميركية. لم تتمكن هذه الأخيرة من السيطرة على المربع السوري إلا بعد أربعة أيام من القتال الضاري الذي سقط فيه عدة مئات من القتلى بين وحدات النخبة في الجيش الأميركي.

وعرضت شبكات التلفزة العربية صور النعوش المرفوعة على أكف الحشود المدنية المدنية المتراصة، وعرضت بعدها صور نعوش ملفوفة بالعلم الأميركي. فإنه بالفعل، لم تكد تسقط بغداد حتى ابتدأت حرب أخرى، فارضة إيقاعها وتقنياتها غير المتكافئة على الجيش الأول في العالم. كانت تصريحات جورج بوش المستنكرة لوجود مقاتلين أجانب في العراق تثير سخرية السوريين، الذين يوافقون على أقوال الرئيس، لكن مع تصحيح ترتيب الأمور: الأجانب هم بالتأكيد جنود الاحتلال الأنكلو ـ أميركي.

إن حرب العراق وحرب أفغانستان التي سبقتها في سنة 2001 خلقتا بالتأكيد وضعاً استراتيجياً جديداً بدت إدارة بوش مصممة على استغلاله من أجل فرض استسلام سوريا سياسياً. كان البيت الأبيض لا يزال يعلل نفسه بوهم أن الصدمة العراقية ستحدث أثراً كأثر الدومينو، يجد فيه الأنظمة العربية التي لا تشاطره تصوره للشرق الأوسط الكبير، تسقط تباعاً، الواحد تلو الآخر.

كان الجميع في دمشق يتذكرون أنه قبل عشرين سنة، في أعقاب إنزال المارينز في بيروت، وقصف حلفاء دمشق في جبل لبنان قصفاً عنيفاً، كانت إدارة ريغان قد هددت بالتدخل عسكرياً في سوريا. يومها، ردّ الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط وحركة أمل بقيادة نبيه بري، بشن حرب عصابات حقيقية على القوات الأميركية. فكان هناك هجومان فتاكان بنوع خاص، أحدهما على سفارة الولايات المتحدة في بيروت، والآخر على مقر هيئة أركان المارينز، أوقعا أكثر من 300 ضحية أميركية. اضطر الرئيس ريغان أن يسحب قواته، وأن يتخلى عن خطط غزوه بينما كان الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي يوري أندروبوف يضع دمشق تحت المظلة النووية السوفياتية.

لكن منطق الكتل لم يعد سوى ذكرى، في سنة 2003. فالاتحاد السوفياتي لم يعد موجوداً، وبات على سوريا أن تعتمد على نفسها في صنع تحالف

دفاعي. لقد أكدت أقوال جيمس وولسي مخاوف دمشق، منذ الساعات الأولى لسقوط بغداد. فقد صرَّح الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA)، قائلاً بلا مواربة، إن واشنطن ستعتمد بعد الآن سياسة «العصا الغليظة» لإرغام دمشق على قبول النظام الإقليمي الجديد.

في مقال له بعنوان «أميركا ستنتصر في الحرب العالمية الرابعة»[132]، يربط جيمس وولسي بين غزو العراق وتوجيه التهديدات إلى سوريا على أنهما نتيجتان لعملية واحدة تماثل نزاعاً شاملاً: «لقد دخلنا الحرب العالمية الرابعة. موضوع الرهان يتجاوز مكافحة الإرهاب، ألا وهو إشاعة الديمقراطية في أجزاء العالم العربي والإسلامي التي تهدد الحضارة الليبرالية التي بنيناها وحميناها طيلة القرن العشرين (...). آمل أن لا تدوم أربعين سنة كما دامت الحرب الباردة، لكنني واثق من أنها ستدوم أكثر من الحرب العالمية الأولى والثانية. ربما يجب أن نتوقع لها عدة عقود (...). واضح أن الحرب الإرهابية لن تزول طالما أننا لم نغير وجه الشرق الأدنى، وهذا بالضبط ما بدأناه في العراق».

المنهاج العراقي

وزايد عليه وزير الدفاع الإسرائيلي شاوول موفاز قائلاً: «لدينا لائحة طويلة من الأسئلة التي سنطرحها على سوريا ونعتقد أن خير طريقة لذلك هي المرور عبر الأميركيين»[133].

كررت إدارة بوش حرفياً مزاعم شاوول موفاز ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون، فاتهمت دمشق بتسليم عتاد عسكري إلى بغداد، وإيواء قادة عراقيين سابقين فارين، وفتح حدودها أمام المتطوعين العرب، وتطوير أسلحة غير تقليدية، وأخيراً بإخفاء أسلحة الدمار الشامل العراقية. هذه الأخيرة لم يعثر عليها على الرغم من أنها كانت إحدى الذرائع التي توسلتها واشنطن ولندن

(132) جريدة لوموند، 8 نيسان/أبريل 2003.

(133) أسوشيتدبريس، 14 نيسان/أبريل 2003.

لتبرير الحرب؛ وكانت الكذبة الثانية أن صدام حسين يقيم علاقات وثيقة مع العدو رقم واحد، أسامة بن لادن. إن هذا الادعاء الأخير شأنه شأن الادعاء الأول، لم يقترن بأي إثبات. قال بشار الأسد مذكراً: «قبل الغزو، قال الأميركيون إن أسلحة دمار شامل موجودة في العراق، ولم يعثر قط على هذا النوع من السلاح. ثم قالوا إن ثمة علاقة تربط بين صدام حسين والقاعدة. لكن هذا لم يثبت قط. فلماذا علينا أن نصدقهم اليوم؟»[(134)].

وعادت واشنطن إلى استخدام المنهاج العراقي، فدعت إلى إجراء عمليات تفتيش في سوريا، آخذة على النظام خصوصاً أنه يشجع الإرهابيين اللبنانيين والفلسطينيين من دون أن تأتي على ذكر الوقائع الإقليمية المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والجولان، ولا باغتصاب أراضي الفلسطينيين الذي بلغ عدد المستوطنات اليهودية أرقاماً قياسية في أعقاب اتفاقيات أوسلو.

في دمشق، وجدت دوائر الاستخبارات رابطاً بين ضخامة هذه الحملة وعجز واشنطن عن أن تشهر في وجه العالم أسلحة الدمار الشامل العراقية الشهيرة التي تبقى عصية على الظهور. أما الباحثة تيريز دلبيش[(135)]، وهي عضو نافذ في مجموعة من الشخصيات الفاعلة تعنى بالدراسات الاستراتيجية الفرنسية، فتظن أنها اكتنهت السر إذ جزمت من دون أي تردد بأن تلك الأسلحة دفنت في الأرض...[(136)]. أما فيما خص كبار مسؤولي النظام العراقي الذين كان يجري

---

(134) من حديث معه أجرته ديان سايور، من ABC-NEWS بتاريخ 6 شباط/فبراير 2007.

(135) شغلت تريز دلبيس مركز مستشارة لرئيس الوزراء آلان جوبيه مدة سنتين (1995ـ1997). وهي عضو في لجنة تحرير الافتتاحيات في الطبعة الفرنسية لمجلة «فورين بوليسي» التي صدر العدد الأول منها في أيلول/سبتمبر 2006؛ وهي باحثة مشاركة في مركز الدراسات والبحوث الدولية (CERI)، وعضو في مجلس إدارة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) وهو حلقة تفكير تقوم بأبحاث جيوستراتيجية في لندن، وعضو في اللجنة الاستشارية لأجل أوروبا لدى «راند كوربورايشن». وقد دعيت إلى بيلدربرغ في أيار/مايو 2005. كما أنها تكتب في مجلة «السياسة الدولية» التي يصدرها باتريك واجسمان.

(136) توضيح جاء في ردود على أسئلة الجمهور في خلال ندوة حول الانتشار النووي (CERI) في 12 كانون الثاني/يناير 2006.

البحث عنهم، فقد طبعت وجوههم وهوياتهم على أوراق لعب وملصقات صغيرة تعرض مكافآت هوليوودية. لقد ألقي القبض على معظم هؤلاء وأعدموا، باستثناء عزت إبراهيم الدوري، الذي يقود إحدى المجموعات الهامة في المقاومة الداخلية.

بعد مضي ثلاثة أيام على سقوط بغداد ـ يوم 13 نيسان/أبريل 2003 ـ هدد ريتشارد بيرل باللجوء إلى «كل أصناف القوة»[(137)] الأميركية إن لم ترضخ دمشق لأوامر واشنطن. ووضع لائحة بأسماء البلدان المستهدفة بإعادة هيكلة الشرق الأوسط الكبير: «إذا كان السؤال هو عن معرفة من هي البلدان التي يجب أن تهتم الولايات المتحدة بها لكونها تمثل تهديداً، فإن اللائحة معروفة بوضوح: إنها إيران، وكوريا الشمالية، وليبيا، وسوريا»[(138)]. وبموازاة ذلك، قالت الصحف الأميركية إن البنتاغون يعمل على وضع «خطط إعداد عسكري عاجلة» لاجتياح سوريا.

وعملاً باللائحة التي أعدها شاوول موفاز بتاريخ 4 نيسان/أبريل 2003، فإن الهدف العاجل لدى واشنطن وتل أبيب هو إجبار دمشق على الحد من قدرتها العسكرية الدفاعية والتخلي عن منظومة تحالفاتها الإقليمية. إن وسواس وزارات الخارجية الغربية كان أن ترى سوريا تضرب حزب الله، وتكف عن مساندتها للمقاومة الفلسطينية، وتقطع علاقاتها بإيران، وتسلك سبيل التفاوض لعقد صلح منفرد مع إسرائيل.

أدى ذلك إلى نشوب حرب إعلامية شديدة بين دمشق وواشنطن وتل أبيب. فراحت سوريا تضاعف تصريحاتها المناقضة بعنف لأميركا، متهمة واشنطن باحتلال العراق طمعاً بنفطه وبارتكاب «جرائم حرب» و«جرائم ضد الإنسانية». وذهب وزير الخارجية فاروق الشرع حتى إلى تشبيه الولايات المتحدة في زمن

---

(137) انترناشيونال هيرالد تريبيون، 13 نيسان/أبريل 2003.

(138) المرجع المذكور آنفاً.

جورج بوش بألمانيا النازية، منوهاً بأن «كثيرين من المؤرخين يعتبرون أنه كان يجب، منذ البداية، توقيف أدولف هتلر»[139].

إن النظام السوري، الذي صمد مدى ثلاثين سنة أمام جميع المحن، بات سيداً في فن إدارة الوقت والنزاعات المتصلة بمصالحه. فحين راهنت سوريا على مختلف القوى الإقليمية على مضاعفة حروب العصابات الاستنزافية ضد الجيوش الإنكليزية والأميركية، كانت تعلم أنها ستذيق الولايات المتحدة وبريطانيا الأمرين وأنهما ستغرقان شيئاً فشيئاً في الوحول العراقية. وقد بدلت هذه المعادلة الجديدة الوضع في ما بعد.

وشنت سوريا في الوقت ذاته، على الجبهة الدبلوماسية، هجوماً مضاداً حول مسألة الانتشار النووي، والكيميائي، والجرثومي. كانت سوريا عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي لمدة سنتين، ورفضت بحزم عمليات التفتيش العسكرية التي طالبت بها واشنطن، وعرضت في 16 نيسان/أبريل 2003 مشروع قرار يطلب التخلي عن جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرقين الأدنى والأوسط بما فيه إسرائيل. كان النص، الذي كانت دمشق تعلم أنه سيقابل بنقض أميركي، يدعو جميع بلدان المنطقة إلى توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي وقعت عليها سوريا، ولم توقع عليها إسرائيل، الدولة النووية الوحيدة في الشرق الأدنى.

أما حول مسألة حزب الله التي تعتبرها دمشق خطاً أحمر، فإنها تبدي تصلباً لا يقبل المساومة، معتبرة أن هذه المنظمة السياسية ـ العسكرية اللبنانية تتمتع بشرعية غير قابلة للشك في مناطق عدة من بلد الأرز: الجزء الأكبر من الجنوب، سهل البقاع، وعدة أحياء في بيروت. ويكرر وزير الخارجية السوري مساندته لهذا الحزب الشيعي ما دامت إسرائيل تنتهك قرارات الأمم المتحدة. إن دعم حزب الله هو من ثوابت السياسة السورية، ويبقى مبدأ ترفض دمشق المساومة عليه في غياب اتفاق سلام إقليمي شامل.

---

(139) رويترز، في 12 نيسان/أبريل 2003، أثناء مؤتمر صحفي مشترك لفاروق الشرع مع نظيره الفرنسي دومينيك دوفيلبان.

حرب الإذاعات

يتجابه في كواليس الحكم في واشنطن تصوران **للسلام الأميركي**، التصور الأول، الذي يدافع عنه الصقور وأنصار الـ «مشروع من أجل قرن أميركي جديد» الذي يعتبر أن فرصة تاريخية تتاح للولايات المتحدة، بفضل الاحتلال الأميركي لبغداد، لإحداث تغيير للنظام في دمشق. يدافع عن هذا الخيار كل من بول ولفوفتس ودونالد رامسفيلد وريتشارد بيرل. أما التصور الثاني، الذي يؤيده الحمائم، فيأخذ علماً بالبراغماتية السورية التي توفر لواشنطن بديلاً عن الحرب. وانضم وزير الخارجية كولن باول تدريجياً إلى هذه المدرسة، معتبراً أنه يمكن استعادة سوريا بواسطة دبلوماسية «حازمة ومصممة».

غداة تصاعد كلامي جديد بين العاصمتين، ذهب كولن باول إلى دمشق[140] قاصداً اللعب مجدداً بالتهديد بعقوبات، بغية انتزاع موافقة سوريا في ملفات ذات أولوية: مساندة حزب الله ومساندة المقاومات العراقية والابتعاد عن المواقع الإيرانية. ذكرت جريدة «سياتل تايمس» في 28 نيسان/أبريل 2003 بأن «التكتيك الأميركي القائم على ممارسة ضغوط على سوريا كي تمتنع عن مساندة المجموعات الإرهابية ليس جديداً. غير أن هذه الطلبات المتكررة يصحبها هذه المرة حضور عسكري أميركي قوي في العراق». وأضافت الجريدة: «إن الرسالة التي ستوجه إلى سوريا هذه المرة ستكون جزءاً من هدف أوسع قوامه الدفع إلى أمام بخريطة الطريق[141] المعدة لإنهاء النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني بالتزامن مع مطالبة حكومة دمشق بتعليق مساندتها للمنظمات الإرهابية».

بدقة أكثر، جاء كولن باول يطالب بإغلاق مكاتب المنظمات الفلسطينية المتمركزة في دمشق وبالتوقف عن إمداد حزب الله بالسلاح، مكرراً بصورة

---

(140) 2 أيار/مايو 2003.

(141) ترمي خريطة الطريق إلى تسوية النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني بمساعدة لجنة رباعية تضم الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

حرفية أقوال النائب الديمقراطي طوم لانتوس الذي كان الرئيس بشار الأسد استقبله للتو. كان هذا المبعوث الديمقراطي، لدى خروجه من المقابلة، وبعد إعلان هويته كـ «يهودي ناج من المحرقة»، قد عقد مؤتمراً صحفياً طالب فيه بحظر «المنظمات الإرهابية الفلسطينية» في الحال، وبالحجر بالسرعة ذاتها على «إرهابيي حزب الله الذين يحولون دون عودة السلام إلى الشرق الأوسط».

قال بشار الأسد: «نحن نؤوي على أرضنا نصف مليون من الفلسطينيين الذين تمثلهم بصورة شرعية ثمانية أحزاب. إنهم هنا منذ عقود، ولا يُسمح لهم بأن يعودوا إلى ديارهم. الوضع الطبيعي هو تمكين هؤلاء من العودة إلى بلادهم»[142]. حيال هذا الوضع، طلبت سوريا أيضاً مساندة الأسرة الدولية، رابطة بين عبء اللاجئين وإيواء الممثليات السياسية الفلسطينية على أرضها. وما دامت المساعدة الدولية لا تأتي، فلن يصعب على السلطات السورية أن تتمسك بموقفها.

كان النائب الديمقراطي طوم لانتوس مدافعاً رديئاً عن قضية مشروعة حين أعرب عن «قلقه العميق» حول ملف حقوق الإنسان في أعقاب «سجن نواب وصحافيين وجامعيين سوريين». وأبدت الصحافة المحلية دهشتها «أمام هذا الدفاع المتقلب المعايير عن مبادئ الغرب الجميلة التي هششتها فضيحة سجون أبو غريب وغوانتنامو، والاعتقالات التي قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) على أراضي عدة بلدان أوروبية، وتحليق طائرات هذه الوكالة الأميركية في أجواء تلك البلدان من دون ترخيص. هذه كلها انتهاكات لحقوق الإنسان بررها وزير العدل الأميركي جون أشكروفت، الناشط الإنجيلي». ويجدر بنا أن نضيف إلى هذه اللائحة صرف المراسل الصحافي بيتر أرنيت من الوظيفة لارتكابه جرم مخالفة الرأي، لأنه أقدم على التعبير عن معارضته لغزو العراق.

إن تنديدات طوم لانتوس الانتقائية ذات مدلول: فهي إذ تنعت مساندة

---

(142) من حديث مع كريستيان أمانبور، CNN، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

سوريا للعراق بـ «خطأ تاريخي»، إنما تحض دمشق على «تصحيح» موقفها، تحت طائلة عقوبات اقتصادية وسياسية جديدة، قبل اللجوء إلى وسائل أخرى... وهو يعتبر أيضاً أن المشروع السوري بشأن تعليق استخدام أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ليس «مناسباً ولا واقعياً».

وفي نيسان/أبريل 2007، كان طوم لانتوس نفسه عضواً في الوفد الأميركي برئاسة رئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي، الذي أرسل على عجل إلى دمشق في أعقاب نشر تقرير بيكر - هاملتون الذي دعا إلى انسحاب عسكري من العراق ومباشرة مفاوضات مع سوريا. لكنه هذه المرة شن هجوماً مركزاً على «سياسة إدارة بوش الانفرادية» ودعا إلى تعاون وثيق مع دمشق.

وابتداءً من 18 حزيران/يونيو 2003، أصبحت الضغوط الدولية على سوريا حقيقة واقعة. فأُغلق خط أنابيب النفط الذي يصل سوريا بالعراق. وقصف الطيران الأميركي قافلة طولها عشرات من الكيلومترات داخل الأراضي السورية. وتحول تدخل طائرات AC-130، ومروحيات أباتشي، ومجموعات من دلتا فورس وتاسك فورس 20، إلى اشتباك مع حرس الحدود السوريين، واختطفت وحدة أميركية خمسة جنود أطلق سراحهم بعد عشرة أيام، وتمّ أسرُ عشرين جندياً سورياً آخرين أطلق سراحهم في اليوم ذاته. كان هذا انتهاكاً صارخاً للسيادة السورية، لكنه قوبل بالصمت في دمشق.

برر البنتاغون والبيت الأبيض هذا القصف، الذي أوقع قتيلين (امرأة وابنها البالغ سبع سنوات من العمر)، بوجود قادة عراقيين سابقين في عدد من سيارات القافلة. وأكد ناطق باسم الجيش الأميركي أن العملية أطلقت في أعقاب اعتراض مخابرة هاتفية، بواسطة الأقمار الصناعية، مع أحد أفراد عائلة صدام حسين، تبين في ما بعد أن هذه المعلومة كانت كاذبة، وثبت بالأدلة أن العملية كانت قد نالت موافقة البنتاغون، فيما كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد كذبت للتو وجود أي مسؤول عراقي في القافلة المذكورة.

وبعد ستة أشهر على سقوط بغداد، في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2003، قصفت طائرات إسرائيلية معسكراً للتدريب مهجوراً في المنطقة الحدودية السورية ـ اللبنانية. كانت هذه الغارة جزءاً من العمليات الانتقامية ضد الفلسطينيين الذين قاموا بهجمة انتحارية في حيفا. وسرعان ما حظيت هذه الغارة بمباركة واشنطن، التي شجعت حليفتها على أن «لا تشعر بأنها مقيدة» في ما تعتبر أنه يجب أن يكون «دفاعاً حيوياً عن أرضها». كانت هذه الغارة تندرج في إطار التصعيد السياسي ـ العسكري المبرمج من قِبل بوش ـ شارون. وبعد أن قصفت إسرائيل مواقع سورية في لبنان مرتين، وقتلت من قبل جندياً سورياً في المنطقة المجردة من السلاح في الجولان يوم 8 كانون الثاني/يناير 2003، وحلقت طائراتها في سماء مقر بشار الأسد الصيفي، فإنها تكون قد كسرت بذلك هدنة قائمة منذ ثلاثين سنة.

كانت الغاية من هذه التصرفات الحربية، بالطبع، رفع مستوى التوتر بينما كان الكونغرس الأميركي يناقش مشروع عقوبات سميت «قانون محاسبة سوريا»، في ظل ظروف استعداد للانتخابات، إذ إن انتخاب الرئيس كان سيجري في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2004. وكما هي الحال دائماً، كانت تل أبيب تقبض ببراعة ثمن تصويت الطائفة اليهودية الأميركية، فيما كانت تسرع بناء جدار[143] ومستوطنات جديدة في القدس الشرقية وفي الضفة الغربية.

إدراكاً منها لكون ميزان القوى يميل كثيراً لغير مصلحتها، فقد أدانت سوريا هذا الهجوم من دون أن تلجأ إلى عمليات انتقامية، كي لا تدخل في دوامة

(143) هذا الجدار الذي سمي «حاجز فصل» أو «أمن»، يجري بناؤه على أرض الضفة الغربية منذ صيف 2002، والغرض المعلن منه هو «حماية سكان إسرائيل» بالحؤول دون أي «تسلل للإرهابيين الفلسطينيين» إلى أراضي إسرائيل. إن وجود وترسيم هذا الجدار، البالغ طوله أكثر من 700 كيلومتر وعلوه 7 أمتار، والذي يشمل عدة كتل استيطانية إسرائيلية كبيرة، كانا موضوع إدانة من جانب المجلس العدلي الدولي التابع للأمم المتحدة.

تصعيد تؤججه إسرائيل كي تشجع الولايات المتحدة على توسيع نطاق عملياتها العراقية حتى تشمل سوريا. رد حزب الله على ذلك حسب طريقته، في الوقت المناسب... واكتفى وزير الخارجية فاروق الشرع، في تصريح له، بالقول إن سوريا قادرة على أن «تصنع ميزاناً جديداً للقوى يرغم إسرائيل على إعادة النظر في سياساتها». وفي اليوم التالي، قتل جندي إسرائيلي على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية.

لأجل تهدئة جو التوتر المصطنع هذا، صبرت سوريا على الضيم وأجرت بعض التنقيحات التكتية من دون التنازل عن أي شيء في ما خص توجهاتها الاستراتيجية المتعلقة بإيران وحزب الله والانتفاضة الفلسطينية.

هكذا ساندت سوريا رسمياً خريطة الطريق الأميركية، وساد الهدوء على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية والسورية ـ العراقية. ولقد حاول عدة قادة عراقيين أن يلجأوا إلى سوريا فمنعوا من ذلك على مرأى من وسائل الإعلام. جرى هذا خصوصاً بالنسبة إلى الأخ غير الشقيق للرئيس العراقي السابق، وطبان حسين، الذي اعتقلته القوات الأميركية بعد بضعة أيام على منعه من دخول سوريا، كما بالنسبة إلى نجلي صدام حسين ـ عدي وقصي ـ اللذين قتلا في تشرين الأول/أكتوبر 2003 في الموصل بعد أربع ساعات من الاشتباك مع 200 عنصر من مشاة البحرية الأميركية. وكان قد طلب من أولئك الضيوف أن يغادروا سوريا.

وشارك عدد من رجال الأعمال السوريين، بصورة غير رسمية، في المنتدى الاقتصادي للبحر الأحمر، على الرغم من حضور شيمون بيريز وبول بريمر المفوض السامي الأميركي في العراق. وقامت الممثليات الفلسطينية المتمركزة في دمشق، خصوصاً ممثليتا حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بخفض مستوى نشاطاتها الإعلامية. وفي 9 نيسان/أبريل 2005، في إيطاليا، خلال مأتم البابا يوحنا بولس الثاني، صافح بشار الأسد نظيره الإسرائيلي موشيه كاتساف. قال وزير الإعلام السوري في ما بعد أن الأمر لا يعدو كونه «موقفاً شكلياً، إذ إن البروتوكول يقضي بأن يتصافح المشتركون في المأتم بصورة

شكلية (. . .)، وأن تلك الحركة لا تنطوي على أي معنى ولا تمثل تغيراً في خط السياسة السورية»[144].

بالمقابل، عبرت واشنطن عن رضاها بعد تنفيذ سوريا جزئياً للطلبات الأميركية، وكانت العلامة الكاشفة: استئناف، ولو محدود، للمبادلات التجارية بين العراق وسوريا، بعدما كانت واشنطن قد منعت رجال الأعمال العراقيين عن التعامل مع دمشق. لكن بوادر التهدئة هذه لم تدم طويلاً. فقد رأت الإدارة الأميركية في البراغماتية السورية علامة ضعف، فاستمرت في اتهام دمشق بمساندة المقاومة العراقية، التي تضعها في مصاف سديم القاعدة، هذه التي لها بالتأكيد ناشطون في العراق. وقد جزم الجنرال جورج كيزي، قائد القوات الأميركية في العراق، بأن عدة مسؤولين بعثيين سابقين، ومن بينهم نائب الرئيس السابق عزت إبراهيم الدوري، يقودون المقاومة انطلاقاً من سوريا. وأكد وليم كريستول، مدير «مشروع من أجل قرن أميركي جديد»، أن «خيارات عسكرية حقيقية» باتت بعد الآن ضرورية ضد دمشق. ودعا إلى شن غارات جوية على البنى التحتية العسكرية، وإلى قيام وحدات برية بـ «عبور الحدود السورية بقوة» لوضع حد لتسلل المقاتلين الأجانب، وأضاف: «قد يكون بإمكاننا أن نحتل مدينة أبو كمال السورية التي يبدو أنها مركز قرار النشاطات السورية في العراق. وربما أمكن لنا أيضاً أن نساند المعارضة السورية جهاراً أو بصورة أكثر تكتماً»[145].

هكذا صارت مدينة أبو كمال الحدودية السورية قبلة أنظار القيادة الأميركية، وبالاستناد إلى خرائط تفصيلية وعمليات تنصت هاتفية، أراد خبراء البنتاغون أن يثبتوا أن هذه المنطقة تؤوي هيئة أركان حزب البعث السرية الجديدة، التي انطلاقاً منها تتألف الخلايا المسلحة الأشد نشاطاً والمسؤولة عن

---

(144) وكالة سانا، في 9 نيسان/أبريل 2005.

(145) ويكلي ستاندرد، في 20 كانون الأول/ديسمبر 2004.

الخسائر الأميركية. وأعدت العدة للقيام بعملية واسعة النطاق وأخذت تنتظر عبثاً الضوء الآخر من البيت الأبيض.

جاء الرفض متلازماً من وكالة الاستخبارات المركزية ومن وزارة الخارجية، التي كانت تؤيد استئناف التعاون مع دمشق في مكافحة الإرهاب. اعتبرت واشنطن حينئذ أن اللجوء إلى ضغوط عسكرية جديدة وعقوبات اقتصادية جديدة لن يكتب له النجاح في مجلس الأمن الدولي بينما كان الاتحاد الأوروبي قد باشر إجراء مفاوضات لعقد اتفاق شراكة اقتصادية مع دمشق[146].

مطالب واشنطن الخمسة

في هذا الجو الذي استعاد هدوءه، استعاد البيت الأبيض روح التعاون الذي كان قد أقامه غداة اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001. وفيما كانت واشنطن تحض سوريا على تطوير مبادلات من هذا النوع أيضاً مع الإدارة العراقية الجديدة، فإنها حددت خمسة شروط مسبقة لاستئناف «حوار بنّاء» مع سوريا.

يلحظ الشرط الأول أن تقيم في دمشق ممثلية أمنية لاستقبال خبراء وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) ومكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI)؛ وأن تعمل هذه، بدعم من دوائر الاستخبارات السورية، على منع تسلل متطوعين إلى العراق وعلى ضرب شبكات تمويلهم وإمدادهم بالأسلحة.

طلبت واشنطن ضرب «منظمة سرية عراقية» تضم ضباطاً بعثيين سابقين، تعمل في المثلث السني انطلاقاً من الأراضي السورية، وأن يُرسل وفد من أجهزة استخبارات الجيش الأميركي إلى دمشق للقيام بضرب هذه المنظمة بالتنسيق مع أجهزة المخابرات السورية.

الشرط الثالث يتعلق بمنح «حق تدخل محدود» في الأراضي السورية. فإنه، عملاً بموجب المتابعة، يحق للوحدات الأميركية أن تجتاز الحدود السورية ـ

---

(146) كانون الأول/ديسمبر 2004.

العراقية كي تطارد ناشطي المقاومة وتمنع نقل الأموال والأسلحة إلى العراق. لهذا الغرض، تلحظ واشنطن تأليف دوريات مشتركة، سورية ـ عراقية ـ أميركية.

وطلبت هيئة الأركان الأميركية أيضاً من سوريا أن تضع حداً لـ «تجنيد» مقاتلين لبنانيين يلتحقون بصفوف المقاومة العراقية. فإنه بحسب واشنطن، هناك عدة مئات من أبناء بلد الأرز يقاتلون في المثلث السني ضد القوات الأميركية.

الشرط الخامس يلحظ قيام أجهزة الاستخبارات الأميركية بجولات تفتيشية منتظمة لأجل إعداد مجموعات ثلاثية ـ أميركية، عراقية، سورية ـ تكلف بمتابعة مكافحة الإرهاب في مجمل المنطقة الصغرى (العراق، الأردن، سوريا، لبنان).

وصفت دمشق هذه المطالب بأنها «إملاءات» واعتبرتها غير مقبولة بتاتاً، إذ إنها تمس بسيادة البلاد. واعتبر النظام أن التعاون الأمني يجب أن يمر عبر سفارات البلدين، رافضاً وجود رجال لوكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي على أراضيه رفضاً قاطعاً. وكذبت أجهزة الاستخبارات السورية بشكل حازم وجود شبكات سرية عراقية على أراضيها. وبالمقابل، وافق بشار الأسد على مبدأ تأليف دوريات سورية ـ عراقية مشتركة، وقال إنه مستعد لتعزيز التعاون مع الحكومة العراقية المؤقتة.

على أن واشنطن لم تكف عن تحميل سوريا مسؤولية الصعوبات التي تواجهها في العراق، متعمدة الخلط بين المقاومة ضد الغرب والإرهاب الإسلامي. وقال بشار الأسد على صفحات جريدة «لاريبوبليكا» الإيطالية: «لا يمكن لنا، بوسائلنا نحن فقط، أن نراقب حدوداً طولها 650 كيلومتراً. تحدثت عن هذا الأمر مع مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية وطلبت تسليمنا أجهزة للرؤية الليلية ورادارات مماثلة لتلك المستعملة على حدودهم مع المكسيك. ووافقت في تشرين الأول/أكتوبر 2004 على تأليف دوريات مشتركة. لكنني لا أزال انتظر الجواب»[147].

(147) لاريبوبليكا، 28 شباط/فبراير 2005.

الحدود السورية العراقية: حدود سوء التفاهم المستمر

شدد الرئيس السوري على رشاحة كل الحدود في العالم قائلاً: «ليس في وسع أي بلد أن يراقب حدوده مراقبة كاملة؛ وخير مثال على ذلك هو الحدود الفاصلة بين الولايات المتحدة والمكسيك. لقد اعترف لي عدة مسؤولين باستحالة مراقبة الحدود مراقبة فعالة، فيما يطلبون من بلادي أن تفعل المستحيل على حدودها مع العراق. أكرر القول إن هذا مستحيل تقنياً (...). ومع ذلك، طلبنا مساعدة لوجستية وبذلنا جهوداً ضخمة لأجل تحسين مراقبة هذه الحدود. لكن بوادر حسن النية هذه لم تلاقِ شريكاً حقيقياً، لا من الجانب العراقي، ولا من جانب السلطات الأميركية»[148].

«ما من بلد يقدر أن يضع حداً للانتفاضة» في العراق أضاف بشار الأسد، وأوضح قائلاً: «إن الفوضى في العراق هي وليدة مشاكل سياسية يمر فيها هذا البلد وليست وليدة الحدود السورية. لنكن صريحين! إن الفوضى تخلق وضعاً مؤاتياً للإرهاب. هذه هي المشكلة الحقيقية (...). إن لسوريا كل المصلحة في عودة الاستقرار إلى العراق. وإذا استمرت الانتفاضة والإرهاب، ستزداد الفوضى ويتعرض العراق للانفجار من الداخل. سيكون لهذا السيناريو تأثير مباشر على بلادي، لأن عدم الاستقرار يعدي. من واجبنا أن نساعد العراقيين على استعادة الاستقرار. ويجب على كل حال أن نميز بين الانتفاضة وبين الناشطين الذين يقاتلون القوات الأميركية والبريطانية. فالأمران مختلفان. حين أتكلم عن إرهابيين، أعني أناساً يقتلون عراقيين. نحن نعارض بشراسة كل أشكال الإرهاب»[149].

تحتل الحدود مع العراق[150] مكاناً مركزياً في الجهد التوضيحي السوري،

(148) من حديث مع كريستيان أمانبور، CNN، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

(149) المرجع المذكور آنفاً.

(150) هذه الحدود التي رسمها بالقلم والمسطرة في أيار/مايو 1916 السير مارك سايكس وزير الخارجية البريطانية وفرانسوا جورج ـ بيكو وزير الخارجية الفرنسية، كانت الخط الفاصل

وصل إلى حد لم تحجم معه دمشق عن أن تشرح للغرب ـ بالأدلة الثابتة ـ أن نحو 80% من تسلل المتطوعين والمعدات إلى العراق تجري عبر الحدود مع العربية السعودية التي تواصل غض النظر. ظل الصمت سائداً من جانب البنتاغون، الذي يعتبر مملكة النفط حليفاً لا يُمس منذ توقيع حلف كينسي. عُقد هذا الحلف في شباط/فبراير 1945 على متن طراد أميركي بين الرئيس الأميركي والملك عبد العزيز بن سعود، وهو يلحظ أن تضمن الولايات المتحدة أمن المملكة وبقاء الأسرة المالكة مقابل ضمان نفط غزير وسعر رخيص.

إن هذا الواقع، غير المقبول سياسياً، لم يكن يوماً موضوع ريبورتاج على الأرض أو تحقيق عميق، في الصحافة الغربية الكبيرة.

لم تكن هذه الحدود، في نظر السكان المقيمين على جانبيها، سوى خط فاصل فرنسي ـ إنكليزي. طول هذا الخط 650 كيلومتراً، وهو يمتد في صحراء يتبدل وجهها حسبما تشاء الريح، وسط بادية رحبة تمتد على 800 كيلومتر من ضواحي دمشق حتى ضواحي بغداد. وفي غياب وحدة طبيعية دقيقة، تفرض هذه المجموعة المصنوعة من كثبان وصفيح متموج تواصلاً جغرافياً لم يتمكن أي ترسيم، وأي استراتيجي عسكري أن يقطعه قطّ.

تضامن عشائري

يؤوي هذا القسم من الهلال الخصيب منذ قرون عدة عشائر وعائلات ـ بدوية أو حضرية ـ تقرّب وقائع الزواج بين أبنائها المقيمين على جانبي الحدود بين مصائرهم المتشابكة، على الرغم من الإرث الاستعماري والنزاعات التي

بين منطقتي النفوذ البريطانية والفرنسية المقبلتين وفقاً للاتفاقيات الفرنسية ـ البريطانية التي جرى التفاوض عليها بموافقة من روسيا القيصرية قبل نشوب الثورة العربية الكبرى. جرى التصديق على هذه الاتفاقيات في مؤتمر سان ريمو بتاريخ 24 نيسان/أبريل 1924. وبموافقة من عصبة الأمم، وضعت اللجنة العليا للمؤتمر فلسطين والعراق تحت وصاية بريطانية، ونالت فرنسا انتداباً على المشرق يشمل سوريا ولبنان الحاليين.

كثيراً ما تحصل بين الجارين. وإذا ظهر خطر ما، اشتعلت نيران كبيرة من السهول إلى الأودية، ومن الأنجاد إلى الروابي، معلنة التعبئة الفورية. «هذه النيران التي تشاهد في الليل هي بالضبط ما لا يستطيع الجنود الأجانب أن يفهموه»، يقول لنا دليلنا عمرو.

إن مثال عشيرة السنية (كبرى عشائر العراق) وعشيرة عنزي، يترجم وحدة الهوية التاريخية والاجتماعية لهذه المنطقة التي تضم الحدود. إن هذه العشائر التي استقرت في منطقة الرابية القريبة من الموصل، وفي الجزيرة العراقية والسورية، خصوصاً في محافظتي الحسكة ودير الزور السوريتين، كانت مهيمنة على المسرح السياسي ـ العسكري طيلة حكم صدام حسين. وهناك عشائر أخرى كعشيرة دُليم، تسكن محافظة الأنبار العراقي (الذي عاصمته الرمادي)، ومدناً أخرى سورية؛ وعشيرة طي التي تسكن الموصل، وبعقوبة، وحلب، وحمص، وحماه، ودمشق؛ أو عشيرة المشاهدة التي تسكن شطري الجزيرة؛ تشكل هذه العشائر بصورة مفارقة وحدة حقيقية على الرغم من وجود الدولتين.

هذا التناسق العلمنساني (الإنتروبولوجي) ليس موجوداً عند العشائر السنية فقط. فهناك عشائر شيعية موزعة على جانبي خط الحدود، كعشيرة تميم (من بغداد إلى البصرة)، ومنتشرة في كل الأراضي السورية، خصوصاً في جوار حلب؛ وكذلك عشيرة بني أسعد (في بغداد، وبعقوبة، وسامراء والناصرية، والمثنى) وفي عدة مناطق سورية ولبنانية.

إن رئاسات الأركان الغربية، بتماديها في تصور العراق مناطق طائفية مندمجة متجاورة ـ سنية في الوسط وشيعية في الجنوب ـ ظلت زماناً طويلاً تجهل أو تتجاهل أهمية رباط الولاء الذي يشد العراقيين إلى عشيرتهم. وميزة بعض هذه العشائر هي بالضبط كونها تعتنق أكثر من مذهب، ومنها عشيرة الجبور، الموجودة في بغداد، وبعقوبة، وبابل، والموصل، كما في كامل شمال سوريا؛ وعشيرة العقيدات في إقليم الأنبار العراقي (خصوصاً مدن القائم،

وعانا، وروى) وفي نواحي دير الزور، والرقة، والبوكمال السورية؛ وأخيراً عشيرة بني حمدان التي تسكن كركوك، والموصل، وبغداد، وحلب.

أن منظومات الولاء المتعددة والمتشابكة هذه تفسر بقدر كبير وجود مقاتلين من التابعية السورية في العراق. فالسلطات المركزية في البلدين لا تأثير لها تقريباً في هذا الواقع، لأنها لا تحوز سوى سلطة محدودة على الاتحادات العشائرية. وبالتالي فإن قابلية الحدود السورية ـ العراقية للاختراق لا يمكن اعتبارها مجرد ظاهرة سياسية أو أمنية.

يخترق هذا التعقد حتى خطوط القرابة، من ذلك مثلاً، أن رجال عشيرة العقيدات خدموا في جيشي البلدين، دونما تمييز أو تفضيل حقيقي. ويوسف الزعيم، الذي ترأس الحكومة السورية من سنة 1966 إلى سنة 1970 كان ينتسب إلى الفرع السوري لهذه العشيرة. وشقيقه كان طبيباً في العراق، وابن عمه وزيراً للصحة في بغداد. وإلى هذه العشيرة إياها ينتسب الشاعر العراقي شفيق الكمالي، الذي كان أحد قادة البعث في بغداد، وهو مؤلف النشيد الوطني العراقي. وكان شقيقه توفيق الكمالي الذي يحمل الجنسية السورية أستاذاً في جامعة دمشق. كما أن شقيق عالم السياسة الشهير السوري عبد السلام العجيلي هو أحد زعماء الفرع العراقي لعشيرة العقيدات. ويمكن إيراد الكثير من هذه الأمثلة.

وفي سوريا كما في العراق، تلعب العشائر المختلطة دوراً هاماً في أجهزة الدولة. وفي ضوء إعادة النظر في بنية النظام العراقي في أعقاب حرب 1991، أعاد صدام حسين تنشيط دور العشائر بتعيين أشخاص منها في مختلف وظائف الإدارة العامة، والشرطة والقوات المسلحة. فوزير الدفاع الأسبق، الجنرال هاشم سلطان، هو أحد أعيان عشيرة طي. حينذاك، أمست علامات الولاء وسُبل الدخول إلى الدولة تمر، أكثر مما كانت حالها سابقاً، بعلاقات النسب والتنظيم القبلي، هذه التي كانت دائماً تتآلف مع المواطنة.

من المفارقة أن يكون سقوط بغداد قد عزز ترسخ علاقات التضامن التقليدية. فتجمع رؤساء العشائر الكبيرة في إطار مجلس أنشئ لكي ينسق

أعمالهم في ظل الوضع الجديد الناشئ عن احتلال القوات الأنكلو ـ أميركية. كان المراد آنذاك تأليف جبهة مشتركة لأجل ملء الفراغ في الحكم الوطني، كما وخصوصاً لأجل حماية الأسس الاجتماعية البدائية للمجتمع العراقي.

كان رد الفعل العشائري هذا شبيهاً بذلك الذي سبق ثورة 1920 ضد الاحتلال البريطاني. وقد أخذ نظام دمشق هذه التوازنات الموروثة من عدة أجيال بعين الاعتبار، فحافظ دوماً على علاقات متواصلة مع زعماء القبائل السورية ـ العراقية. ولا تزال هذه العلاقات قائمة حتى اليوم وتتمثل في زيارات منتظمة تقوم بها وفود قوية إلى دمشق.

إرهابيون جاؤوا من العربية السعودية

في هذه الأوضاع، يصبح مفهوماً، على نحو أفضل لماذا لا يقدر العراق، ولا سوريا، وبالتالي، لا الولايات المتحدة أو بريطانيا، أن يدعي السيطرة على تدفق الأشخاص والسلع عبر خط سايكس ـ بيكو السابق. جل ما تقدر الحكومة السورية أن تفعل، كما بينت من قبل، هو أن تبطئ هذا التدفق وتحدد هويته، لكنها لن تتمكن أبداً من إيقافه، حتى لو شاءت وقررت ذلك. في آخر الأمر، وكما يعرف استراتيجيو البنتاغون حق المعرفة، فإن التخفيف من شدة المجابهات في بغداد لا يمر عبر مراقبة سورية وسعودية للحدود، بل بإعداد حلّ سياسي داخلي لن يجد كل معناه إلا مع رحيل القوات الأجنبية.

كلما تعاظمت المقاومة المسلحة العراقية، وازداد تورط القوات الأنكلو ـ أميركية في الوحول العراقية، اعتبرت سوريا أن الأوضاع تتحسن لما فيه مصلحتها، لأن واشنطن ستسعى عاجلاً أو آجلاً إلى نيل عونها لأجل تهدئة الوضع وإفساح المجال أمامها للخروج بصورة مشرفة من العراق.

من هذا المنظور، تحوز سوريا ورقة رابحة إضافية تتمثل بالعلاقات التاريخية القائمة مع مختلف حركات المعارضة العراقية السابقة. فقد كان معظم قادة هذه الحركات قد لجأوا إلى دمشق وكان لأحزابهم فيها ممثليات، ومناضلون، وصحف. وعلى غرار أكثرية الطاقم الوزاري الجديد والأوساط

العليا في الإدارة العراقية، فإن الرئيس جلال طالباني، ونائب الرئيس طارق الهاشمي، ورئيسي الحكومة إبراهيم الجعفري ونوري المالكي، قد عاشوا من سنة 1980 حتى سنة 1990 في العاصمة السورية. وكان عدة أشخاص منهم، كالرئيس طالباني، يحملون جواز سفر سورياً حتى ربيع 2003. إلى ذلك، فإن دمشق ما برحت تساند المجموعات الإسلامية ـ البعثية الناشطة جداً في أقاليم الأنبار وتكريت والموصل وبغداد.

هكذا ظلّت سوريا متمسكة بنهجها التقليدي: أولاً، إقناع الولايات المتحدة بأنها دخلت مأزقاً عسكرياً لا منفذ له؛ ثانياً، فتح قناة التعاون الإقليمي؛ ثالثاً، تخفيف المعارضة الغربية المبدئية لسوريا المستعدة لتقديم عدد من التنازلات؛ لكن لهذه التنازلات ثمناً تريد واشنطن أن تساوم عليه لتحصل على أفضل سعر.

في 3 كانون الثاني/يناير 2005 سلك نائب وزير الخارجية، ريتشارد أرميتاج، طريق دمشق، هو أيضاً. كانت مهمته الرئيسية بالتأكيد جذب سوريا إلى **السلام الأميركي**، لكنه، بتواضع أكثر، كان يسعى خصوصاً إلى إقامة تعاون أمني كذاك الذي تحقق ضد شبكة القاعدة. شدد أرميتاج على أن تنقية العلاقات الأميركية ـ السورية تمر بالعراق من دون أن يساير سوريا في ما يتعلق بالملف اللبناني، ما معناه أن منطق المساومات لا يزال معمولاً به راهناً. وعملاً بسياسة العصا والجزرة، طلب تطبيق القرار رقم 1559 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، الذي طلب، من جملة ما طلب، سحب القوات السورية من لبنان.

وقدّم مساعد نائب وزير الخارجية، من جهة أخرى، إلى السلطات السورية، لائحة جديدة بأسماء ثمانية مسؤولين بعثيين عراقيين يشتبه بكونهم وراء الهجمات العسكرية التي تنطلق من التجمعات السكانية الحدودية. فردت دوائر الاستخبارات السورية مفندة هذا الزعم ومذكرة بأن اثنين من الأشخاص الثمانية المذكورين في اللائحة كانا واردين في لائحة مماثلة قدمها وليم بيرنز في أيلول/سبتمبر 2004 وأنهما اعتقلا في عمان وفي بغداد.

وأرادت دمشق أن تثبت حسن نيتها والتزامها من دون تحفظ بمكافحة الإرهاب، فألفت جهازاً لتشديد المراقبة على حدودها لعرقلة محاولات التسلل من قبل شبكة القاعدة إلى العراق كما إلى سوريا. فارتفع عديد الوحدات الحدودية، بين 2003 و2005، من 3000 إلى أكثر من 10,000 رجل. وأقيمت حواجز من أكياس الرمل يبلغ ارتفاعها ثلاثة أمتار على طول أكثر من 200 كيلومتر. وأقيمت ستائر من الشريط الشائك وتصوينات مكهربة على نقاط العبور الأكثر استعمالاً. وأقيم 540 مركز مراقبة يبعد واحدها عن الآخر 500 متر.

أتاحت هذه الإجراءات توقيف أكثر من 4000 ناشط جهادي مفترض، بين سنتي 2003 و2006. كان معظم هؤلاء يأتون من العربية السعودية. وفي 14 نيسان/أبريل 2005، كشف القائد الأعلى للقوات الأميركية في العراق، الجنرال جون أبو زيد، عن وجود 10,600 سجين لم يكن بينهم سوى 358 أجنبياً[151] ومعظم هؤلاء من التابعية السعودية. ويقدر مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية عديد الانتفاضة المناهضة للغرب في العراق بـ 30,000، وأوضح أنه يوجد بين هؤلاء أقل من 10% من الأجانب الذي يأتي معظمهم من الممالك النفطية[152]. إن السلطات الأميركية تحوز هذه الاحصائيات، لكنها ترفض مع ذلك أن تؤكدها وتنشرها، وتبقيها مصنفة. غير أن قانون الصمت هذا لا يحول دون استمرار الظاهرة ولا دون بقاء الحدود السعودية الطريق الملكية لجهاديي العالم قاطبة.

بالرغم من هذه المعلومات، تتمسك واشنطن باتهاماتها، طالبة من سوريا أن تفرض تأشيرة دخول على رعايا البلدان العربية الذين يأتون إلى سوريا.

---

(151) ذكر هذا عماد مصطفى سفير سوريا لدى الولايات المتحدة في نيويورك، في رسالة موجهة إلى سوكيلي، العضو في مجلس النواب. ونشر هذه الرسالة البروفسور جوشوا لانديس على موقع syriacomment.com.

(152) المرجع المذكور آنفاً.

وتطالب دمشق بتعاون سوري ـ عراقي في الجهود التي تبذلها لمكافحة الإرهاب، ولا سيما أنه بعد سقوط بغداد، تسللت إلى سوريا شبكة سلفية بمساعدة من شبكات الإخوان المسلمين السرية. بالرغم من بقاء هذا الخطر ضعيفاً، فقد حصلت عدة اعتداءات سلفية في أماكن مأهولة مختلفة في البلاد.

تدفق اللاجئين

لكن هناك واقعاً آخر يشغل دمشق أيضاً. فمنذ الغزو الأميركي، نزح مئات الألوف من العراقيين إلى سوريا، ويقدر عدد هؤلاء بما بين مليون ونصف ومليونين. وهكذا فإن دمشق، بلد اللجوء أو العبور نحو أوروبا وأميركا أو استراليا، قد تعاملت مع نحو ثلثي مجموع اللاجئين العراقيين في العالم. يفسِّر هذا جزئياً بتسهيل القانون السوري منح التأشيرات لأبناء البلدان العربية.

استقر معظم اللاجئين في العاصمة السورية وجوارها، خصوصاً في ضاحية السيدة زينب الشيعية، وفي جرمانا وقدسايا، أو في منطقة التل. ونتج عن طلب الوافدين الجدد تضخم هائل وأزمة سكنية حادة. وبعد أن كان متوسط ثمن إيجار شقة في جرمانا مثلاً يتراوح بين 100 و200 دولار شهرياً، ارتفع إلى أكثر من ضعفين وجاور 500 دولار الآن، وهو مبلغ ليس في متناول معظم السوريين. ويتمتع اللاجئون بمجانية التعليم والخدمات الصحية. وضاقت المدارس والمستشفيات بقاصديها، فاضطرت إلى فتح أبوابها مساءً وحتى ردحاً من الليل. كما أن استهلاك الطاقة المدعوم من الدولة (البنزين، الغاز، المازوت المنزلي) ارتفع ارتفاعاً كبيراً وبات بشكل عبئاً إضافياً على الإنفاق العام. وعلى عكس نظرائهم في الأردن، فإن اللاجئين إلى سوريا يحق لهم أن يشتغلوا، هذا بينما البطالة تطال رسمياً 10% من السكان.

على أن العون الهام الذي يقدمه الهلال الأحمر السوري، والمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية، تبقى غير كافية في غياب سند فعلي من المجتمع الدولي الحريص على مراعاة حساسية واشنطن. إن

رعاية هذين المليونين من الناس قد أُضيفت إلى نتائج العقوبات الأميركية والصعوبات البنيوية التي يواجهها اقتصاد في غمرة التحول.

يتألف قسم كبير من اللاجئين العراقيين من شيعة جاؤوا بصورة أساسية من جنوب العراق (منطقة البصرة) التي تبعد بضع عشرات من الكيلومترات عن الحدود الإيرانية. لماذا آثر سكان هذه المنطقة الحدودية اجتياز أكثر من ألف كيلومتر، في ظروف غاية في الصعوبة أكثر الأحيان، عوضاً عن اللجوء إلى إيران المجاورة؟ تأتي الأجوبة، من دون التباس، فيذكر بعضها الشعور بالانتماء إلى الهوية العربية، ويعرب بعض آخر عن خشية من «تأثير فارسي» أو الخوف من «فرق الموت»[153] العاملة في منطقة الأهوار الحدودية حول البصرة وشط العرب.

إن تدفق اللاجئين هذا على سوريا يمثل، في رأي الأمم المتحدة، أهم حركة لجوء في الشرق الأدنى منذ إنشاء إسرائيل سنة 1948. فمن أصل عدد سكان العراق البالغ 24 مليوناً، غادر البلاد نحو 3 ملايين منذ شباط/فبراير 2003 ونزح أكثر من مليونين ولجأوا داخل البلاد، فيما لاقى حتفهم حوالى 900,000 عراقي منذ بدء التدخل الأنكلو ـ أميركي.

(153) لازار ماريوس «البصرة، الجغرافيا السياسية لمنطقة شيعية»، **هيرودوت**، العدد 130، الفصل 3 سنة 2008. في البصرة كما في بغداد، دخل أفراد ألوية بدر دوائر الاستخبارات الجديدة واحتكرت قوات الشرطة وظائف الإدارة. تجاوز هؤلاء في الغالب نطاق تدخلهم القانوني، فمارسوا، خلال السنة الأولى بعد سقوط صدام حسين، المطاردة والاعتقال في سجون غير شرعية، وحتى إعدام المتهمين بجرائم زمن الحكم البعثي. وفي كثير من الأحيان، وكما في كل مكان في العراق، كانت مطاردة المتعاملين السابقين ذريعة لتصفية حسابات سياسية، أو مذهبية أو شخصية. كان يقوم بهذه الأعمال الانتقامية في بغداد أفراد من الشيعة في الشرطة أو في الدوائر الأمنية بمساعدة من متعاونين، تتخذ غالباً شكل «فرق الموت» الشهيرة، كان تورط الرسميين أقل ظهوراً في البصرة، حيث كان تنفيذ هذه الأعمال الدنيئة يوكل إلى عدة مجموعات سرية.

حكاية العقوبات الطويلة

قبل سقوط بغداد بكثير، أخذت السلطات الإسرائيلية، التي كانت على علم بما يعده البنتاغون، تشدد مساعيها الرامية إلى تصوير سوريا على أنها «التهديد الرئيسي الآخر للمصالح الأميركية في الشرقين الأدنى والأوسط». كانت حملة الشيطنة هذه في أوجها خلال ربيع 2002 في واشنطن، حيث كانت المنظمات المختلفة المتعاطفة مع إسرائيل ومن بينها الـ (AIPAC)، تحشد زبائنها في مجلس الشيوخ ومجلس النواب من أجل إدراج اسم سوريا في لائحة بلدان محور الشر.

وفي 18 نيسان/أبريل 2002، قدم ديك أرمي النائب الجمهوري عن تكساس، وصديقه إيليوت أنجل النائب (الديمقراطي)، عن برونكس، في المجلس مشروع قانون ـ **قانون محاسبة سوريا** ـ[154] حول «المسؤولية السورية». كان أنجل هذا قد اشتهر باعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل. اعتبر النص غير مقبول لاحتوائه نقاط ضعف قانونية. ثم عرض بصيغة جديدة في 12 نيسان/أبريل 2003، أي بعد أسبوعين على بدء الغزو الأميركي للعراق.

كانت المقدمة في غاية الصراحة، إذ إنها ترمي إلى «توقف سوريا عن مساندة الإرهاب، وإنهاء احتلالها لبنان، والتوقف عن تطوير أسلحة الدمار الشامل، والكف عن استيراد النفط العراقي بصورة غير مشروعة وعن إرسال أسلحة ومعدات عسكرية إلى العراق، وبالتالي تحميل سوريا مسؤولية المشاكل الجدية المتعلقة بالأمن الدولي التي سببتها في الشرق الأدنى، وإلى أهداف أخرى».

لكن المشروع رُفض مجدداً. وفي أواسط شهر آب/أغسطس، ذهب إيليوت أنجل إلى إسرائيل، واجتمع لمدة ساعة ونصف مع أرييل شارون، الذي اشتكى من التردد الأميركي. وفي الشهر التالي عاود أنجل طرح مشروعه من جديد.

(154) «قانون محاسبة سوريا» H.R. 4483 S. 2215.

بدأت هذه العملية بمبادرة من الـ (AIPAC) وجرت من أولها إلى آخرها تحت إشراف أبي الاستراتيجيا الإسرائيلية ريتشارد بيرل. وحسب وكالة التلغراف اليهودية (Jewish Telegraphic Agency(JTA)) كان مشروع القانون المعادي لسوريا من بنات أفكار «بعض أفضل أصدقاء إسرائيل في الكونغرس (...) وأكثر المتحمسين له في الإدارة»[155] إيليوت أبرامز المعروف بعلاقاته الوثيقة مع إيهود أولمرت.

وبعث سقوط بغداد في نيسان/أبريل 2003 نفساً جديداً في المآرب الأميركية ـ الإسرائيلية، وحث أنصار المشروع على استئناف الحملة على سوريا. وتشجع بعض أنصار إسرائيل بما بدا لهم نصراً حاسماً في العراق، فلم يعودوا يكتفون بمجرد تغيير في سلوك دمشق؛ بات ما يريدونه الآن هو القضاء على نظام بشار الأسد. فصرَّح بول وولفوفتس آنذاك قائلاً بأن تغيير النظام في سوريا بات أمراً لا بدَّ منه، وأسر ريتشارد بيرل إلى أحد الصحافيين قائلاً: إننا نستطيع أن نبعث برسالة قصيرة جداً، رسالة من خمس كلمات صغيرة، إلى سائر الأنظمة المعادية في الشرق الأدنى: الآن جاء دوركم! هذا كما أن صقور مجلس السياسة الدفاعية (Defense Policy Board) الذي يديره ريتشارد بيرل ويضم في صفوفه كينيث أدلمان، وإيليوت كوهين، وجيمس وولسي، كانوا هم أيضاً يؤيدون النهج القاسي حيال سوريا[156].

أخيراً وصلت حملة التأثير البالغة الحدة تلك إلى أغراضها، إذ صوت الكونغرس على مشروع القانون في كانون الأول/ديسمبر 2003 بأكثرية شبه مطلقة أي 398 صوتاً مقابل أربعة أصوات معارضة، وصدقه الرئيس بوش بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر. إلّا أنه بالرغم من التصويت شبه الإجمالي في الكونغرس، كانت إدارة بوش منقسمة جداً حول ملاءمة هذه السياسة. وإذا كان

(155) المرجع المذكور آنفاً.

(156) المرجع المذكور آنفاً.

محافظون جدد أمثال بيرل وبولتون وولفوفتس على استعداد للصدام مع دمشق، فإن المعارضة كانت قوية في وزارة الخارجية وفي وكالة الاستخبارات المركزية (CIA). حتى الرئيس لم يكن متحمساً كثيراً لذلك. وبحسب الـ (JTA) فإن بوش أعرب عن فتوره حيال القانون قائلاً: «هذا لأني مرغم على ذلك»[157].

وعملاً بالقانون الجديد، أعلن الرئيس بوش عن اتخاذ عقوبات اقتصادية جديدة بحق سوريا في 11 أيار/مايو 2004، زادت من الصعوبات البنيوية التي يواجهها الاقتصاد السوري.

(157) John J. Mearsheimer et Stephen M. Walt, *Le Lobby pro-israélien et la politique étrangère americane*, Paris, La Découverte, 2007.

7

من المستفيد من اغتيال رفيق الحريري؟

«إن من وراء اغتيال رفيق الحريري هو إما أنشتاين وإما حمار. فإذا كان الحمار فهو نحن، أي الأجهزة اللبنانية بالارتباط مع نظرائنا السوريين. وإذا كان أنشتاين، فليس يمكن استبعاد أي احتمال، حتى الأكثر تعقيداً والأكثر مفاجأة».

جميل السيد
المدير العام للأمن العام اللبناني سابقاً

كان لقاء الرئيس الفرنسي جاك شيراك ونظيره الأميركي في قمة الدول الثماني، التي انعقدت في حزيران/يونيو 2003 في إيفيان، من أكثر اللقاءات برودة، فالمعارضة الفرنسية لحرب العراق وخصوصاً خطاب دومينيك دوفيلبان الشهير في مجلس الأمن الدولي[158] كانا لا يزالان عالقين في بلعوم جورج دبليو بوش، الذي لم يتوقف سوى ساعتين في إيفيان قبل أن يستقل الطائرة إلى محطة شرم الشيخ المصرية، حيث كان سيجري عرض **خريطة الطريق** على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

(158) بتاريخ 14 شباط/فبراير 2003.

كان جاك شيراك يتهيب اللقاء مجدداً مع هذا الزائر المستعجل على شواطئ نورماندي – بعد مرور سنة بالضبط على لقاء إيفيان – في حزيران/يونيو 2004، بمناسبة الاحتفال بمرور ستين سنة على نزول الحلفاء. طلب من مستشاريه أن «يجدوا شيئاً ما دبلوماسي كفيل بتهدئة هذا السافل!» فأطلق موريس غوردو – مونتاني وجان – دايفيد ليفيت، الأول مستشاره السياسي والثاني سفير فرنسا في واشنطن، الفكرة التي صارت فيما بعد مشروع القرار رقم 1559 الصادر عن مجلس الأمن الدولي[159]. تضمن المشروع بصيغته الأخيرة قسمين: الفرنسي، الرامي إلى الانسحاب السوري من لبنان، والأميركي – الإسرائيلي، المطالب بنزع سلاح حزب الله.

في إيفيان، كان في رأس جاك شيراك ثلاث أفكار: تهدئة معسكره هو، الذي يلومه على المعارضة المبالغة في المجابهة مع واشنطن؛ التصالح مع جورج دبليو بوش؛ ومساعدة صديقه القديم رفيق الحريري في خلافاته مع قسم من المراجع في سوريا. كانت باريس تريد معاقبة دمشق التي شجعت قبل قليل تمديد ولاية الرئيس اللبناني إميل لحود، العدو الحميم لرفيق الحريري. وخلط جاك شيراك علاقاته الخاصة بمصالح بلاده، فأجرى «تحولاً كبيراً» للدبلوماسية الفرنسية؛ ووضع بذلك حداً لـ «شراكة استراتيجية» فرنسية – سورية جرى التوقيع عليها سنة 1996.

كان الدافع إلى هذه الشراكة في بادئ الأمر هو إتاحة الفرصة لسوريا كي تحسن علاقاتها مع البلدان الأوروبية برعاية فرنسا، وكانت تتجاوب مع شهر العسل بين باريس ودمشق التي تعتبر البوابة الثانية لدخول فرنسا إلى الشرق الأدنى بعد بيروت. كان جاك شيراك قد استقبل، سنة 1998 في باريس، حافظ الأسد، الذي يعتبر الرجل الأساسي في المفاوضات الإسرائيلية – العربية. وفي سنة 1999، قبل سنة على وفاة الرئيس السوري، كانت باريس أول مقصد دولي لبشار الأسد. كما أن الرئيس الفرنسي، الذي كان رئيس الدولة الغربية الوحيد

(159) ريشار لابيفير، «التحول الكبير» المرجع المذكور آنفاً.

الذي شارك في مأتم والده في حزيران/يونيو السنة 2000، كان قد سلم رسمياً بدور سوريا المثبت للاستقرار في لبنان. وكانت فرنسا، ابتداءً من أيار/مايو 2001، قد رعت الإصلاحات الإدارية والقضائية والمالية في سوريا. ودعمت الانفتاح السياسي الذي باشره النظام. وفي سنة 2002، أجرت دمشق إصلاحاً في نظامها المدرسي وأدخلت الفرنسية كلغة إلزامية منذ التعليم الابتدائي.

تعطي دمشق هذا «التحول الكبير» عدة تفسيرات، بالإضافة إلى الصداقة الخاصة التي تربط جاك شيراك برفيق الحريري. فقطار الإصلاحات التي دعمتها فرنسا توقف بسرعة بعدما اصطدم بمقاومة الحرس القديم في النظام الذي لم يكن مستعداً للتنازل عن امتيازاته. لكن إسناد أكبر عقد حول الغاز في تاريخ البلاد[160] إلى كونسورسيوم أميركي – بريطاني – كندي (أوكسيدنتال، بتروفاك، بتروكندا) هو الذي عجل القطيعة خصوصاً. لقد قدم الأنكلوساكسون عرضاً يزيد 150 مليون دولار عن عرض توتال. أنجز عقد القرن هذا، بصورة مستغربة، غداة إقرار الكونغرس الأميركي «قانون محاسبة سوريا»[161] وبالرغم من دعم شيراك شخصياً لتوتال، فكان بداية حقبة جليدية بين باريس ودمشق.

انعقد اجتماع مصالحة في نيسان/أبريل 2004 في باريس. في هذا الاجتماع، بدأ نائب الرئيس عبد الحليم خدام كلامه بإجراء حساب للعقد الغازي مبرراً المصالح السورية قبل أن يبدي أسفه لغياب باريس عن عملية السلام مع الإسرائيليين. وإلى جانب مراعاة واشنطن، زاد خدام الطين بلة حين شرح بصراحة تامة لجاك شيراك أن موقفه الأبوي حيال الرئيس السوري الشاب – سوريا ليست المغرب – لن يكون كافياً لفرض «الإملاءات الإصلاحية» من جانب باريس وبروكسل. وفشلت المصالحة، وبات الرابط العاطفي بين البلدين بعد ذلك مقطوعاً، ولا سيما أن جاك شيراك كان يتحمل يومياً ضغوط رفيق الحريري الودية الذي كان يحثه على تصليب النبرة مع بشار.

(160) قدرت قيمته بنحو 760 مليون دولار.

(161) انظر الفصل 6 من هذا الكتاب: «الهجوم والمعاقبة».

بينما كانت عملية القرار 1559 قد أطلقت، كان جاك شيراك ينوي أن يلعب ورقة لبنان متحرراً نهائياً من الوصاية السورية وتلقين بشار الشاب درساً.

في بادئ الأمر، كان الانقلاب الفرنسي في نظر الأميركيين ألعوبة. غير أنه، بعد عدة محادثات ثنائية بين موريس غوردو - مونتاني وكوندوليزا رايس حول رسم الخطوط العريضة للقرار 1559، وجد بوش، الذي كان يعتقد أنه أحرز انتصاراً حاسماً في العراق، أنها فرصة لضم فرنسا، ولو بصورة متأخرة، إلى مشروعه المسمى «الشرق الأوسط الكبير».

وعلى غرار جاك شيراك، وإن يكن لأسباب أخرى، كان جورج بوش يريد هو أيضاً أن يعاقب سوريا على معارضتها الصريحة لحرب العراق الجديدة ودعمها لمقاومة الاحتلال الأنكلو - أميركي. وأدرك البيت الأبيض سريعاً أن الانعطافة الفرنسية ستتيح له تدويل **قانون محاسبة سوريا** عن طريق القرار 1559. ثبتت قمة الدول الثماني التي انعقدت في **سي لاند** من 8 إلى 10 حزيران/يونيو 2004 عودة التلاقي الفرنسي - الأميركي حول وثيقة عمل جديدة تطلب انسحاباً سورياً من لبنان. ووضع مشروع القرار 1559 بصيغته النهائية أواخر تموز/يوليو في سردينيا، في أحد المقرات الخاصة برفيق الحريري، وبحضور وفد فرنسي وعدة شخصيات سياسية لبنانية.

كان يعتقد في باريس كما في واشنطن وتل أبيب أن الانسحاب السوري من بلد الأرز لا بدَّ أن يستدعي سقوط النظام السوري. إن نشوء مسار اغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري يجد هنا أحد مصادره. «إن القرار 1559 قد وضع السلاح في يد القتلة بقدر ما كان اختفاء رفيق الحريري بطريقة فظة سيعجل بالتأكيد بلوغ الهدف المنشود: سقوط النظام. وبالفعل، فإن الاتهام سيوجه إلى أعلى المراجع السورية فيما تكون هذه في حالة ضعف في مواقعها اللبنانية القديمة» كما شرح لنا أحد المسؤولين السابقين في أجهزة الاستخبارات اللبنانية[162].

(162) من حديث مع المؤلفين في 16 شباط/فبراير 2005.

لقد كان خطر تدويل الملف اللبناني على الدوام كابوساً حقيقياً بالنسبة إلى سوريا، التي تمارس في الواقع دور حماية على لبنان منذ اتفاق الطائف[163]، الذي وضع حداً لحرب أهلية - إقليمية دامت خمس عشرة سنة. وبالرغم من سياسة الاستدراك السورية الماهرة، ظهر هذا الخطر من جديد عشية انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود. غني عن القول إن هذا الاحتمال يثير الأهواء والسجالات، فيما كان رفيق الحريري يسعى بكل ما لديه من وسائل إلى الحفاظ على مستقبله السياسي ومصالحه المالية.

عين رفيق الحريري بدعم من سوريا سنة 1992 رئيساً لمجلس الوزراء، وترأس بعد ذلك خمس حكومات، وكان يحرص دائماً على الظهور كمدافع قوي عن الحضور العسكري السوري. لكنه عندما دخل في نزاع مع الجنرال لحود (الذي انتخب سنة 1998) ساءت علاقاته مع بشار الأسد. ولكي يعيد التوازن إلى موقعه، تحالف مع نائب الرئيس عبد الحليم خدام - الذي لم يعد يخفي طموحاته الشخصية - ومع شخصيات سورية أخرى تدعو إلى تقارب مع الولايات المتحدة والعربية السعودية. واستدعي من قبل الرئاسة إلى دمشق في أواخر آب/أغسطس 2004، فأقلع عن معارضته العلنية لتمديد ولاية إميل لحود.

استعجلت الحكومة اللبنانية تمديد ولاية حليف دمشق السافر، حرصاً منها على قطع الطريق على واشنطن. ففي 3 أيلول/سبتمبر 2004، عوضاً عن انتخاب رئيس جديد للسنوات الست المقبلة، أقر البرلمان اللبناني، الذي كانت أكثرية أعضائه موالية لسوريا، تعديل المادة 49 من الدستور كي يتاح للجنرال لحود تمديد ولايته ثلاث سنوات. وتحاشياً للاصطدام بحماته السوريين، صوت رفيق الحريري مكرهاً على التمديد لعدوه الحميم ثم استقال من منصبه في

(163) في 22 تشرين الأول/أكتوبر 1989 اجتمع البرلمان اللبناني في مدينة الطائف السعودية بناء على مبادرة من الجامعة العربية والبلد المضيف، في محاولة لوضع حد لحرب أهلية - إقليمية دامت خمس عشرة سنة. وقع 31 نائباً مسلماً و31 نائباً مسيحياً على «وثيقة تفاهم وطني» عرفت في ما بعد باتفاقات الطائف.

تشرين الأول/أكتوبر. وفي البرلمان، نددت المعارضة اللبنانية «المعادية لسوريا» بالخيانة واستنجدت، كما هي العادة دائماً، بحلفائها الغربيين.

في دمشق أيضاً لم يكن هناك إجماع على التمديد للحود بل إنه زاد من الصراع الخفي بين مختلف دوائر الحكم. فعملية الخلافة كانت لم تستقر بعد وقد أخذت تُتناقل شائعات عن مؤامرة تحاك ضد بشار الأسد.

ويوم 3 أيلول/سبتمبر هذا بالذات، اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1559 الذي عرضته باريس وواشنطن مجتمعتين. دعا هذا القرار إلى احترام سيادة لبنان، وطلب الانسحاب «الفوري لجميع القوات الأجنبية من لبنان». لم يأتِ القرار على ذكر سوريا، كما كانت تريد واشنطن في البداية، وطلب أيضاً «حل جميع الميليشيات ونزع سلاحها» مستهدفاً بذلك الجناح العسكري لحزب الله، حليف دمشق وطهران.

تمت الموافقة على القرار بفارق ضئيل جداً، إذ إنه نال 9 أصوات من أصل 15، وامتنعت ست دول (روسيا، الصين، البرازيل، الجزائر، باكستان، الفيليبين) عن التصويت. لم يفت هذه البلدان أن تنوه بتهافت مواقف واشنطن التي احتلت العراق للتو من دون أن تسأل عن منظمة الأمم المتحدة؛ كما أن إكراه سوريا على الانسحاب من لبنان وفي الوقت ذاته تخويل إسرائيل أن تحتل الأراضي الفلسطينية والجولان السوري، يشكلان أحد الوجوه المتكررة لسياسة «المعيارين والمكيالين» التي تعتمدها السياسة الأميركية منذ حرب حزيران/يونيو 1967.

في 14 شباط/فبراير 2005، اغتيل رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري في بيروت.

قبل أن يبدأ أي تحقيق في الجريمة، استدعت الولايات المتحدة سفيرها في دمشق، وطلبت من مجلس الأمن أن يؤلف محكمة خاصة لمحاكمة مرتكبي الجريمة. وساهم معظم وسائل الإعلام الكبيرة الغربية في الحملة، موجهة إصبع الإتهام إلى سوريا، متجاهلة تبني «جند الشام» للعملية، وهي مجموعة أصولية مرتبطة بشبكة القاعدة. لقد تبنت هذه المجموعة نفسها سابقاً عدة عمليات

اغتيال في سوريا ولبنان. واستعجلت جريدة «ليبراسيون» الفرنسية في تبني الرأي السائد، فأكدت «أن سوريا، على الرغم من إدانتها الحازمة لاغتيال رفيق الحريري، سيكون من العسير عليها أن تبعد عنها التهمة كونها تقف وراءها»[164]، وأضافت الجريدة: «قد يبدو هذا الاغتيال تحدياً من دمشق لباريس وواشنطن».

كان بيار باربانسى أكثر حذراً إذ إنه وضع الحدث في الإطار الإقليمي الذي صنعته حرب العراق الجديدة إذ قال: «غب الإعلان عن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، تكونت معادلة عالمية. بما أن الحريري كان معارضاً لسوريا (...) فيجب البحث عن مدبر الاغتيال في الدوائر الحاكمة في دمشق. هذا التعليل جذاب على كل حال. والنظام السوري ذو ماض ليس دائماً لصالحه. لكن ما يقلل من وجاهة هذا التعليل هو كون كل شيء يتجه صوب الضغط على سوريا، فيما يتعلق بالعراق، وبلبنان، وبملفات دولية أخرى»[165].

أما الرئيس السابق لدائرة الاستعلامات الأمنية في الـ (DGSE)[166]، آلان شويه، الذي يعرف سوريا معرفة دقيقة، فيعتبر أن الطبقة السياسية السورية «تحوز وسائل أخرى أقل مخاطرة للحفاظ على مصالحها. فإذا هي خلخلت الحكم متسببة باشتداد الضغط على النظام، فهي ببساطة تخاطر بالسقوط معه»[167].

ويتبنى هذه النظرة بارا ميخائيل، الباحث في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية في باريس (IRIS) قائلاً: «بالتأكيد سيتطلع الجميع إلى سوريا؛ فهي كانت بالطبع ذات مصلحة في التخلص من معارض لوجودها في لبنان. لكن هذه الفرضية من الضخامة بمكان ما يجعلها بعيدة عن الواقعية (...). هناك فرضية أخرى تقضي بالتطلع إلى الموساد. فالأجهزة السرية الإسرائيلية كانت دائماً ذات مصلحة في ضرب الاستقرار السياسي في لبنان. لا يجوز أن

(164) «ليبراسيون» في 15 شباط/فبراير 2005.
(165) «لومانيتيه» في 16 شباط/فبراير 2005.
(166) المديرية العامة للأمن الخارجي.
(167) «لوتان» في 15 شباط/فبراير 2005.

ننسى أن إسرائيل لا تزال في حالة حرب مع لبنان ومع سوريا. هناك نظرية أخيرة تقود إلى مجموعات أصولية تنتمي إلى القاعدة. فهؤلاء المتطرفون يريدون إزالة الدول ـ الأمم لكي يعيدوا **الخلافة**. والتبني الأول للجريمة، الذي بثته قناة الجزيرة، والذي يندد بالحريري ناعتاً إياه بـ «العميل الخائن» في خدمة العربية السعودية، يبدو تأكيداً لذلك. لكن، على المرء بالتأكيد أن يكون حذراً»[168].

وأما ريم علاف، المتخصصة بشؤون الشرق الأدنى في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، فتقول إن الاغتيال هو «من صنع أجهزة سرية وليس من صنع منظمة صغيرة (...). والذين قاموا به يبغون إغراق لبنان في الفوضى واتهام سوريا. لا أستطيع أن أتصور أن تبلغ السذاجة بأحد في سوريا إلى حد التفكير بأن هذا قد يساعده»[169].

في دمشق، استشعرت السلطات الخطر وأحست بأن ثمة «مكيدة» تستهدفها مباشرة، كما قال أحد مسؤولي الأجهزة الأمنية. وفي الأوساط الشعبية، الخبيرة برهافة أساليب الطبقة السياسية، يرفض الناس أن يصدقوا أن النظام على مثل هذه الدرجة من التهور والسذاجة «كي يقدم رأسه على طبق من فضة إلى الإسرائيليين والأميركيين». حسبما قال الحِرفي الدمشقي أحمد، الذي أضاف: «هناك سؤال كبير واحد يجول في خاطر السوريين: من المستفيد من الجريمة؟»[170].

في رأي بثينة شعبان، الوزيرة السورية المكلفة بشؤون المغتربين، أن هذا الاغتيال يندرج في السلسلة الطويلة لـ «أولئك الذين اغتالوا جهاد أحمد جبريل (ابن أحمد جبريل) في بيروت في أيار/مايو 2002، وعلي حسن صالح (كادر في حزب الله) في تموز/يوليو 2003، وإيلي حبيقة ـ في كانون الثاني/يناير

(168) القناة الأولى للتلفزيون الفرنسي، في 16 شباط/فبراير 2005.

(169) رويترز، في 14 شباط/فبراير 2005.

(170) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 16 شباط/فبراير 2005، انظر أيضاً لوك دوبيوفر.

2002 ـ فيما كان يزمع أن يكشف عن معلومات تفجيرية حول تورط المخابرات الإسرائيلية في مذابح صبرا وشاتيلا، وتصفية اثنين من كوادر حماس سنة 2001 في دمشق»[171]. وتدعي أجهزة استخبارات غربية وعربية مختلفة أنها تتعرف في هذه الجريمة على «سمة مصنع» مائير داغان الذي يدير الموساد منذ 2002. وقد سبق لهذا الاختصاصي بالاغتيالات المنتقاة وبـ «عمليات القتل في الخارج» أن كان قائداً للاستخبارات العسكرية في جنوب لبنان إبان الاحتلال الإسرائيلي.

لكن الأيديولوجيا المهيمنة كنست التحفظات. فقد صورت الصحافة الكبرى في الغرب رفيق الحريري كما صوره قسم من الطبقة السياسية اللبنانية، على أنه «معارض شرس» لسوريا، وذلك في الدقائق التي تلت نبأ اغتياله. وأكد هؤلاء أنفسهم أن الحريري ذهب ضحية مواقفه الأخيرة ضد نظام دمشق.

هذا مع أن دمشق أدانت بحزم هذا الاغتيال وذكرت بأن رئيس الوزراء اللبناني السابق كان حتى آخر لحظات حياته أحد أكبر حلفاء سوريا والمدافعين عنها. هذا على كل حال ما أكده هو بالذات قبل وفاته ببضعة أيام للصحافي فريديريك دومون: «يوم 4 شباط/فبراير 2005، كان سمير قصير قد نشر في جريدة «النهار» نداءً موجهاً إلى رفيق الحريري يدعوه فيه إلى إعلان أنه رئيس المعارضة. كنت على موعد مع رئيس الوزراء عند الظهيرة لإجراء حديث معه استغرق حوالى ساعتين. كنت لم أره منذ سنة تقريباً. كان من المنطقي جداً أن أسأل رفيق الحريري لماذا لا يعلن نفسه رئيساً للمعارضة. فكان جوابه كما يلي: لا أريد ذلك لأنني حريص على أن أبقى خياراً بديلاً عند دمشق. لا تنسَ أبداً أنني قومي عربي وسأبقى قومياً عربياً مهما حصل. ولذلك لن أسمح أبداً بأن يهان السوريون هنا، في لبنان، أو في مكان آخر. صحيح أن بيننا خلافات لكننا سنجد دوماً حلاً سياسياً لمشاكلنا»[172].

(171) وكالة سانا بتاريخ 12 حزيران/يونيو 2006.

(172) من حديث غير مصور مع المؤلفين، في 4 آذار/مارس 2009.

لقد زاد هذا الاغتيال بشكل مشهدي من النقمة على سوريا في لبنان، حيث اتهمت الأوساط المعادية للوجود السوري دمشق بتدبير الاغتيال. وجرت تظاهرات ضخمة في الشارع اللبناني الذي تعرض لقصف إعلامي لا سابق له. وعلقت تحت قباب سوق الحميدية، الذي يقع في قلب دمشق، لافتة عملاقة تخاطب «الأشقاء اللبنانيين» قائلة لهم: «إن الذين يتلاعبون بدم الشهيد رفيق الحريري يغتالون هذا القومي العربي الكبير مرة ثانية». وتضيف اللافتة إن مقتل رئيس الوزراء السابق يُستخدم وسيلة لإيذاء الشعب السوري وإيذاء العالم العربي.

بينما كان التهديد بتدخل عسكري أميركي في سوريا مطروحاً بشكل متزايد، كان بشار الأسد يعلن انسحاباً كاملاً للقوات السورية من لبنان في 5 آذار/مارس 2005، أي بعد أقل من ثلاثة أسابيع على الاغتيال. «بهذه المبادرة، تنفذ سوريا الالتزامات المقطوعة لدى التوقيع على اتفاقات الطائف وتنفذ القرار 1559 الصادر عن الأمم المتحدة»؛ هذا ما قاله الرئيس في خطاب أمام البرلمان السوري. «إن انسحاب الجيش السوري من لبنان لا يعني انتهاء دورها في هذا البلد (...). إن تأثير سوريا والتزاماتها عند جارنا لا تتوقف على حضور جنودها. وانسحاب هؤلاء الجنود لا يضر بمصالح سوريا، وإنما هو على العكس يفيدها. لهذا كنا قد باشرنا هذا الانسحاب منذ خمس سنوات وأعدنا 60% من هذه القوات إلى سوريا»، كما شرح بنبرة احتفالية.

بالفعل، كانت سوريا قد أعادت انتشار قواتها خمس مرّات، وخفضت عديد جنودها من 35,000 إلى 20,000 جندي السنة 2000، ثم إلى 14,000 جندي سنة 2005. ذلك أن إعادة بناء الاقتصاد اللبناني، وإعادة بناء الجيش الوطني اللبناني، والسلم الأهلي، كانت قد سمحت بإجراء هذه التخفيضات المتتالية للقوات السورية. على أن الانسحاب العسكري الأخير، على عكس الانسحابات الهادئة التي سبقته، ترك عند السكان شعوراً حقيقياً بالمهانة وإن أدركوا أنه يبعد عن البلد سيناريو شبيهاً بالذي جرى للعراق.

وفي 8 آذار/مارس، أي بعد مرور ثلاثة أيام على إعلان الانسحاب، نظم حلفاء دمشق تظاهرة ضخمة تأييداً لسوريا. شارك في التظاهرة عدة مئات الألوف في قلب بيروت جاؤوا ليعبروا عن معارضتهم للسياسة الأميركية ـ الإسرائيلية. «إن هذه التعبئة الشعبية قد بينت أن في لبنان تبايناً حقيقياً حول مسألة القرار 1559 الصادر عن الأمم المتحدة ـ كما قال الاختصاصي بالسياسة وليد شرارة ـ لأنه يفتح الباب لتدخل أميركي في شؤون لبنان الداخلية وفي العلاقات اللبنانية ـ السورية. إن الهدف الرئيسي لهذا القرار، فضلاً عن رحيل القوات السورية، هو نزع سلاح حزب الله الذي يمثل حركة المقاومة الرئيسية التي تمكنت من أن تفرض على الجيش الإسرائيلي انسحاباً غير مشروط من جنوب لبنان. إن حزب الله هو اليوم، وانطلاقاً من هذه المنطقة بالذات، قوة الردع الوحيدة القادرة على التصدي لرغبات إسرائيل في السيطرة. الدرس الثاني الذي أعطاه هذا التجمع هو تبيان تمسك قسم كبير من اللبنانيين بجهد التنسيق الاستراتيجي مع سوريا في ما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي ـ العربي. هذا التمسك لا يعطي بالطبع شهادة إيجابية عن إدارة الشؤون الداخلية اللبنانية من قبل سوريا وعن الحكم اللبناني في السنوات الأخيرة. غير أن من الواضح أن حزب الله والمتظاهرين أرادوا تأكيد أنهم يفرقون بين الإدارة الداخلية للشؤون اللبنانية وضرورة التنسيق بين لبنان وسوريا في مواجهة إسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة»[173].

جمعت المعارضة المناهضة لسوريا، بدورها، يوم 14 آذار/مارس، عدة مئات الألوف من اللبنانيين، وكان هذا مؤشراً إلى ضخامة الاستقطاب الذي أثاره الوجود السوري والانفعال الناتج عن غياب رفيق الحريري. وقد سجلت هذه المبادرة بداية حركة سياسية سميت «قوى 14 آذار/مارس» وثبتت تحالف الأحزاب والمنظمات المعادية لسوريا. يقود هذا القطب سعد الحريري، وريث رئيس الوزراء السابق. على أن جزءاً من قوى 14 آذار/مارس، هو التيار

---

(173) لومانيتيه، بتاريخ 12 آذار/مارس 2005.

الوطني الحر، الذي يترأسه الجنرال ميشال عون، أخذ يقترب من دمشق بعد الإعلان عن الانسحاب.

واستقرت المعارضة في ساحة الشهداء، في قلب بيروت، حيث نظمت احتفالاً شعبياً قدمت فيه جميع أنواع المأكولات، والنشاطات، والنقاشات، والندوات. وسرعان ما أطلق على هذه المبادرات اسم «ثورة الأرز» من قِبل الصحافة الدولية. وحسبما جاء في موقع مجلة (Jane's) على الإنترنت، فإن هذه الثورة نُظمت من قِبل وكالة لبنانية كبيرة للاعلان بالتعاون مع شركة التواصل اللندنية ساتشي أند سانشي[174].

وتحدثت مجلة صغيرة نيويوركية تعنى بالإثارة الإعلامية «عن أن مصادر استخباراتية أميركية أكدت أن (CIA) وعدة أجهزة استخبارات أوروبية تقوم الآن بتقديم المال والدعم اللوجستي إلى منظمي الاحتجاجات المعادية لسوريا في لبنان (...) وتشير عدة مصادر من بينها إلى أن هذا البرنامج الذي كان طي الكتمان مصدره مراجع الدعم إياها التي ساندت، قبل فترة، حركات تطالب بالديمقراطية في جورجيا، ثم في أوكرانيا»[175].

إذا كانت ضخامة التظاهرة لا تقبل أي شك، وإذا كان إرادة أكثرية لبنانية تبغي التحرر من الوصاية السورية ليست بأقل مشروعية، يبقى مع ذلك أن هذا التطور تحول بسرعة إلى نقطة ارتكاز للدفع باتجاه الإطاحة بالنظام السوري. إن «الثورة اللبنانية»، التي صُورت على أنها «الثورة البرتقالية» الثانية بعد ثورة أوكرانيا، وشُبهت بـ «ثورة الورود» في جورجيا، كانت تجسد «تجلياً إضافياً للعدوى الديمقراطية العالمية التي دشنتها واشنطن بعد انتهاء الحرب الباردة»، حسبما شرح لنا رجل المال جورج سوروس[176].

وكان يجري في أحياء بيروت حراك سُمي «إيقاع الحرية» (Pulse of

(174) Trish shuh, *Faking the case against Syria*, www.counterpunch.org, 18 november 2005.

(175) نيويورك بوست، 8 آذار/مارس 2005.

(176) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

Freedom) المستوحى مباشرة من تقنيات مسرح الشارع المستنبط في الولايات المتحدة. تذكرنا «هذه المسرحية بالأداء المثير للرثاء الذي قام به جنود مشاة البحرية حين لفوا تمثال صدام حسين بالعلم الأميركي، أو ببرودة فعل الأوركسترا الوطنية الجورجية التي راحت تعزف النشيد الأميركي بدلاً من نشيدها الوطني احتفاءً بـ «ثورة الورود»... لقد حول «إيقاع الحرية» النصب الوطني في ساحة الشهداء إلى... تمثال للحرية!» كما قال متأسفاً الصحافي تريش سوش، عضو جمعية مراسلي منظمة الأمم المتحدة.

من جهة أخرى، إن الهبات الممنوحة لصالح (Spirit of America) أي المنظمة غير الحكومية التي أقامت «إيقاع الحرية»، وهي هبات معفاة من الضرائب، هي التي أمنت تمويل الغذاء والخيام واللوجستية لمعسكر الخيام الذي نصب في وسط المدينة.

وكما يشير اسم المنظمة غير الحكومية هذه، فهي متخصصة في «صناعة تغيير النظام». يتبنى هذا النشاط جهاراً اثنان من قادتها، هما السفير الأميركي مارك بالمر والملازم مايك دولون؛ الأول هو نائب رئيس (بيت الحرية) والشريك في تأسيس (الصندوق الوطني لأجل الديمقراطية)؛ وكان مستشاراً لدى ثلاثة رؤساء وستة وزراء خارجية. والسفير بالمر هذا هو أيضاً مؤلف كتاب يحمل عنوان: (تحطيم محور الشر أو كيف يجب إسقاط آخر الدكتاتوريات في العالم من دون إطلاق رصاصة واحدة)، كما أنه اشتغل كثيراً في رسم استراتيجيا التواصل لإسقاط سلوبودان ميلوسيفتش في صربيا.

أما الملازم دولون، فيعمل انطلاقاً من قاعدة ماك ديل الجوية في فلوريدا. إنه يتصرف بموازنة تبلغ 8,2 ملايين دولار، وهو أحد المحركين الرئيسيين لـ «الحرب الدولية على الإرهاب» لكونه مكلفاً بالإعلام في **عملية الحرية الدائمة في أفغانستان والحرية في بغداد**. كان من قبل مساعداً للجنرال طومي فرانكس، ويتهم سوريا و«ربما لبنان» بإخفاء أسلحة الدمار الشامل العراقية في أراضيهما[177].

(177) *Front Line*, 20 avril 2006.

«إن تغيير النظام هو بالتأكيد هدفنا في لبنان وفي سوريا» يقول (المعهد اليهودي للشؤون الاستراتيجية (Jewish Institute for Security Affairs «JINSA») لقد كتبنا من زمان طويل أن هناك ثلاثة سُبل للوصول إلى ذلك: إقناع الدكتاتور بالتغيير، أو مساعدة الشعب المقموع على إسقاطه، أو ممارسة تهديد خارجي للإطاحة به»[178].

أنجز الانسحاب السوري بتاريخ 26 نيسان/أبريل؛ وبذلك طويت صفحة مضطربة في العلاقات السورية اللبنانية.

يقول ألان غريش إن «صورة "ثورة الأرز" تلك، المماثلة لـ "الثورة البرتقالية" في أوكرانيا، أو "ثورة الورود" في جورجيا، حظيت بترويج واسع من جانب وسائل الإعلام المحلية والدولية. لكنها، كما هي الحال دائماً، كانت ترمي إلى محو التاريخ الخاص بالبلاد، وترجمته انطلاقاً من شبكة قراءة تبسيطية: صراع بين الخير والشر، بين الديمقراطية والشمولية. ما من شك في أن معظم السكان كانوا قد ضاقوا ذرعاً بوجود القوات السورية وبتزايد تدخلات دمشق. فالأخطاء المتكررة من جانب القيادة السورية والتي اعترف بها الرئيس بشار الأسد في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ 5 آذار/مارس معلناً سحب قواته، وتضخم دور الأجهزة الأمنية في الحياة الداخلية، قد فاقمت التململ والنقمة، وذلك على الرغم من الدور الذي أدته سوريا في إنهاء الحرب الأهلية أو في مساعدة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان»[179].

بالرغم من الانسحاب السوري، ظل لبنان «المحرر» في أيدي الطبقة السياسية إياها و«المساندة الدولية» إياها. «لا بدَّ للراصد من أن يندهش أمام هذا الواقع: القادة المسؤولون عن الحرب الأهلية أنفسهم، الذين تعاون معظمهم مع سوريا قبل أن ينتقل إلى الضفة الأخرى، ظلوا يحتلون مقدمة

(178) المعهد اليهودي للشؤون الاستراتيجية، الأولويات في لبنان وسوريا، (Jewish Institute for Security Affairs, Priorities in Lebanon and Syria)، 2 آذار/مارس 2005.

(179) آلان غريش، «العرابون القدماء للبنان الجديد»، لوموند دبلوماتيك، حزيران/يونيو 2005.

المسرح (...)، ولم يقدم أي منهم أدنى اقتراح لإصلاح نظام سياسي مبني على الطائفية، والعشائرية، والفساد. شعارهم الوحيد هو: «السوريون مسؤولون عن كل مصائب لبنان»[180].

نظرية المؤامرة السورية ليست وليدة اليوم، وكذلك تدخلات الأجهزة السرية الأميركية. لا يزال كل فرد يتذكر كيف أطاحت عملية **أجاكس**، التي دبرتها الأجهزة السرية البريطانية والأميركية، برئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق، في آب/أغسطس 1953. فهي بإعادتها الشاه إلى العرش عن طريق تنظيم انقلاب، كانت تريد الحفاظ على المصالح النفطية الأنكلو ـ أميركية. يومها اتهمت لندن وواشنطن مصدق بأنه عميل للسوفيات، وكان قد قام للتو بتأميم مكامن النفط الإيرانية[181].

إن هذه الأساليب القديمة والمجربة لم تستعمل في إيران فقط، بل استعملت في المشرق أيضاً. «من أجل تسهيل عمل قوات التحرير، وإضعاف قدرة النظام السوري على تنظيم وإدارة عملياته العسكرية، وتقليل الخسائر وأعمال الدمار إلى الحد الأدنى، سيكون من الواجب بذل جهد خاص لتصفية بعض القادة الأساسيين. يجب أن يزول هؤلاء عند ابتداء الانتفاضة والتدخل العسكري. من أجل النجاح في هذا المشروع، علينا أن نوهم الناس بأن سوريا مسؤولة عن مؤامرات، وأعمال تخريب، وأعمال عنف، ضد الحكومات المجاورة (...). ستستعين أجهزة الـ (CIA) و(SIS)[182] بقدراتها النفسانية وهوامش مناوراتها على الأرض كي تزيد التوتر. ولهذا الغرض، ستحظى «لجنة من أجل سوريا الحرة» بالتمويل اللازم، وتحظى مجموعات سياسية ذات طاقات شبه عسكرية بالأسلحة اللازمة. ستحرض الـ (CIA) والـ (M16) على القيام

(180) المرجع المذكور آنفاً.

(181) سنة 2000، في ظل إدارة كلينتون، اعترفت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، في تقرير رسمي، بدور الولايات المتحدة في دعم وتمويل انقلاب آب/أغسطس 1953.

(182) SIS: أجهزة الاستخبارات البريطانية.

بانتفاضات داخلية، خصوصاً بواسطة جماعة الإخوان المسلمين في دمشق»[183].

إن التقرير الذي اقتطف منه هذا المقطع، والذي نُظم في أواخر سنة 1957 ونال موافقة الرئيس الأميركي أيزنهاور ورئيس الوزراء البريطاني ماكميلان، قد نشر سنة 2003، وكان يلحظ اغتيال قادة سوريين، وافتعال حوادث على الحدود السورية وفي البلدان المجاورة. فكان المقصود منذ ذلك الحين تبرير اجتياح لسوريا بغية إسقاط نظام دمشق المنتخب ديمقراطياً، والذي كان يمثل تهديداً للممالك النفطية المجاورة الموالية للغرب، وللمصالح الأنكلو ـ أميركية في المنطقة.

في تلك الحقبة، كانت سوريا، بعد إسقاط دكتاتورية الشيشكلي سنة 1954، قد أقامت نظاماً ديمقراطياً تعددياً وعلمانياً، لا مثيل له في العالم العربي حتى حينه. وكانت، غداة حرب السويس، قد تقربت من الاتحاد السوفياتي. كانت استراتيجيا نسف الاستقرار التي سلكتها واشنطن ولندن توصي باغتيال رئيس جهاز الاستخبارات السورية عبد الحميد السراج، ورئيس هيئة الأركان عفيف البزري، وقائد الحزب الشيوعي السوري خالد بكداش. غير أن التحولات التي جرت سنة 1958، ومن بينها الوحدة السورية ـ المصرية، وإسقاط النظام الملكي الموالي للغرب في العراق، ووصول فؤاد شهاب إلى رئاسة الدولة اللبنانية (خلفاً لكميل شمعون الموالي لأميركا) قد أبطلت هذه الخطة.

وها هو التاريخ يعيد نفسه بعد مرور نحو نصف قرن. فإنه باسم الحرب على الإرهاب، اجتاحت قوات واشنطن ولندن العراق، الذي يختزن باطن أرضه ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم. ودمشق، الواقعة في قلب «الشرق الأوسط الكبير»، لا تزال تشكل عقبة في طريق إعادة إنتاج الوصاية الاستعمارية. وإلى سياسة التهديد بالقوة، ها هي الدول الغربية تضيف العدالة الدولية الجديدة.

(183) ذي غارديان، في 27 أيلول/سبتمبر 2003.

شهود زور دتليف ميليس

إن انهيار نظام دمشق، الذي تنبأ جاك شيراك لجورج بوش بحتميته في حال انسحاب سوريا من لبنان، والذي بشرت به الأجهزة السرية الغربية، لم يحصل. واتخذ في مجلس الأمن الدولي قرار جديد أطلق آلية تحقيق دولي لأجل كشف مدبري اغتيال رفيق الحريري كما يقال رسمياً.

أنشأ مجلس الأمن لجنة تحقيق دولية، وعُيِّن على رأسها القاضي دتليف ميليس. عمل دتليف ميليس نائباً عاماً في ألمانيا الغربية ضمن نطاق نفوذ الـ (CIA) قبل أن يعمل في واشنطن لدى (WINEP) وهو مركز للبحث شريك مع الـ (l'American Israel Public Affairs Committee (AIPAC)) إنه من التابعية الألمانية، وقد أحاط نفسه بفريق عمل معظمه من الألمان والإسرائيليين. رئيس المحققين العاملين معه هو الاوسترالي نك خالداس الذي هو في الحقيقة مصري يحمل الجنسية الأسترالية ويقيم أفضل العلاقات مع الموساد. راح هذا الفريق يسعى وراء أهداف بعيدة جداً عن البحث عن الحقيقة، لأن مهمته الحقيقية كانت توجيه الاتهام إلى الذين يعارضون خطط الولايات المتحدة وإسرائيل في الشرق الأدنى.

كان جاك شيراك، المطلع على هذه المعلومات، قد تعهد شخصياً لأرملة رفيق الحريري بإنشاء محكمة دولية خاصة[184]. في ظل هذه الظروف من التعاون الدولي الإجماعي المستغرب، قال رئيس الأمن العام اللبناني الأسبق جميل السيد: «من اغتال رفيق الحريري هو إما أنشتاين، وإما حمار».

(184) عملاً بالقرار رقم 1664 المتخذ بتاريخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2005، أنشئت محكمة خاصة لمحاكمة مرتكبي الاغتيالات في لبنان، ونالت موافقة الحكومة اللبنانية. وعملاً بالقرار الجديد رقم 1757 الذي اتخذ في 30 أيار/مايو 2007، دخلت الأحكام المتعلقة بإنشاء المحكمة ونظامها حيّز التنفيذ في 10 حزيران/يونيو 2007.

في 30 آب/أغسطس 2005، قرر القاضي الدولي توقيف أربعة جنرالات لبنانيين هم الأعلى رتبة، في الأجهزة الأمنية عند حصول الاغتيال، ومن بينهم محاورنا جميل السيد. وبناءً على طلب دتليف ميليس، أوقف القضاء اللبناني الجنرال علي الحاج، المدير العام السابق لقوى الأمن الداخلي، والجنرال ريمون عازار مدير المخابرات العسكرية السابق، ورئيس الحرس الجمهوري السابق الجنرال مصطفى حمدان. وسيق الجنرالات الأربعة أمام لجنة التحقيق للتحقيق معهم.

لم يغادر الجنرالات الأربعة سجن رومية (في ضواحي بيروت) إلا في 29 نيسان/أبريل 2009، بسبب عدم وجود أدلة. وأعلن عن إطلاق سراحهم الاحتفالي في أول جلسة عقدتها المحكمة الخاصة بلبنان (TSL) وبثها التلفزيون اللبناني مباشرة كما نقلت إلى الإنترنت. رحب الدفاع بقرار المحكمة: «بعد أربعة وأربعين شهراً، اعتبر أن الحق قد أقيم وأنه كان يجب أن يقام قبل أربعين شهراً»؛ هذا ما قاله لوكالة الصحافة الفرنسية ناجي البستاني، محامي رئيس الحرس الجمهوري السابق ورئيس الاستخبارات السابق. إلا أنه قبل الوصول إلى هذه الخاتمة، كانت الطريق طويلة.

في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2005، قدم دتليف ميليس أول تقرير له إلى مجلس الأمن. أكد في هذا التقرير أن «حزمة من الأدلة المتقاربة تشير إلى لبنانيين وسوريين ضالعين في الهجوم الإرهابي». وذكر إفادات شخصيات لبنانية مناوئة لسوريا تفيد بأن اغتيال رفيق الحريري مرتبط بمعارضته المتنامية لدمشق. ويذكر التقرير أيضاً تبني مجموعة سلفية لعملية الاغتيال في بيان بثته قناة الجزيرة التلفزيونية، وتحمل هذه المجموعة اسم «النصرة والجهاد في بلاد الشام»؛ ويصف البيان رفيق الحريري بـ «عميل الكفرة في مكة والمدينة». كما وصل إلى وكالة رويترز تبنٍ مماثل يضيف أن الجريمة ارتكبت «لكي تكون درساً».

يستند تقرير ميليس بالدرجة الأولى إلى إفادات ثلاثة سوريين، بينهم المدعو

زهير الصديق. يتهم هذا الأخير سبعة من قادة أجهزة المخابرات السورية بتدبير الاغتيال، وبين هؤلاء شقيق الرئيس السوري، ماهر الأسد، قائد الحرس الجمهوري الشديد القوة[185]، والرجل الثاني الحقيقي في النظام، وكذلك صهر الرئيس آصف شوكت، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية. ويذكر أيضاً الجنرالات اللبنانيين الأربعة. يضيف التقرير أن «السيد الصديق صرَّح بأن قرار اغتيال السيد الحريري اتخذ في الجمهورية العربية السورية وتبعته اجتماعات سرية في لبنان بين مسؤولين لبنانيين وسوريين كبار، عهد إليهم بإعداد تنفيذ الجريمة. ابتدأت هذه الاجتماعات في تموز/يوليو واستمرت حتى كانون الأول/ديسمبر 2004، ويقول التقرير إن سبعة مسؤولين سوريين كبار وأربعة لبنانيين اشتركوا في المؤامرة، وأن الترتيبات ابتدأت في شقة السيد الصديق في خلده».

وأدلى الصديق أيضاً بتوضيحات تقنية تتعلق بالترتيبات الإعدادية للاعتداء، ويؤكد أنه انتقل إلى مخيم عسكري في الزبداني، يبعد نحو عشرين كيلومتراً عن العاصمة السورية. «صرَّح بأنه شاهد في المخيم شاحنة ميتسوبيشي (ناقلة القنبلة التي قتلت الحريري): كان هناك ميكانيكيون يشتغلون فيها؛ وقد جرى توسيع أرضية الشاحنة وتوسيع أبوابها وملئت بالمتفجرات؛ ووضعت متفجرات تحت مقعد السائق أيضاً. وشاهد السيد الصديق في المخيم شاباً تمكن من معرفة هويته هو السيد أبو عدس (...). إن اعترافات السيد الصديق بضلوعه المباشر في الاعتداء، التي أدّت إلى توقيفه، تعزز صدقيته» كما أوضح التقرير أيضاً.

وهناك شاهد آخر «مقنع» لم يكشف عن اسمه ويدعي أنه عمل في خدمة أجهزة الاستخبارات السورية، يقول إن «مسؤولاً أمنياً لبنانياً ذهب عدة مرّات إلى الجمهورية العربية السورية لأجل الإعداد للجريمة وحصل على موعد في

---

(185) الحرس الجمهوري هو وحدة خاصة من الجيش السوري يقودها ماهر الأسد أحد أشقاء الرئيس، وهي مكلفة بالدفاع عن العاصمة وعن سلامة أسرة الأسد.

فندق ميريديان في دمشق وعلى عدة اجتماعات في القصر الرئاسي، في مكتب قائد الأمن السوري (...). وكان للشاهد صلات وثيقة بكبار المسؤولين السوريين العاملين في لبنان».

وهناك شاهد أساسي ثالث «اتصل باللجنة وصرَّح بأنه التقى الجنرال حمدان في أواسط تشرين الأول/أكتوبر، وأن الجنرال نطق أمامه بكلام سلبي جداً عن السيد الحريري، متهماً إياه بأنه موال لإسرائيل، وختم الحديث قائلاً: «سنرسله في رحلة. باي - باي حريري»؛ وأنه بعد الاغتيال، نُصح الشاهد بحرارة بأن لا يخبر أحداً عن هذا الحديث».

وجاءت خلاصة تقرير ميليس على الشكل التالي: «بعد الاستماع إلى الشهود، واستجواب المشتبه بهم في الجمهورية العربية السورية، والتثبت من أن خيوطاً عديدة تشير مباشرة إلى ضلوع رجال من المخابرات السورية في الاغتيال، فيكون من واجب سوريا أن توضح قسماً كبيراً من المسائل غير المحلولة».

لقد شطب اسم ماهر الأسد واسم آصف شوكت من الصيغة المعلنة للتقرير، بناءً على طلب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة كوفي أنان، لكن السفير البريطاني في نيويورك باح بالاسمين للصحافة لاحقاً.

وجاء في التقرير أيضاً ذكر لأعضاء في مجموعة أصولية أخرى تدعى **الأحباش**، لكن لا يبدو أنه يعيرها أي اهتمام. كما كتبنا سنة 2006، إن «هذه الخيوط الأخيرة قد ذكرت لأجل تسهيل استبعادها، إذ إن دتليف ميليس كان لا يعول إلا على قناعته بوجود مكيدة حاكها ونفذها مسؤولون أمنيون كبار لبنانيون وسوريون»[186].

ولما كان تقرير ميليس خالياً من أدلة «دامغة»، فقد جاءت ردود الفعل عليه متباينة. الحكومة السورية ندّدت به واعتبرته «نصاً أحادياً ومسيساً»، بينما حيت الأوساط الحاكمة الغربية «مهنية» القاضي الألماني. أما أجهزة الاستخبارات

(186) ريشار لابيفيير، «التحول الكبير». المرجع المذكور آنفاً.

البريطانية، فقد خيبت النتيجة ظنها وأغاظتها التداخلات الإسرائيلية، ولا سيما أن عائلة الحريري «اشترت بعض الشهادات بشكل واضح». وكنا قد استشهدنا أيضاً بمسؤول رفيع في الإدارة البريطانية، قال إنه «غداة الاغتيال بالذات هرول إلى بيت سعد الحريري أشخاص كانوا على استعداد لبيع أي شيء (...). والمأساة هي أن الابن اشترى كل شيء، بعد أن أعمى بصره الانتقام لأبيه»[187]. وأضاف المصدر نفسه قائلاً إن عدة أشخاص مولتهم عائلة الحريري على مدى أشهر لأجل تقديم معلومات تدعم فرضية إتهام سوريا.

تقول الصحافية ليندا هيرد إنه «بعد الأكاذيب عن العراق، وبالنظر إلى إدراج سوريا في لائحة أهداف المحافظين الجدد، على المرء أن يتحلى بأقصى درجات الشك، وخصوصاً أن يتساءل عن دوافع هذا التحقيق الدولي. لم يكن هناك تحقيق دولي حول وفاة عرفات، والسادات، وعبد الناصر، وألليندي، أو حتى حول تسميم يوتشنكو. لماذا؟ لأن هذه التحقيقات لا تنفع المصالح الغربية. فلنحذر الانجرار إذن وراء هذه اللعبة السياسية المشبوهة»[188].

ويحذر الكاتب المصري عبد الله الصيناوي من دسيسة مماثلة لتلك التي أدّت إلى إسقاط النظام العراقي، الذي اتهم تارة بحيازة أسلحة دمار شامل وطوراً بإقامة علاقات مع القاعدة: «إن مسيرة التحقيق المذكور اتخذت منذ البداية منحى سياسياً أحادياً. كان هذا يبدو حتى أشبه بالطبقة الأولى في قرار يتهم سوريا بغية إعداد الطبقة الثانية التي قوامها محاصرة سوريا بحظر سياسي واقتصادي. إن إطلاق هذا الصاروخ يُراد له أن يسقط نظام الأسد، بعد حين»[189].

في دمشق، وجه مكتب العلاقات الخارجية لحزب البعث إلى وزارات الخارجية في الدول الغربية بلاغاً ينعت فيه تقرير ميليس بـ «المسيَّس»

(187) المرجع المذكور آنفاً.
(188) غولف نيوز، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2005.
(189) أرابونال، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

و«المتحيز» و«العديم الموضوعية»، إذ إنه يستند إلى إفادات أشخاص «لا يتمتعون بأية صدقية بينما أنه يهمل بصورة مستغربة أقوال المسؤولين السوريين». ويعتبر حزب البعث أن عمل دتليف ميليس «عار من كل صدقية قضائية ومهنية، لأنه بني على فرضيات وافتراءات (...)، وأنه، على عكس ذلك، يأخذ بالروايات الملفقة من قبل وسائل الإعلام اللبنانية والأجنبية». وشدد البلاغ أخيراً على الظروف الدولية التي أحاطت بفتح التحقيق، منوهاً بأن الضغوط التي تتعرض لها سوريا تندرج في إطار «مشروع إسرائيلي - أميركي يرمي إلى إعادة رسم خريطة المنطقة وفقاً للورشة التي فتحت في العراق». ويختم البلاغ بالقول إن سوريا تعاقب على معارضتها غزو العراق وإن الغاية من الضغوط هي دفعها إلى التخلي عن حقوقها في الجولان عن طريق عقد صلح منفرد خارج إطار قرارات الأمم المتحدة.

بعد مرور عشرة أيام على نشر تقرير ميليس، اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1636، الذي يطلب من سوريا أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع لجنة التحقيق، ويوضح أن «عليها أن تلقي القبض على كل المسؤولين أو المواطنين العاديين السوريين الذين تشتبه اللجنة بضلوعهم في التخطيط، أو الإشراف، أو التنظيم، أو التنفيذ لهذا الفعل الإرهابي، لكي يوضعوا، من دون شرط، تحت تصرف المحققين». لكن القرار لحظ خصوصاً أن «اللجنة تحوز سلطة تحديد مكان وكيفية استجواب المسؤولين أو المواطنين السوريين الذين ترى من المفيد استجوابهم». إن في هذا النص من اللبس ما يتيح للقاضي ميليس أن يستعيد سيناريو الجنرالات اللبنانيين، إذ إنه يعتمد الغموض القانوني بين صفة الشاهد وصفة المتهم، ويسمح باستجواب الأشخاص خارج سوريا وبدون ضمانات مسبقة. اعتبرت دمشق أن هذا القرار يمس بسيادتها الوطنية، فرفضته، وطلبت توضيحات في ما يتعلق بالأصول الإجرائية. وحصلت على هذه التوضيحات بعد أخذ ورد طويلين شاركت فيهما بلدان عربية عدة ومن بينها العربية السعودية. وجرت الاستجوابات في مطلع كانون الأول/ديسمبر 2005 في فيينا ولم تشمل ماهر الأسد وآصف شوكت.

إن القرار 1636 قد استغل فكرة العدالة الدولية، وسجل مرحلة بائسة في تاريخ الأمم المتحدة. فإن دتليف ميليس، الذي كانت مهمته في البداية محصورة بتقديم عون تقني للقضاء اللبناني، بات يدير ويوجه، على هواه، تحقيقاً خرج كلياً من يد السلطات المحلية. واعتبرت دمشق أن التحقيق يجري بصورة تستهدف مصالحها وسيادتها الوطنية، فسعت جهدها إلى تبيان تحيّز تقرير ميليس، وأنشأت في آخر الأمر لجنة تحقيق خاصة بها.

وردّت جريدة **تشرين** على القاضي ميليس بنشر صورة معمقة للشاهد محمد زهير الصديق: «هذا الرجل فار من الجيش السوري، ومجرم ملاحق من جانب قضاء بلاده بجرم اختلاس أموال وتزوير واستعمال المزور». أجرت الشرطة في فرنسا تحقيقاً معه، فتراجع. وبعد أن كان ادعى أنه عقيد في أجهزة الاستخبارات السورية ورئيس مكتب الجنرال حسن خليل سابقاً، أعترف بأنه قبض مبلغاً ضخماً من المال لقاء إفادته الكاذبة. وحسب ما قالت مجلة **دير شبيغل**، فإن الصديق قال لأخيه إنه صار «مليونيراً بعدما سمّع درسه»[190]. وقالت مجلة **دير شبيغل** إن إفادة الصديق ملفقة تماماً، فهو لم يشترك في الاعتداء، والاجتماعات الوهمية في شقته لم تحصل بتاتاً، وضلوع سبعة مسؤولين سوريين وأربعة جنرالات لبنانيين ليس سوى تلفيق؛ وأخيراً إنه لم يشاهد قط شاحنة المتسوبيشي التي انفجرت لدى مرور موكب رئيس الوزراء اللبناني السابق.

كان هذا التحول الذي خلخل هندسة التحقيق كلها كارثة حقيقية بالنسبة إلى ميليس. لكن الضربة القاضية جاءت من الشاهد الثاني: لؤي السقّا، وهو سجين سوري في تركيا متهم باعتداء ارتكب في اسطنبول. تعتبر أجهزة الاستخبارات التركية أن السقّا عميل محلي لشبكة القاعدة. وقد باح هذا للصحافة السورية بأن أربعة من رجال الـ (CIA) زاروه في السجن وعرضوا عليه إطلاق سراحه ومبالغ هامة من المال لقاء إدلائه بإفادة يتهم فيها مسؤولين سوريين بقتل رفيق

(190) دير شبيغل، بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

الحريري. كان عليه، حسب ما قال محاميه، أن يقول إن الجنرال آصف شوكت طلب منه أن يجند ناشطاً عراقياً كي يقود السيارة الانتحارية ويصدم بها موكب الحريري، موهماً إياه بأن المقصود هو وفد رئيس الحكومة العراقية إياد علاوي، حليف واشنطن. لكن السقّا رفض عرض رجال الاستخبارات الأميركية.

في الأول من كانون الأول/ديسمبر 2005، تسمرت سوريا بكاملها أمام شاشات التلفزيون لتشاهد مؤتمراً صحفياً يعقده «الشاهد المقنع»، هسام طاهر هسام، وينقله التلفزيون السوري. كان قد وصف هذا الشاهد بأنه ضابط سابق في المخابرات السورية؛ قال هذا الشاب الكردي إنه أوقف من قِبل الشرطة اللبنانية، وأودع السجن حيث تعرض للتعذيب طيلة أسبوعين، ثم زاره صحافي قريب من أسرة الحريري. عرض عليه هذا الصحافي صفقة: حريته مقابل إفادة يدلي بها أمام لجنة التحقيق. «لقنني معاونون للنائب سعد الحريري ومعهم شخصان أجنبيان ما يجب أن أقوله للمحققين. أعطوني أسماء وتفاصيل القصة التي يجب أن أحكيها. وفي أثناء اجتماع جرى في مكتب وزير الداخلية، عرضوا عليّ مبلغ 1,3 مليون دولار لقاء إدلائي بإفادة تتهم عدة شخصيات سورية (...). كان ماهر الأسد وآصف شوكت هما المقصودان. طلبوا مني أن أحملهما أقصى المستطاع من التهم، فزعمت أنهما كانا دماغ الاعتداء». هذا ما أوضحه الشاب. وقد سجل تقرير ميليس مجمل هذه المعلومات الكاذبة بكل أمانة.

وأصدرت لجنة التحقيق بلاغاً مقتضباً اعترفت فيه بأن «الشاهد المقنع» هو حقاً هسام طاهر هسام. وبعد تراجع الشهود الثلاثة الأساسيين في التحقيق الدولي، فإن تقرير ميليس، الذي كان أساس القرار رقم 1636، أمسى في مهب الريح.

«ما زلنا لا نفهم كيف أمكن للمراقبة وللنظام الأمني اللذين كان يتمتع بهما رفيق الحريري أن يتحايل عليهما هجوم على هذا القدر من البدائية»، كما كتبنا

في حينه[191]. فقد كان رئيس الوزراء اللبناني السابق محاطاً بحماية مماثلة لتلك التي يتمتع بها رئيس الولايات المتحدة، أي منظومة للمراقبة بواسطة قمر اصطناعي تستخدم تقنية GPS. قبل أي انتقال له، كانت نقاط الانطلاق والوصول وكذلك خط السير تُنقل عبر الإنترنت بواسطة مصطلحات رمزية محمية للغاية إلى محطة في قبرص. وكانت هذه ترسل إحداثيات خط السير إلى القمر الاصطناعي الذي كان يقتفي أثر السيارة على الأرض، الأمر الذي يسمح برصد بقعة مساحتها 2000 متر بواسطة الصور. ففي تصرف المحققين إذن صور التقطها القمر الاصطناعي لمسرح الهجوم، تؤكد أن شاحنة صدمت الموكب وليس عبوة وضعت تحت الطريق. أما بشأن الخلل في أداء المنظومة وعدم فاعلية الحرس اللصيق برفيق الحريري، فالأسئلة لا تزال بلا أجوبة.

إن أحد مواطن الضعف الرئيسية في التحقيق الدولي، والتي أثارتها اللجنة السورية، هو أحادية بُعد عمل القاضي ميليس، هذا الذي لم يأخذ منذ البداية إلا بالفرضية السورية. وعدا الفرضية السلفية، تعتبر دمشق أنه لا يمكن استبعاد الفرضية الإسرائيلية منذ الوهلة الأولى. هذا ما جاء في الجزء الثاني من بلاغ حزب البعث: «يستند التقرير فقط إلى إمكان وجود تورط سوري، فيما أن سوريا هي الأشد تأثراً بهذه الجريمة. وهو يهمل ولا يأتي بتاتاً على ذكر إسرائيل، إلا لكي يشكرها على تعاونها مع اللجنة فيما أن القاضي ميليس لم يزرها حتى. فمن البديهي أن يفترض أن لإسرائيل دوراً! في هذه الجريمة لأنها المستفيد الأول منها».

وبدلاً من التفكير بفرضيات أخرى، اعترف دتليف ميليس بأنه طلب مساعدة الموساد، في حديث له على صفحات جريدة **لوفيغارو**[192]. فعلى السؤال: «لماذا طلبت مساعدة إسرائيل والأردن؟» أجاب ميليس بالقول: «الإسرائيليون مشهورون بحيازتهم معلومات جيدة، تكنولوجية خصوصاً. اتصلنا بهم كي

(191) ريشار لابيفيير، «التحول الكبير». المرجع المذكور آنفاً.

(192) لوفيغارو، بتاريخ 20 تموز/يوليو 2005.

يعطونا معلومات عن الاعتداء. وقد أعطونا معلومات جيدة...». كيف يمكن لقاض دولي مشهور أن يبني تحقيقه إلى هذه الدرجة على معلومات زوده بها أحد أطراف النزاع الذي يهز الشرقين الأدنى والأوسط منذ أكثر من ستين سنة؟ كيف يمكن لقاض دولي مشهور أن يتجاهل أن الاغتيال الذي يحاول توضيح ملابساته يشكل بالضبط أحد التجليات القصوى لهذا النزاع إياه. أخيراً، كيف يمكن لهذا القاضي المحترف أن يتجاهل خطر استغلاله أو التلاعب به حين يتوجه بالسؤال إلى جهاز استخبارات؟

عودة بالصور

تضمر إسرائيل، منذ قيامها سنة 1948، مطامع بأرض بلد الأرز حتى نهر الليطاني. احتلت تل أبيب هذه المنطقة من سنة 1978 حتى سنة 2000، قبل أن تسحب جنودها تحت ضربات المقاومة اللبنانية التي كان محركها الحزب الشيوعي اللبناني ثم حزب الله الذي تدعمه سوريا. وفي سنة 1982، اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان مجدداً حتى بيروت، التي تعرضت لقصف جوي وبري وبحري على مدى أكثر من شهرين. سقط من جراء هذا الهجوم العسكري 20,000 قتيل من السكان المدنيين، وأكثر من 30,000 جريح، كما تسبب بنزوح 500,000 لاجئ معظمهم من الشيعة.

كانت أجهزة استخبارات الجيش الإسرائيلي والموساد ناشطة في لبنان منذ وقت طويل، وكانت اعتداءاتها الخارجية تتصدر الأخبار بانتظام. في 10 نيسان/أبريل 1973، اغتال رئيس حكومة إسرائيل العتيد إيهود باراك، في قلب بيروت (شارع فردان) ثلاثة مسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية: كمال عدوان، كمال ناصر، أبو يوسف النجار. واعترف باراك لاحقاً بأنه أنجز بذلك «رائعته».

إن قضية لافون الشهيرة، المتعلقة بينحاس لافون - وزير الدفاع الإسرائيلي سنة 1953 - تكشف هي أيضاً الممارسات الإرهابية الإسرائيلية. وقد كانت عملية الموساد هذه وراء فضيحة حملت الوزير على الاستقالة. كان على

المخابرات الإسرائيلية أن تدبر اغتيالات بواسطة قنابل تستهدف البعثة الدبلوماسية والبعثة الثقافية الأميركيتين في مصر، وأن تترك في مسرح الحادثة قرائن تشير إلى تورط مجموعات إجرامية عربية. كانت الغاية من العملية استدراج قطيعة للعلاقات الناشئة حديثاً بين الولايات المتحدة ومصر غداة وصول عبد الناصر إلى الحكم. غير أن إحدى القنابل انفجرت قبل الأوان، واعتقل رجال المخابرات الإسرائيلية، وافتضح أمرهم وأدينوا.

وفي حزيران/يونيو 1967، قصف الطيران الإسرائيلي حاملة الطائرات الأميركية (USS Liberty)، فقتل 34 بحاراً وجرح 171 آخرون. تذرعت هيئة الأركان الإسرائيلية بـ «الخطأ» مؤكدة أنها كانت تستهدف سفينة سوفياتية، على الرغم من أن حاملة الطائرات كانت ترفع العلم الأميركي من دون أي التباس وكان اسمها مرئياً بوضوح في ذلك اليوم المشمس الجميل. حاولت تل أبيب، في بادئ الأمر، أن تعزو الهجوم إلى الطيران المصري، ثم غرقت في التكهنات.

وفي زمن أقرب إلينا، اغتيل الوزير اللبناني السابق إيلي حبيقة بواسطة تفجير سيارة ملغومة، وهذه طريقة قديمة عند الموساد تذكر بموجة الاغتيالات التي استهدفت شخصيات لبنانية منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر 2004. حصل اغتيال حبيقة بينما كان القضاء البلجيكي يحقق في مذبحة صبرا وشاتيلا التي ارتكبتها الميليشيات الكتائبية تحت إشراف الجيش الإسرائيلي سنة 1982؛ وكان حبيقة أحد المسؤولين عن المجزرة التي أودت بحياة مئات الفلسطينيين؛ وكان يتأهب لإفشاء معلومات عن دور أرييل شارون في هذه المأساة.

وفي أيار/مايو 2002، اغتيل في بيروت جهاد أحمد جبريل، ابن أحمد جبريل رئيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة. وفي آب/أغسطس 2003، اغتيل أحد قادة حزب الله، علي حسن صالح، بدوره، في قلب العاصمة اللبنانية.

وفي نيسان/أبريل 2006، أوقف الجيش اللبناني في ضاحية بيروت الجنوبية تسعة أعضاء في شبكة كانت تخطط لاغتيال حسن نصرالله، الأمين

العام لحزب الله. كانت هذه الشبكة تتألف من ثمانية لبنانيين وفلسطيني واحد، وكانت ترصد تنقلات المسؤول الشيعي وفي حوزتها ترسانة حقيقية من الأسلحة تشتمل على قاذفات صواريخ، وأسلحة مضادة للدبابات، وقنابل يدوية، ورشاشات ثقيلة. وقد أظهر التحقيق الذي أجراه الجيش اللبناني ضلوع 90 شخصاً في الترتيبات الإعدادية لاغتيال الأمين العام لحزب الله وعدة شخصيات لبنانية. وفي حزيران/يونيو 2006، أدان القضاء اللبناني خمسة عملاء للموساد بجرم تنسيق العملية، ولا يزال أثنان من أعضاء الشبكة فارين، هما المدعو أبو جورج وحسين خطاب الفلسطينيان اللذان كانا سابقاً سجينين في إسرائيل. شقيق هذا الأخير، الشيخ جمال خطاب، هو إمام أصولي يُشتبه بأنه جنّد مقاتلين سلفيين للذهاب إلى العراق. لم تدفع هذه القضية إلى فتح تحقيق حول احتمال وجود رابط بين الموساد وشبكات التجنيد السلفية لأجل العراق.

لقد تجاهلت الصحافة الدولية تماماً تفكيك هذه الشبكة الإرهابية، مع أنها اعتيادياً شديدة التنبه لتقدم «الحرب العالمية على الإرهاب». ولم يهنئ أحد السلطات اللبنانية على عمليتها اللامعة ضد الإرهاب.

بعد مضي شهرين، ألقت أجهزة الاستخبارات اللبنانية القبض على شبكة أخرى أنشأها الموساد في بلد الأرز. رأس هذا التنظيم كان محمود رافع، الضابط السابق في الدرك اللبناني. وكشف اعتقاله مع اثنين من شركائه عن بنية تحتية حقيقية، تشتمل على كاميرات وحواسيب مصدرها إسرائيل، وآلة لفك الرموز، ووثائق مزورة، وبزات عسكرية محلية، وأجهزة هواتف خلوية. اعترف محمود رافع خلال التحقيق معه بأنه اغتال عدة شخصيات لبنانية وفلسطينية ومن بينها جهاد جبريل سنة 2002، واثنان من كوادر حزب الله بين سنتي 1999 و2003، كما أقر بضلوعه في اغتيال محمود مجذوب، الناشط في الجهاد الإسلامي الفلسطيني، بتاريخ 26 أيار/مايو 2006.

كان مجذوب قد تعرّض لمحاورة اغتيال سنة 2004، فركب كاميرات للمراقبة حول المبنى الذي يقيم فيه؛ وقد أتاح هذا التدبير الاهتداء إلى محمود رافع. أما المتفجرات فقد نُقلت من إسرائيل عبر مزارع شبعا، ودُست في باب

سيارة مرسيدس 280 رُكنت أمام منزل مجذوب. كان رافع يراقب مبنى مجذوب من داخل شاحنة صغيرة متوقفة على مسافة 900 متر ومرتبطة بعنصر من الموساد كان في طائرة رصد تحلق على مستوى منخفض ينقل إليه التعليمات العملانية. واعترف العميل في أثناء التحقيق بأنه تلقى من الموساد عدة مرّات كميات من المتفجرات عن طريق البحر. فكان مكلفاً بأن يستلم البضاعة في قرية ساحلية تقع شمالي بيروت وأن يضعها في مكان آمن، هو أشبه بصندوق بريد ممنَّع، حيث يأتي عميل آخر للموساد ويأخذها.

وشرح محمود رافع كيف جرى تجنيده في جنوب لبنان سنة 1994، إبان الاحتلال الإسرائيلي، من جانب رئيس الموساد مائير داغان، الخبير المشهود له بالاغتيالات بواسطة السيارات الملغومة. وتحدث أيضاً عن تدريبه في معسكر إسرائيلي يقع في ضاحية تل أبيب، حيث شارك في اغتيالات تشبيهية «في الهواء الطلق والأبعاد الطبيعية». بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في أيار/مايو سنة 2000 كلف بتجنيد عملاء جدد من بين أفراد جيش لبنان الجنوبي السابقين (ALS)[193] لأجل إقامة «نقاط إسناد» ظن الموساد أنه يستطيع انطلاقاً منها أن ينظم قاعدة لوجستية تسمح له بالعمل على نطاق البلاد بكاملها. لم تكن قضية محمود رافع إلا مقدمة لاكتشاف عدة عشرات من الخلايا الصغيرة العاملة لحساب إسرائيل. وقد جرى تفكيك هذه الخلايا خلال النصف الأول من سنة 2009.

شرح الجنرال أشرف ريفي، المدير العام لقوى الأمن الداخلي في لبنان، في مجلة «الدفاع» أن «مهمة هذه الشبكات تشمل مهمات تجسس تقليدية، ترمي خصوصاً إلى تزويد بنوك المعطيات الإسرائيلية بمعلومات راهنة فيما يتعلق بمنظومة الدفاع عن حدودنا الجنوبية. وهي كانت تستهدف بالدرجة الأولى

(193) جيش لبنان الجنوبي هو ميليشيا لبنانية أنشأها الجيش الإسرائيلي سنة 1976؛ كانت متمركزة بصورة رئيسية في مدينتَيْ مرجعيون والقليعة، وكانت تعمل بدعم من مخابرات الجيش الإسرائيلي إبان الغزو الإسرائيلي للبنان، في جنوب لبنان، خلال الحرب الأهلية.

أعضاء المقاومة، ثم لوجستية ومنظومة اتصالات المقاومة، وبالدرجة الثالثة، كان عملاء إسرائيل يهتمون بالبنى التحتية اللبنانية (جسور، محطات كهرباء، شبكات مياه الشفة، إلخ). غير أن الهدف الرئيسي هو كوادر ووحدات المقاومة، خصوصاً أولئك المتورطين في الملف الفلسطيني (...). استغرقت هذه المرحلة من التحريات سنتين قبل القيام بتفكيك البنية الرئيسية والشبكات الثانوية، وقد تمكنت قوى الأمن الداخلي من معرفة هوية معظم العملاء المتورطين ومحل إقامتهم ووظيفة كل منهم. واكتشفنا حركة تنقلاتهم، وصلاتهم، ونشاطاتهم اليومية، وأحصينا كل التجهيزات التي يستخدمونها. وكان هذا النجاح بالتأكيد أهم نجاح في ميدان مكافحة التجسس، منذ بدء النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وقد تمكنت قوى الأمن الداخلي بذلك من شل 11 شبكة»[194].

يوجد بين الجواسيس الذين افتضح أمرهم مسؤولون سياسيون لبنانيون وعسكريون من الصف الأول، كما ورجال أعمال وأعضاء في منظمات غير حكومية. يعتبر نائب رئيس جهاز المخابرات العسكرية اللبنانية، الجنرال عباس إبراهيم، أن «الاستقصاءات لا تزال جارية الآن وهي بعيدة عن أن تكون كشفت كل مفاجآتها»[195]. على أن هذه الاكتشافات أنزلت، مع ذلك، ضربة صاعقة، ليس بخرافة الموساد المعتبر «أفضل جهاز في العالم» فقط، وإنما أيضاً بخرافة الحياد الإسرائيلي في الأزمات اللبنانية المتعاقبة. وهي تبين بقدر كبير أن المخابرات الإسرائيلية ـ الموساد وأمان (المخابرات العسكرية) ـ متورطة بصورة مباشرة في موجة الاغتيالات التي أدمت لبنان بين سنتي 2004 و2008.

كان لا بدَّ لـ «المعلومات الإسرائيلية الجيدة» التي نالها القاضي ميليس وتراجع الشهود الثلاثة الرئيسيين من أن ترفع منسوب الاستياء. قال دبلوماسي

(194) اللواء أشرف ريفي، في مجلة «الدفاع» العدد 142، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر 2009.

(195) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 15 أيار/مايو 2010.

فرنسي يمثل بلاده في عاصمة عربية «إن الأقنعة أخذت تسقط لأنه قد ثبت أنه سار في التحقيق ضد جهة معينة وبناء على أمر مشغليه ساعياً إلى توريط سوريا بجميع الوسائل الممكنة». وقدّم القاضي الألماني استقالته فجأة بعد أن قدم تقريره الثاني، منوهاً بأن التعاون السوري بات مرضياً.

وبات من اليسير على دمشق أن تفضح كون اللجنة مجرد أداة. فأكد بشار الأسد في خطاب أمام البرلمان السوري[196] قائلاً: «إن تورط بعض الخونة، ورهان الوصوليين، وأقوال شهود الزور، لن تغير شيئاً من ثوابت سوريا السياسية»، ملمحاً بذلك إلى الزعماء اللبنانيين والسعوديين المشاركين جهاراً في الحملة المعادية لسوريا، وأضاف: «نحن نؤيد مواصلة البحث لأجل كشف هوية المجرمين. وسنواصل تعاوننا، ضمن حدود سيادتنا ومصالحنا الوطنية»، داعياً إلى إجراء «تحقيق شريف»، ومضيفاً: «لست أبالغ إذا قلت إن بعض الدول العالمية ـ التي يعرفها الجميع ـ تتحدث في أروقة مجلس الأمن الدولي عن إغراء الخروج على مبدأ السيادة الوطنية، متسلحة بذرائع مختلفة كالدفاع عن حقوق الإنسان، الذي تنادي به دائماً لأجل تجريم البلدان التي تقاوم نزوعها إلى الهيمنة».

مسلسل الاغتيالات، الصلة اللبنانية (La Lebanese Connection)

حصل، منذ حزيران/يونيو 2005، عدد من التفجيرات القاتلة في العاصمة اللبنانية، ذهب ضحيتها عدة مثقفين وسياسيين من بينهم الصحافي سمير قصير، والأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي، والنائب بيار الجميل (ابن رئيس الجمهورية الأسبق أمين الجميل)، والنائب أنطوان غانم. كان كل اعتداء وكل جريمة ينسبان فوراً إلى إبليس السوري.

ما يثير العجب أن معظم هذه الاغتيالات كان يتزامن مع استحقاقات دولية ذات صلة بسوريا. والذي يرتدي من بينها مغزى خاصاً هو اغتيال الوزير بيار

(196) بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير 2006.

الجميل. فقد حصل هذا الاغتيال في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، قبل ساعات فقط من التئام مجلس الأمن الدولي للتصديق على إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان. أصاب مدبرو هذه الجريمة الشنعاء ثلاثة أهداف في آن واحد: إبقاء الضغط على سوريا؛ كسر التعبئة الشعبية لحزب الله والتيار الوطني الحر بقيادة ميشال عون ضد حكومة فؤاد السنيورة؛ وأخيراً تلويث استئناف التعاون السوري ـ الأميركي في العراق. وقد توصل التحقيق الذي قام به الجيش سريعاً إلى استنتاج رفض أمين الجميل البوح به. وأبدى الرئيس اللبناني الأسبق ضبطاً للنفس غير مألوف عنده، إذ رفض أن يتهم سوريا.

كان المعسكر المعادي لسوريا، أو التشكيلات التي تدعي لنفسها هذه الصفة، يبادر فوراً إلى تبني الشخصيات ضحايا الاغتيال. شكلت هذه الوظيفة البارزة أحد أوائل العوامل المؤسسة لقوى 14 آذار/مارس. وكانت الصحافة الموالية لها تسبغ في الحال صفة «الشخصية المعادية لسوريا» على ضحايا الاغتيالات الجديدة، لكأن هذا التصنيف كاف للتمييز بين الأخيار والأشرار، بين القمح والزؤان، بين التمدن والبربرية.

إن جورج حاوي، القائد السابق للحزب الشيوعي اللبناني، الذي اغتيل بتاريخ 21 حزيران/يونيو 2005، يشكل حالة نموذجية «للصلة اللبنانية». جورج حاوي الذي هو ابن عائلة أرثوذكسية من جبل لبنان، كان أحد الوجوه الكبيرة في الحركة الوطنية اللبنانية (تحالف أحزاب اليسار)، وأحد قادة المقاومة في أعقاب الغزو الإسرائيلي سنة 1982. كان مناضلاً منذ الساعة الأولى ورأس حربة في الكفاح المسلح ضد إسرائيل، قبل نشوء حزب الله بكثير، وهو من قدامى تحرير بيروت. وضعته هذه العناوين المجيدة على لائحة الرجال المطلوب تصفيتهم التي وضعتها القوات الخاصة الإسرائيلية. وعلى الرغم من كل هذا، وُضع اغتياله، هو أيضاً، في عنق سوريا. على أنه يكفي أن يعرف المرء ماضيه هذا حتى يدرك أنه ليس لسوريا أية مصلحة موضوعية في اغتياله. في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2007، عقد ابنه بالتبني رافي مادايان، مؤتمراً

صحفياً اتهم فيه الموساد باغتيال الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني، وقال إنه ينوي تقديم شكوى على أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

ثم إن ما جرى بعد اغتيال الجنرال فرانسوا الحاج بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2007 بواسطة سيارة ملغومة، يفضح هو أيضاً هذه الوظيفة. كان الجنرال فرانسوا الحاج مرشحاً لخلافة قائد الجيش ميشال سليمان، وكان يشغل منصب رئيس العمليات، واشتهر بعدائه لإسرائيل. إنه من مواليد قرية رميش في جنوب لبنان، وسبق له أن رفض التعاون مع جيش لبنان الجنوبي، ما عاد عليه بنسف سيارته، وهذه كانت أولى محاولات اغتياله لكنه نجا منها بأعجوبة. كما أنه كان قريباً من ميشال عون، حليف حزب الله، وقد صُنف مع ذلك في فئة أعداء سوريا من قبل عدة جرائد ووكالات أخبار. كانت الأصوات المخالفة لهذا التوجه نادرة، ومن بينها الباحث الأميركي جوشوا لانديس، الاختصاصي في موضوع سوريا، الذي كتب مقالاً تحت عنوان ساخر: «اغتيال جنرال معاد لـ 14 آذار/مارس» ندد فيه بـ «عدم مسؤولية الريبورتاجات والأخبار التي تُنقل بعد كل اغتيال حصل في لبنان خلال السنوات الثلاث الأخيرة. لقد أمسى طقساً حقيقياً يومياً أن نسمع من يجزم ـ دون أي تدقيق ـ أن سياسياً «معادياً لسوريا» قد اغتيل، موحياً لذلك أن دمشق هي حكماً وراء الاغتيال. . . . وذلك من دون تقديم أدنى بداية دليل. ويتبع ذلك عموماً تعليق يذكر، على هذا النحو أو ذاك، بأن لبنان هو ساحة موجة اغتيالات منذ رحيل رفيق الحريري. ويُقال عموماً أيضاً إن لجنة تحقيق أنشأتها منظمة الأمم المتحدة قد أثبتت تورط صهر الرئيس بشار الأسد»[197].

وكشف تحقيق لبناني في الاعتداء الذي جرى بتاريخ 13 شباط/فبراير 2007 في قرية عين علق المسيحية (جبل لبنان) وجود روابط عملانية بين المنفذين ومجموعة فتح الإسلام، التي كثر الكلام عنها في ضاحية طرابلس بعد بضعة أشهر على ذلك. وشرح النائب العام لدى محكمة التمييز سعيد ميرزا أن

(197) Joshua Landis, *Syria Comment* - www.syriacomment.com, 12 décembew 2007.

«النقيب وسام عيد (عضو في الدائرة التقنية لدى قوى الأمن الداخلي) كان قد كشف آلية الاعتداء، ويرجح أن هذا كان سبب اغتياله أواخر سنة 2007»[198].

وكشف التحقيق أيضاً أنه بعد عين علق، كان الإرهابيون ينوون وضع عبوات ناسفة في مسجد شيعي يرتاده كوادر من حزب الله، وفي جوار مكتب للقوات اللبنانية في بكفيا، سعياً منهم إلى زيادة التوتر. لم تكن هذه أول مرة يعيث فيها ناشطون سلفيون فساداً بأمن لبنان. ففي كانون الأول/ديسمبر سنة 1999، احتلت مجموعة منهم مرتفعات الضنية في شمال البلاد، وقتلت عدة قرويين ورجال دين. وأسفر التدخل المشترك من قبل الجيشين اللبناني والسوري عن اعتقال بضع عشرات من الناشطين في لبنان وعدة مئات من المتعاطفين الأصوليين المنتمين إلى المجموعة ذاتها في سوريا. ومع ذلك، قال ميليس إن «التهديد الإسلاموي لم يكن يوماً جدياً في لبنان».

القاضي برامرتس والفرضية الإسلامية

ظلّت اللجنة تعمل بعد أخطاء ميليس. فاستمر التحقيق تحت إشراف القاضي سيرج برامرتز الذي عيّنه كوفي أنان في كانون الثاني/يناير 2006. استأنف رئيس اللجنة الجديد التحقيق من البداية، باستقامة فكرية لا مراء فيها، كما لو أن سلفه لم يفعل شيئاً. على نقيض منهج ميليس، لم يستبعد القاضي البلجيكي أية فرضية، وجعل مهمته الأولى توضيح هوية وصورة المنفذين، فاصلاً بين هذه الإشكالية وبين إشكالية المدبرين التي «هي شأن آخر تماماً»[199]. رأى برامرتز أثناء تحقيقاته أنه لا بدّ من العودة إلى الفرضية الإسلاموية التي كان رئيس الأمن العام السابق[200] قد رجحها بعد الدقائق الأولى لحصول الانفجار القاتل. وجعل محققيه يشتغلون، سراً، على الفرضية

---

(198) لوريان ـ لوجور، في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

(199) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 14 حزيران/يونيو 2008.

(200) من حديث مع جميل السيد بتاريخ 29 آب/أغسطس 2005.

الإسرائيلية... من دون استبعاد أن يكون الناشطون السلفيون قد استُخدموا كذراع مسلحة للاستخبارات الإسرائيلية.

وفي 26 حزيران/يونيو 2006، قدم جورغن كاين كولبيل، المحقق السابق في جهاز شرطة مكافحة الجريمة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، توصية بأن لا يستبعد منذ البداية أية فرضية. فقد وجه المحقق السابق المذكور إلى كوفي أنان رسالة يقول فيها: «يوجد تحت تصرف السيد برامرتز عصابة مجرمين أودعوا السجن، ولعل استجواب هؤلاء يتيح الحصول على فرضيات جديدة، وتوضيح لدوافع اغتيال رفيق الحريري، وربما معرفة هوية المحرضين. وكما تعلمون، فإن جهاز الأمن العسكري اللبناني كشف مؤخراً شبكتي تجسس شكلهما الموساد الذي يمارس من سنين أعمال التجسس، والتخريب، والاغتيالات بواسطة السيارات الملغومة في لبنان، ضد الفلسطينيين وناشطي حزب الله»[201]. ويتابع كولبيل قائلاً: «أرجوكم أن توسعوا نطاق تحقيقكم بجريمة اغتيال الحريري وأن تعكفوا على فرضية تورط إسرائيل والموساد وكذلك عملائهم المحليين. وبما أن مثل هذا النوع من الأفعال الجنائية ـ كما أظهرت قضية المجذوب ـ لا يمكن أن يحصل من دون موافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي، فإنني أدعوكم، يا سيدي العزيز أنان، إلى أن تسمحوا لـ (UNIIIC) ـ عن طريق قرار لمجلس الأمن الدولي إذا اقتضى الأمر ـ باستجواب المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية وبالدرجة الأولى رئيس الوزراء أيهود أولمرت ورئيس الموساد مائير داغان؛ ذلك أن إسرائيل، كما بينت تحقيقات الأمن العسكري اللبناني، أثبتت، من زمان بعيد، أن لديها خبرة

---

(201) يورغن كاين كولبيل هو صاحب تحقيق ـ مضاد حول العمل الذي قامت به لجنة التحقيق المشكلة من قِبل الأمم المتحدة: Mordakte Hariri Unterdrückte Spuren im Libanon, Berlin, Mars, 2006. رسالته إلى كوفي أنان المؤرخة في 26 حزيران/يونيو 2006 بثت على عدة مواقع إنترنت ونشرت جريدة الديار اللبنانية ترجمة عربية لها في صفحتها الأولى.

واسعة وبراعة ثاقبة في حقل الإجرام وخصوصاً في تدبير اعتداءات بالسيارة الملغومة»[202].

وإذ شدد الشرطي السابق على لوجستية الاعتداء الفائقة الإتقان، ذكر عن حق بأن هذه تستبعد منذ الوهلة الأولى بعض الفاعلين وترجح أولئك الذين هم قادرون على الحصول على مثل هذه الوسائل واستعمالها؛ ونصح قائلاً: «تتبعوا المال الذي أتاح فبركة الاغتيال والحصول على التكنولوجيا الضرورية لتنفيذه. وإلى جانب هذه الفرضية التقنو ـ مالية، يجدر بكم أن تتحققوا مما إذا كان الشاهد المريب محمد زهير الصديق لا ينتمي هو أيضاً إلى شبكة كهذه للموساد».

تفيد آخر الأخبار أن الصديق، الذي اختفى بين العربية السعودية، وماربيلا (Marbella) في إسبانيا، ظهر مجدداً في فرنسا، أواخر سنة 2005، يوم كان القضاء اللبناني يصدر مذكرة توقيف دولية بحقه. أوقف الصديق في باريس لكن هذه رفضت أن تسلمه. «أُنزل مع عائلته الصغيرة في دارة في شاتو (إيغلين)، حيث يحضنه جيش من الشرطيين» كما روت صحيفة «لو كنار أنشنيه» (Le Canard enchainé)[203]. ثم ظهر بعد بضعة أشهر في الإمارات حاملاً جواز سفر تشيكياً (نشرت الصحيفة الانتقادية صورة لصفحته الثالثة) قال إن الاستخبارات الفرنسية زودته به. وتخلص الصحيفة إلى القول: «حين يقول مثل هذا الشخص المزعج إنه استطاع أن يمر عبر عيون الشبكة بفضل فرنسا، فهذا مسيئ إلى فرنسا، وبعد أن اضطر ساركوزي، حين كان وزيراً للداخلية، أن يطيع شيراك، ها هو الآن يرث هذه التركة من سلفه بعد أن صار رئيساً للجمهورية».

ويشدد جورغن كاين كولبيل قائلاً: «لا تنسوا أنه بسبب أقواله المشبوهة جداً يقبع رجال الأمن السابقون علي الحاج، وجميل السيد، ومصطفى حمدان، وريمون عازار، في السجن منذ سنة 2005 من دون أن توجه إليهم أية تهمة

(202) المرجع المذكور آنفاً.
(203) لوكانار أنشينيه (الفرنسية)، في 19 أيار/مايو 2010.

مقبولة. إن مثل هذا الوضع، كما تعلمون بالتجربة، لا يليق بالديمقراطيات الأوروبية. فأرجوكم إذن أن تتحققوا من دون تأخر، مما إذا كانت توجد أدلة حقيقية تبرر إبقاء هؤلاء الرجال قيد الاعتقال، عدا دوافع الانتقام السياسي. وإذا كان الأمر خلاف ذلك، فحينذاك، وعملاً بمبادئ دولة القانون، يجب إطلاق سراح هؤلاء الأربعة المفترضين أبرياء (...). وأرجوكم أن تتفضلوا وتدرسوا فرضية تورط إسرائيلي من دون تأخر. فيمكن أن يتبيّن أن هذه الفرضية هي مفتاح حلّ التحقيق حول جريمة اغتيال رفيق الحريري المنكرة»[204].

ظلت هذه الرسالة الطويلة بلا جواب، بينما كانت الحملة الإعلامية على سوريا آخذة في التصاعد. واغتنم الفرصة قادة الميليشيات اللبنانية السابقون، ودعمتهم في ذلك وسائل الإعلام، فاتهموا سوريا بـ «جرائم حرب» بعد اكتشاف مقبرة جماعية في جوار ثكنة سورية سابقة. وأثبتت التحقيقات بواسطة الحمض النووي أن هذه المقبرة تعود إلى القرن السابع عشر. لكن ملف المفقودين والمقابر الجماعية في الحروب اللبنانية دفن بالسرعة ذاتها التي أثير بها... الجميع يعرفون في دمشق وبيروت كما في تل أبيب، أن قسماً كبيراً من الطبقة الحاكمة اللبنانية ضالع في مذابح تلك الحقبة التي تبرز أحلك تذكراتها سواداً من جديد[205].

في 30 أيار/مايو 2007، اتخذ مجلس الأمن القرار رقم 1757 الذي يعطي الصفة الرسمية لإنشاء محكمة دولية لمحاكمة مرتكبي جريمة اغتيال رفيق الحريري. امتنع عن التصويت خمسة بلدان: الصين، روسيا، جنوب إفريقيا، أندونيسيا، قطر. قبل اتخاذ هذا القرار، أوضح الرئيس السوري موقف بلاده من جديد قائلاً: «المحكمة الدولية موضوع لا يعني سوى لبنان والأمم المتحدة. نحن لا نعتبر أنفسنا معنيين مباشرة. إننا نرفض كل تعاون (...) من شأنه أن

(204) يورغن كاين كولبيل. المرجع المذكور آنفاً.
(205) ريجينا صنيفر، «ألقيت السلاح. امرأة في حرب لبنان». باريس، منشورات لاتوليه، 2006، وريشار لابيفيير: «مجزرة إهدن»، المرجع المذكور آنفاً.

يمس بسيادتنا الوطنية (. . .). لقد تعاوناً مع العدالة الدولية آخذين في الاعتبار قرارات سابقة للأمم المتحدة ونحن مستعدون للتعاون اليوم وفي المستقبل. لقد تعاونّا مع لجنة التحقيق الدولية ونبدي كل استعدادنا للتعاون معها ضمن إطار احترام قوانيننا وسيادتنا الوطنية».

وصبت الصحافة السورية نيرانها على القرار 1757، واصفة إياه بـ «القرار السياسي الذي أملته روح الانتقام» عند الولايات المتحدة. ودعي سيرج برامرتس ليخلف كارلا دل بونتي في منصب النائب العام لدى المحكمة الجزائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا، فتخلى عن رئاسة لجنة التحقيق في كانون الثاني/ يناير 2008.

حكايات دانيال بلمار المسلية

عُيِّن القاضي الكندي دانيال بلمار رئيساً للجنة التحقيق الدولية مكانه قبل شهرين، وكُلف بمهام النائب العام لدى المحكمة الدولية. وصدر عن وزارة الخارجية الفرنسية بلاغ يرحب بتعيينه: «وأخذنا علماً أيضاً بنية الأمين العام تعيين السيد بلمار نائباً عاماً لدى المحكمة الخاصة. إن هذا التكليف المزدوج سيتيح للقاضي الكندي أن يؤمن، عبر الاستمرارية، انتقال لجنة التحقيق إلى المحكمة»[206].

شيفننغن، على ضفاف بحر الشمال، مبنى من الطوب والزجاج المائل إلى الزرقة، لا يختلف بشيء عن سائر مباني ضاحية لاهاي السكنية. لكن وجود الحراس عند المدخل، الذين يحملون شارات الأمم المتحدة، ينبئ وحده بوجود المحكمة الخاصة بلبنان. عقدت هذه المحكمة أول جلسة لها يوم الأحد في أول آذار/مارس 2009. واغتنم القاضي بلمار المناسبة لكي يذكر بأن «المقصود في هذه القضية ليس الانتقام بل العدالة والحقيقة». وأضافت باتريسيا أوبريان، مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة المكلفة بالشؤون القانونية، أن

(206) 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

«هذه أول محكمة دولية لمكافحة الإرهاب». وفي ما بدا أنه محاولة لتفادي كل انتقاد حول تحول هذه العدالة الدولية المكرسة حتى حينه لمحاكمة جرائم الإبادة الجماعية، و«الجرائم ضد الإنسانية» و«جرائم الحرب»، سارت إلى التنويه بأن «هذه المحكمة ستكون مستقلة ومتجردة، وأن مكتب الدفاع سيكون هيئة منفصلة عن المحكمة».

وقال دانيال بلمار إن «التحقيق سيستمر بالشدة إياها، وحتى ربما بصورة أشد». واستعان القاضي باستعارات كي يؤكد عزمه على عدم ترك أي شيء للمصادفة فقال: «سأسلك كل السبل وأقلّب كل الحجارة». ولما كان مدركاً لخيبة كثيرين حيال غياب أي يقين في هذا الملف، أكد النائب العام الكندي: «أنا أيضاً أريد أن أعرف، العدالة، لسوء الحظ، تتطلب قليلاً من الوقت».

بتاريخ 23 أيار/مايو 2009، نشرت مجلة ديرشبيغل، على موقعها باللغة الإنكليزية، مقالاً بقلم إريك فولات، عنوانه «نقاط دليل جديد لحزب الله في اغتيال الحريري» (New Evidence Points to Hezbollah in Hariri Murder) يؤكد فيه أن المحكمة الخاصة التابعة للأمم المتحدة «توصلت إلى خلاصات جديدة مدهشة لكن ظلّت مكتومة. وحسب معلومة حصلت عليها ديرشبيغل، فإن المحققين يعتقدون الآن أن حزب الله كان وراء الاغتيال». يستند هذا الجزم إلى التنصت الهاتفي فقط. فقد حلل المحققون آلاف المخابرات الهاتفية التي جرت يوم الاغتيال؛ واكتشفوا أربعة أرقام لأجهزة معدة للطرح، استعملت ذاك اليوم في منطقة الاغتيال. وقد استعملها أحدهم للاتصال بأربعة جنرالات لبنانيين ـ موالين لسوريا ـ الأمر الذي سمح باتهام سوريا وبسجن هؤلاء الضباط من دون وجه حق.

وهناك اتصال آتٍ من أحد الهواتف يقود إلى امرأة شابة هي زوجة عبد المجيد غملوش، العضو السابق في الوحدات المقاتلة التابعة لحزب الله، والذي تلقى تدريباً عسكرياً في إيران. يُقال إن هذا الشخص كان، داخل المقاومة، موضوعاً تحت إمرة الحاج سليم، هذا الذي كان يقود خلية تتلقى أوامرها من الأمين العام حسن نصرالله. ومع اعتراف ديرشبيغل بعدم حيازتها

«أدلة قاطعة»، فإنها «تعتقد» أن سليم هذا هو دماغ المؤامرة وأن الأمين العام لحزب الله هو من يقف وراءها.

تنسب المجلة «سبقها الصحفي» هذا إلى مصادر قريبة من المحكمة، مؤكدة أنها أجرت تقاطعاً بين هذه المعلومة ووثائق داخلية للتحقيق. وبحسب **ديرشبيغل** أيضاً، أن تقدم الاستقصاءات قد يسوق إلى خلاصة جديدة: ليس السوريون وإنما القوات الخاصة في حزب الله هي التي خططت ونفذت الاعتداء. وأضافت المجلة: «النائب العام بلمار ومعاونوه يعرفون هذا منذ أكثر من شهر، لكنهم يريدون أن لا يخرج الأمر إلى العلن».

رد حزب الله ببلاغ صحفي يشير إلى أن تقولات المجلة هي «أكاذيب يراد منها التأثير في الحملة الانتخابية (انتخابات 7 حزيران/يونيو 2009 التشريعية) وخصوصاً التعمية عن أخبار تفكيك شبكات التجسس العاملة لحساب إسرائيل». سألت وكالة الصحافة الفرنسية ناطقة باسم النائب العام بلمار عن الموضوع فأجابت: «لا ندري من أين يأتون بهذه الحكايات. إن مكتب النائب العام يرفض كل تعليق يمس بوجوه التحقيق العملانية».

سؤال: لماذا وكيف تبدو طريقة الاستقصاء التي أدت إلى سجن الجنرالات الأربعة صالحة فجأة لأجل اتهام حزب الله، بعدما اعتبرت غير كافية لإبقائهم في السجن؟

الفرضية السورية ماتت، وها هي الفرضية الإيرانية تطل برأسها... الصحافي إريك فولات، الصديق القديم لدتليف ميليس، يوضح بالفعل أن حزب الله لم يكن لديه دافع واضح لقتل الحريري، لكن مسانديه الإيرانيين كان يمكن أن يكون لديهم هذا الدافع. كلام فيه شيء من الاختزال!

أعلن النائب العام دانيال بلمار، في ربيع 2010، أن القرار الاتهامي النهائي سينشر قبل آخر السنة. وفي بيروت، راحت التكهنات حول تورط حزب الله تتضخم وتتصدر الأخبار، وتغذي أزمة سياسية جديدة كامنة. وفي 9 آب/أغسطس 2010، عقد الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله مؤتمراً صحفياً أتهم فيه إسرائيل بتدبير اغتيال رفيق الحريري. وشرح على مدى أكثر من

ساعتين، بالاستناد إلى وثيقة فيديو، أن طائرات بلا طيار وطائرات رصد إسرائيلية لم تكف عن التحليق وتصوير مسرح الجريمة طيلة الأيام التي سبقت التفجير القاتل. طلب بلمار، بواسطة بلاغ صدر عنه، إيداعه هذه الوثائق، فيما كانت الشياطين اللبنانية القديمة تظهر مجدداً، ملوحة بإمكان حصول مواجهة مسلحة جديدة...

وبينما كانت قوى الأمن الداخلي تواصل تفكيك عدة شبكات تجسس إسرائيلية، كانت كل الفرضيات المتعلقة باغتيال الحريري تعود إلى الظهور. هناك أمر ثابت: ما خلا المنفذين السلفيين، فإن فرضية المدبرين لا تسلك خطاً مستقيماً يؤدي إلى أعلى مستويات السلطة التنفيذية السورية. وإذا كان البعد السوري حاضراً، فمن الأكثر تأكيداً أنه يعني كبار المسؤولين الأمنيين في النظام، الذين كانوا يطمحون إلى الإطاحة ببشار الأسد كي يستولوا على الحكم.

8

تحالفات جذمورية

«على نقيض بنية تتحدد بجملة من النقاط والمواقع، وعلاقات ثنائية بين هذه النقاط وعلاقات مقابلة نظيرية بين هذه المواقع، فإن الجذمور ليس مصنوعاً إلا من خطوط: خطوط إنشطارية، وتراكمية، كأبعاد، ولكن أيضاً خط فرار أو خروج من الموقع الأرضي كبعد أقصى يتحول التعدد، من خلال أتباعه مبدلاً طبيعته».

جيل دولوز وفيلكس غاتاري
Mille Plateaux

باشرت سوريا السنة 2006 خائفة من أن تكون العقوبات الاقتصادية والسياسية مقدمة لتكرار السابقة العراقية. جرت تظاهرات شعبية، بتشجيع من الحكم، جمعت بين السوريين في مواجهة الخطر الأميركي، تحت شعار واحد: «الله يحمي دمشق». فإنه بعد تلعثمات ربيع دمشق (2000ـ2001) عادت الأولوية السياسية مجدداً إلى السيادة الوطنية والاستقلال، من أجل إبعاد شبح العرقنة.

اعتبرت صحيفة فايننشال تايمس، نقلاً عن مصادر قريبة من إدارة بوش،

في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2005، أن «الولايات المتحدة تبحث جادة عن بديل للرئيس بشار الأسد».

بعد مرور ثلاثة أيام، قالت وكالة سانا السورية إن وزير الداخلية الجنرال غازي كنعان انتحر في مكتبه. كان الجنرال كنعان قائد القوات السورية التي انتشرت في لبنان بين سنتي 1989 و2000. قبل ساعتين من وفاته، تلا بواسطة إذاعة صوت لبنان، التي اتصل بها هو، ما يشبه وصية: «أظن أن هذا آخر تصريح أدلي به (...) أريد أن أشدد على أن العلاقات مع إخواننا اللبنانيين كانت مبنية على الصداقة والاحترام المتبادل (...). لقد خدمنا مصالح لبنان بشرف واستقامة».

أثارت فظاظة الحدث شكاً حول أسباب هذا الرحيل، الذي حصل بعد تسعة أيام فقط على نشر تقرير القاضي ميليس. وكانت لجنة التحقيق الدولية قد استجوبت غازي كنعان بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر 2005.

غازي كنعان من مواليد اللاذقية في جبل العلويين، وحصل على تنشئته العسكرية في سوريا. وفي أثناء حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 العربية ـ الإسرائيلية، تميّز بأدائه على رأس كتيبة مدرعات، ما أهله للترقية إلى مركز رئيس جهاز المخابرات في منطقة حمص الجنوبية. وقد جعل منه وزنه السياسي الذي اكتسبه بعد العشرين سنة التي أمضاها في لبنان (1982ـ2002)، بعد عودته، أحد القادة الذين لا غنى عنهم في جهاز المخابرات السياسية. وفي ضوء سيناريوات تصورتها صحافة ما وراء الأطلسي حول «انقلاب» قادم في دمشق يعتقد خبراء في الساحة السورية أن هذا الموقع جعل منه بديلاً محتملاً لبشار الأسد. في هذا المناخ، حصل ابتعاد النائب السابق للرئيس السوري عبد الحليم خدام، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2005، الذي كان دائماً بينه وبين غازي كنعان تعاون وثيق. وأسس خدام، بدعم من واشنطن وباريس، مع الإخوان المسلمين في المنفى ومجموعات صغيرة أخرى، «جبهة الإنقاذ الوطني» التي قدّمت نفسها كبديل للحكم السوري.

قبل ذلك ببضعة أسابيع، كان بشار الأسد قد ألقى خطاباً ـ حدثاً في

جامعة دمشق، يوم 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2005. بالرغم من الإصابة بالكريب والتعب، أثبت الرئيس الشاب بهذا الخطاب أنه سيد النظام الحقيقي. وإذا كان مسموحاً قبل هذا الخطاب بالشك في قدرته على التحرك بالنسبة إلى سائر دوائر الحكم، فلم تعد هذه المسألة واردة بعد الخطاب المذكور الذي سجل قطيعة حقيقية، حسب خيرة راصدي المسرح السوري. وبالفعل، فإن الخطاب كان يتدفق وكأنه يجري عملية فصل بين سنوات التدرب على الحكم والإدارة الحالية للأخطار السياسية التي تواجهها البلاد. لم يتكلم بشار الأسد يوماً من قبل بصيغة المتكلم، كما فعل في هذا الخطاب، ليقرر **أن الوطن في خطر**.

وبعد أن أبلغ البلاد بتفاقم الضغوط الأميركية، ردّ على اتهامات تقرير ميليس واحداً فواحد، مستهدفاً حكومة فؤاد السنيورة اللبنانية والإدارة الأميركية والعربية السعودية.

«إن سبب التهديدات الموجهة إلينا ليس البحث عن الحقيقة حول اغتيال رفيق الحريري، وإنما هو تدفيعنا ثمن معارضتنا غزو العراق، ومعاقبتنا على دعمنا القضية الفلسطينية والمقاومة اللبنانية. الدول الكبرى تريد تصفية حساباتها مع سوريا. أقول لكم هذا لأنني أريد أن أكون واقعياً: إن سوريا مستهدفة. أجزم بكل صفاء وحزم أن بلادي ليست ضالعة في اغتيال رفيق الحريري (...). نحن نتعاون مع المحكمة، لكن ليس إلى حد الانتحار. لن أكون من ينصاع أو من يطلب من شعبه أن ينحني». قال هذا في غمرة عاصفة من التصفيق.

ودوت العبارة كنداء دانتون: «سوريا في حالة حرب. سنعتمد من الآن وصاعداً على أنفسنا. أمامنا خيار من اثنين: المقاومة أو الفوضى». وختم خطابه بتهديد مقنع بالكاد: «إذا هوجمت سوريا فإن العواقب ستشمل المنطقة بكاملها، وبالدرجة الأولى أولئك الذين سيصحبون المستعمرين إلى عندنا». أما وقد باتت سوريا مهددة حتى داخل حدودها، فقد اختارت اعتماد مقاومة إقليمية من خلال تعاون مرن مع شركائها الإيرانيين، واللبنانيين، والفلسطينيين، العراقيين، والروس كما مع حلفائها الجدد الأتراك في حكومة أردوغان.

وحصلت سنة 2006 أحداث أربعة أثبتت فاعلية هذا الموقف: فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، نجاحات حزب الله العسكرية في مواجهة الجيش الإسرائيلي، نكسات القوات الأميركية في العراق، عودة روسيا إلى الشرق الأدنى. فقد تفاعلت هذه التطورات في ما بينها فقلبت ميزان القوى لصالح دمشق، فيما كانت إسرائيل تنقل بندقيتها من كتف إلى أخرى. ذلك أنه مع الاستقطاب الجهادي في العراق، لم تعد إسرائيل تعتبر الإطاحة بالنظام السوري أولوية؛ إذ إن مثل هذا السيناريو قد يحمل الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم، الأمر الذي يحول سوريا إلى معقل جديد للأصولية السنية. ولا بدَّ لمثل هذا الاحتمال من أن يزيد لاحقاً من الخطر الفلسطيني.

وفيما كان المعلق الدبلوماسي في جريدة **ذي تلغراف** اللندنية يستمر في كتابة أن «هدف الولايات المتحدة هو الإطاحة بالنظام السوري»[207]، كانت **هآرتس** الإسرائيلية تؤكد العكس قائلة إن هذا التغيير تقرر في اجتماع مشترك بين هيئتي الأركان الأميركية والإسرائيلية[208]. وأوضحت هذه الصحيفة، بتاريخ 3 تشرين الأول/أكتوبر 2006، أن واشنطن استشارت الحكومة الإسرائيلية حول البدائل الممكنة لنظام دمشق، وجاء جواب هذه واضحاً جداً بأنه يجب الحفاظ على الوضع القائم، معتبرة أن وجود الرئيس الأسد «مع إضعافه» خير من وصول «زمرة إسلاموية» إلى الحكم.

كان الجنرال ديغول يريد مقاربة الشرق المعقد بأفكار بسيطة. إنه برنامج واسع... مشروع سبينوزي يقتضي الانطلاق من التعقد الابتدائي صعوداً إلى الأسباب. ليس يمكن فهم تأثير سوريا الإقليمي والدولي عن طريق تفسيره بأنه بناء تحالفات بسيطة، أو منظومة ديكارتية لها جذور، وجذع واحد، وأغصان متعددة. فالصورة الجذمورية هي هنا الأكثر ملاءمة لفهم دبلوماسية مصنوعة من طبقات مختلفة، وتقطعات، وسبل هروب.

---

(207) ذي تيلغراف، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2006.

(208) هآرتس، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2006.

بعد أن توطدت شبكة تأثير دمشق نوعاً ما في أعقاب القمة العربية التي انعقدت في دمشق يومي 29 و30 آذار/مارس 2008، فإنها باتت تستند إلى شراكة استراتيجية مع إيران تجسدت نتائجها في دعم حزب الله اللبناني وحماس الفلسطينية والمقاومة العراقية، يُضاف إلى هذا البناء المرن التحالف التقليدي مع روسيا ومصالحة تاريخية مع الجار التركي.

شراكة استراتيجية حيوية مع إيران

لم يكن مكتوباً لسوريا وإيران أن تصبحا حليفتين مخلصتين إلى هذا الحد. فسوريا تبقى بلداً عميق العلمانية فيما إيران دولة تيوقراطية تعتنق الإسلام الشيعي. والأساس الأيديولوجي للنظام السوري يرتكز على عقيدة تقول إن جميع الشعوب العربية، مسلمة كانت، أم مسيحية، أو يهودية، تنتسب إلى أمة واحدة، فيما أن إيران تقطنها أكثرية فارسية. الحزب الحاكم في سوريا، حزب البعث، أسسه المسيحي الأرثوذكسي ميشال عفلق. ومرشد الثورة الإسلامية الأعلى في إيران هو رجل دين تنتخبه هيئة ضيقة تجسد أعلى سلطة لاهوتية ـ سياسية في البلاد. ومع ذلك، فقد عقد البلدان منذ ثلاثين سنة تحالفاً صمد لعاديات الزمان.

في سنة 1978، حرم توقيع معاهدة كامب دايفيد الإسرائيلية ـ المصرية سوريا من حليفها الرئيسي. وبعد سنة على ذلك، حطم انقلاب صدام حسين الهدنة العابرة بين الشقيقين العدوين سوريا والعراق، فاستأنفا الصراع الأخوي بين فرعي البعث التاريخيين الحاكمين في البلدين. كان النزاع المفتوح مع القاهرة، والتهديد الذي باتت تمثله بغداد، واجتياح الجيش الإسرائيلي لجنوب لبنان سنة 1978، والتوترات المتكررة مع تركيا الموالية لأميركا، كان كل هذا يشكل عوامل تضعف سوريا المطوقة استراتيجياً. وجاءت الجمهورية الإسلامية الشابة في إيران، التي تأسست غداة الإطاحة بالشاه رضا بهلوي سنة 1979، فأتاحت لسوريا فرصة غير متوقعة لكسر عزلتها. ثم كان نشوب الحرب

العراقية ـ الإيرانية سنة 1980 الذي أتاح تظهير تحالف عسكري أدى إلى فكّ الطوق الاستراتيجي.

رأى النظام الإيراني الجديد أن سوريا يمكن أن تغدو حليفاً إقليمياً، ووحيداً بدون شك. وهي، إلى ذلك، تضمن له باباً لدخول العالم العربي، الذي كان دائماً لفارس التاريخية علاقات وثيقة معه. كان اجتياح إسرائيل للبنان سنة 1982 قد أحدث أضراراً هائلة، خصوصاً بين السكان الشيعة المحرومين في الجنوب، وتسبب بنشوء حزب الله. وبعد أن حلّ هذا تدريجياً محل حركة أمل، تبين لاحقاً أنه حليف ثمين ضد إسرائيل وأتاح توسيع التعاون بين دمشق وطهران.

لم يكن من شأن التطورات الإقليمية والدولية المتعاقبة إلا أن ترسخ هذا التحالف الفريد. فما كان من شأن انهيار الاتحاد السوفياتي (الحليف الرئيسي لسوريا)، وتمادي النزاع العربي ـ الإسرائيلي، والغزو الأنكلو ـ أميركي للعراق (نيسان/أبريل 2003) وسياسة إدارتي بوش، إلا أن ترسخ البعد الاستراتيجي لهذا التحالف.

في كانون الأول/ديسمبر 2007، رأت عدة حكومات غربية في مشاركة سوريا في مؤتمر أنابوليس حول الشرق الأدنى تقارباً بين واشنطن ودمشق. لم تمر انتقادات إيران للحكومات العربية التي لبت الدعوة الأميركية إلى هذا المؤتمر مرور الكرام بينما راحت الصحافة الدولية تتوقع بداية برودة بين سوريا وإيران. ومع ذلك، أعلن الرئيس الأسد في دمشق بعد ذلك ببضعة أيام، عن افتتاح مصنع للسيارات أنجز بالتعاون مع إيران، قائلاً: «إن تدشين هذا المصنع بالتعاون مع إخواننا الإيرانيين يشكل الرد على الذين يحاولون بث شائعات حول توتر العلاقات بين البلدين. أجزم بهذه المناسبة أن هذه العلاقات لن تضعف في أي حال وتحت أي ظرف»[209].

شهد التعاون السوري ـ الإيراني ـ على الصعيد الاقتصادي، إذن، انطلاقة

(209) شبكة التلفزيون السورية، في 13 كانون الأول/ديسمبر 2007.

جديدة؛ فبالإضافة إلى المبادلات التجارية، كانت دمشق وطهران تتعاونان في قطاعات الطاقة والصناعة والنقل. أنزلت سوريا إلى السوق، سنة 2006، أول سيارتين من صنع سوري، حملت إحداهما اسم **شام**؛ تنتج هذه العربة شركة **سيامكو** التي هي مؤسسة مشتركة تضم شركة إيران خدرو (40% من الرأسمال) والدولة السورية (35%) وشركة **السلطان** السورية (25%). وفي حلب، ينتج مصنع جرارات **الفرات** طرازات 30C الإيرانية، ويفكر بفتح فرع له في إيران[210].

تشبه دمشق شراكتها مع إيران بشراكة إسرائيل مع الولايات المتحدة، إذ إن كلا البلدين مرتبطان بحلف دفاع مشترك في حال التعرض لعدوان خارجي.

ولقد تعزز التحالف السوري ـ الإيراني إلى حد بات معه اليوم يمثل الصعوبات الرئيسية في مفاوضات السلام المستقبلية في نظر تل أبيب. فحل محل منطق أوسلو القديم ـ الأرض مقابل السلام ـ صيغة نمطية دبلوماسية جديدة: السلام مقابل وضع استراتيجي جديد يشهد فكّ الثنائي دمشق/طهران كشرط لازب لشل حزب الله وحماس. وتراقب طهران من جهتها بكثير من الانتباه، كل رغبة في الصلح بين سوريا وإسرائيل؛ ذلك أن تحقيق هذا الصلح من شأنه أن يغرق طهران مجدداً في التطويق الاستراتيجي الناجم عن حرب العراق، وإضعاف فارس القديمة في مواجهة مذهبية مع الرياض والأكثرية السنية في العالم العربي.

على أن ثمة بضعة ظلال تشوب العلاقة السورية ـ الإيرانية، خصوصاً في ما يتعلق بعروبة حزب الله والمقاومة العراقية. فالتأثير الإقليمي الإيراني يرتكز بالدرجة الأولى على العامل الديني، هذا الذي أتاح لإيران أن تحافظ على علاقات تاريخية مع السكان العرب الذين يعتنقون المذهب الشيعي في كل من لبنان، والعراق، والعربية السعودية، والبحرين. وعلى نقيض ذلك، فإن تأثير سوريا ونفوذها مرتبطان ارتباطاً لا فكاك له بالدفاع عن عروبة هذه البلدان

---

(210) انظر الفصل 13 من هذا الفصل: «نمر صغير شرقي؟».

إياها، وهذه ذاكرة حارسة لإرث ثورة 1916 والأمل المنشود منذ أكثر من ألف عام لعالم عربي موحد.

إن القومية العربية، التي برزت في العراق تحت قيادة حزب البعث، قد قاومت بضراوة نزعة إيران التوسعية ابتداءً من سنة 1971، يوم احتلت إيران عسكرياً جزيرتي طمب الكبرى وطمب الصغرى الإماراتيتين، اللتين تتحكمان بمضيق هرمز على مدخل الخليج العربي، الفارسي، الذي يعبره 40% من الإنتاج النفطي العالمي. وعارضت الكوادر القومية إياها سيطرة طهران على شط العرب في جنوب العراق، عملاً باتفاقيات مدينة الجزائر التي اضطر صدام حسين أن يوقعها سنة 1975 كي يتحاشى الصدام مع إيران التي كانت تحت حماية واشنطن آنذاك.

وأتاح سقوط بغداد في نيسان/أبريل 2003 لإيران فرصة تاريخية لأجل تعديل طبيعة العراق المؤسسية. فتكررت الاغتيالات التي استهدفت رموز الذاكرة التوحيدية العربية. وقضى العديد من القادة البعثيين نحبهم على يد فِرق الموت التي تحركها طهران، هذه التي كانت في الوقت ذاته تشجع مشاريع الفدرلة التي يقول بها حليفها عبد العزيز الحكيم، رئيس ميليشيا بدر وقيادة الثورة الإسلامية في العراق. إن كسر أجهزة الدولة السابقة التي كانت في أيدي القوميين، وإقامة نظام الفدرالية، وربما حتى الكانتونية، في البلاد، كان من شأنهما أن يساعدا الأكثرية الشيعية على الهيمنة.

ومن ألاعيب التاريخ واحدة أخرى تباعد بين البلدين: إن طهران، من خلال دعمها غير المشروط للحكيم، تكفل، بصورة غير مباشرة، نزع ملكية الدولة لمكامن النفط، لصالح كبار الشركات الأميركية والبريطانية. إن ملكية النفط ومشتقاته لا تزال المطلب الأساسي للبعث الذي يطالب بهيمنة وطنية حصرية عليه بوصفها رمزاً للتحرر الكامل من الاستعمار. ودمشق ترى في هذا ضمانة إقليمية وسياسية لعراق موحد وسيد.

لكن هذا التناقض الثانوي لا يمكن أن يؤثر في الشراكة الاستراتيجية والعسكرية التي يرتكز عليها محور دمشق/طهران الاستراتيجي، الذي يذكر بذلك

التحالف بين الجمهورية الفرنسية وروسيا القيصرية... «التحالف بين سوريا البعثية، العلوية، العلمانية، وإيران الشيعية، يتسم بالمفارقة، لكن زواج المصلحة هذا يبدو مرشحاً للدوام»[211].

إن الرئيس بشار الأسد يعرف، كما كان يعرف والده حافظ، أن بلاده غير قادرة على الاستغناء عن حليف قوي. وبعد زوال الاتحاد السوفياتي، بات التحالف العسكري مع إيران وحده يسمح له بالصمود في مواجهة إسرائيل. وحده التفاهم المتواصل مع طهران يمكن أن يغذي الأمل السوري باستعادة الجولان وسائر الأراضي المحتلة منذ حزيران/يونيو 1967 يوماً ما.

حزب الله أو الردع على الخاصرة الغربية

يوم 11 تموز/يوليو 2006، اعتقلت مجموعة مسلحة من حزب الله جنديين إسرائيليين على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية. كانت هذه العملية التي أطلق عليها اسم «سمير القنطار» وهو عميد الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، بمثابة تأكيد لوعد كان حسن نصرالله قد قطعه قبل سنتين. كان الأمين العام لحزب الله قد تعهد آنذاك بالحصول على تحرير هذا المناضل الدرزي الذي أسر في أثناء عملية ضد إسرائيل قامت بها وحدته سنة 1979 في نهاريا الواقعة في شمال إسرائيل.

أسفر الهجوم عن سقوط ثمانية قتلى وجرح خمسة عشر عنصراً في الجانب الإسرائيلي. ردت إسرائيل بغارات جوية قصفت بكثافة مطار بيروت الدولي ودمرت معظم البنى التحتية من طرق وموانئ ومحطات كهرباء في لبنان، وأعلنت أنها تريد «إعادة بلد الأرز إلى العصر الحجري...». وتعرض جنوب البلاد ومجمل ضاحية بيروت الجنوبية ـ ومعظم سكانها من الشيعة ـ للتدمير بأسلحة دمار شامل. وأدى هذا الهجوم المعد من قبل إلى نزوح نحو نصف مليون لبناني.

(211) برنار هوركاد: «الجغرافيا السياسية الإيرانية»، باريس، أرمان كولان، 2010.

أنحى الرئيس المصري حسني مبارك باللائمة على المقاومة اللبنانية متهماً إياها بـ «المغامرة». واتهمت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والعربية السعودية، حزب الله بأنه تعمد إثارة الحرب، وراحت تنتظر أن يقضي الجيش الإسرائيلي عليه. لقد دمرت عدة قُرى لبنانية تدميراً كاملاً بينما ظلّت المقاومة ترد بتوجيه ضرباتها إلى شمال إسرائيل، مجبرة نحو مليون إسرائيلي على الهرب. وحين هدد حسن نصرالله بإطلاق صواريخ على تل أبيب إذا قصف الطيران الإسرائيلي بيروت، وجدت إسرائيل نفسها مضطرة إلى التراجع على عدة جبهات.

نقلت جريدة سان فرانسيسكو كرونيكل[212] عن مصادر إسرائيلية قولها إن هذه الحرب كانت تُعد منذ سنة في واشنطن بين هيئتي الأركان الأميركية والإسرائيلية «الأسبوع الأول كان مخصصاً لتدمير صواريخ حزب الله البعيدة المدى، وقصف مراكز رصده، وشلّ طرق نقله واتصالاته. وفي الأسبوع الثاني، يجب أن يصب الجهد على مواقع إطلاق الصواريخ ومستودعات الأسلحة الواقعة في جوار الحدود. أما الأسبوع الثالث والأخير، فكان مخصصاً للقيام بعمليات برية هامة في عمق الأراضي اللبنانية لضرب أهداف كانت قد حددت من خلال المهمات الاستطلاعية».

لكن، على عكس هذه التوقعات، أخذ الهجوم الإسرائيلي يراوح مكانه، وسجل حتى عدداً من النكسات. ولبت الولايات المتحدة طلب النجدة فأقامت جسراً جوياً إنطلاقاً من عدة مطارات بريطانية لتسليم القوات الإسرائيلية صواريخ توجه بواسطة الليزر. بعد مضي شهر على بدء الهجوم، ظلّت صواريخ حزب الله تنهمر على شمال إسرائيل. بقيت القدرات العسكرية لدى المقاومة اللبنانية سالمة، بينما كان الأسرى الإسرائيليون ينتظرون مبادلتهم بسمير القنطار. وبلغ نجاح الحزب اللبناني ذروته مع المقاومة الضارية التي أظهرها حين بادرت

(212) سان فرانسيسكو كرونيكل، 21 تموز/يوليو 2006.

القوات الإسرائيلية إلى شن هجوم بري أسفر عن تدمير عدة عشرات من دبابات مركافا وسقوط عدة عشرات من المهاجمين.

وفي ليل 11ـ12 آب/أغسطس 2006، اتخذ مجلس الأمن قراره رقم 1701 الذي وضع حداً للقتال. لحظ هذا القرار أيضاً نشر قوة معززة تابعة للأمم المتحدة في جنوب البلاد. قبل بضع ساعات فقط من وقف العمليات العسكرية، صب الطيران الإسرائيلي أطناناً من القنابل العنقودية على بساتين الزيتون وحقول التبغ الواقعة في المناطق الحدودية. وهكذا فإن مساحات واسعة جداً من الأراضي الزراعية الموبوءة بالألغام ظلّت غير مستعملة طيلة سنوات. ولا تزال هذه القذائف المؤجلة الانفجار تفتك بعشرات الضحايا كل شهر. وهناك مئات من الأولاد الذين باتوا معوقين مدى الحياة لأنهم أرادوا أن يعودوا إلى أمكنة لعبهم السابقة.

أسفرت تلك العملية عن سقوط 119 قتيلاً من الجنود و40 مدنياً، وجرح أكثر من 1600 مدني، في الجانب الإسرائيلي، وتدمير مئات المباني بفعل 4000 صاروخ أطلقها حزب الله. وكانت الخسائر في الجانب اللبناني أضخم: أكثر من 1191 قتيلاً مدنياً ثلثهم من الأولاد دون الثانية عشرة من العمر، و4409 جرحى، وتدمير معظم البنى التحتية في جنوب البلاد. ودمر العديد من القُرى والأحياء السكنية تدميراً كاملاً. واعترف حزب الله، من جانبه، بسقوط 250 قتيلاً في صفوفه.

كتب جوشوا لانديس: «إن الذين كانوا في بيروت يراهنون على الضغوط الأميركية، ظناً منهم أن بشار الأسد سيرد بواسطة الانتقام من لبنان، عليهم الآن أن يعترفوا بخطأهم. فمن سخرية التاريخ أن لا تكون سوريا بل إسرائيل ـ المدعومة من الولايات المتحدة وبريطانيا ـ هي التي تقوم بتدمير بلد الأرز»[213].

في سوريا، كان الجيش قد وضع في حالة تأهب قصوى وتلقى الأمر بالرد

---

(213) «سيريا كومانت»، 24 تموز/يوليو 2006.

إذا ما اقتربت القوات الإسرائيلية من منطقتي حاصبيا وراشيا المجاورتين للحدود. كانت دمشق تتابع التصعيد العسكري بحذر. وبعد أربعة أيام على بدء الحرب، صدر عن حزب البعث بلاغ مقتضب كسر صمت السلطات: «إن سوريا على استعداد لمساندة حزب الله»[214]. وهددت السلطات السورية، بلسان وزير الإعلام محسن بلال، بأنها «سترد بعنف وبجميع الوسائل» إذا هوجمت. ووصفت الحملة العسكرية على لبنان بـ «الإرهاب الدولتي» و«جريمة حرب» يهدفان إلى «تدمير الحليف اللبناني والسيطرة عليه»[215]. أما الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، فأعلن أن بلاده سترد على أي اعتداء على حليفته سوريا.

كانت نجاحات حزب الله تفرح السوريين. فكانوا يصفقون لكل قذيفة تطلق على الأراضي الإسرائيلية ويرون فيها انتقاماً لهم. وأثارت الغارات الجوية الإسرائيلية هبة تضامنية بين السكان، فراحوا يتطوعون لمساعدة المدنيين اللبنانيين الهاربين من أماكن القتال. وتدفق على سوريا زهاء 300,000 شخص من أصل مليون نازح.

وفتحت مراكز استقبال عند كل نقطة عبور باتجاه دمشق، وحمص، وطرطوس. وعند وصول العائلات النازحة إلى مركز الجديدة الحدودي، كان متطوعو الهلال الأحمر السوري يقومون بإرشادها وتوجيهها. وكان هناك حافلات استأجرتها الحكومة تتولى نقل النازحين إلى الأماكن المعدة لإيوائهم. وبتنسيق بين «اللجنة الشعبية السورية لدعم الشعب اللبناني» والمنظمات الخيرية ولجان الأحياء، كانت هذه تستقبل تلك العائلات في المدارس والمراكز الرياضية والحاضرات الجامعية، التي جهزت خصيصاً لذلك.

وفتح أفراد أبواب بيوتهم أو شققهم الريفية لأجل تقديم مساعدة يومية لهم. وألغت مخيمات التدريب الصيفية لكشافة البعث نشاطاتها كي تؤوي «الأخوة

---

(214) وكالة سانا، 15 تموز/يوليو 2006.

(215) وكالة سانا، 16 تموز/يوليو 2006.

النازحين مؤقتاً»، وشارك العديد من الأديرة والمساجد في حملة التضامن هذه. كما انبرت مستشفيات البلاد لتقديم العلاجات الطبية مجاناً إلى من كانوا بحاجة إليها. ولبى عدة آلاف من الأشخاص نداءات المستشفيات للتبرع بالدم. ووضعت ثلاثة خطوط هاتفية «حمراء» تحت تصرف النازحين، على مدار الساعة. واتخذت دمشق إجراءات خاصة للتعويض عن تدمير المحطات الكهربائية، تلبية لحاجات التجمعات السكنية اللبنانية إلى الطاقة.

وتجلت هذه النخوة التضامنية أيضاً بـ «عرفان الجميل السوري تجاه المقاومة اللبنانية». فكانت الصحافة اليومية تتحدث عن «واجب وطني تجاه الشعب الشقيق»، وعن «دين في عنق كل العرب» تجاه «أولئك الذين يتحملون وحدهم عبء العدوان الصهيوني أمام خمول البلدان العربية الأخرى». ووُصف النازحون اللبنانيون المتدفقون على سوريا بـ «الضيوف» و«ممثلي المقاومة».

لقد سمت حركة الدعم المهيبة والشعبية جداً هذه على التباينات السياسية اللبنانية ـ السورية، التي كانت تغذى وتتفاقم منذ بداية سنة 2005. وحتى لو كانت هناك فئة أقلية من سكان لبنان تعلل النفس بسحق حزب الله، فإن التضامن بين الطوائف كان له شديد الأثر في الشارع السوري. فقد استقبلت المناطق ذات الأكثرية المسيحية نازحي الجنوب وضاحية بيروت الشيعية. وكان هناك شيء لم يحدث قط من قبل، إذ إن العلم اللبناني وعلم حزب الله كانا يخفقان إلى جانب العلم السوري وعلم حزب البعث. وكانت صور السيد حسن نصرالله تزين المتاجر، والبيوت، والمباني العامة، والشوارع، في جميع أنحاء البلاد. لم يحظ أي زعيم، بعد موت عبد الناصر، بهذا القدر من التعاطف والحماسة في سوريا وفي سائر أنحاء العالم العربي. وكان هناك ملصق ازدانت به كل الساحات وكل وسائل الإعلام، يجمع جنباً إلى جنب، صور عبد الناصر وياسر عرفات وبشار الأسد وحسن نصرالله، وكأنه يعني أن حزب الله بات بعد الآن يجسِّد البطل الجديد للقومية العربية.

حين أطلقت تل أبيب عمليتها العسكرية، كانت تأمل أن تبيد حزب الله كي تضعف إيران وسوريا. «لو أنها انتصرت، لكانت انتقلت ـ في طور ثان ـ إلى

ضرب أهداف عسكرية في هذين البلدين، اللذين هما السند اللوجستي للمنظمة الشيعية»، على حد قول الملحق العسكري بسفارة أوروبية في طهران. وقد وطد إخفاقها موقف دمشق وطهران، ولا سيما أن الجيش الأميركي يسجل في العراق نكسات أكثر فأكثر أهمية.

مع مرور الزمن، تتبدى التصريحات الأولى لوزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس أكثر إثارة للسخرية. فهي كانت موقنة بأن الجيش الإسرائيلي الباسل سيقضي على حزب الله اللبناني الصغير من دون أي عناء، فتجاسرت وتنبأت بأن هذه الحرب هي بداية ولادة «الشرق الأوسط الكبير» الديمقراطي الذي وعد به أيديولوجيو إدارة بوش.

إن انتصار حزب الله، بالإضافة إلى النجاحات العسكرية للمقاومة العراقية، وإلى الاستنزاف المتواصل الذي تقوم به حماس الفلسطينية، يغير الوضع الاستراتيجي في الشرقين الأدنى والأوسط. إن هذه المعادلة الجيوسياسية الجديدة تقوي التحالف السوري ـ اللبناني ـ الإيراني في مواجهة المحور الأميركي ـ الإسرائيلي الذي يحظى بمساندة البلدان العربية الموصوفة بـ «المعتدلة»، كمصر، والأردن، وممالك النفط، على أن الفضل في كسر المعادلة الاستراتيجية هذا يعود إلى الحزب الشيعي بالدرجة الأولى.

وكما يشرح فريديريك دومون ووليد شرارة[216]، فإن «حزب الله ليس مجرد دكان خدمات سورية وإيرانية، مهمته خوض حرب استنزاف على إسرائيل وممارسة ضغوط وأعمال ابتزاز متنوعة ضد الغرب». إن هذا التبسيط الأيديولوجي، الذي تعيد الصحافة الدولية الكبيرة إنتاجه ونشره، ينتقص من الطبيعة الحقيقية لهذه المنظمة التي هي أقرب إلى أن تكون حركة اجتماعية منها حزباً سياسياً. فإن نشاطاتها العديدة في حقول الصحة، والتربية، والترتيب المناطقي، يسد الثغرات، ومنها ثغرة غياب الإدارة اللبنانية، في المناطق ذات الغالبية الشيعية التي هي الأكثر حرماناً من العون والتجهيزات العامة.

---

(216) فريديريك دومون ووليد شرارة: «حزب الله حركة إسلامية ـ قومية». باريس. فبراير 2004.

ومع عدم التقليل من أهمية الدعم السوري والإيراني، فإن ظهور ثم صعود حزب الله مردهما بصورة رئيسية إلى التهميش التاريخي لطائفة شيعية كان نصيبها الإهمال إبان «عصر لبنان الذهبي»، بين الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم. والنزعة الاستقلالية عند المنظمة تعود إلى كونها منغرسة في المناطق المتاخمة للقرى الحدودية السبع المحتلة منذ نكبة 1948. وقد تحملت هذه المنطقة كل ثقل الاحتلال الإسرائيلي سنتي 1978 و1982.

وما من شك في أن احتلال بيروت تحت إمرة أرييل شارون، وما رافقه من فظائع ـ لا تنحصر في مذابح صبرا وشاتيلا ـ قد ساعدت في بروز هذه الحركة. يؤكد أمينها العام الحالي: «لا أدري إن كان حزب الله سيكون موجوداً اليوم لولا الغزو الإسرائيلي. أشك في هذا كثيراً...»[217]. للخبير السياسي الأميركي وليم بلوم رأي مماثل إذ يقول إن إسرائيل «خلقت ألد أعدائها. فهي قد ساعدت في خلق حماس كي تضعها في مواجهة فتح الفلسطينية. وهي باحتلالها لبنان أنجبت حزب الله (...). لم تكف إسرائيل، منذ بداياتها، عن شن حروب واحتلال أراضٍ جديدة. لماذا لم يخطر في بال مؤسسي الدولة الصهيونية منهج آخر؟»[218].

على نقيض مجمل الميليشيات اللبنانية، لم يشارك حزب الله عملياً في الحرب الأهلية. وصاحبت صعوده في المناطق الشيعية أحياناً أعمال عنف ضد الحزب الشيوعي اللبناني، الذي كان شديد الانغراس في جنوب لبنان آنذاك. واتهم حزب الله في الثمانينيات باختطاف وتصفية كوادر شيعية في الحزب الشيوعي اللبناني، من بينهم حسين مروة. وقد ترك هذا النضال بصمته أيضاً

---

(217) حسن نصرالله في «العهد»، المشار إليه سابق.

(218) وليم بلوم: «شيئان أو ثلاثة تجب معرفتهما عن نهاية العالم» نشر في فرنسا في الجريدة الإلكترونية Le Grand Soir (http://www.legrandsoir.info) بتاريخ 22 تموز/يوليو 2006. وليم بلوم موظف سابق في وزارة الخارجية الأميركية، وصحافي وكاتب، وصاحب عدة مؤلفات.

على ما جرى في بيروت يومي 7 و8 أيار/مايو 2008[219] حين أُجهضت مخاطر فتنة سنّية شيعية في لبنان، حيث كانت المرة الوحيدة التي يستخدم فيها الحزب سلاحه في الداخل.

في بداية التسعينيات، مع انتهاء حروب لبنان الإقليمية، حشد حزب الله كل قواه لأجل مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. فارتفع متوسط عدد عملياته العسكرية السنوي من 300 إلى 950 عملية بين سنتي 1995 و1997. وقد جعلت منه نجاحاته العسكرية، ووزنه الديموغرافي، وقدرته على التكيف مع الوضع السياسي الناشئ في أعقاب اتفاقيات الطائف، حليفاً مميزاً لدمشق وطهران. ثم جاءت نجاحاته العسكرية سنة 1996، أثناء حملة «عناقيد الغضب» الإسرائيلية، لتوطد تعاونه مع دمشق، وفي أيار/مايو السنة 2000، كان الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، بعد احتلال دام اثنتين وعشرين سنة، أول تحرير لأرض عربية منذ هزيمة 1967 (سمحت حرب 1973 بتحرير مدينة القنيطرة، عاصمة الجولان، في أعقاب اتفاقية فكّ الاشتباك سنة 1974). وفي مجمل العالم العربي، وصلت شهرة حزب الله إلى ذروتها، وما كان لسوريا، المعتبرة دوماً مهد القومية العربية التاريخي، إلا أن تفيد من مآتي المنظمة الشيعية هذه.

مكاسب كفاح حماس الفلسطينية المسلح

تمثل حماس، إلى جانب حزب الله، الذراع المسلحة الأخرى للسياسة الخارجية السورية. ولما كانت دمشق حامية ألواح شريعة القومية العربية، فإنها كانت دوماً تعتبر الدفاع عن الشعب الفلسطيني قضية مقدسة، مع الحرص على الربط بين تحرير الجولان وتحرير الأراضي المحتلة الفلسطينية. هذا مع أن العلاقات السورية ـ الفلسطينية كانت تتأرجح صعوداً وهبوطاً منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964.

بعد أن كانت سوريا قد ساندت المقاومة الفلسطينية ضد المملكة الأردنية

---

(219) انظر الفصل 9 من هذا الكتاب: «سراب أيديولوجيا مكافحة الإرهاب».

الهاشمية، تدخلت باتجاه معاكس في لبنان سنة 1976 كي تساند الميليشيات المسيحية في مقاتلة تلك المقاومة الفلسطينية إياها. فبعد أن طرد جيش الملك حسين المجموعات الفلسطينية تلك في أعقاب اشتباكات دموية، سميت **أيلول/سبتمبر الأسود**، سنة 1970، انتقلت هذه إلى لبنان وتوزعت على مخيمات اللاجئين الموجودة هناك. وكانت قد جرت منذ الستينيات حوادث متكررة بين المجموعات الفلسطينية التي كانت لا تعترف بأية سلطة بينها وبين الجيش اللبناني المكلف بحماية سيادة البلاد. وظل الوضع يتفاقم بالرغم من توقيع اتفاقيات القاهرة[220]، حتى آل إلى إغراق البلاد في حالة حرب واسعة ابتداءً من نيسان/أبريل سنة 1975.

في تلك الحقبة، كان حافظ الأسد يريد من وراء مساعدة المعسكر المسيحي ضد الفلسطينيين ـ انقلب في ما بعد ضد المسيحيين ليساند المنظمات الفلسطينية مجدداً ـ أن لا يفقد السيطرة على الوضع العسكري في لبنان وإفهام ياسر عرفات أنه هو سيد الموقف الحقيقي. وكان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من جانبه قد دخل في لعبة توازن مجازفة بين سوريا وبلدان عربية أخرى من بينها مصر والعربية السعودية. وتفاقمت هذه التناقضات حتى تحولت سريعاً إلى نزاعات لم يلبث مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية حتى انحنوا على أثرها أمام القوات السورية التي دخلت إلى لبنان.

لكن هذا لم يضع حداً للتباينات بين حافظ الأسد وياسر عرفات. ففي سنة

(220) جرى توقيع اتفاقيات القاهرة بتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1969 من قِبل الجنرال إميل البستاني (رئيس هيئة الأركان في الجيش) من دون أي تفويض صريح من جانب الحكومة اللبنانية، مع منظمة التحرير الفلسطينية، لأجل وضع حد للأزمة القائمة بين فدائيي المنظمة والجيش اللبناني، وضع نص هذه الاتفاقيات بعد مفاوضات بين ياسر عرفات والجنرال البستاني، وكانت بمثابة تسوية تؤكد سيادة لبنان إلى جانب شرعنة وجود ونشاط الفدائيين ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي اللبنانية. وكان السجال حول تفسير هذا الاتفاق أحد الأسباب الرئيسية لنشوب حرب لبنان سنة 1975.

1983، تحولت هذه التباينات إلى مجابهة كبيرة بين **الختيار**[221] والمنشق أبو موسى، ذي الولاء الشديد لسوريا، والعدو الصريح للقيادة التاريخية لمنظمة التحرير الفلسطينية. في نهاية هذه المنازلة الحاسمة، اضطر ياسر عرفات، بعد أن كانت القوات الإسرائيلية المسيطرة على بيروت قد أجبرته على الرحيل، أن يغادر مدينة طرابلس التي كان قد انكفأ إليها مع أنصاره.

وبعد أن قام بزيارة إلى مصر سجلت مصالحته التاريخية مع القاهرة ـ التي كانت تقاطعها البلدان العربية منذ عقدها صلحاً منفرداً مع إسرائيل في كامب دايفيد ـ أقام ياسر عرفات مركز قيادته في تونس وقبل أن يشارك في العملية الدبلوماسية التي أدّت إلى توقيع اتفاقيات أوسلو سنة 1993. رأت دمشق أن هذا «السلام الزائف» قد شق الجهد الدبلوماسي العربي وأضعف موقف سوريا، التي تؤوي المنظمات المناوئة لفتح، ومن بين زعمائها خالد مشعل (منذ 2001) مسؤول المكتب السياسي لحماس. وفي سنة 2006، جاء فوز الحزب الإسلامي في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ليقوي، منطقياً، تأثير دمشق السياسي في الأراضي الفلسطينية.

كانت نتيجة الاقتراع، الذي جرى تحت إشراف دولي، حاسمة: حصدت حماس 74 مقعداً في المجلس التشريعي الفلسطيني، ولم تحصل فتح بزعامة محمود عباس سوى على 45 مقعداً. لقد عبّر هذا الفوز الشديد الوضوح الذي أحرزه الحزب الإسلامي عن نبذ اتفاقيات أوسلو التي لم تجلب سوى تفاقم الأوضاع المعيشية لسكان الأراضي الفلسطينية، كما أنه يعاقب السلطة الفلسطينية التي غرق الكثير من كوادرها في الفساد والتورط في أعمال غير مشروعة مع قوات الاحتلال. وأخيراً، كان هذا الفوز سنداً كثيفاً للمجموعات الراغبة في مواصلة الكفاح المسلح ضد الاستيطان. لقد ارتفع عدد المستوطنين الإسرائيليين بعد أوسلو (1993) حتى 2006، قرابة ثلاثة أضعاف، فانتقل من 150,000 إلى أكثر من 400,000.

(221) لقب أطلقه عليه المقربون منه إبان حصار بيروت.

وُلِدت حماس سنة 1987، في ظل الانتفاضة الأولى، وعرفت بنشاطها المسلح. كانت هجماتها الانتحارية تستهدف عسكريين، ومستوطنين لا يعتبرون مدنيين عاديين.

وعندما وصلت حماس إلى الحكم، سعت جاهدة إلى تنظيف البلديات الفلسطينية من الفساد؛ وطلبت تحرير 11,000 فلسطيني يقبعون في السجون الإسرائيلية كشرط مسبق لأية مفاوضة على السلام، وعلى غرار حزب الله اللبناني، أعلنت حقها في مقاومة الاحتلال، رافضة بشكل قاطع تنازلات السلطة الفلسطينية التي تغض الطرف ضمنياً عن مواصلة الاستيطان.

وفي شباط/فبراير 2006، أعلن خالد مشعل من دمشق أن حزبه سيتوقف عن الكفاح المسلح يوم تعترف إسرائيل بحدود 4 حزيران/يونيو 1967 وتنسحب من الضفة الغربية وقطاع غزة. إن انسحاباً من غزة من طرف واحد لا يمكن أن ينهي النزاع. وأيدت حماس رسمياً خطة عاهل السعودية الملك عبد الله التي عرضت خلال انعقاد القمة العربية في بيروت خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2002، التي تقترح تطبيعاً كاملاً للعلاقات العربية ـ الإسرائيلية مقابل تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة بشأن إقامة دولة فلسطينية.

في 9 حزيران/يونيو 2006، قتل الأعضاء الثمانية لعائلة فلسطينية بينما كانوا يتناولون الطعام على أحد شواطئ غزة الرملية، وذلك في هجوم قام به الجيش الإسرائيلي. فبادرت حماس إلى إعلان نهاية الهدنة التي كانت قائمة منذ ستة عشر شهراً وقصفت بدورها بلدة سديروت الإسرائيلية. وفي 25 حزيران/يونيو اختطفت مجموعة مسلحة تابعة لحماس الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، أثناء عملية سقط فيها قتيلان وجرح ثلاثة في صفوف الجيش الإسرائيلي. وفتحت المنظمة من دون جدوى مفاوضات لمبادلته بعدة مئات من السجناء الفلسطينيين، وأخذت إسرائيل تكثف غاراتها الجوية على قطاع غزة وخطتها التكتية بالاغتيالات التي تستهدف أشخاصاً معينين والتي دشنها أرييل شارون سنة 2002.

سعت الإدارة الأميركية إلى الإطاحة بحكومة حماس المنتخبة ديمقراطياً.

فاستدعى الرئيس بوش ثلاث مرّات محمد دحلان، رئيس جهاز الأمن الفلسطيني الذي تعتبره الأجهزة السرية الأميركية «رجلها»[222]. وشرح له الرئيس الأميركي أنه قرر تقديم مزيداً من العون المالي والعسكري إلى فتح كي تتمكن من شل حركة حماس. وأخذت تنشب بانتظام اشتباكات بين القوتين المتنافستين ابتداءً من خريف سنة 2006.

وفي 6 شباط/فبراير 2007، عقد برعاية العربية السعودية ما سمي باتفاق مكة ـ الذي دعا إلى تأليف حكومة اتحاد وطني ـ الذي حقق مصالحة موقتة بين الأخوين العدوين، والذي لم يعجب واشنطن البتة. فوقع الرئيس بوش، والمستشار المعاون لدى مجلس الأمن القومي إيليوت أبرامز، ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، على خطة لإعادة تسليح وتدريب ميليشيات فتح. كان المقصود في ما بعد شن حملة لضرب الاستقرار في قطاع غزة بغية إعلان حالة طوارئ تجعل السكان ينقلبون على الحزب الإسلامي. أعلن عن هذه الخطة في 30 نيسان/أبريل 2007 على صفحات جريدة «المجد» الأردنية. كانت أجهزة الاستخبارات التابعة لحماس تضع تقاريرها عن اجتماعات دحلان المتتالية في واشنطن، وعن تدريب في مصر لمئات الجنود الموضوعين في خدمة محمود عباس، وعن تسليم عدة شحنات من الأسلحة إلى فتح عن طريق الأردن.

بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2007، قتلت وحدات فتح نحو 250 عضواً في حماس، فيما كانت أعمال العنف تتواتر بانتظام في شوارع بلدات قطاع غزة. كشفت جريدة هآرتس في 7 حزيران/يونيو أن محمود عباس والولايات المتحدة طلبا من إسرائيل أن تسمح بالدخول من مصر إلى غزة لعشرات من العربات المدرعة، والصواريخ المضادة للدبابات، وألوف القنابل اليدوية، وكمية كبيرة من الذخيرة، فشنت حماس عملية وقائية في 12 حزيران/يونيو، وتمكنت خلال خمسة أيام من دحر ميليشيات فتح واستعادة كامل سيطرتها على قطاع غزة، التي باتت مقطوعة عن الضفة الغربية.

(222) David Rose, «The Gaza bombshell», *Vanity Fair*, avril 2008.

بعد ذلك أخذت كتائب عز الدين القسام (جناح حماس العسكري) تطور قدراتها الدفاعية بمساعدة من سوريا وإيران وحزب الله، موقنة بدنو هجوم إسرائيلي جديد. لأول مرة منذ 1948 قصف الفلسطينيون مدينة إسرائيلية من قطاع غزة. وفي سنة 2007 وحدها سقط أكثر من 1100 صاروخ قسّام على بلدة سديروت، ما أعاد إلى الأذهان أول عمليات القصف التي قام به حزب الله على كريات شمونة الواقعة عند الحدود اللبنانية.

وراح المدفعيون الفلسطينيون يحسنون من دقة صواريخهم ومداها بمساعدة لوجستية من دمشق ومن حزب الله. وفي 27 شباط/فبراير 2008، ردوا على الغارات الجوية الفتاكة التي شنها الطيران الإسرائيلي بإطلاق صواريخهم على مدينة عسقلان، التي هي تجمع سكاني كبير يقع على بُعد 18 كيلومتراً إلى الشمال من غزة. أثبت الرد على عسقلان ازدياد مدى الصواريخ الفلسطينية، الذي هدم على هذا النحو فكرة «الحدود الآمنة» التي بموجبها تبني إسرائيل جدار الفصل حول الضفة الغربية، كما بنت حواجز الأمن في غزة. لم يكن في وسع إسرائيل أن تقبل بمثل هذا التشكيك في تفوقها الاستراتيجي، فقررت أن تشن هجوماً جديداً لأجل «تحطيم» حماس كما قال الناطق باسم الجيش الإسرائيلي.

فشنت هجوماً فتاكاً بنوع خاص - سمي «الرصاص المسكوب» - على سكان غزة، دام من 27 كانون الأول/ديسمبر 2008 إلى 18 كانون الثاني/يناير 2009، حتى عشية تسلم إدارة أوباما الجديدة مهامها. كانت حصيلة الهجوم كارثية: أكثر من 1400 قتيل فلسطيني معظمهم من النساء والأولاد، وحوالى 10,000 جريح جراح أكثر من نصفهم خطرة. استعملت القوات الإسرائيلية أسلحة دمار جماعي غير معروفة حتى ذلك الحين. ودمرت بنى تحتية للأمم المتحدة وللاتحاد الأوروبي من دون أن يثير هذا أدنى احتجاج رسمي. لكن آلة حماس العسكرية لم تدمر ولم تتوصل القوات الإسرائيلية إلى وضع قدمها على أرض القطاع. وانقضى زمن حروب البضعة أيام إلى غير رجعة. إن الحروب غير المتناظرة أخذت تكلف الجيوش التقليدية ثمناً أغلى فأغلى. وكما في حرب

لبنان خلال صيف 2006، كانت العملية الإسرائيلية فاشلة وزادت قليلاً من تسويد صورة إسرائيل.

جدّد خالد مشعل، في حديث له مع الصحافية الإسبانية أنجيليس إسبينوزا[223] في دمشق، اقتراحه الداعي إلى إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود حزيران/يونيو 1967، تكون عاصمتها القدس، مع تفكيك المستوطنات الإسرائيلية وحق اللاجئين في العودة، وقال: «إسرائيل لا تريد أن تسمع كلاماً عن هذا الحل! المشكلة ليست في الموقف الفلسطيني أو العربي، بل في التصلب الإسرائيلي. نحن نرضى بدولة ضمن حدود 1967، وإسرائيل ترفض، وواشنطن تكفل هذا الرفض فيما الأسرة الدولية تواصل الصمت».

التلاقي مجدداً مع الأخ الروسي الكبير

قام بشار الأسد في كانون الثاني/يناير 2005 بزيارة إلى الرئيس فلاديمير بوتين الذي قرر العودة إلى سياسة النفوذ التي كان يعتمدها الاتحاد السوفياتي السابق. جرى هذا التلاقي مع روسيا الخالدة يوم كانت دمشق تكثر من المبادرات محاولة أن تكسر عزلتها. فإذا كان تصديق اتفاقية التبادل الحر مع تركيا، والبدء بتنفيذ منطقة التبادل الحر بين الدول العربية، وكذلك معاهدات التعاون مع إيران، تسمح بحلحلة الطوق، فإنها مع ذلك لا تشكل منظمة دفاعية قادرة على دعم مجابهة متكافئة مع المحور الأميركي - الإسرائيلي. إن البدء ببناء هذه الخطة الكبيرة يسلك حتماً طريق موسكو.

لقد فقدت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أكثر من ثلث سكانها، وحوالى خمسة ملايين كيلومتر مربع من أراضيها. وأمست أوروبا الشرقية والبلقان وبلدان البلطيق خارج تأثيرها. على الصعيد الاستراتيجي، أفادت هذه التقلصات حلف شمالي الأطلسي، الذي سارع إلى استقبال البلدان الشقيقة السابقة. ونشرت الولايات المتحدة قوات في قلب خمس جمهوريات سوفياتية

(223) إيل بايس، أول نيسان/أبريل 2008.

سابقة، وكأنها تواصل الحرب الباردة[224]. وساندت واشنطن الهيئات الجيورجية المناوئة لموسكو، وشجعت الإطاحة بالحكومة الموالية لروسيا في بلغراد، وساعدت من وراء الستار المعارضة الأوكرانية، ودافعت عن الانفصاليين الشيشان، وأرسلت أسلحة إلى أنصار استقلال كوسوفو، ونشرت درعها المضادة للصواريخ وصولاً إلى أبواب موسكو.

هذا يعني أن زيارة الرئيس السوري إلى الكرملن ذات أهمية، وتنبئ بعودة روسيا قريباً إلى مسرح الشرق الأوسط، فيما بدأت واشنطن تدرك كل الصعوبات الإقليمية لمشروعها العراقي.

تعهد البلدان، في البلاغ الذي تحدث عن الزيارة، بالعمل من أجل قيام عالم متعدد الأقطاب. ولأجل تكريس التقارب السوري الروسي، محت موسكو 72% من الدين السوري أي 9,78 مليارات دولار من أصل 13,4 ملياراً، «كبادرة لإعادة إطلاق العلاقات الاقتصادية بين البلدين» كما قال بشار الأسد. وفيما خص سداد رصيد الدين، تعهدت دمشق بدفع 1,5 مليار دولار خلال عشر سنوات (بمعدل 20 دفعة نصف سنوية). وبأن تدفع في الحال 2,16 مليار دولار بالعملة السورية حسب معدل سعر الصرف الرسمي (أي 11 ليرة لكل دولار بينما يساوي الدولار 50 ليرة في السوق الموازية). هذا يعني أن سوريا لا تسدد سوى خمس هذا المبلغ الذي يبقى مودعاً في الشبكة المصرفية السورية. ووعدت موسكو باستعمال هذه الأموال لأجل التوظيف في سوريا أو لشراء منتجات سورية. بتعبير آخر أن هذه المدفوعات لن تخرج من سوريا أبداً.

قررت موسكو ودمشق أيضاً أن تطور مشاريع مشتركة في قطاعي السياحة والطاقة، بما فيها الطاقة النووية المدنية، وشمل هذا التعاون توسيع مرفأ اللاذقية، وتحديث شبكة السكة الحديدية السورية؛ وأخيراً إنشاء منطقة حرة في

(224) ريشار لابيفيير وفرانسوا توال: «حرب الشمال الكبير ابتدأت»، باريس، بيران، 2008.

قرية عدرا، شمالي دمشق لأجل إعادة تصدير المنتجات الصناعية الروسية إلى مجموع المنطقة.

إذا كانت هذه الترتيبات الاقتصادية والمالية لم تقابل بكثير من التعليقات من جانب الحكومات الأخرى، فإن الحصول على عتاد عسكري من الطراز الأحدث أثار ضجة كبيرة في الولايات المتحدة وفي إسرائيل. كانت زيارة حافظ الأسد إلى الكرملين سنة 1999 قد أثارت ردة فعل مماثلة، حين تأكد بيع المنظومة الروسية المضادة للصواريخ S-300 التي تسمح باعتراض كل هجوم في دائرة يبلغ قطرها 300 كيلومتر وحتى ارتفاع 25,000 متر. كان في وسع هذه المنظومة أن تحمي المدينتين الكبريين السوريتين ـ دمشق وحلب ـ وأن تسمح بإقامة بطاريتي رادار من طراز SS-21/A لأجل تحسين الدفاع عن المجال الجوي السوري.

شنت الدبلوماسيتان الإسرائيلية والأميركية هذه المرة هجوماً على الكرملين لمنع تسليم سوريا الوحدات الدفاعية الجوية 300/PMU-2 وTOR-M1؛ وصواريخ مضادة للدبابات من طراز شيسكنا وريفليكس وباستيون، والمسيّرة من بُعد، والصواريخ المضادة للدبابات من طراز كورنيت ـ E وميتيس ـ M. وجرى التوقيع من جهة أخرى على عقود تتناول تقديم أجهزة للدفاع الجوي من طراز ستيرليت مزودة بصواريخ إيفلا ـ S، ونحو خمسين منظومة مدافع للدفاع الجوي من طراز بانتسير ـ S1، يبلغ مجموع ثمنها 730 مليون دولار. وتعهدت روسيا، من جهة أخرى، في سنة 2006، بتحديث نحو ألف دبابة من طراز T-72، وبإعادة النظر في مجمل منظومة الدفاع الجوي السورية[225]. ودافع بشار الأسد بضراوة عن حق سوريا بالحصول على أسلحة دفاعية «تمنع تسلل طائرات عدوة إلى المجال الجوي الوطني». وتعهدت موسكو ودمشق بأن «تستأنفا وتطورا تعاونهما العسكري التقليدي»[226].

(225) تحوز سوريا رسمياً 4000 دبابة مقاتلة روسية و600 طائرة مطاردة وقاذفة. لكن أكثر من ثلث، وربما نصف، هذه الترسانة بات قديم العهد وبالتالي غير صالح للاستعمال.

(226) جريدة «كومرسانت»، على لسان «ريا نوفوستي»، 19 حزيران/يونيو 2007.

اتهم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الولايات المتحدة بـ «دعم الإرهاب الدولي» و«ضرب استقرار العراق»، معتبراً أن القرارات الأميركية لا يمكن «إلا أن تفاقم الوضع في هذه المنطقة الغارقة من قبل في الأزمات». وبالتناغم مع دمشق، كررت موسكو من جديد أنها تريد أن ترى «تحرير كل الأراضي التي تحتلها إسرائيل، بما فيها الجولان»، إلى جانب «إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة»، وهذا شرط ضروري لعودة الاستقرار إلى المنطقة.

أخيراً، أبدى فلاديمير بوتين أسفه حيال «التوقف الذي طال أمده في العلاقات التاريخية بين موسكو ودمشق». ورجعت الصحافة الروسية صدى التصريحات الروسية، فأبرزت «منافع الصداقة السورية المستعادة التي تتيح لروسيا أن تسترجع مكانها في الشرق الأوسط». وتمنت جريدة «تشرين» السورية، من جانبها، أن يكون في زيارة بشار الأسد إلى موسكو «إفساح للمجال أمام روسيا كي تضع حداً لاحتكار الولايات المتحدة المشؤوم في المنطقة»، مبدية ارتياحها لكون «دمشق وجدت في موسكو من جديد شريكاً استراتيجياً حقيقياً»[227].

امتداداً لخطاب القوة الذي ألقاه في الفيركوندى السنوية في مونيخ (دافوس الدفاع)[228]، أعلن فلاديمير بوتين في آب/أغسطس، في مدينة تشيليابنسك، عن استئناف طلعات القاذفات الاستراتيجية المسلحة برؤوس نووية. كانت هذه الطلعات قد توقفت غداة سقوط جدار برلين. وكردة فعل على المذهب النووي الأميركي الجديد الذي أعلن سنة 2002، والقائل بأن روسيا وسوريا مدرجتان على لائحة سبعة أهداف ذات أولوية، أعلنت موسكو بدورها استراتيجيتها النووية المجددة في كانون الثاني/يناير 2008. وصرَّح رئيس هيئة الأركان الروسي يوري بالويفسكي بأن روسيا تحتفظ بحق استعمال أسلحتها النووية بصورة وقائية إذا ما تعرضت أو تعرض أحد حلفائها لتهديدات خطيرة.

(227) في 23 حزيران/يونيو 2007.

(228) 10 شباط/فبراير 2007.

كان الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي يوري أندروبوف قد وضع سوريا، سنة 1983، تحت حماية المظلة النووية السوفياتية يوم نشر رونالد ريغان مشاة بحريته في لبنان وهدد بمهاجمة سوريا. وبهذه الروحية ذاتها جددت دمشق لموسكو إيجار الميناء العسكري في طرطوس على ساحل المتوسط. بعد أن جرى تحديث هذه القاعدة العسكرية التي أنشئت في زمن الاتحاد السوفياتي، باتت تستطيع استقبال غواصات نووية هجومية وغواصات نووية مطلِقة لآليات (SNLE). وقدمت موسكو بالمقابل أسلحة استراتيجية بلغت قيمتها مليار دولار في سنة 2007 وحدها، ومن بينها مطاردات من طراز سوخوي، وميغ ـ 29، ومروحيات من طراز ميكويان. لقد جرى التفاوض على هذه المشتريات إبان زيارة فلاديمير بوتين إلى دمشق في خريف 2006. وبموازاة هذه المشتريات، تزيد سوريا إنتاجها الذاتي للصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى، خصوصاً صواريخ سكود التي يصل مداها إلى 700 كيلومتر.

ولبى بشار الأسد دعوة الرئيس ديميتري ميدفيديف فزار روسيا يومي 21 و22 آب/أغسطس 2008، فيما كانت مطروحة قضية الدرع الأميركية المضادة للصواريخ والأزمة الجيورجية. فقد كانت إسرائيل تزود تبيليسي بأسلحة استراتيجية تستعملها هذه ضد المجموعات الموالية لروسيا في أبخازيا الجنوبية، وفي أوسيتيا. «لا يسعنا إلا أن نفرح بالنهاية الطيبة للأزمة، التي سمحت بالرد على استفزازات تبيليسي المتكررة لموسكو» كما قال لنا الرئيس السوري بعد عودته إلى دمشق. «لقد كان من المهم جداً، استراتيجياً وسياسياً، أن تكون الكلمة الأخيرة لموسكو، خصوصاً لأن مدربين أميركيين وإسرائيليين كانوا يعملون مع المنتفضين الجيورجيين، كما هي الحال دائماً كلما نشبت أزمة على هوامش فضاء النفوذ السوفياتي السابق»[229].

ثم جاءت زيارة الرئيس ميدفيديف إلى دمشق يومي 10 و11 أيار/مايو 2010 لتوطد عودة اللقاء مع الأخ الروسي الكبير. كان هذان اليومان يومي

(229) من حديث مع المؤلفين، في 27 آب/أغسطس 2008.

مناقشات اقتصادية وعسكرية هامة أفضت إلى مواصلة التعاون الاستراتيجي. تناولت المناقشات الاقتصادية قطاعات النقل الجوي والبنى التحتية والنفط، خصوصاً التنقيب وبناء المصافي. وتعهد الرئيس الروسي أيضاً بمواصلة تحديث الطاقات العسكرية السورية؛ وصرَّح ديمتري ميدفيديف أيضاً بأن «التعاون في حقل الطاقة النووية المدنية قد يشهد تطورات جديدة هو أيضاً» وذلك خلال مؤتمر صحافي مشترك.

ورد بشار الأسد على صحيفة **لاريبوبليكا** الإيطالية حول الوضع الاستراتيجي الجديد، فقال بلا مواربة: «لقد بعث الرئيس الأميركي كثيراً من الآمال لكننا لم نعد قادرين على مزيد من الانتظار (...). إن عهداً جديداً يولد اليوم، والتفاهم بين شركاء الشرق الأدنى يعيد رسم صورة النظام الإقليمي بعد الآن (...). نحن نشهد حقبة جديدة، وليس في المنطقة فحسب. هناك بلدان كالصين والبرازيل لم تعد تنتظر أن تتنازل الولايات المتحدة وتوزع الأدوار»، وختم بذكر «الوعي لواقع جديد: فشل أميركا وأوروبا في إيجاد حلول لمشاكل منطقتنا». إن هذا الفشل يفتح الطريق أمام «خيارات جديدة تتبدى في تقارب بين سوريا وتركيا وإيران يرتكز على رؤية سياسية ومصالح مشتركة»[230].

حتى لو ظل حلم حافظ الأسد القديم في بلوغ التعادل الاستراتيجي غير قابل للتحقق حتى الآن، فإن في وسع ابنه بشار أن يفاخر بكونه قد جدد وحدّث تحالفاً من أكبر التحالفات العسكرية التي كانت قائمة في زمن الحرب الباردة. وحتى لو كانت روسيا اليوم لم تستعد كامل مكانتها كدولة شرقية، فإن في وسعها، مع ذلك، أن تؤكد أن عودتها الاستراتيجية إلى المنطقة قد ابتدأت بالفعل. إن هذا التلاقي المتجدد مع الأخ الروسي الكبير، بالإضافة إلى الشراكة مع إيران، يسبغ كل صدقيته على قيام قطب استراتيجي بات يمكنه أن يستند بعد الآن على أنقرة أيضاً.

(230) لاريبوبليكا، في 25 أيار/مايو 2010.

المصالحة التاريخية مع الجارة تركيا

إن عودة الدفء بين دمشق وأنقرة، التي ابتدأت سنة 1998، هي أحد أهم الآفاق الرئيسية التي فتحها وريث حافظ الأسد. لقد كانت الزيارة التي قام بها بشار إلى تركيا في تشرين الأول/أكتوبر 2007 تكريساً للتلاقي التاريخي المتجدد مع الجار الشمالي القوي.

فإن تذكار أربعة قرون من الاحتلال التركي، الذي فاقمه ضم لواء الإسكندرون السوري، كان قد جمد العلاقات منذ الاستقلال سنة 1946. فدمشق لم تكف قط عن المطالبة بهذا اللواء ومعظم سكانه هم من العرب العلويين، والمسيحيين أيضاً. بعد هذا الضم انتقلت المجموعات المسيحية واستقرت في مناطق سورية أخرى، أو هاجرت إلى أميركا اللاتينية، خصوصاً البرازيل والأرجنتين. وجاءت الحرب الباردة لتعزز هذه العداوة، إذ إن تركيا اختارت تحالفاً مميزاً مع حلف الأطلسي فيما أكدت سوريا كونها تدور في فلك حلف وارسو. في جو الحرب الباردة هذه راحت أنقرة تزيد الضغوط على خاصرتها الجنوبية، وخصوصاً بحرمانها سوريا من حقوقها التاريخية في مياه دجلة والفرات، التي هي رئة ري السهول الخصبة في شمال شرق سوريا.

ردت دمشق على هذه الضغوط بدعمها، مدى عقود، أكراد تركيا المطالبين بالاستقلال. كان حافظ الأسد يريد الاحتفاظ بهذه الورقة في لعبة معقدة مع التقارب الذي كان يجري بين أنقرة وتل أبيب. فراحت دمشق تستقبل بصورة رسمية جداً هيئة أركان حزب العمال الكردستاني (PKK)[231] ورئيسه عبد الله أوجلان. كان يصاحب هذا التمثيل السياسي عون عسكري مرموق، إذ كان الحزب المذكور يحوز عدة معسكرات للتدريب في شرق سوريا وفي سهل البقاع اللبناني الذي كان يهيمن عليه الجيش السوري آنذاك.

(231) حزب العمال الكردستاني، الذي أسسه عبد الله أوجلان سنة 1978، هو منظمة مسلحة تتخذ شكل حركة حرب عصابات؛ وهي ناشطة خصوصاً، في تركيا وسوريا وإيران، ولها أيضاً حضور قوي في شمال العراق حيث تتمتع بدعم لوجستي من المخابرات الإسرائيلية.

لقد حشد الجيش التركي قواته عدة مرّات على الحدود مع سوريا. وفي سنة 1958 هددت أنقرة باجتياح شمال سوريا. ورد الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي نيكيتا خروتشوف على شعار هيئة الأركان التركية القائل بالزحف «نحو حلب»، بنكتة: «سنرسلكم جميعاً إلى حلب». وهددت موسكو جدياً بتدخل عسكري إذا ما حاولت أنقرة، مدفوعة من واشنطن، أن تنفذ تهديداتها. وأكدت موسكو، في مناسبات عدة لاحقاً، أن سيادة الحليف السوري الإقليمية والسياسية هي أحد الخطوط الحمر في التوازن بين الشرق والغرب.

غداة توقيع حلف للتعاون العسكري بين أنقرة وتل أبيب سنة 1998، تحرك الجيش التركي مجدداً نحو الحدود السورية وراح يضغط على دمشق حتى تطرد زعيم حزب العمال الكردستاني. طلبت أنقرة أيضاً إغلاق معسكرات تدريب رجال حرب العصابات الأكراد. وبعد ثلاثة أشهر، اختطفت مجموعة كومندوس تركية أوجلان في كينيا بفضل تعاون مع المخابرات السورية.

كان هذا الاعتقال مؤشراً على بدء مصالحة وتقارب بين الجارين. وأيّد بشار الأسد، خلال زيارته التاريخية في تشرين الأول/أكتوبر 2007، جهاراً وبقوة، حق أنقرة في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب، بينما كان البرلمان التركي يفرغ من الموافقة على شن حملة عسكرية جديدة ترمي إلى تدمير قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. يومها قال الرئيس العراقي، الذي هو أيضاً رئيس الاتحاد الديمقراطي الكردستاني ـ والذي حمل جواز سفر سورياً حتى سنة 2003 ـ إن «الرئيس الأسد تجاوز كل الحدود...».

كان في أساس انقلاب التحالف هذا حول المسألة الكردية عدة عوامل. أول هذه العوامل كانت النزعة الانضمامية الكردية في شمال العراق التي لا تهدد وحدة الأراضي العراقية وحدها، بل تهدد، وفي الوقت ذاته، وحدة أراضي كل من تركيا وإيران وسوريا أيضاً، في مناطق تماس الحدود ما بينها، الغنية بالنفط ومشتقاته. وقد أتاح تلاقي المصالح الموضوعية هذا بين دمشق وأنقرة وطهران وبغداد، للدبلوماسية السورية أن توطد موقعها في مواجهة

الضغوط الأميركية. وكان وجود الأجهزة السرية الإسرائيلية المتمادي في مختلف المناطق التي يقطنها الأكراد ـ منذ غزو العراق سنة 2003 ـ هو السبب الآخر لتكوين هذه الجبهة المناوئة للأكراد، ولا سيما أن الكثير من التسللات الجهادية إلى العراق يجري عبر هذه المناطق ذاتها وبمساعدة الفاعلين إياهم.

بعد مرور تسع سنوات على أزمة كادت تتحول إلى نزاع مفتوح، أفلحت الدبلوماسيتان السورية والتركية في تحويل خلاف تاريخي إلى مكسب إقليمي ذي تأثير دولي. وكرّست أنقرة، برعايتها مفاوضات غير مباشرة بين دمشق وتل أبيب، ليس تصالحها التاريخي مع سوريا فقط، بل فرضت نفسها أيضاً كوسيط لا غنى عنه في المفاوضات الإسرائيلية ـ العربية المستقبلية. وقد اتخذت هذه الوساطة طابعها الرسمي غداة قمة دمشق العربية التي انعقدت يومي 29 و30 آذار/مارس 2008، على لسان وزير الخارجية السوري وليد المعلم.

ثم كان الاعتداء الإسرائيلي الجديد على قطاع غزة، خلال شتاء 2008-2009، الذي أثار انفعال الرأي العام الدولي. فجرت في تركيا تظاهرة ضخمة أدّت إلى تراخي الشراكة المعقودة قبل بضع سنوات مع تل أبيب. وتجاوبت الحكومة التركية مع رأيها العام، فشددت نبرتها مستنكرة بوضوح «جرائم الحرب» و«الجرائم بحق الإنسانية» التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي. وقد عزز هذا التطور طبعاً موقع سوريا ومساندتها لحماس وسائر المنظمات المناهضة لإسرائيل.

وفي 30 كانون الثاني/يناير 2009، خلال منتدى دافوس، توجه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بنبرة قاسية إلى نظيره الإسرائيلي شيمون بيريز، مستنكراً أعمال العنف القاتلة ضد سكان غزة؛ وغادر القاعة في حركة مدروسة بدقة، احتجاجاً على إعطاء بيريز وقتاً للكلام أطول مرتين من الوقت الذي أعطي له. ووعد بأن لا يعود بعد الآن إلى دافوس ما دام المنظمون يقيمون تمييزاً لصالح إسرائيل.

وفي أيار/مايو 2009، أنجزت المناورات العسكرية السورية ـ التركية المصالحة، وأضيف إليها اتفاق ثنائي يتعلق بمختلف قطاعات صناعة الأسلحة

وقال عبد الله غول، الذي كان حاضراً في دمشق للتوقيع على هذه العقود، إن سوريا تفتح لبلاده «باباً لدخول الشرق الأدنى». وجدد عزمه على أداء دور هام في التطورات الإسرائيلية ـ العربية المستقبلية، مؤكداً صعود نفوذ الدبلوماسية التركية الجديدة في فضاء التأثير التركماني القديم من تخوم آسيا الوسطى إلى الشرقين الأدنى والأوسط.

على الصعيد الاقتصادي، بلغت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين مليار دولار سنة 2007. وإذ تجهر دمشق بعزمها على مضاعفة هذا الحجم، فهي إنما تثبت مجدداً أن العقوبات الاقتصادية الأميركية المعززة بما سمي **قانون محاسبة سوريا**، يمكن الالتفاف عليها. ومما يعزز رمزية هذا الصفاء السوري التركي أن سوريا استقبلت، في آب/أغسطس 2009، وفداً برلمانياً أوروبياً بينما كانت تُستأنف المحادثات للتصديق على شراكتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وجاء إلغاء تأشيرات الدخول لأبناء البلدين تتويجاً للتقارب السوري ـ التركي. إن تحالفاً استراتيجياً حقيقياً بات مكرساً بعد الآن بين دمشق وأنقرة. إلّا أن هذا التحالف بدأ يضعف ابتداءً من شهر آذار/مارس 2011 حين تبنّى رئيس الوزراء التركي أردوغان الإخوان المسلمين السوريين وصعّد هجومه السياسي ضد النظام السوري لحثّه على الانفتاح ومشاركة السلطة مع الإسلاميين.

الرجوع إلى سوريا ـ المحور

إن منظومة التحالفات الجذمورية هذه، التي أضيفت إليها رعاية أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني، الذي بذل نشاطاً كبيراً في كواليس قمة دمشق[232] لأجل تطبيع العلاقات بين بشار الأسد والعربية السعودية ومصر، كما لأجل إعادة بناء علاقة ثنائية قوية مع فرنسا[233]، قد أعادت تدريجياً لسوريا تأثير موقعها الجغرافي: بلد ـ محور.

ترجع هذه العبارة بالتأكيد إلى رائدي الجيوسياسة، هالفورد جون ماكندير

(232) انظر الفصل 11 من هذا الكتاب: «14 تموز/يوليو المنظر الخداع».

(233) في 29 و30 آذار/مارس 2008.

ونيقولاس سبيكمان، اللذين يدعوان إلى تبني مقاربة جغرافية لـ «المناطق المحورية» الواجب السيطرة عليها إذا «تمنينا السيطرة على العالم» أو إذا «سعينا إلى ممارسة تأثير حاسم على الأزمات ذات الشدة القصوى».

يمكن أن يُعتبر البلد ـ المحور واحداً من الأجزاء المكونة لآلية تتمحور حولها عدة أجزاء أخرى تكون بدونه مستقلة. وعليه، فإن البلد المحور يمكن أن يؤدي عدة وظائف: يجمع ما كان غير تابع إذ يجعله تابعاً، ويتحكم بحركات متوقّعة، تغيرات يمكن القول إنها تكاد تكون مقررة كخطوط هروب ملحوظة.

وهكذا فإن الشراكة السورية ـ الإيرانية تقوي طهران، مهما حدث، في تقدمها كدولة إقليمية. والدعم المقدم لحزب الله اللبناني ولحماس الفلسطينية يؤمن ديمومة القدرة على مقاومة التهديدات الإسرائيلية. والمصالحة مع الجارة الكبيرة تركيا تضيف عاملاً ثالثاً في التصدي لمطامع تل أبيب الإقليمية. والتلاقي مجدداً مع روسيا يحد من احتكار الدولة العظمى الأميركية للشرق الأوسط. وأخيراً، فإن التأثير السوري داخل المقاومات العراقية يشكل وزناً مقابلاً للهيمنة الإيرانية المطلقة وللتعبير المستدام عن المصالح الأميركية في هذا البلد وفي محيطه في الوقت ذاته.

فلا عجب إذن والحالة هذه في تسجيل عدة نتائج على صعيد إعادة النظر في التوازن. نشر في كانون الثاني/يناير 2007 تقرير حول السياسة الأميركية في العراق وضعه وزير الخارجية السابق جيمس بيكر (الجمهوري) ولي هاملتون (الديمقراطي). يوصي هذا التقرير الحكومة الأميركية بالشروع في حوار مع كل من سوريا وإيران لأجل الخروج من الأزمة العراقية. ويدعو خصوصاً إلى استئناف المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية على أساس القرارين 242 و338 الصادرين عن منظمة الأمم المتحدة، الأمر الذي يرضي سوريا المطالبة بانسحاب إسرائيلي كامل من نجد الجولان مقابل سلام شامل يجب أن يشمل المسار الفلسطيني أيضاً.

وسيراً على استراتيجيا والده الذي كان يتحاشى أن يفاوض من موقع ضعف، اعتبر بشار الأسد أن الوقت قد حان كي يدفع ببيادقه إلى الأمام. وفي

واشنطن ارتفعت أصوات، ليست الأضعف، تدعو هي أيضاً إلى الانفتاح على سوريا. وابتداءً من كانون الأول/ديسمبر 2006 أخذت الزيارات المتتالية من جانب مسؤولين أميركيين تحمل على استشراف ذوبان الجليد في العلاقات بين واشنطن ودمشق. وبعد زيارات أعضاء مجلس الشيوخ بيل نلسون (فلوريدا) وكريس دود (كونكتيكوت) وجون كيري (ماساشوتستس) الديمقراطيين، وآرلن سبكتر (بنسلفانيا) الجمهوري، زارت دمشق مساعدة وزيرة الخارجية للشؤون الإنسانية، إيلين ساوبري لإجراء محادثات حول اللاجئين العراقيين.

وفي نيسان/أبريل 2007، قامت الرئيسة الديمقراطية لمجلس النواب، نانسي بيلوسي، بزيارة رسمية إلى دمشق على رأس وفد مشترك من مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وتعرضت لانتقاد عنيف من الرئيس بوش، الذي رفض مشروع قانون مقدم من الحزب الديمقراطي يدعو إلى سحب تدريجي للقوات الأميركية من العراق ابتداءً من سنة 2008. لكن تكاثر الإخفاقات العملانية فت في عضد البيت الأبيض، الذي «سينتهي به الأمر عاجلاً أم آجلاً»، كما كرر القول بشار الأسد، «بأن يعرج على دمشق، كي نصنع معاً شروط العودة إلى استقرار مديد»[234].

وفي 3 أيار/مايو 2008، التقت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، بدورها، وزير الخارجية السورية وليد المعلم[235]. قال المرشح الديمقراطي السابق للرئاسة جون كيري[236]، تعليقاً على اللقاء: «أقدر للإدارة، التي بادرت مسرعة إلى انتقاد الذين التقوا القادة السوريين، إقدامها أخيراً على أخذ هذه المبادرة الدبلوماسية». إن العودة إلى علاقة تعاون مع الولايات المتحدة ليست سوى مسألة وقت، في نظر الرئيس السوري. صحيح أن هذا يتوقف على إيجاد

(234) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 27 آب/أغسطس 2008.

(235) على هامش المؤتمر الدولي حول العراق، الذي جرى في شرم الشيخ بمصر، في 4 أيار/مايو 2007.

(236) واشنطن بوست، في 22 آذار/مارس 2008.

حل شامل للنزاع الإسرائيلي ـ العربي، وإن كان لم يعد يمكن تصور هذا الحل إلا على يد واشنطن وحدها. وبالفعل، فإن عصر احتكار الوساطات الأميركية قد يكون انتهى. إن إعادة بناء الدبلوماسية السورية تبين بشكل واسع: لم يعد يمكن تصور سلام مديد في الشرقين الأدنى والأوسط من دون دورها المحوري، من دون إيران وتركيا وقطر، وربما فرنسا. وكما بيّن تدخل البرازيل وتركيا في الملف النووي الإيراني في أيار/مايو 2010، فإن إسهام دول صاعدة أخرى قد يكون مفيداً، لأنه أكثر فاعلية[237].

إن عودة سوريا إلى المسرح الدبلوماسي تمر أيضاً بسبل التعاون في حقل مكافحة الإرهاب. يقول المحامي الفرنسي جاك فرجيس إن «من يضعون القنابل هم أيضاً من يطرحون الأسئلة»[238]. هذه الأسئلة ليست موجهة إلى البلدان الغربية فقط؛ فإن الحكومات العربية تبقى معنية مباشرة بظاهرة تعبر، أغلب الأحيان، عن أقصى درجات الاحتجاج. في هذا الحقل أيضاً يمكن للتجربة السورية أن تتيح لنا أن نرى الأمور بمزيد من الوضوح داخل الالتباسات المتكررة في موضوع الإرهاب، ومكافحة الإرهاب، والإرهاب المقابل، والمقاومة.

(237) انظر الخاتمة من هذا الكتاب: «عالم جديد».

(238) أحاديث مع ريشار لابيفيير في 29 أيار/مايو 1987، في ليون.

9

أوهام أيديولوجيا مكافحة الإرهاب

«أبناؤكم يصمدون بنجاح أمام الزحف الألماني. فكونوا، بالحفاظ على رباطة جأشكم، جديرين بهم. لم يصدر أي أمر بإخلاء المحافظة لأنه لا وجود لما يبرر ذلك. لا تصغوا إلى المصابين بالهلع، الذين سوف يعاقبون، على كل حال. لقد اتخذت عقوبات منذ الآن. وستتبعها عقوبات أخرى. يجب أن يكون كل واحد في مركزه. يجب أن تستمر الحياة الاقتصادية. على المنتخبين والموظفين أن يكونوا القدوة. لن يكون هناك تساهل حيال أي تقصير. أنا أعرف مزايا الحكمة والوطنية عند سكان هذه المحافظة. أنا على ثقة. سننتصر».

جان مولان،
محافظ أور – إي – لوار

وضعت سوريا على اللائحة الأميركية لبلدان محور الشر، وظلّت زماناً طويلاً متهمة بمساندة الإرهاب الدولي، أو بصورة أدق، بإيواء منظمات وصفت بالإرهابية لأنها تلجأ بانتظام أو في حالات محددة إلى أساليب العمل الإرهابي. على أن هذه المعاينات المختلفة، الصحيحة جزئياً، تشمل حالات

مختلفة جداً، وحتى متناقضة، وتتوقف دوماً على المنظار الذي تُقيّم من خلاله الأحداث والموقع الذي ينطلق منه الإنسان.

إن منظمات مدعومة من دمشق، مثل حزب الله، أو حماس، وحتى مختلف تشكيلات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (FPLP) يمكن أن تلجأ إلى تقنيات إرهابية تُعتبر سلاح الضعيف ضد القوي، في إطار ميزان قوى غير متكافئ في مواجهة جيش نظامي. فاللجوء إلى هذه الوسائل التكتيكية، الذي ينتسب إلى تقنيات حرب العصابات، هو أمر موروث من التاريخ العسكري الطويل لحركات التحرر من الاستعمار وفي سبيل الاستقلال، التي شهدتها ستينيات القرن المنصرم.

إن حزب الله، وحماس، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، منخرطة في كفاح تحرري وطني يهدف إلى إجلاء قوات الاحتلال الإسرائيلية عن الأراضي الفلسطينية وضرب النظام الاستيطاني الذي تحميه هذه القوات بالذات. وإن ما تقوم به من أفعال هو تعبير عن موقف مشروع ضد جيش احتلال أجنبي، ويدخل في المفهومين المزدوجي الوجه للمبدأ القائل بأن «الغاية تبرر الوسيلة»: المقاومة تبرر اللجوء إلى الإرهاب؛ والفعل الإرهابي غايته المقاومة. هذه أقدم قصة في التاريخ، من المتفانين (Zélotes – المترجم) في الزمن القديم إلى اللافتة الحمراء لجماعة مانوكيان، مروراً بفرقة الحشاشين.

يقول جاك دريدا ما يلي[239]: «إذا رجعنا إلى تعريفات الإرهاب الدارجة أو الشرعية صراحة، ماذا نجد؟ الكلام عن جريمة بحق الحياة الإنسانية انتهاكاً للقوانين (الوطنية أو الدولية)، مع التفريق بين المدني والعسكري (يفترض أن ضحايا الإرهاب مدنيون) ولغاية سياسية (التأثير في سياسة بلد ما أو تغييرها عن طريق ترهيب السكان المدنيين)». على أن هناك حالات، كحالة المستوطنين الإسرائيليين، يصعب فيها التفريق، بل يستحيل بين الفاعلين المدنيين والعسكريين، لأن سيرورة الاستيطان تؤول في آخر الأمر إلى عسكرة مجمل

(239) جاك دريدا، «ما هو الإرهاب الدولي؟». لوموند ديبلوماتيك، شباط/فبراير 2004.

السكان، وبالتالي فإن المجتمع الاستيطاني يلغي كل نوع من أنواع التمايز فلا يبقي إلا معسكرين اثنين: المستعمِرون والمستعمَرون، الظالمون والمظلومون، المحتلون والمقاومون.

يعتبر جون ميرشهايمر واسطفان والت، في كتابهما الجريء[240]، أن هجمات الفلسطينيين على المدنيين «مدانة أخلاقياً، إلَّا أن ذلك لا يجيز التعجب من سلوكهم هذا: الفلسطينيون محرومون من حقوقهم السياسية الأساسية منذ زمان طويل ويعتقدون أنهم لا يحوزون خياراً آخر لحمل إسرائيل على القبول بتسوية (...). لو كان الوضع معكوساً والإسرائيليون تحت الاحتلال العربي، فمن شبه المؤكد أنهم كانوا سيلجأون إلى الأساليب ذاتها، أسوة بسائر حركات المقاومة في العالم». وحتى رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك يقول «لو كان فلسطينياً لكان التحق بمنظمة إرهابية»[241].

إن الحركات التي نتكلم عنها تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التي يجب تصنيفها ضمن سديم القاعدة. فحزب الله وحماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تعمل ضمن إطار إقليمي، إن لم نقل ضمن خريطة جغرافية محددة تماماً؛ أما شبكة القاعدة فتضرب من دون تمييز باسم مبدأ أنطولوجي يسمو على كل شيء ولا يعرف الحدود الجغرافية: جماعة المؤمنين ـ الأمة ـ التي تعيد إنتاج ثنائي الظالمين/المظلومين من خلال الثنائية التيوقراطية: المؤمنون/الكافرون. من هذا المنظور، يستحيل وجود أي مطلب إقليمي، ويتوجب قتال كل فكرة وطنية، ويُفهم كل عمل عسكري فهماً غائياً.

بعد ذلك، يكون من المنطقي جداً أن تكون سوريا ـ مهد القومية العربية التاريخي ـ أحد الأهداف الأولى للفرعين التاريخيين لمنظمة القاعدة: الإخوان المسلمون والوهابية السعودية.

---

(240) جون ميرشهايمر واسطفان والت: «اللوبي الموالي لإسرائيل والسياسة الخارجية الأميركية». المرجع المذكور آنفاً.

(241) المرجع المذكور آنفاً.

إن الإخوان المسلمين يسعون منذ زمن طويل، بمساندة من العربية السعودية وباكستان والأردن والولايات المتحدة، إلى إقامة نظام إسلامي في سوريا. والمراد، حسب نظرة جماعة الإخوان، ليس إيجاد بديل وطني للحكم السوري، ولا التقدم بمطلب جغرافي ما، وإنما هو إزاحة حكم يجسد الفكرة القومية العربية[242]، التي ينبذها الإسلاميون.

لقد قتل الجناح العسكري لجماعة الإخوان، يوم 16 حزيران/يونيو 1979، 32 تلميذ ضابط في مدرسة المدفعية بحلب. وأفاد من وجود شركاء له داخل الجيش فراح يكثر من الاغتيالات بين كوادر حزب البعث والشخصيات العلوية القريبة من الحكم. واعتبر المؤتمر السابع للحزب[243] جماعة الإخوان خارجة عن القانون وأبعد عدداً من كوادرها إلى الصحراء.

ردت الجماعة على ذلك باعتداءات جديدة، استهدفت السفارة السورية في باريس يوم 24 كانون الثاني/يناير 1980، وشيخاً سنياً مؤيداً للنظام اغتيل في مسجد يوم 2 شباط/فبراير في حلب. ونجا الرئيس حافظ الأسد نفسه من محاولة اغتيال في 26 حزيران/يونيو. وبعد أن ضاقت قوى الأمن ذرعاً بهذه الاعتداءات، جاء ردها قاسياً في جسر الشغور (200 قتيل) وسوق العهد (42 قتيلاً)، وحلب (83 قتيلاً) في حي الحناوي، وحماه في حي البستان (200 قتيلاً)، وفي تدمر، حيث أعدم نحو 600 أسير إسلامي غداة محاولة اغتيال الرئيس[244].

كان الإخوان المسلمون يعدون الهجوم المضاد الحقيقي في مدينة حماه. ففي 3 شباط/فبراير 1982، عند الساعة الثالثة صباحاً، استيقظ السكان البالغ

---

(242) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب: «ميشال عفلق والوحدة العربية».

(243) من 22 كانون الأول/ديسمبر 1979 إلى 5 كانون الثاني/يناير 1980.

(244) مجزرة سجن تدمر ارتكبها رجال «سرايا الدفاع» المرهوبة بقيادة شقيق الرئيس، رفعت الأسد، الذي أراد بذلك أن يثأر من محاولة اغتيال أخيه قبيل ذلك. جرى إخراج السجناء من زنزاناتهم ثم تم إعدامهم بدم بارد.

عددهم 300,000 نسمة، معظمهم من السنة، على نداءات إلى الثورة تنطلق من فوق المآذن. كان الإخوان قد أحكموا قبضتهم على المدينة منذ ثلاثة أيام، وقتلوا أكثر من 300 ناشط بعثي، وأبادوا وحدة من مظليي الجيش. فحاصر المدينة عدة آلاف من رجال القوات الخاصة وراحوا يقصفونها بالمدفعية الثقيلة قبل أن يهاجموها. عاش السكان جحيماً دام شهراً كاملاً. ودُكت أحياء البارودي والكيلاني والحميدية والخضر دكاً كاملاً. ودُمر كثير من المساجد والكنائس. وكانت الحصيلة جسيمة جداً: 15,000 قتيل، حسب منظمة العفو الدولية، وحسب جماعة الإخوان 30,000 قتيل، و15,000 مفقود، و100,000 مبعد.

استند حافظ الأسد إلى حجة حماية الدولة وألقى تبعة الأحداث على واشنطن قائلاً: «بينما تتحدث أميركا عن الدفاع عن الحريات وعن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، ها هي تساند الإخوان المسلمين وتعهد إليهم بارتكاب أعمال تخريبية في بلادنا. إن اعترافات بعض الإخوان، والعتاد العسكري المُصادَر والأميركي المصدر، وتصريحات وزارة الخارجية الأميركية، هي الأدلة على هذا التواطؤ». هذا ما قاله لباتريك سيل[245].

مسألة عائلية

تعود هذه السياسة الأميركية إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وبالضبط إلى شهر شباط/فبراير 1945، يوم التوقيع، على متن الطراد كونسي، على الحلف الذي يحمل الاسم إياه (بعد سبعة أيام من اتفاقيات يالطا) بين الرئيس روزفلت والملك ابن سعود. كما رأينا من قبل، تعهدت الولايات المتحدة بأن تحمي المملكة والأسرة المالكة مقابل ضمان تدفق النفط بغزارة وبأسعار رخيصة. غير أنها ابتداءً من مطلع الخمسينيات خصوصاً أخذت تستغل هذا التحالف على الصعيد السياسي. حين فرض عبد الناصر نفسه كبطل للقومية

(245) ورد عن لوسيان بيترلان في «حافظ الأسد، مسيرة مقاتل»، منشورات جاكوار، 1986.

العربية، وهو حليف للاتحاد السوفياتي، صب عليه الإخوان المسلمون جام غضبهم؛ وشنت الجماعة، بدعم من المخابرات البريطانية والأميركية، حرب استنزاف على مصر الناصرية وعلى جميع الأنظمة المنادية بقومية عربية علمانية وأحزاب اليسار.

وبالاستناد إلى الإخوان المسلمين وإلى المجموعات العديدة المكونة للوهابية السعودية، لم يكف الاستغلال الأميركي للأصولية السنية عن لعب ورقة الأصولية الدينية ضد النخب السياسية والعسكرية. وبلغت هذه السياسة ذروتها في حرب أفغانستان التي شنت على الجيش الأحمر بين 1979 و1989. واعتماداً على الدعم المالي من العربية السعودية وتأطير الاستخبارات الباكستانية، لم تكف واشنطن عن تشجيع **المقاتلين لأجل الحرية** وشبكتهم التي يقودها أسامة بن لادن. تروي الكاتبة الهندية أروندا تي روي، العليمة بسيرة حياة الملياردير السعودي، كيف انقلب «هذا العميل القديم لوكالة الاستخبارات المركزية» على أسياده السابقين؛ لماذا وكيف أراد أسامة بن لادن «أن يقتل الأب»[246].

اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001 لم تكن مفاجأة في نظر دمشق. وكانت فرصة جديدة للمضي في استئصال الفروع الدولية للإخوان، ولتعاون مثمر مع واشنطن. فأعطت أجهزة الاستخبارات السورية وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية معلومات مفصلة عن خلايا القاعدة في أوروبا، خصوصاً في إسبانيا وبريطانيا وألمانيا، وعلى أساس هذه المعلومات السورية أمكن اكتشاف لوجستية خلية هامبورغ التي قامت بالدور المركزي في التخطيط للاعتداءات على البنتاغون وعلى البرجين التوأمين في نيويورك.

وقد اعترف وزير الخارجية الأميركي في حينه كولن باول نفسه بأن سوريا

(246) أروندا تي روي: «أسامة بن لادن، سر عائلي أميركي». المرجع المذكور آنفاً. وريشار لابيفيير: «أسامة بن لادن أو قتل الأب. الولايات المتحدة، العربية السعوبية، وباكستان». باريس، منشورات فافر، 2001.

ساعدت على إنقاذ حياة كثير من الأميركيين. هذا ما يؤكده الصحافي سايمور هيرش إذ يقول: «إذا استطاعت سوريا أن تكدس هذا القدر من المعلومات، فذلك لأن القاعدة كانت قد نسجت روابط مع الإخوان المسلمين السوريين، وهم إرهابيون يحاربون نظام دمشق العلماني منذ أكثر من عشرين سنة. إن عدة عناصر من المجموعة التي نفذت اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر كانوا قد اعتمدوا على خلايا في إيكس ـ لا ـ شابيل وفي هامبورغ، حيث كانت القاعدة تعمل بالتعاون مع الإخوان المسلمين. في أواخر التسعينيات، كان محمد عطا وأعضاء آخرون في القاعدة، وبينهم محمد حيدر زمار الذي كان أحد المجنِّدين الرئيسيين للمنظمة، قد عملوا بصورة متقطعة في مؤسسة ألمانية تدعى تاتكس تريدنغ». وكان رجال استخبارات سوريون قد اخترقوا هذه المؤسسة في الثمانينيات. كان أحد المساهمين فيها شخص يدعى محمد ماجد سعيد، الذي كان على رأس إدارة المخابرات السورية بين 1987 و1994.

كان محمد زمار، الذي يحمل الجنسيتين السورية والألمانية، قد سجن فترة قصيرة في ألمانيا ثم أخلي سبيله لعدم توافر الدليل. وفي سنة 2002، سافر إلى المغرب حيث اعتقلته وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات المغربية لدى وصوله إلى مطار الدار البيضاء؛ ثم سُلِّم إلى سوريا حيث أُحيل على محكمة أمن الدولة التي أصدرت بحقه حكماً بالإعدام استبدل بالسجن اثنتي عشرة سنة.

ويشرح سايمور هيرش قائلاً إن أجهزة الاستخبارات السورية لم تمط اللثام عن كل ما لديها من أوراق لأنها «تعلم أن السعوديين متورطون في تمويل الإخوان المسلمين ومنظمات إرهابية أخرى يهيمنون على بنيتها التنظيمية»[247]. لكن دمشق لا تساوم على تعاونها، مع ذلك، وهي قد شرحت لأجهزة الأمن البحرينية كيف اخترقتها القاعدة. فقد كان مقرراً أن تطلق هذه الأخيرة، بفضل

(247) المرجع المذكور آنفاً.

تغطية من هذه الأجهزة، طائرة انتحارية بلا طيار محشوة بالمتفجرات على مبنى هيئة أركان الأسطول الخامس الأميركي.

وأكد العضو السابق في مجلس الأمن القومي الأميركي، فلينت ليفيريت، أن التعاون مع سوريا «سمح بمنع مثل هذه العملية التي كان من شأنها أن تودي بحياة العديد من الأميركيين لو حصلت...»[248]. ويوضح أيضاً قائلاً: «كان الرئيس لا يغفل أبداً، في مكالماته الهاتفية أو المكتوبة مع بشار، أن يهنئه على هذا التعاون المثمر ضد القاعدة» منوهاً بأن «نوعية وكمية المعلومات الآتية من الأجهزة السورية تتجاوز كل آمال الوكالة». ويخلص إلى القول إنه مقابل ذلك: «من الصحيح القول أن رد الجميل كان مخيباً للآمال في نظر سوريا، وبالفعل، فإن هذا التعاون التقني الخارق لم يكن له أي مفعول سياسي».

كانت دمشق، مع ذلك، تأمل على الأقل بخطوة أولى لقيام علاقة ثنائية جديدة. لكن موقف واشنطن ظل راسياً على إدانة دعم دمشق لحزب الله اللبناني. على أن سوريا كانت مستعدة، حسب قول سايمور هيرش، «لتقديم تنازلات للأميركيين حتى في هذه المسألة الشديدة الحساسية».

وبالفعل، فإنه في خريف 2002 «أبلغ الجنرال حسن خليل، رئيس الاستخبارات العسكرية السورية، واشنطن أن بلاده مستعدة لبحث إمكانية الحد جدياً من نشاطات حزب الله عسكرياً وسياسياً. لكن السوريين كانوا يتمنون قيام صلات مميزة مع الولايات المتحدة، أي الاتصال المباشر بالرئيس وكبار معاونيه. وطلب الجنرال أن تكون وكالة الاستخبارات المركزية هي الوسيط. لكن العرض بقي بلا جواب»[249].

إن جورج تينيت ـ الذي كان رئيس وكالة الاستخبارات المركزية آنذاك ـ هو الذي عارض بحزم كل مبادرة سياسية أو عسكرية ضد دمشق. هذا ما يؤكده سايمور هيرش قائلاً: كان تينيت يصطدم بعداوة البنتاغون «المهووس بالعراق

(248) المرجع المذكور آنفاً.

(249) سايمون هيرش: «أضرار جانبية». باريس، دينويل، 2005.

والمعادي أيديولوجياً لسوريا». السؤال يبقى عن معرفة كيفية طرح هذه المشكلة، كيفية الصعود إلى أسبابها، وكيفية السعي للإجابة عنها. إن الحل العائد لهذا الجزء الأخير من السؤال يستحق بمفرده بحثاً مطولاً يتعدى حدود هذا الكتاب. وهو يتيه في تعرجات أيديولوجيا مكافحة الإرهاب.

الانعطافة الغامضة

وضع سقوط بغداد حداً بصورة فظة للتعاون الأمني بين البلدين. ابتداءً من تلك اللحظة، نظمت واشنطن لائحة بالمنظمات الإرهابية تعمدت الخلط فيها بين المنظمات المتعصبة والأصولية المرتبطة بشبكة القاعدة وبين حركات التحرر الوطني. ومزجت في هذا الخليط كيفما اتفق بين القاعدة، وحزب الله، وETA الباسكية، وFLNC الكورسكية، وناشطين لحماية الحيوانات... ومن جديد، كان المقياس المعتمد للتفريق بين الهويات الواجب إدراجها وغير الواجب إدراجها في اللائحة يستعيد الخيار المحدد بدقة: أن تكون أو لا تكون مؤيدة لإسرائيل ولسياستها الخارجية.

يقول رشيد الخالدي آسفاً «إنها انعطافة غامضة وانزلاق متهور، وحين أنعمت النظر فيها رأيت أن ثمة رابطاً بين التساؤلات الراهنة الملحة حول الإرهاب، وحرب العراق، وسياسة الولايات المتحدة من جهة، وبين الموضوع الذي لا علاقة له ظاهرياً بذلك، أي موضوع استحالة وصول الفلسطينيين إلى الاستقلال من جهة أخرى»(250).

ويصل جون مرشهايمر وستيفان والت إلى خلاصة مماثلة ولكن من طريق أخرى: «قامت إسرائيل واللوبي الموالي لها بدور أساسي في تشجيع إدارة بوش على اعتماد سياسة مجابهة أكثر فأكثر عدوانية تجاه سوريا، وإن كانت هذه السياسة الحربجية لا تحظى بالإجماع في واشنطن. لم يحجم اللوبي عن بذل

(250) من حديث بين المؤلفين بتاريخ 25 أيار/مايو 2010 وبين رشيد الخالدي. فلسطين. تاريخ دولة مفقودة، أرل، أكت سود، 2007.

كل جهوده لحض البيت الأبيض للضغط على سوريا وعزلها، حتى حين كانت هذه السياسة تشكل خطراً على أشكال قيّمة من التعاون. لولا هذا الضغط، لكانت العلاقة بين البلدين مختلفة كثيراً وربما أكثر توافقاً مع المصلحة الوطنية للولايات المتحدة»(251).

حتى دعوات بشار الأسد إلى استئناف جدي لمفاوضات السلام قوبلت بالتجاهل: «ليس للقادة الإسرائيليين ـ الذين يبدون مصممين على عدم التنازل عن الجولان ـ أية مصلحة في أن تقيم الولايات المتحدة علاقات تعاون مع سوريا. لقد بذلت المجموعات الأشد قوة في اللوبي والتي تشاطر إسرائيل رأيها، كل جهودها كي تعرقل حصول أي تطور إيجابي في العلاقات بين واشنطن ودمشق، ونجحت في ذلك. وعليه، فإن الولايات المتحدة ماضية في سلوك سياسة عبثية تماماً تجاه سوريا من الناحية الاستراتيجية»(252) ـ يضيف الأستاذان الجامعيان الأميركيان.

لكن سوريا تواصل، على الرغم من كل شيء، كفاحها ضد تمويل الإرهاب. فقد أوضح السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى، في رسالة وجهها إلى النائبة الأميركية سوكيلي، قائلاً: «لقد أبلغت سوريا مسؤولي الخزانة الأميركية، عدّة مرات، برغبتها في تعاون وثيق مع إدارتهم في مسألة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. إن سوريا قد عدلت تشريعها المالي، وفقاً لتوصيات مسؤولي **الخزانة**. وهي لم تقم بهذه الإصلاحات وحسب، بل إنها أعلمت **الخزانة** بسياستها الجديدة القائمة على تفعيل كل الإجراءات اللازمة»(253). لقد انضمت سوريا فعلاً إلى الآليات الدولية المخصصة لمكافحة تمويل الإرهاب ومن بينها فريق العمل المعني بالإجراءات المالية في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا

(251) جون مرشهايمر واسطفان والت، المرجع المذكور آنفاً.

(252) المرجع المذكور آنفاً.

(253) من رسالة للسفير عماد مصطفى إلى النائبة الأميركية سوكيلي نشرها جوشوا لانديس على موقع سيريا كومانت. كوم.

(MENAFATE «Middle East & North Africa Financial Action Task Frorce»)
وشكلت وحدات جمركية خاصة لمكافحة تبييض الأموال والجريمة المنظمة.
ويبدي السفير أسفه في رسالته قائلاً: «ستفاجأين بالتأكيد متى عرفت أن الجهود التي تبذلها سوريا لإيقاف تدفق الأموال نحو العراق وبلدان أخرى تصطدم بعوائق من جانب الإدارة الأميركية. إن المبادرات التي نقوم بها للحد من الصفقات النقدية، واستبدال نظام المبادلات التقليدية النقدي ببطاقات ائتمان تسهل معرفة انتقال الأموال، تذهب أدراج الرياح من جراء العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على سوريا. فلا تزال هذه التدابير تجمد تحديث المبادلات المالية. آمل أن تتدخلي لدى الخزانة كي تقنعيها بأن مساعدة سوريا على تحديث نظامها المصرفي لا يمكن إلا أن تسهم في انتصار الولايات المتحدة في حربها الكونية على الإرهاب».

لقد أثبتت سوريا، غداة 11 أيلول/سبتمبر 2001، أنها أحد شركاء واشنطن الأكثر صدقية والأشد فاعلية، بلا شك، في البحث عن معلومات حول هوية الناشطين الإسلامويين وبنية شبكاتهم. ومن المستغرب أن تبقى مدرجة على لائحة البلدان المتهمة بدعم الإرهاب، على الرغم من أن أجهزة الاستخبارات الأوروبية الستة عشر برّأتها من كل نوع من أنواع هذا النشاط منذ آخر الثمانينيات.

فلو شطبت سوريا من لائحة البلدان المجرمة، لاستطاعت أن تفيد من دينامية اقتصادية وتجارية جديدة. ولو ألغيت العقوبات المفروضة عليها لكانت استطاعت أن تسير قدماً في الإصلاحات الاقتصادية، وأن تستورد التكنولوجيات الأكثر حداثة، وتقلل من البطالة، وترفع مستوى عيش سكانها[254]، ولكانت هذه الخطوات المتقدمة، في آخر الأمر، قد أسهمت بالتأكيد في تحول الأسباب التي تغذي الأيديولوجيات الأصولية التي تولد الإرهاب.

إذا كان يُراد لسوريا أن تبقى معطلة على هذا النحو، فمرد ذلك بصورة أساسية، إلى كونها قادرة، بعد حين، أن تهدد تفوق إسرائيل الاقتصادي

(254) انظر الفصل 4 من هذا الكتاب: «التركة الملغومة».

والسياسي في الشرق الأوسط. إن الكساءات الأيديولوجية وسيلة لتبرير التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجيوسياسية. كتب كارل ماركس في بداية «الأيديولوجيا الألمانية»[255] ما يلي: «إن إنتاج الأفكار، والتصورات، والوعي، يختلط أولاً، بصورة مباشرة وحميمة، بالنشاط المادي وبالتعاطي المادي بين البشر؛ إنه لغة الحياة الفعلية». إن هذه المعاينة من قبل مخترع المادية التاريخية تبقى من أكثر المعاينات حصافة، وتطبق في الوقت ذاته على تحليل النزاعات الأكثر حداثة.

إن أيديولوجيا مكافحة الإرهاب، التي هي صيغة مقطرة لإنتاج الأفكار والتصورات والوجدان انبثقت من عالم ما بعد الحرب الباردة والعولمة، لا تخرج عن هذه الآلية التي ترسم العلاقات الدولية. هذه النقطة تستحق بعض التوضيحات، قبل أن نعود إلى مغامرات سورية أكثر نوعية.

تعريف مستحيل

استعصت مفردة «إرهاب» حتى الآن على كل محاولة تعريف ثابت. أحصت دراسة وضعها البنتاغون سنة 1988 أكثر من مئة تعريف لها. تعود هذه الصعوبة بصورة أساسية إلى الأبعاد العاطفية، والتقنية، والسياسية للظاهرة التي سميت هكذا، لتعذر وجود تسمية أفضل. فالإرهاب ليس ماهية مماثلة لما أشار إليه الفلاسفة المدرسيون والأفلاطونيون الجدد، أي محتوى ثابت قابل للدرس والتصنيف كالمعادن والنباتات أو الحيوانات.

إن طبيعته، في هذا العالم الدلالي، أقرب إلى أن تكون نمطاً، بمعنى نمط فعل، وربما نمط حادثة، أي تعديلاً في نظام الأشياء. يُنتج هذا التعديل الطارئ تشويهات، وصدمات، وحالة مرضية، تخرج عن سياق تطورات وتغيرات النظام الطبيعي للأشياء، ذلك أن الإرهاب، في آخر تحليل، ينسب

(255) كارل ماركس وفريدريك إنجلس: «الأيديولوجيا الألمانية». باريس، المنشورات الاجتماعية، 1972.

للجريمة، أي خروج على القانون. فهو يستعين بأنماط عمل عنيفة وتدميرية يُراد لها أن تصدم المتصوَّر والقواعد الطبيعية، السياسية، والثقافية، والمؤسساتية، المعمول بها.

فلنعتبر الإرهاب، مؤقتاً، نمط فعل، فيض طاقة مثيراً للاضطراب، كما يقول علماء الجريمة[256]، ينبثق من خلاله معنى يتوجب فك رموزه وبنيته بالرجوع إلى الأسباب الأكثر عمقاً. فهذه تلقي الضوء على حالة لامعيارية مسبقة تعبّر في آن واحد عن اختلال القواعد الطبيعية والاضطرابات الوظيفية التي من شأنها أن تغذي أشد أعمال العنف جذرية.

لأجل تعريف هذا الفيض المولد للجريمة، أكثرت البلدان المعنية من النصوص الشرعية وشبه الشرعية التي تقترح تعريفات أكاديمية، أو قانونية، أو سياسية، وكلها لا يفي بالمطلوب. إن كثرة النصوص هذه تدل على ارتباك تحدد ملامحه المشتركة وجود الإرهاب في مكان ما بين العمل الحربي في زمن السلم وبين جريمة حرب ترتكبها هيئة لا تنتمي إلى الدولة.

لا يعترف عدد من التعاريف هذه بإمكانية استعمال صفة «شرعي» للعنف من قبل مدنيين في أرض محتلة، مصنفة بذلك كل حركات المقاومة كمجموعات إرهابية. وهناك تعاريف أخرى تفرق بدقة بين الاستعمال الشرعي والاستعمال غير الشرعي للعنف. إن هذا التفريق يصدر، في آخر تحليل، حكماً سياسياً يُختصر أكثر الأحيان بالقناعة الأخلاقية بأن «الإرهابي هو دائماً الآخر».

إن معظم النصوص المعمول بها موضوعة من قِبل هيئات مرتبطة ارتباطاً مباشراً بحكومة. وبعضها واسع النطاق إلى حد يجعله يستوعب التشويش على المنظومات المعلوماتية، كما هي حال قانون الإرهاب عام 2000. في جميع الحالات، تبقى صفة الإرهابي تحقيرية جداً. فهي تعني أن الأفراد الذين يطلق

(256) من هذا المنظور، يمكن أن نرى مدى عدم صلاح، وربما عبثية، فكرة «محاربة الإرهاب». وبالفعل، إذا كنا نشن حرباً على عدو معين محدّدين مكان التهديدات والأهداف، فنحن لا نفعل ذلك إلّا نادراً على فيض وعلى نمط فعل.

عليهم هذا النعت وضعوا خارج كل نوع من أنواع الشرعية الاجتماعية والسياسية، إن لم يكن خارج أية حالة طبيعية، وربما خارج كل شكل من أشكال الحالة الأخلاقية. وبالمقابل، فإن الفاعلين الذين يطلق عليهم هذا النعت يرفضونه، محاولين فرض البعد السياسي لأهدافهم.

وعليه، فالمجموعات التي تنعت نفسها بالإرهابية غير موجودة عملياً. والمحاولات الرامية إلى تعريف لماهية إرهاب مبدئي تثير دوماً مناقشات متضادة لا تنتهي؛ وبالتالي فإن التصنيف المنبثق منها هو في أغلب الأحيان غير مقبول، ومطعون به، ولا يطبق.

إن التعاريف المقترحة، أكانت أكاديمية، أم سياسية، أو ثقافية، أو قانونية، تبقى مجردة وعامة، لأنها تتحاشى بدقة أي نوع من أنواع التحليل السياسي. والمحاولات التي تتعدى المقولات القانونية المعمول بها نادرة، لأنها تكتفي بإعادة تكوين لاحقة للفعل، بعد أن يكون الفعل الإرهابي قد ارتكب. مثل هذا السعي يستلزم دراسة نوعية، تجعل الادعاء التعميمي لخطاب منهج ما باطلاً. ورداً على هذه المقاربة القانونية، هناك مقاربة سبينوزية قوامها القول، عكس ذلك، بأنه في حقل الإرهاب ومكافحة الإرهاب، المنهج الأفضل هو الرجوع إلى الأسباب.

بعد التسليم باستحالة إيجاد تعريف عام تؤكده منظمة الأمم المتحدة، التي لم تتوصل إلى التفاهم على تعريف شامل، يحسن بنا أن ننطلق من ظواهرية مباشرة للإرهاب آخذين في الاعتبار أسبابه الحاسمة. الأسباب التي يؤتى على ذكرها أغلب الأحيان تتصل بإفلاس الإيديويوجيات السياسية الكبيرة المستوحاة من الغرب (الماركسية ـ اللينينية، الليبرالية، القومية)، كما بتفاقم عودة العقائد الدينية المنبثقة من الأديان التوحيدية الثلاثة (المسيحية واليهودية والإسلام)[257]. الفئة الثانية من الأسباب المعروضة بشكل شائع تندرج في تيار التحاليل الاقتصادية للعالم الثالث، التي تقوم على تفسير أفعال العنف بالتخلف الاقتصادي.

(257) جان سولير، «العنف التوحيدي»، باريس، منشورات دوفالوا، 2008.

هناك أخيراً مقاربة تبرز عوامل ثقافية ودينية متنبئة بمجابهة حتمية بين الشرق والغرب. إن هذه النظرية، المستوحاة من تنبوءات العالم السياسي الأميركي صموئيل هانتنغتن، المسماة «صدام الحضارات»، قد ألهمت كثيراً واضعي المذهب الأميركي المسمى «الحرب على الإرهاب». ترتكز هذه البنية الأيديولوجية على الأفكار الجوهرانية التي أبطلتها العلوم الإنسانية كما على فكرة الحضارة، المماثلة لها.

إن هدم أيديولوجيا محاربة الإرهاب يمر بمعاينة أولى: الظاهرة الإرهابية تشكل في حقل الحالة الطبيعية الاجتماعية والثقافية والسياسية لحظة أزمة، حادثة، إذا استعرنا التسمية الفلسفية المدرسية. إن لحظة الأزمة هذه تحصل أغلب الأحيان كحادثة غير منتظرة. وإنها بسبب هذا البعد الاستثنائي تكون قادرة أن تعرّض نظام الأشياء للخطر. حينما يدرس علماء الاجتماع هذا الفيض الهدام يلجأون إلى لفظة اللامعيارية.

لامعيارية وبيلة

أصل هذه اللفظة كلمة «أنوميا» اليونانية التي معناها غياب القانون، أو غياب النظام، أو غياب البنية، ويقصد بها حالة مجتمع يتسم بانحلال القواعد التي تضبط سلوك الناس وتؤمن إعادة إنتاج النظام الاجتماعي.

بعد أن أدرج عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم فكرة اللامعيارية في **تقسيم العمل الاجتماعي**، سنة 1893، استعمل هذه اللفظة في كتابه حول أسباب الانتحار. توخى الكتاب وصف حالة اجتماعية، تتميز بفقدان أو إمحاء القِيم (الأخلاقية، الدينية، المدنية...) والشعور المشترك بالاستلاب والحيرة. إن انحلال الحس وقيمه الحاملة يؤدي إلى نقصان الاستقرار الاجتماعي، إن لم نقل إلى تعريضه للخطر: عدم صلاح القوانين والقواعد لا يعود قادراً على ضمان الضبط الاجتماعي. هذه الحالة اللامعيارية تسوق الفرد إلى عدم الرضا وإلى الخوف، اللذين يمكن أن يقودا إلى الانتحار (عنف الفرد على ذاته)، أو إلى أشكال أخرى للعنف (عنف خارجي).

تتأتى حالة اللامعيارية من عجز المجتمع عن ضبط الفرد. فلا يدري هذا كيف يحدد رغباته، ويعاني من «داء اللانهاية». «اللامعيارية إذن، في مجتمعاتنا الحديثة، هي عامل دائم ونوعي لحالات الانتحار؛ وهي أحد المصادر التي تنهل منها مجموعة الانتحارات السنوية (...). يختلف الانتحار اللامعياري بكونه يخضع، لا لكيفية ارتباط الأفراد بالمجتمع، بل لكيفية ضبطه لهم». رسم الفيلسوف جان ـ ماري غويو الخطوط الأولى للامعيارية كمفهوم سوسيولوجي في كتابه «رسم أولي لأخلاق بلا إلزام ولا قصاص» (1885)، وكانت تفهم آنذاك على أنها طاقة حيوية ملازمة لكل مجتمع[258].

تغدو اللامعيارية رائجة بعد أن تطرأ على المجتمع المحيط تغيرات هامة، وبصورة أعم، حين يوجد تباعد هام بين الخطابات الأيديولوجية والقِيم التي يتعلمها الناس عموماً، بين منظومة القِيم السائدة والممارسات الاجتماعية. في الفضاء الفاصل بين هذين الشرخين، تتميز بهذه الحالة اللامعيارية مجتمعات، أو مجموعات داخل مجتمع ما، تعاني من الفوضى الناجمة عن غياب قواعد متوافق عليها. وفي ظل هذا الوضع المتأزم، يمكن أن تنتج اللامعيارية، إذا ما بلغت ذروتها، تصرفات قصوى (مختلف أشكال الإجرام) نصفها باللامعيارية الوبيلة. إن هذه التصرفات القطعية غير القابلة للتحكم، غير القابلة للاستيعاب، وربما غير القابلة للقمع، تتكاثر بسرعة في حقل انحدار المقاييس الاجتماعية والثقافية، من خلال تعدد المؤشرات الرمزية، وتكاثرها الأقصى، وعدم تحديدها. وفي آخر الأمر، فإن حالة الانفجار هذه، وربما حالة انفجار ما هو مجتمعي وسياسي، يمكن أن تُولِّد حالات انعدام للأمن، واختلال للسلوك، وفردوية قصوى قادرة أن تولد أشد التعابير جذرية.

من هذا المنظور، لا تفرض اللامعيارية ممارسات اجتماعية بديلة كمسلمات، حسبما تتصورها الحركات الثورية التقليدية، وإنما أفعالاً مشهدية من نكران صاف لما هو اجتماعي وسياسي من حيث كونهما ثقوباً سوداء تضمحل

(258) انظر جان دوفينيو في «اللامعيارية. هرطقة وتضليل». باريس، أنتروبوس، 1973.

فيها كل محاولة لإعادة التركيب. وهكذا فإن المنظمات الإرهابية المعاصرة تنتسب إلى الحركة العدمية الروسية التي عرفها القرن التاسع عشر أقل من انتسابها إلى المجموعات الصغيرة المنغلقة التي تخلل ظهورها المتكرر كامل تاريخ الديانات التوحيدية الكبيرة الحافل بالاضطرابات(259).

وكما قلنا سابقاً، فإن هذا الظهور المتكرر لا يرمي إلى إقامة مجتمعات مضادة منظمة تكون بديلة للنظام القائم، بقدر ما يرمي إلى إنتاج متخيَّل مشترك. إن هذه الاستراتيجيا، التي تُبث، وتُحوَّل، وتتناسل، بواسطة التكنولوجيات الجديدة (الإنترنت، الحواسيب، الهواتف المحمولة، وسائل الإعلام المتعددة) تريد أن تكون المؤسِّسة لمتخيَّل بديل، لما فيه مصلحة حكم «المرشدين» والمقاولين وصغار الزعماء، الطامحين إلى مزاولة الحكم بالكامل، بلا شريك ولا مقابل. وبما أنها لا تتحمل التعليل النقدي، فإنها تتطلب الامتثال والتزاماً بلا حدود. إن مميزات البعد الانغلاقي لم تؤخذ كفاية بعين الاعتبار كعناصر مشكّلة للامعيارية الوبيلة.

إن الاستراتيجيات اللامعيارية الوبيلة، في حقل الأصولية الإسلامية، لا ترمي إلى إنشاء أممية إسلاموية (قياساً على الأممية الشيوعية التي عرفتها القرون الأخيرة)، ولا إلى إنشاء أوركسترا خضراء (قياساً على الأوركسترا الحمراء للعقيد تريبير في الحرب العالمية الثانية). وإنما هي تنطلق من مسلمة تدعو لمتخيل انغلاقي من خلال تكوين أمة فرضية (جماعة المؤمنين المضادة لجمهرة الكافرين)؛ ومطلبها القائل بإعادة الخلافة المفقودة ينبثق بصورة جوهرية من المتخيل إياه، متخيل نهاية التاريخ.

فعلى الصعيد التنظيمي، لا تفترض وجوه اللامعيارية الوبيلة، ومن بينها الإرهاب الإسلاموي قيام تنظيمات مضادة منسوخة عن بنية التنظيمات التي تسعى إلى إبادتها. وعوضاً عن البنى العمودية والهرمية للدول ـ الأمم، والمنظمات الإقليمية والدولية، يقيم الإرهاب المعاصر سدائم مرنة تتكاثر على شكل فروع

(259) جان سولير. المرجع المذكور آنفاً.

وحلقات(260). ينطبق هذا القول بصورة خاصة على سديم القاعدة، التي تطورت بناها وسبل اتصالها ومعاقلها نوعاً ما بعد اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

حول تفرع متشعب

إن مثل هذه البنية المتفرعة تستعصي على كل قراءة أحادية المعنى وأحادية التركيب. وهي تضعنا أمام نظام يربط الأحداث بعضها ببعض تبعاً لاستراتيجيات وتكتيكات دقيقة، جمعية، تفضل سرعة الاغتنام واللحظة الحاضرة على المقولات الثابتة لرؤية للعالم متراتبة وأحادية المعنى. وفي هذا المنطق الحوادثي الصرف، الذي يبدو أنه يشكل حقل **الأمة السياسي**، على نحو ما يتصوره أتباع أسامة بن لادن، تظهر مجدداً وعلى الدوام تهديدات مطاطة ومتعددة الأشكال.

إن سفر التكوين هذا لم ينبجس فجأة من غياهب المجهول مع اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، بل إن ظهوره سابق للاعتداءات الأولى المعادية للغرب التي شهدتها التسعينيات؛ لكنه قبل ذلك، كان يعتبر طرفة نائية.

وإذا انتقلنا إلى الصعيد الظواهري، فإن هذا التطور المتفرع يفسر تماماً الصعوبات المحيطة بتحديد مكان أسامة بن لادن وهيئة أركانه جغرافياً: فهو يرى في المناطق القبلية الباكستانية، أو في مدينة كراتشي المرفئية الكبيرة، أو حتى في مدينة لاهور... وربما في غستاد أو بيروت! وهو، أسوة بالإمام الغائب، موجود في كل مكان وغير موجود في أي مكان معاً! هل هو حي ـ هل هو ميت؟ ليس للجواب عن هذا السؤال إلا قليل من الأهمية إذ إنه يحيا رمزياً ولا ينبعث إلا من خلال كل اعتداء، أينما حصل هذا. وأسوة بتشي غيفارا، تطبع صورته المسيحانية على القمصان التي تُباع في أسواق الشرق الأوسط، وأسواق جاكرتا، وفي بيوت الصفيح في الدار البيضاء وواحات بلدان الساحل الإفريقي.

(260) ريشار لابيفيير، «كوالي الإرهاب». باريس، غراسيه، 2003.

ليس للقاعدة من حاجة إلى تدبير اعتداءات في لندن، أو مدريد، أو بالي، أو مومباسا، لأن المنفذين المحليين يعلنون انتماءهم، صراحة أو ضمناً، إلى هذا المرجع الرمزي الذي أمسى علامة تجارية مرخصاً لها. إن المنظمات المختلفة التي تدعي الانتماء إلى القاعدة والمنتشرة في العالم، تتنافس في العمل الدعوي وفي المبادرات، طلباً للاعتراف بها من جانب أقرانها في السديم السلفي. والمنطق التفرعي يعمل في بيئته من القاعدة إلى المركز في الموضع، وهو دائم الحركة والتنقل، مؤكداً وجوده برسائل معلوماتية، صوتية أو بواسطة الفيديو، باثاً تنبؤات، أو فتاوى، أو إنذارات ذات بُعد شامل.

فيصبح من قبيل التوهم تماماً، في الواقع، أن ننظر إلى الوجود العملاني لركائز للقاعدة في الشرق الأدنى، والمغرب، والساحل الإفريقي، أو آسيا، بطريقة أخرى غير كونه علامة تجارية، افتراضية، مطابقة لهندسته. وإذا كانت المناطق المختلفة المذكورة تؤوي بالفعل منظمات إرهابية تعلن انتماءها صراحة إلى بن لادن، فإنها مع ذلك لا تشكل فروعاً عملانية مباشرة له بل فسائل، أو أشكالاً مقلدة، أو انبعاثات محلية تعلن انتماءها بنفسها.

إن هذه التعبيرات المختلفة، التي لا تقل خطراً عن المنظمة الأصلية، تسهل إيجاد الظروف المؤاتية لإنشاء بنية مبتكرة تشكل خطراً عملانياً دائماً، من دون أن تتبع مباشرة للقاعدة على الصعيدين المالي واللوجستي. إن هذا الجيل الجديد من المنظمات الإرهابية يندرج في مجموعة من الانتسابات والتلاقيات التي تصل، بعد حين، إلى توليد منظومات منمنمة للتمفصلات والتبعيات المشتركة.

وإلى أبعد من القاعدة، التي هي المصدر الأول لجميع التشكيلات الممكنة، فإن التفرع الراهن (والتحولات) للمنظمات الإسلاموية المعاصرة يمثل أحد التحديات الكبرى للأجهزة الاستخبارية والأمنية التي تواجه معالجة هذا التهديد. هنا أيضاً، يجب الرجوع إلى التاريخ وإلى مختلف الطبقات الأيديولوجية والمالية واللوجستية للإسلاموية المعاصرة، التي تؤلف مهوداً لهذه

التهديدات بالذات. وإذا كنا غير قادرين على رسم خريطة مكتملة، فمن الممكن أن نرسم ملامح مختلفة وأن نتعرف على كبرى تفرعات السنية الأصولية المعاصرة.

التفرع السعودي

أول هذه الملامح يعود بنا، تاريخياً، إلى الشرق الأدنى والأوسط، وبدقة أكثر، إلى العربية السعودية[261]. لن نغالي أبداً مهما شددنا على القول إن توقيع حلف كونسي بين الرئيس فرانكلن روزفلت وملك العربية السعودية عبد العزيز بن سعود، هو الصك المؤسس لتحالف استراتيجي بين الولايات المتحدة والمملكة النفطية الذي لم يتخلف يوماً عن أداء دوره حتى 11 أيلول/ سبتمبر 2001. كان هذا أول اتفاق «نفط مقابل الأمن»، تعهدت بموجبه واشنطن بأن تحمي أسرة آل سعود مقابل الوصول غير المحدود إلى أعظم احتياطيات النفط ومشتقاته في العالم.

حافظت العربية السعودية على التزامها، أكثر مما كان يؤمل؛ فكانت تضع ثقلها في الميزان، عند نشوب كل أزمة نفطية، لكي تدفع أسعار النفط الخام إلى الانخفاض، مستعينة بقدرتها على زيادة الإنتاج. الرياض لا تنزعج من تحيز الولايات المتحدة إلى إسرائيل، وواشنطن تغض الطرف عن المساعدات السعودية للحركات الإسلاموية، قبل أن تفطن إلى النفع الذي يمكن لها أن تجنيه منها ضد البلدان والمنظمات التي اختارت قومية عربية متحالفة مع الاتحاد السوفياتي.

إن الوهابية (المذهب الديني الرسمي للمملكة السعودية) هي، إلى جانب أيديولوجيا الإخوان المسلمين المصرية، المصدر الرئيسي لمضمون عقيدة تيارات

---

(261) «أطلس الإسلام الأصولي»، بإدارة كزافييه روفير، باريس، منشورات المركز الوطني للبحوث العلمية، 2007.

السنية الأصولية ومن بينها السلفية. يجري نشر هذه الأيديولوجيا بواسطة المؤسسات الدينية الرسمية كما بواسطة المدارس والجامعات الإسلامية والعديد من المنظمات غير الحكومية و«الإنسانية»، التي هي في الوقت ذاته امتدادات للدبلوماسية الدينية للمملكة النفطية.

وإنه انطلاقاً من هذه الهيئات المختلفة يجري تمويل، وتجنيد، وتنشئة خلايا ناشطين مسؤولين عن الهجمات، وتوظيفهم العملاني. الخبراء يتحدثون عن «تمويل مسبق» للأيديولوجيات الأصولية التي تسوغ لاحقاً الانتقال إلى الفعل. نذكر، على سبيل المثال، بأن تكاليف المرحلة الإعدادية لاعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001 لا تتجاوز 500.000 دولار. أما كلفة «ما بعد البيع» فهي عموماً أغلى من ذلك إذ إنها تشمل إخراج الناشطين من مسرح العملية وإعالة أُسر الشهداء متى كانت العملية عملية انتحارية. وقد يتطلب هذا «التمويل اللاحق» أيضاً صرف مبالغ كبيرة جداً. فعلى غرار مختلف المهمات الإعدادية، يتطلب هذا تهيئة التراكيب الأكثر دقة التي تستطيع أن تنخرط في الآليات المالية «العادية».

وغالباً ما تحظى خطوط «التبييض المقلوب» هذه باستقبال متساهل في الساحات المالية الدولية الكبيرة، والجنات الضريبية، وما لا يحصى من الأماكن الموجودة في الخارج. فهذه الأخيرة لا تزال تشكل مناطق خارجة على القانون من دون أن يثير هذا الأمر الواقع قلق استراتيجيي محاربة الإرهاب. وفي آخر المطاف، «يصل معظم هذه الأموال إلى متعامل سعودي أو ممثل للمصالح السعودية» كما يشرح المدير السابق لجهاز استخبارات أوروبي.

ما هي مصلحة العربية السعودية في تغذية الإسلاموية الأصولية وتغطية تمويلها؟ الجواب بسيط: الأسرة السعودية تشتري على هذا النحو الشرعية التاريخية واللاهوتية التي تنقصها في مواجهة الأسرة الهاشمية التي كانت زماناً طويلاً حامية الأماكن المقدسة في مكة والمدينة. إن الأسرة الملكية تظن أنها، بتمويلها الإسلاموية السنية، من أكثرها اعتدالاً إلى أكثرها تزمتاً، إنما هي تؤمن

طمأنينتها وديمومتها[262]. إن الضلوع السعودي في مختلف آليات تمويل الإرهاب الإسلاموي ما برح قائماً ومستمراً، على الرغم من أنه يستدعي عقد قمم **خاصة**، وندوات، واجتماعات تعويذية أخرى للتخلص منه.

التفرع السعودي يشبه **الرسالة المسروقة** عند إدغار ألن بو: الجميع يبحثون عنها، فيما هي موضوعة على الطاولة، على مرأى ومعرفة الجميع. في آخر الأمر، الجميع يعرفون... بدءاً بوزارة الخزانة وأجهزة الاستخبارات الأميركية، لكن لا يجرؤ أحد على الكلام!

التفرع الأفغاني

إنه ذو شأن أساسي لفهم انفجار، وعدم تمركز، وإعادة تشكيل المجموعات الإرهابية الراهنة. فأفغانستان تشكل أحد المسارح الأولى لتوليف (دينياً وسياسياً وعسكرياً) مختلف المنظمات السلفية. فابتداءً من «الانتصار المقدس» الذي سجل الانسحاب السوفياتي من أفغانستان سنة 1989، راحت هذه المنظمات تتوزع، إما عن طريق العودة إلى بلدانها الأصلية (الجزائر، مصر، اليمن، الصين، إلخ.) أو عن طريق انخراطها في وحدات المرتزقة العاملة إلى جانب طالبان، أو عن طريق تكوين بؤر جديدة للجهاد في الفيليبين، والصومال، وتايلندا، والمغرب، وغيرها.

بحسب أجهزة الاستخبارات الأوروبية المختلفة، فإنّ حوالى 35,000 ناشط دولي انتقلوا عبر معسكرات وجبهات أفغانستان المختلفة؛ من هنا جاء وصفهم بـ «الأفغان» الذي يعني أنهم جهاديون خدموا في هذا البلد ضد الجيش السوفياتي. إن صيت قاهري أحد أقوى جيوش العالم هذا قد دفع هؤلاء المقاتلين أنفسهم إلى الانقلاب على أسيادهم السابقين، الأميركيين والسعوديين والباكستانيين.

---

(262) حمادي رديسي، «حلف نجد أو كيف صار الإسلام المنغلق هو الإسلام»، باريس، لوسوي 2007.

في شباط/فبراير 1991، انطلاقاً من نهاية حرب الخليج الأولى، فيما كان 35,000 جندي من مشاة البحرية الأميركية يستقرون لفترة طويلة على أرض أماكن الإسلام المقدسة في العربية السعودية، شن **الأفغان** حرباً مقدسة على الولايات المتحدة، كما على حلفائها العرب وعلى الأنظمة التي تسعى إلى صد تقدم الإسلاموية السنية، وبالدرجة الأولى سوريا.

وتشعّب من التفرع الأفغاني جيل جديد من المنظمات الصغيرة غير التابعة لجهاز مركزي والآخذة بالاستقلال تدريجياً على صعيد التمويل، والتسلح، والتنشئة، والإمرة. فمنذ بداية التسعينيات، تطورت **الجماعة الإسلامية** في مصر، والمجموعات الإسلامية المسلحة (GIA)، ثم المجموعات السلفية للإرشاد والقتال (GSPC) في الجزائر؛ ومجموعات الإسلام المقاتل في المغرب؛ ومجموعات أبو سياف في الفيليبين، وماليزيا، وأندونيسيا؛ وكذلك الجيل الأول من المجموعة الإسلاموية المقاتلة الليبية (GCIL). إن هذه الفصائل المختلفة للتفرع الأفغاني لا تكف عن استيلاد الحنين إلى الحرب المقدسة على الجيش السوفياتي وإلى «الجهاد الكبير» الذي طاول قلب مانهاتن.

التفرع العراقي

إنه الأحدث عهداً، والأوفر فائدة بلا ريب، لأجل فهم آخر تحولات الإسلاموية الإرهابية الحديثة.

شنت الولايات المتحدة، في ردها غير الملائم على اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001، ثلاث حروب: حربها على الإرهاب بالإضافة إلى حربين تقليديتين. استهدفت الحرب الأولى، التي نالت موافقة الأمم المتحدة ومساعدة حلف الأطلسي، معاقل طالبان التي كانت قد آوت ناشطي بن لادن. وبلغت أهدافها هذه منذ تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2001، لكن البنتاغون، على الرغم من هذا النجاح، كرر الخطأ إياه الذي وقع فيه غداة تحرير الكويت، بإبقائه قواته في مكانها. لهذا، فإن الالتزام العسكري الغربي لا ينتهي، وهو لا يدري إن كان يجب أن يفضل الضربات المنتقاة بواسطة القوات الخاصة، أو أن

يخوض عمليات واسعة ضد الانتفاضة بالتعاون مع الجيش الأفغاني الجديد. لقد أخطأ الرئيس الأميركي الجديد، بلا ريب، حين جعل هذه الحرب «حربه الوطنية». إن تاريخ هذا النزاع لم يكتب بعد، وهو يمثل أحد أكبر التحديات لباراك أوباما، الذي يصل إلى منتصف ولايته في وضع سياسي صعب.

أما الحرب التقليدية الثانية، التي شنها جورج بوش ورئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، والتي كان يفترض بها أن تأتي برد حصيف على «التهديدات الإرهابية الكونية»، فقد ترجمت بتدخل في العراق لأجل إسقاط نظام صدام حسين. إن هذه الحرب الغربية الجديدة، التي بررتها مجموعة من الأكاذيب الرسمية[263]، أسفرت عن نتيجتين: انفجار الدولة ـ الأمة العراقية، والاستقطابات الكردية، والسنية، والشيعية، التي استتبعت صدامات طائفية شديدة الفتك. وهيأ هذا الوضع الظروف المؤاتية لفتح جهاد جديد ضد الغرب.

هكذا أنجب المسرح العراقي جيلاً جديداً من الناشطين الجهاديين الموصوفين بالأفغان الجدد. وهؤلاء، خلافاً للذين سبقوهم. من الأفغان، يفضلون العمل في بيئة حضرية وبواسطة تقنيات قتال غير متكافئة (عبوات ناسفة مرتجلة أو (IED)، وحتى سيارات ملغومة، وكمائن انتحارية). ونمت شبكات جديدة للتجنيد والتنشئة على نحو أكثر انتظاماً من السابقة التي كانت وليدة المسرح البوسني والشيشاني.

وعلى غرار الحالة الأفغانية، أوجد التفرع العراقي حركات ذهاب وإياب مع البلدان التي جاء منها الأفغان الجدد. وبالإضافة إلى تقنيات قتالية أقرب إلى الحرفية، فإن خريطة التجنيد عادت فتركزت على المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، وأظهرت الدور التنظيمي للمجموعة المقاتلة الإسلاموية الليبية (GCIL)، ولبؤرة أسترالية معدة للانتقال إلى لبنان وسوريا عبر تركيا.

إن هذه التفرعات الثلاثة، العربية السعودية، وأفغانستان والعراق، ترسم جغرافيا جديدة للتهديد في أربع مناطق رئيسية، فضلاً عن معاقلها الغربية:

---

(263) ريشار لابيفير: «كواليس الإرهاب»، المرجع المذكور آنفاً.

يحتفظ الشرق الأدنى والأوسط بكونه قلب المركز والمرجع الجهادي من خلال نزاع إسرائيلي ـ فلسطيني يُعتبر رمزاً للمجابهة بين الشرق والغرب؛ أما البعد الساحلي ـ المغربي فيتعلق ببؤر تمارس تأثيرها من موريتانيا حتى القرن الإفريقي؛ وانطلاقاً من الصومال يتشكل سديم جهادي يرفد، فضلاً عن اليمن، بقية المحيط الهندي؛ أخيراً، هناك بؤر جديدة تترسخ في كل من تايلندا، وأندونيسيا، والفيليبين، وأستراليا، مكوّنة بقعة آسيوية قصوى تشغل البال أكثر فأكثر.

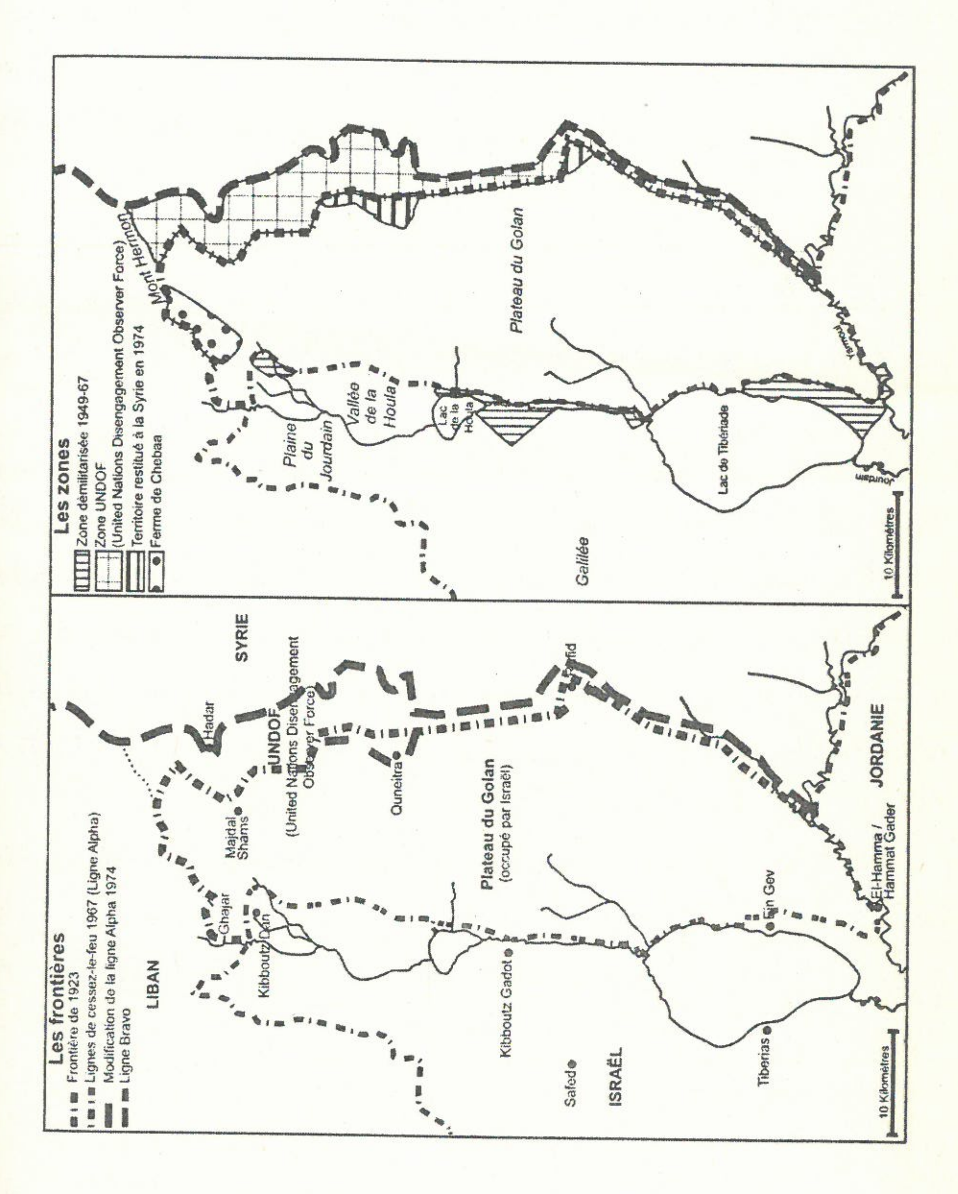
إذا كان لكل واحدة من هذه المناطق خصائصها، فإن تشابك خطوطها ينتج ارتباطات ومنظومات مبادلات منافسة للتبني الفلسطيني **بالمعنى الحصري**. وهي، بعد أن عرضت توازنات العراق الدولتية ـ الوطنية للخطر، باتت الآن تهدد توازنات مصر والأردن ولبنان وسوريا.

بعد الثمانينيات، التي خيم عليها خطر الإخوان المسلمين، تواجه سوريا اليوم إعادة انتشار جهادي مختلط انبثق بصورة رئيسية من التفرع العراقي. فإنه انطلاقاً من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، خصوصاً مخيمات ضاحية صيدا (الجنوب) وأطراف طرابلس (الشمال) أيَ المنطقة المتاخمة لسوريا، هناك موجات، كانت حتى الآن تعتبر لبنان ممراً، يمكن أن تتجمع في بؤرة جهادية مكتملة الأوصاف. وربما أمسى وجود قوات الطوارئ الدولية (FINUL) في الجنوب، بعد حين، عامل توحيد لها.

وفضلاً عن هذه القوات الدولية، فإن التهديد الجهادي في الجنوب يتناول الوحدات الإسرائيلية ووحدات حزب الله على السواء. أما التهديد في الشمال، فيستهدف الجيش اللبناني، والطائفة العلوية والمصالح السورية. وتجد هذه الموجات المختلفة نقاط دعم في معقلين رئيسيين، في الأردن وفي كردستان العراقية، حيث يجاور الجهاديون السنة أجهزة استخبارات الجيش الإسرائيلي. وأخيراً، هناك ارتباط هو الأحدث عهداً، ينمو بشكل عابر للقارات إذ إنه يصل معقلاً أسترالياً (انطلاقاً من جالية لبنانية يبلغ تعدادها حوالى 400.000 نفس) بعدة رؤوس جسور تركية (أسطنبول والمناطق الساحلية إيجيل وإسكندرون).

إن هذا التطور هو موضوع كل اهتمامات أجهزة الأمن السورية واللبنانية، من دون أن تحصل حتى الآن على مساندة وعون البلدان الغربية المتدخلة في المنطقة؛ وإن جهود تحديث وسائل التعاون العسكري لا تزال تصطدم بسراب أيديولوجيا مكافحة الإرهاب. ولا تزال واشنطن وتل أبيب تجمدان تزويد الجيش اللبناني بالأسلحة والمعدات التي تسمح له بأن يكون شريكاً في صنع السلام والأمن الإقليميين.

خريطة الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان



10

بانتظار غودو...

«بعد أن يمر المرء ببيروت وبما بقي من صبرا وشاتيلا، بجنوب لبنان حيث شاهد عشرات من الأولاد المبتوري الأعضاء بفعل قنابلكم الانشطارية التي بقيت مطمورة في التراب، وبغرف التعذيب في الخيام حيث كان ينشط عملاؤكم، وبالقنيطرة المحولة إلى خرائب عند سفح الجولان، وبالمخيمات الأردنية، ثم ينزل في تل أبيب، يحس بأنه مصاب بحَوَل متباعد».

ريجيس دوبريه
إلى صديق إسرائيلي

بعد مرور سنة على الهزيمة الإسرائيلية في لبنان، دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، بواسطة قناة العربية التلفزيونية يوم 9 تموز/يوليو 2007، بشار الأسد إلى التفاوض مباشرة «متى وأينما شاء (...)، قائلاً له: أنت تعلم يا بشار أنني مستعد للقيام بمفاوضات مباشرة معك. وتعلم أيضاً أنك اخترت أن لا تتحدث إلا مع الأميركيين». وجدد هذه الدعوة خطياً في رسالة سلمت إلى نيقولا ساركوزي في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2009، عشية قيام الرئيس السوري بزيارة جديدة إلى باريس.

في 6 أيار/مايو 2007، كان البرلمان الإسرائيلي قد أقر مشروع قانون يشترط إخضاع إعادة الجولان إلى سوريا للاستفتاء. كان الجيش الإسرائيلي في الوقت ذاته يقوم بمناورات جديدة في الجولان «هي الأهم منذ خمس سنوات» حسب تل أبيب. وأعلن وزير الداخلية روني بارون أنه ينوي تسريع مشاريع توسيع المستوطنات في الجولان، بينما كان إيهود أولمرت ذاته يُشهر لوائح شروط حكومته قائلاً: ما دمت أشغل مهام رئيس الوزراء، سيبقى الجولان بين أيدينا، لأنه جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل»[264].

جاء رد الرئيس السوري كما كان متوقعاً: «نطلب من القادة الإسرائيليين أن يعلنوا بوضوح ورسمياً رغبتهم في السلام عبر التزامهم رسمياً بالعودة إلى حدود 4 حزيران/يونيو 1967»[265].

وفي 6 أيلول/سبتمبر 2007، بعد أقل من شهرين على نداء أولمرت الموجه إلى الأسد عبر قناة **العربية**، اخترقت الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي السوري وقصفت منشأة عسكرية تبعد نحو مئة كيلومتر شرقي الفرات. وعبرت تل أبيب عن سرورها بـ «استعادة طاقة الردع» لجيشها الذي كان قد تخلخل من جراء حربه الأخيرة الفاشلة على لبنان. وعرضت صحيفة هآرتس ثلاث أطروحات لتفسير هذه العملية: «جمع معلومات عن الصواريخ السورية البعيدة المدى، واختبار الدفاع الجوي السوري، والبحث عن طريق جوية ممكنة نحو العدو الإيراني»[266].

حسب تحليل المديرية الفرنسية للاستخبارات العسكرية (DRM)، كانت إسرائيل تريد استدراج رد سوري يسمح لها بمعرفة مواقع أسلحة روسية جديدة حصلت عليها سوريا. تعيد المذكرة إلى الأذهان أنه في أيلول/سبتمبر 1973، عشية حرب 6 تشرين، كانت إسرائيل قد قصفت شحنة من الأسلحة السوفياتية

---

(264) وكالة الصحافة الفرنسية، 26 أيلول/سبتمبر 2006.

(265) بشار الأسد، من خطاب التنصيب في البرلمان، 17 أيلول/سبتمبر 2007.

(266) هآرتس، 9 أيلول/سبتمبر 2007.

في ميناء طرطوس؛ وامتنع السوريون يومها عن استعمال صواريخ سام التي كانت في حوزتهم كي لا يكشفوا شبكة دفاعهم الجوي التي دمرت ما لا يقل عن 90 طائرة إسرائيلية في الشهر التالي.

كانت المزاعم الإسرائيلية ـ الأميركية بشأن تبرير القصف الأخير تقول إن مفاعلاً نووياً كان يجري إنشاؤه في الموقع المستهدف. وفي 22 حزيران/يونيو 2008، قام مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) بزيارة الموقع، وخلصوا إلى القول بإلقاء نفايات مشعة واتهموا سوريا. إن هذا التباعد بين المفاعيل التي يتركها إعلان تل أبيب وبين استفزازاتها العسكرية ليس بجديد، وإنما هو يعكس الحالة الذهنية التي هيمنت على حقبة المفاوضات الإسرائيلية ـ السورية بين سنتي 1991 و2000.

شهدت هذه السيرورة من مدريد (1991) إلى شهيروستاون (2000) كثيراً من التقدم والتراجع على مدى عرض مسرحي شمل تعاقب خمس حكومات إسرائيلية، بينما كانت العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية ماضية في التدهور. وبعد انفراجة بين سنتي 1993 و1995، أيام حكومة إسحق رابين، التي كانت على استعداد للقيام بانسحاب كامل من الجولان، وصل إلى الحكم بنيامين ناتانياهو ومعه حزب الليكود (1996) فقطع هذه المسيرة التي استعيدت لفترة عابرة سنة 2000 من قبل حكومة إيهود باراك العمالية قبل أن تسقط بسبب المسائل المرتبطة بالأمن وبالمناطق الغنية بالماء.

كان ثبات المواقف السورية أحد الملامح التي تميزت بها تلك المحاولة. «كل تسوية سلمية يجب أن تندرج، حسب رأي دمشق، في إطار نفساني واستراتيجي يسمح بتلبية مطالب البلد الأساسية في كل ما يتصل بالحدود والأمن. لكن كثيراً من حالات انعدام اليقين نجمت عن الالتباس المتولد من السعي لبلوغ هذا الهدف المزدوج بصورة متزامنة: الرغبة في السلام والتصميم على حماية المصالح الوطنية»[267]، كما تقول مروى داوودي.

---

(267) مروى داوودي: «درب دمشق الطويل، سوريا ومفاوضات السلام مع إسرائيل». دراسات CERI، العدد 119، تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

فإذا كانت استعادة الجولان تمثل الرهان الأكبر عند سوريا، فإن إسرائيل تعتبر المفاوضات وسيلة للحصول على ما تريد في مسائل الأمن المتعددة الأطراف والتطبيع في المنطقة. ومحل شعار مسار أوسلو «الأرض مقابل السلام»، وضعت إسرائيل شعار «الأرض مقابل شل حزب الله وحماس». في ظل هذا التغير في المستوى برزت فيما بعد الاختلالات، وحالات سوء الفهم والتجميد.

يقول باتريك سيل، واضع سيرة الرئيس حافظ الأسد، إن «الأسد» استشرف انهيار الاتحاد السوفياتي. فإنه، بعد عودته من رحلة إلى الاتحاد السوفياتي سنة 1987، جمع هيئة أركانه وأعضاء المكتب السياسي للحزب، وطلب منهم أن يعملوا على إيجاد خيارات استراتيجية جديدة، لأن الاتحاد السوفياتي لم يعد قادراً على دعم الجهود السورية الرامية إلى بلوغ تكافؤ مع إسرائيل[268]، وقال لهم: «إن الروس باعونا». في مثل هذا الوضع، صار لزاماً على دمشق أن تنشئ علاقة جديدة مع واشنطن، وهكذا صارت سوريا شريكة للولايات المتحدة كما أثبتت مشاركتها في التحالف ضد العراق سنة 1991. وساعد تحرير الكويت على تبني الإطار الذي اقترحته واشنطن لاستئناف مفاوضات السلام على عدة مسارات ثنائية: بين تل أبيب وكل من الفلسطينيين، والأردنيين والسوريين.

تقول مروى داوودي: «قبل أن يستجيب الرئيس الأسد للدعوة إلى مؤتمر مدريد، ذكر وزير الخارجية جيمس بيكر بقيمة أرض الجولان وبما لا تزال تمثله في نظر البلاد بعد 24 سنة من الاحتلال: في سنة 1967، طرد 150,000 مدني من 139 قرية (يشكلون اليوم حوالى 500,000 لاجئ) بينما بقي 23,000 مدني هناك يعيشون تحت سيطرة إسرائيلية»[269]. إن استعادة الجولان هي، في نظر دمشق مسألة كرامة ولا سيما أن فقدان الجولان يندرج

---

(268) باتريك سيل، «الصراع على الشرق الأوسط»، بيركلي، منشورات جامعة كاليفورنيا، 1988.

(269) مروى داوودي. المرجع المذكور آنفاً.

في سلسلة من حالات اقتطاع أراض سورية لصالح لبنان وتركيا، وإن هذه الاستعادة ترمز إلى بقاء سلامتها الجغرافية والسياسية.

وقد أقام الإسرائيليون على جبل حرمون، في مكان يبعد أقل من أربعين كيلومتراً عن دمشق، حيث يعيش ثلث سكان سوريا، محطة من أحدث طراز للتنصت والرادارات. وتجوب فضاء هذا المكان بصورة دائمة مناطيد وطائرات رصد، بينما تتمركز وحدات برية متخصصة على خط تماس 4 حزيران/يونيو 1967. إلى مسائل الأمن هذه تضاف مسألة الماء، الحيوية بالنسبة إلى البلدين. يجتاز نهر الأردن المنطقة على مسافة نحو 360 كيلومتراً بمنسوب وسطي يبلغ حوالى 1311 مليون متر مكعب. وتؤلف مصادره الثلاثة (بانياس في الجولان، والحاصباني في لبنان، ودان في إسرائيل) الجزء العلوي في منظومة جغرافيا نهر الأردن المائية. وبعد بحيرة طبريا، يتصل الجزء السفلي من النهر بجدولي اليرموك والزرقاء اللذين ينبع أولهما من سوريا والآخر من الأردن. . . إن اليرموك البالغ طوله 57 كيلومتراً، منها 47 في سوريا، يؤمن حوالى نصف منسوب نهر الأردن أي 500 مليون متر مكعب. وإنه تبعاً لهذه المعطيات الجغرافية المائية جرى التفاوض بين فرنسا وبريطانيا على الاتفاق الذي عقد بينهما سنة 1923 والذي رسم الحدود بين سوريا وفلسطين في ظل الانتداب، وعلى نظام هدنة 1949ـ1967.

على هذا الأساس، هل يجب أن يتم الانسحاب من الجولان حتى حدود 4 حزيران/يونيو 1967، أم حتى الحدود الدولية لسنة 1923؟ تطالب سوريا بانسحاب حتى خط حزيران/يونيو 1967 مستندة إلى قرار الأمم المتحدة رقم 242 الذي يشدد على «عدم القبول بالاستيلاء على أراض بالقوة»، ويطلب «انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة». وتدعي إسرائيل من جانبها أن جزءاً من المنطقة السورية قد استولي عليه بالقوة سنة 1948، ما يناقض القرار رقم 242. إن تمسك تل أبيب بالمطالبة بالحدود الدولية لسنة 1923 مرده إلى كونها تريد الاحتفاظ بالهيمنة على منابع النهر. والفرق بين خطي 1923 و1967 يشكل شريطاً صغيراً طوله حوالى عشرين كيلومتراً تتحكم بالوصول إلى

بحيرة طبريا وإلى أعلى وادي نهر الأردن. تضيف مروى داوودي: «إن بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين واجهوا مسألة الحدود مع سوريا حتى من زاوية «الأمن المائي»، أي الهيمنة الكاملة على جميع مصادر المياه التي هي في متناول يد إسرائيل منذ الجولان، أكانت جوفية أو سطحية»[270].

في أعقاب تحرير الكويت، قررت حكومة جورج بوش الأب عقد مؤتمر لتسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي، يضم مختلف الأطراف فيه. افتتح مؤتمر مدريد حول الشرق الأدنى في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1991 برعاية مشتركة أميركية سوفياتية. ورفض رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير إشراف الأمم المتحدة على المؤتمر، فأكد الرئيس بوش أن «كل اتفاق قد يحصل سيسجل في أمانة منظمة الأمم المتحدة»[271].

بالنسبة إلى سوريا، ظلّت مسألة إعادة الجولان غير قابلة للفصل عن انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة الفلسطينية. يمكن إيجاز الموقف السوري بخمس نقاط:

1 ـ لا يمكن التفكير بسلام عربي ـ إسرائيلي دائم وعادل إلا بصورة شاملة، أي دون محاولة العودة إلى عقد اتفاقات منفردة بين إسرائيل وهذا أو ذاك من جيرانها، كما جرى مع مصر واتفاقيات كامب دايفيد.

2 ـ البعد السوري ـ الإسرائيلي مقيد بانسحاب إسرائيلي حتى خط حدود 4 حزيران/يونيو 1967.

3 ـ على أساس انسحاب كامل من الجولان، يمكن أن تقوم علاقات سياسية واقتصادية بين البلدين.

4 ـ ليس يمكن تصور سلام عادل بين سوريا وإسرائيل إلا على أساس المعاملة بالمثل جغرافياً، يضمنها القانون الدولي.

---

(270) المرجع المذكور إياه.

(271) كتاب ضمانات (14 تشرين الأول/أكتوبر 1991) من الرئيس جورج بوش إلى سوريا، وزارة الخارجية، دمشق.

5 ـ يمكن إقرار ترتيبات أمنية لأجل أخذ الهواجس الإسرائيلية بعين الاعتبار.

إن معظم المناقشات بين البلدين اختصرت، في الواقع، بالتصادم بين تفسيريهما للقرار 242. واعترف إسحق شامير بعد مضي بضعة أشهر على ذلك، بأن مشاركته في مؤتمر مدريد كان هدفها الوحيد تهدئة حليفه الأميركي، ولا سيما أن منظمة الأمم المتحدة لم تشارك فيه[272]. لم يتغير الخطاب الإسرائيلي إلا بعد انتخاب إسحق رابين رئيساً للحكومة. بعد خمس عشرة سنة من حكم الليكود، بدا رابين على أنه القائد الإسرائيلي الوحيد القادر على إقناع الرأي العام الإسرائيلي بضرورة قيام سلام عربي ـ إسرائيلي. كان رابين يظهر أكبر احترام لحافظ الأسد، وكان على يقين من أن السلام الإسرائيلي ـ السوري ممكن، لكن خارج تسوية شاملة مع الفلسطينيين.

في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1992، أعرب رابين صراحة في الكنيست عن عزمه على البدء بورشة هذا السلام: يجب أن تكون سوريا «جاهزة لسلام كامل مع إسرائيل»؛ على أن يكون الانسحاب «في الجولان وليس من الجولان»؛ وأن لا يكون عقد معاهدة كهذه «متوقفاً على تقدم مفاوضات السلام مع سائر الوفود العربية»[273].

حين عاد وزير الخارجية الأميركية جيمس بيكر من دمشق في 23 تموز/يوليو 1992، أعرب عن قناعته بأن الرئيس الأسد جاهز لعقد صلح مع إسرائيل. فإنه لأول مرة، تخلى المفاوضون الإسرائيليون عن صيغة شامير «السلام مقابل السلام» وقبلوا بأن يكون القرار 242 أساساً لمناقشات السلام الموسعة، خصوصاً مع سوريا. ولأول مرة سلمت إسرائيل بالبعد الجغرافي للنزاع. استؤنفت المباحثات في صيف 1992 حتى آخر السنة.

عملاً بمبدأ «الأرض مقابل السلام» عرضت سوريا وثيقة توضح تفسيرها

---

(272) Dennis Ross, *The Missing Peace: the Inside Story of the Flight for Middle East Peace*, New York, Farrar Strauss & Giroux, 2004.

(273) باتريك سيل، «سوريا وعملية السلام» السياسة الخارجية، العدد 4 شتاء 1992.

للقرارين 242 و338، مقترحة تقويماً للمناقشات حول ملفات أربعة هي: الانسحاب، الترتيبات الأمنية، إقامة علاقات ثنائية وتقويم للتنفيذ؛ وتستعيد الوثيقة أيضاً حقوق الفلسطينيين الوطنية وحق عودة اللاجئين، رابطة بصورة مباشرة بينها وبين سائر المفاوضات الجارية. وفي ربيع 1993، تكاثرت جولات المبعوثين الخاصين من قِبل الرئيس كلينتون ـ وارن كريستوفر، ودنيس روس، ومارت إنديك ـ بين دمشق وتل أبيب. وفي تموز/يوليو 1993، أعلن حافظ الأسد عن موافقته على «سلام كامل مقابل انسحاب كامل». في تلك اللحظة قدّم رابين «وعده» للأميركيين بالانسحاب من الجولان حتى خط 4 حزيران/يونيو 1967 مقابل سلام كامل.

في 16 كانون الثاني/يناير 1994 أعلن الرئيس الأسد في جنيف، في ختام اللقاء أن سوريا جعلت من السلام «خياراً استراتيجياً»، وأنها على استعداد لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل مقابل انسحاب كامل من الجولان. كان هذا انقلاباً تاريخياً مشهدياً. هكذا اعترفت سوريا بأن استعادة أرضها ستتم عن طريق التفاوض، وليس عن طريق حرب جديدة. إلا أن التفاؤل، في الكواليس، كانت تحد منه تحفظات إسرائيلية، من بينها العزم على الاحتفاظ بمحطتها المتقدمة للتنصت وللرصد بواسطة الرادار، القائمة في أعالي جبل حرمون. يعتبر باتريك سيل أن رابين كان لا ينوي إقامة سلام كامل مع سوريا وأن هدفه كان تحييدها بانتظار الوصول إلى اتفاق مع الفلسطينيين[274].

بعد أن حصل الصحافي البريطاني على إذن بالاطلاع على الأرشيفات الرسمية الأميركية، اكتشف أن الرئيس كلينتون كان قد باح لحافظ الأسد بأن رابين لم يعلم الجنرالات الإسرائيليين قط بوعده بالعودة إلى خط 1967. وكان من شأن أي تسريب إلى الصحافة الإسرائيلية حول هذا الموضوع الحساس أن يحطم ثقة دمشق. فلم تذهب المناقشات إلى أبعد من اغتيال إسحق رابين على

(274) باتريك سيل، المرجع المذكور آنفاً.

يد يهودي متطرف، بتاريخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995. على أن المحادثات ظلّت قائمة، لكن ببرودة...

بيد أن بيل كلينتون يؤكد في مذكراته تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بالانسحاب من الجولان «وصولاً إلى حدود 4 حزيران/يونيو 1967، شرط تلبية مطالب إسرائيل. كان يفترض بي أن أحتفظ بهذا التعهد «في جيبي» إلى أن يتمكن من عرضه رسمياً على سوريا ضمن إطار حلّ شامل. بعد وفاة إسحق رابين أخذ شيمون بيريز هذا التعهد على عاتقه، وإنه لعلى هذا الأساس رعينا المفاوضات الإسرائيلية ـ السورية في واي ريفر سنة 1996. وفي حال إعادة الجولان، كان بيريز يتمنى أن أوقع معاهدة أمنية مع إسرائيل؛ وعرضت عليّ هذه الفكرة إياها لاحقاً من جانب بنيامين ناتانياهو، ثم من جانب باراك؛ وكنت أقول لهم إنني مستعد لذلك»[275].

عاود حافظ الأسد الحوار واصفاً رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد بأنه «زعيم ذو رؤية، ومخيلة، وروح خلاقة». كان الرئيس السوري على علم بالفكرة العزيزة على قلب بيريز. فكرة قيام شرق أدنى وشرق أوسط يعمهما السلام وتجمعهما مبادلات اقتصادية في إطار سوق إقليمية مشتركة. استؤنفت المفاوضات إذن في واي ريفر بلانتايشن بولاية ميريلاند من آخر كانون الأول/ديسمبر 1995 حتى آخر شباط/فبراير 1996. كانت مسائل المياه والترتيبات الأمنية لا تزال تمثل مشكلة، بينما كان الوضع على الأرض يتردى من جديد.

بعد قيام إسرائيل باغتيال عدة مسؤولين في حماس، أصابت سلسلة من الهجمات بواسطة القنابل عدة مدن إسرائيلية. ورداً على إطلاق حزب الله صواريخ على شمال إسرائيل، شنت تل أبيب عمليتها «عناقيد الغضب» على جنوب لبنان، التي ذكرت بغزوها لبنان سنة 1978 وسنة 1982. ونتج عن هذه العملية نزوح أكثر من نصف مليون لبناني. وقتلت القنابل الإسرائيلية أكثر من مئة مدني لجأوا إلى مخيم قوات الأمم المتحدة. وبالرغم من إنكار تل أبيب،

(275) بيل كلينتون، «حياتي»، باريس، أوديل جاكوب، 2004.

أثبت تقرير للأمين العام للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي، أن استهداف هؤلاء المدنيين كان متعمداً[276]. وفي 7 شباط/فبراير، أعلن شيمون بيريز إجراء انتخابات مبكرة. وبعد ذلك، دفّعت واشنطن بطرس غالي ثمن جسارته إذ عارضت تجديد انتخابه على رأس منظمة الأمم المتحدة.

فاز بنيامين ناتانياهو في انتخابات أيار/مايو 1996، وجمدت المفاوضات، ورفض رئيس الوزراء الجديد «وعد رابين» وحاول عبثاً إجراء مفاوضات لعقد صلح منفرد مع لبنان. وبعد أن تنكر لروح مدريد ـ «السلام مقابل الأرض» ـ تمسك ناتانياهو بصيغة «السلام مقابل الأمن» وهي صيغة غامضة، خالية من واقع خرائطي ورزنامة، وتترك الباب مفتوحاً لكل الاستفزازات الممكنة. أما الرئيس السوري، فأبلغ وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت بوضوح أنه لن يستأنف المفاوضات إلّا «من حيث توقفت».

كانت عودة حزب العمال إلى الحكم سنة 1999 دقيقة. على غرار ناتانياهو، لم يكن إيهود باراك مستعداً لتبني «وعد رابين»، وكانت المناقشات تصطدم بمسائل المياه والترتيبات الأمنية. وإذا كان السوريون يقبلون ببقاء محطة إنذار مبكر في الجولان لمدة عشر سنوات شرط أن تديرها فرنسا والولايات المتحدة، فإنهم لم يقبلوا بأن تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على كامل الحوض المائي لنهر الأردن ولبحيرة طبريا. وكان إيهود باراك يريد الاحتفاظ بشريط من الأرض عمقه 400 إلى 500 متراً على ضفة بحيرة طبريا الشرقية، أي أبعد مما كان الوضع عشية حرب 1967 ويتجاوز الخط الدولي الذي رسم سنة 1923. على أساس هذا الترسيم الجغرافي، عقدت في جنيف بتاريخ 26 آذار/مارس 2000، قمة الفرصة الأخيرة. إنّ بيل كلينتون، الذي كان يزمع أن يغادر البيت الأبيض، كان يريد عقد اتفاق بأي ثمن، وكان الإسرائيليون يسعون إلى تكرار اللعبة التي قاموا بها مع أنوار السادات سنة 1978، أي عقد صلح منفرد مع دمشق.

(276) الأمم المتحدة، الوثيقة S/1996/337، 7 أيار/مايو 1996.

ينوه كلينتون بأن السوريين جاؤوا إلى شبهروستاون «بروح إيجابية ومرنة، مصممين على الوصول إلى اتفاق»[277]، ملقياً بذلك مسؤولية الفشل على رئيس الوزراء الإسرائيلي. والحال، أن إيهود باراك «قرر التباطؤ في العملية بضعة أيام كي يقنع الشعب الإسرائيلي بأنه لا يفاوض بخفة. وكان يعتمد على علاقاتي الطيبة مع الشرع والأسد كي أدعو السوريين إلى الصبر طيلة الوقت اللازم. خاب ظني، هذا أقل ما يمكن أن أقول. لو أن باراك تعامل مع السوريين من قبل، أو لو أنه نبهنا قبل ذلك بقليل، لكان الوضع قابلاً للاحتمال. لقد كان عليه طبعاً، بوصفه قائداً منتخباً بصورة ديمقراطية، أن يأخذ في الحسبان الرأي العام واستطلاعات الرأي غير المؤاتية؛ لكن الأسد كانت لديه مشاكله السياسية الداخلية، وكانت ثقته بي وبكلمة باراك هي التي سمحت له بالتغلب على كرهه لكل مساومة مع إسرائيل. باراك لم يدخل الحلبة السياسية إلا مؤخراً، وأعتقد أنه تلقى نصائح سيئة. لا يجوز أن تؤثر استطلاعات الرأي على السياسة الخارجية؛ والناخبون يطلبون من مرشحيهم أن يحرزوا انتصارات، ولا يُعتد إلا بالنتائج. إن معاهدة صلح مع سوريا من شأنها أن تجعل لباراك قامة سياسية من الطراز الأول في إسرائيل وفي العالم، وأن تسهل حصول مفاوضات مع الفلسطينيين (...). على الرغم من كل جهودي، لم أفلح في حمله على تغيير رأيه».

يشرح دبلوماسي فرنسي قام بمتابعة النقاش «إن الجانب الإسرائيلي، كما هو شأنه دائماً، يريد الزبدة، وثمن الزبدة، وابتسامة البائعة. تدعي إسرائيل أنها تقبل بالانسحاب إلى خط 4 حزيران/يونيو 1967، مع الاحتفاظ بالسيادة على بحيرة طبريا ونهر الأردن، فارضة خطاً يحرم سوريا من أي وصول إلى الماء. هذا الموقف كان بالطبع غير مقبول وتل أبيب كانت تعرف ذلك تماماً». كان منطقياً أن يستخلص حافظ الأسد من ذلك أن تل أبيب لا تريد السلام، وانتهت قمة جنيف بإخفاق مدو. ثم جاء انتخاب أرييل شارون فوضع حداً لكل رغبة

(277) بيل كلينتون. المرجع المذكور آنفاً.

في معاودة المفاوضات، وكانت دمشق لا تستطيع الدفاع عن مواصلة المناقشات في ظل قمع الانتفاضة.

يتحدث بشار الأسد اليوم عن إمكان استئناف العملية من حيث توقفت، حسب صيغة مدريد، أي «الأرض مقابل السلام». وصحيفة تشرين تنكر، في افتتاحيتها بتاريخ 13 حزيران/يونيو 2007، إرادة السلام الإسرائيلية؛ وتقول، بعد التذكير بمختلف تخاذلات إسرائيل ما يلي: «إذا كانت إسرائيل جدية، فعليها أولاً أن تعترف بوعد رابين الذي هو أساس صالح لاستئناف مفاوضات السلام، من أجل إنجاز الـ20% الباقية للوصول إلى اتفاق سلام كامل».

غب الإعلان عن مفاوضات سورية ـ إسرائيلية غير مباشرة في أيار/مايو 2008، تحت رعاية أنقرة، قالت إسرائيل إنها مستعدة للنظر في إعادة الجولان شرط أن تبتعد سوريا عن حزب الله وحماس وإيران. وكما فعلت سنة 2000، فهي تردد إرادتها للسلام وتضع في الوقت ذاته شروطاً مسبقة. إن عقد صلح منفرد مع دمشق يمكن أن يسمح لتل أبيب بالعودة إلى طريقتها في التجزئة، كي تتهرب في آخر لحظة من التنازلات الضرورية لتسوية النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وخصوصاً فيما يتعلق بوضع القدس. إن وليد المعلم الذي، قبل أن يصير وزيراً للخارجية، كان أحد المفاوضين السوريين الرئيسيين، يفضح الصمت المتعلق بإقامة نظام إقليمي جديد ينعته بـ«سايكس ـ بيكو رقم 2»، يرمي إلى إعادة ترسيم حدود الدول العربية على أساس طائفي وعرقي[278].

السؤال بات بعد الآن يهدف إلى معرفة ما إذا كانت سوريا مستعدة لمساومة جديدة. لقد ذكر رئيس الدبلوماسية السورية مجدداً، بتاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، بأن «الجولان السوري المحتل أرض غير قابلة للمفاوضة» منوهاً في الوقت ذاته بأن «الاعتراف بإسرائيل مرتبط بانسحابها من كل الأراضي العربية المحتلة سنة 1967 وبإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس».

(278) صحيفة «الحياة»، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

ورفض بوضوح «التلاعبات الإسرائيلية بمختلف المسارات، واستخدام المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية لممارسة ضغوط على المسار الفلسطيني، ومواصلة تجزئة المنطقة على أساس طائفي وعرقي»[279].

وفي 10 أيار/مايو 2007. قال بشار الأسد في خطاب ألقاه في البرلمان: «لا الرأي العام الإسرائيلي ولا الطبقة السياسية الإسرائيلية جاهزان للسلام». بعد حرب صيف تموز/يوليو على لبنان، انهارت شعبية إيهود أولمرت، ووجد رئيس الوزراء الإسرائيلي وأسرته نفسيهما في قلب فضائح مالية مختلفة واستغلال نفوذ. واستعاد بشار صوغ موقف أبيه فأعلن أنه «إذا كان الإسرائيليون جادين في ما خص استئناف المفاوضات، فعليهم أن يكونوا مستعدين للانسحاب إلى خط 4 حزيران/يونيو 1967. الانسحاب التام من الجولان مسألة غير قابلة للمفاوضة». وذكر الرئيس السوري أيضاً بـ«غياب عراب غير منحاز» في هذه المفاوضات، متأسفاً على أن سيرورة السلام تبقى «رهينة» إدارة أميركية هي «حكم وطرف» في آن.

قبالة قلعة دمشق ذات الألفي سنة، أقيم نصب مهيب لذكرى صلاح الدين سنة 1993. يبدو قاهر أورشليم على صهوة جواده، وعند قدميه مقاتلون من الفرنجة، كأنه رمز لمصير الممالك اللاتينية التي أنشئت في القرن الحادي عشر على طول الساحل السوري ـ الفلسطيني. لكنه أكثر من رمز، إذ إن هذا النصب، الذي كان حافظ الأسد يحب أن يصحب زواره إليه، يريد أن يكون درساً في التاريخ. «إذا كنا اليوم غير قادرين على استعادة أراضينا المحتلة، فليس في وسعنا ولا من واجبنا أن نورث الأجيال الآتية سلاماً صورياً هو في حقيقته هزيمة. لماذا كل هذه العجلة في الاستسلام للهزيمة؟»؛ قال هذا مثلاً في ستاد العباسيين سنة 1985.

(279) وليد المعلم، وكالة سانا، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

11

14 تموز/يوليو مخادع

«هناك ظالمون ومظلومون. وأناس يستفيدون من الظلم وآخرون لا يشعرون بالطمأنينة حين يعلمون أنه موجود».

بول نيزان
كلاب الحراسة

«ماذا تفعلون هنا؟ إنهم جميعاً عند الأميركيين!».

كان المتكلم هو الدكتور جبران كوريّة، الناطق بلسان الرئيس حافظ الأسد، وكان يتكلم وهو ينظر إلينا كأننا مخلوقات آتية من كوب آخر، لشدة دهشته من رؤية صحافيين أجانب يهتمون بوفده.

بالفعل، كانت الطبقة الخامسة عشرة في فندق آنتركونتيننتال ـ جنيف خالية من الناس ذاك الأحد في 16 كانون الثاني/يناير 1994. لقد نزل الوفد السوري الذي قدم للمشاركة في اجتماع القمة بين الرئيسين كلينتون والأسد في هذا الفندق التاريخي الذي يعتبر ملحقاً بالمقر الأوروبي لمنظمة الأمم المتحدة. وقد شرح لنا الدكتور كوريّة أننا نكاد نكون الوحيدين المعتمدين لدى الجانب السوري، إذ إن كل الصحافة الغربية كانت مشغولة منذ يوم أمس بأدنى حركات وسكنات الرئيس الأميركي وحده.

بعد اجتماع دام خمس ساعات، دعا الرئيسان إلى إقامة «سلام الشجعان»

في النزاع العربي ـ الإسرائيلي. كانت القمة قد تبنت مهمة إعادة إطلاق عملية السلام، وصرَّح حافظ الأسد بأنه يتمنى «سلام شجعان، سلاماً حقيقياً يمكن أن يقود كل بلدان المنطقة إلى عهد جديد من الاستقرار». وانضم نظيره الأميركي إلى هذا التصريح، معتبراً أن سوريا هي «المفتاح لأجل سلام مديد يسمح بوضع حد للنزاع بين إسرائيل وجيرانها العرب». وأجاب كلينتون عن السؤال حول معرفة ما إذا كان الرئيس السوري قد تعهد بتطبيع علاقاته مع إسرائيل، بما في ذلك فتح الحدود والمبادلات التجارية والعلاقات الدبلوماسية، قائلاً: «باختصار، جوابي هو نعم (...). أظن أن الرئيس الأسد أدلى بتصريح واضح، مباشر، لا لُبس فيه وهام جداً بشأن إقامة علاقات طبيعية وسلمية».

وأكد الرئيس الأميركي أيضاً تمسكه بسياسة مبادلة أراض بالسلام. ودعا إلى تحسين للعلاقات الثنائية مع سوريا، التي لا تزال مدرجة على اللائحة الأميركية للدول «المشجعة والمساندة للإرهاب».

كان المؤتمر الصحفي الختامي يشكّل الحلقة الأبرز في هذه التغطية الصحفية غير المتناسقة: كانت معظم الأسئلة تدور حول أمن إسرائيل لا غير. «سنستجيب لضرورات السلام (...). وهذا سيتوقف على المفاوضات ولا يجوز التحدث عنه في مؤتمر صحفي» أجاب الرئيس حافظ الأسد بهدوء. وعلى سؤال صحافي إن كان مستعداً لإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل مقابل عودة الجولان إلى السيادة السورية، أجاب: «نحن نريد سلاماً شاملاً، وفي هذا الإطار، ما نريده هو الوصول إلى سلام حقيقي للجميع ـ أقول جيداً للجميع ـ في الشرق الأدنى والأوسط». بعد خمسة أيام، لقي الابن البكر للرئيس السوري، باسل، حتفه وهو يقود سيارته على طريق مطار دمشق. ودفعت هذه الحادثة بشار إلى مقدمة المسرح السياسي السوري.

بعد ست سنوات، عادت التمثيلية ذاتها إلى المسرح: «فشلت قمة جنيف. لم يتوصل بيل كلينتون، بعد محادثات استغرقت ثلاث ساعات، إلى إقناع السوريين بالعودة إلى طاولة المفاوضات حيث كانوا قد تركوا الإسرائيليين

وحيدين في مطلع السنة»[280]. حمّلت جريدة «ليبراسيون» الفرنسية سوريا وحدها مسؤولية فشل القمة من دون أن تذكر حتى بأن الرئيس الأسد كان دوماً يضع في مقدمة كل نقاش معمق موضوع إعادة الجولان كاملاً ضمن حدود حزيران/يونيو 1967. فإن الصحافة الغربية، الغارقة على الدوام في «العقبات المعرفية الثلاث»[281]. تدأب منذ زمان بعيد على استيلاد أفكارها المسبقة المعادية لسوريا. وهذه الأفكار المسبقة المستعادة ذاتها تعزو دائماً إلى دمشق مسؤولية التجميد الدبلوماسي، في الملف الإسرائيلي ـ السوري ـ الفلسطيني، كما في الملف اللبناني.

بيد أنه في هذا الملف الأخير حصلت مصالحة مشهدية فرنسية ـ سورية وسورية ـ فرنسية. في سنة 2007، وفي ظل إجماع الآراء السائدة، كان الرئيس نيقولا ساركوزي لا يزال على يقين من أن سوريا هي التي تحول دون انتخاب رئيس لبناني جديد، وإن كان يحاول أن يبتعد عن سياسة سلفه وعن أسلوب علاقة شيراك ـ الحريري. فواقع الأمر أنه منذ انتهاء ولاية إميل لحود (في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2007) لم يتوصل البرلمان اللبناني إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية. كانت حرب صيف 2006 قد نسفت الوضع السياسي القائم. وكان حزب الله يتهم الأكثرية النيابية بالتسبب بالاعتداء الإسرائيلي فيما كان معسكر 14 آذار/مارس يرد بأن الحزب هو الذي استدرج لبنان إلى الحرب. وفي كانون الأول/ديسمبر 2007 أقام حزب الله وحلفاؤه المسيحيون في التيار الوطني الحر الذي يترأسه الجنرال عون اعتصاماً في وسط المدينة.

وفي 30 كانون الأول/ديسمبر 2007[282]، صرّح الرئيس الفرنسي من القاهرة بأن «فرنسا لن تتصل بعد الآن بسوريا طالما لم تبرهن هذه عن استعدادها لترك لبنان ينتخب رئيساً توافقياً». في صباح ذلك اليوم بالذات قام

(280) ليبراسيون، في 27 آذار/مارس 2000.

(281) انظر مقدمة هذا الكتاب.

(282) «ساركوزي يقطع الاتصالات مع سوريا»، ليبراسيون، 30 كانون الأول/ديسمبر 2007.

نيقولا ساركوزي بزيارة رسمية لحسني مبارك، بعد أن أمضى إجازة من خمسة أيام في البلاد. «لقد آن الأوان كي يثبت السوريون بالوقائع ما لا ينفكون ينادون به في الخطب ـ كما قال. الآن ننتظر من جانب السوريين أفعالاً وليس أقوالاً فقط».

وأُرسل وزير الخارجية برنار كوشنير إلى المنطقة لدعم هذه التحذيرات. فالتقى في تشرين الثاني/نوفمبر نظيره السوري وليد المعلم في اسطنبول. لكن الـ «فرانش دوكتور»، الذي تعيقه سمعته كموالٍ لإسرائيل ونزعته الأطلسية التي يجهر بها، ليس موضع ترحيب في الشرق الأدنى، وإن كان لا يتوقف عن الادعاء بمدى معرفته الكبيرة بالملف اللبناني ـ السوري[283]. في الواقع، كان كلود غيان، الأمين العام لرئاسة الجمهورية، يعمل في الظل منذ أشهر على هذا الملف الذي يعتبره «أولوية بالنسبة إلى مصالح فرنسا». إن هذا الرجل الملقب بالأب جوزف للإليزيه، والذي كان يشغل مركز محافظ وكان ناشطاً في الخفايا الدولية لمكافحة الإرهاب، لم يقطع الجسور مع رأس الأجهزة السورية قط، وبوصفه خبيراً في فن الحذر، كان يعلم أنه في هذا الحقل ليس في وسع فرنسا أن تستغني عن تعاون متواصل مع أجهزة الاستخبارات السورية. وهو الذي أقنع نيقولا ساركوزي بطي الصفحة الشيراكية وبابتكار علاقة جديدة مع دمشق.

في الجانب السوري، فهم وليد المعلم الأمر تماماً. إن هذا الرجل، الذي تسلم مهام وزارة الخارجية منذ 11 شباط/فبراير 2006، وكان من قبل سفيراً لسوريا في واشنطن، قد جدد شباب دبلوماسية بلاده بشكل جدي؛ وهو قصير القامة سمين، شغيل لا يعرف الكلل، ومعروف بقوة حدسه المدهش. وهو قد تعرّف بسرعة في شخصية نيقولا ساركوزي على ملامح محامي قضايا الأعمال وطريقته في العمل بواسطة «الصدمات». لذلك راح يكثر من الإشارات الإيجابية باتجاه الإليزيه، لعلمه، هو أيضاً، بأن المصالحة مع فرنسا هي «هامة في نظر سوريا»، وأن هذه المصالحة ستبدأ أولاً بالملفات التي تتصل بأمن حوض

(283) بيار بيان: «العالم في نظرك». باريس، فايار، 2009.

المتوسط. ثم اغتنم فرصة انعقاد القمة العربية يومي 29 و30 آذار/مارس 2008 كي يعيد الثقة مع باريس.

بالرغم من ضعف مستوى تمثيل العربية السعودية ومصر والأردن، ومقاطعة حكومة فؤاد السنيورة اللبنانية، فقد شارك في القمة أحد عشر رئيس دولة من أصل 22 بلداً عضواً - بينهم الرئيسان الجزائري والتونسي، وأميرا الكويت وقطر، والليبي معمر القذافي. كانت هذه المشاركة المحترمة أول هزيمة للدبلوماسية الأميركية التي كانت قد عملت بكل الوسائل لإقناع المشاركين بعدم المشاركة. تحدثت الصحافة الغربية عن «قمة من أجل لا شيء» قبل أن تبدأ هذه أعمالها فخصصت لها صحيفة **لوموند** خبراً مقتضباً من خمسة أسطر لكي تذكّر بمقاطعة الرياض والقاهرة لها. ولم يتحرك أي مراسل خاص فرنسي، بينما كانت القمة، كما ظهر لاحقاً، من أهم القمم وأكثرها إنتاجية في تاريخ الجامعة العربية كله.

لقد أتاح تنوع المشاركين لسوريا أن تكسر العزلة الدبلوماسية التي كانت واشنطن تسعى إلى فرضها عليها منذ اغتيال رفيق الحريري. وإذ دعا البيان الختامي لقمة دمشق البلدان العربية إلى «استعادة تضامنها في الوضع الدولي الراهن المتوتر بنوع خاص»، وخصوصاً إلى «العمل بكل الوسائل من أجل صد محاولات التدخل الأجنبي» فإنه «قد أسقط الأجندة الأميركية - الإسرائيلية القائمة على الإكثار من خلق بؤر سنية متشدّدة في مجموع العالم العربي - الإسلامي لأجل تقوية المجابهة بين السنة والشيعة، الهادفة إلى إعادة تعزيز النزعات القبلية والطائفية لديهم» على حد قول دبلوماسي جزائري. غير أن الدعوة إلى «التضامن العربي» هي التي عبأت، خصوصاً، مجمل الوفود، ومن بينها وفود بلدان الخليج، في وجه الخشية المشتركة من تدخل عسكري أميركي - إسرائيلي في إيران، وفي سوريا، وربما في لبنان مجدداً.

كان احتمال نشوب حرب جديدة يخيم بالفعل على الجلسة الموسّعة المغلقة يوم 29 آذار/مارس 2008. وفي هذا الموضوع ربط الوزير وليد المعلم بين تصعيد المجابهات في العراق، التي افتعلها المحتل الأميركي، ووجود

قطعات مجموعة من الأسطول البحري - الجوي الأميركي قبالة شواطئ لبنان، وتحركات الجيش الإسرائيلي الأخيرة على طول الحدود السورية واللبنانية.

وإذ شددت الدبلوماسية السورية على «الخطر الذي يهدد كل العرب» والمتمثل بحرب أميركية - إسرائيلية جديدة، فإنها تجنّبت الفخ اللبناني بإلقائها تبعة تجميد الوضع السياسي في بلد الأرز على اللبنانيين أنفسهم. وعلق أحد مستشاري الجنرال المسيحي ميشال عون قائلاً: «إن المقعد الذي تركته حكومة السنيورة خالياً يبين مدى أنانية ونرجسية هذه الحكومة أو ما تبقى منها. بالفعل هل إن مهندسي هذه المقاطعة لا يأبهون لمصير الفلسطينيين، ولا لمصير المدنيين العراقيين، إلى حد أنهم يجهلون الهواجس المشتركة لدى مجمل البلدان العربية؟ هل أن المسؤولين عن هذه المقاطعة، الذين تبنوا من زمن بعيد المشاريع الأميركية - الإسرائيلية، ينتمون فعلاً إلى هذا العالم «السني المعتدل» الرائع الذي لا تفتأ تحلم به بصوت عال وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس»؟.

مهما يكن من أمر، فإن دمشق فازت بتجديد الدعم العربي ضد الضغوط والعقوبات الأميركية التي تمارس في إطار «قانون محاسبة سوريا»، في وقت لم يعد تقرير لجنة التحقيق الدولية الأخيرة حول اغتيال رفيق الحريري، يتهم هذه الدولة أو تلك بل «شبكة مجرمين فردين».

وتلا الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى البيان الختامي داعياً لبنان إلى انتخاب رئيس توافقي وإلى الموافقة مجدداً على الخطة السعودية للصلح مع إسرائيل[284]:

وحققت الدبلوماسية السورية نجاحاً آخراً، هامّاً، هو عودة الملف الفلسطيني في إطار مؤتمر مدريد على أساس مبدأ «الأرض مقابل السلام»، مع

(284) المبادرة العربية للصلح مع إسرائيل، التي أطلقها الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية، كانت الصحافة الأميركية قد تحدثت عنها قبل أن تعرض رسمياً في قمة بيروت التي انعقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2002، وأعيد طرحها في الرياض سنة 2007.

التذكير بأن تطبيق قرار منظمة الأمم المتحدة رقم 242 الذي ينص على الانسحاب من الأراضي التي احتلت في حزيران/يونيو 1967، يشمل الجولان أيضاً. وحول الملف العراقي، تجنب البيان الختامي الانحياز إلى الحكومة أو إلى المقاتلين مكتفياً بالدعوة إلى وحدة العراق، وممتنعاً عن وصف القوات الأميركية ـ بوضوح ـ بقوات احتلال إذ تكلم عن «وجود قوات أجنبية».

لحظة مغادرة الوفود، دعانا وليد المعلم، الذي كان بادي الانشراح بنتائج القمة، إلى السلام على الرئيس الأسد، الذي كان مسروراً جداً هو أيضاً، وقال لنا «سترون، الأمور ستتحرك، ليس فقط باتجاه لبنان، بل باتجاه فرنسا أيضاً، وستكونون في مقدمة الحضور» إن شاء الله!

بالرغم من مكتسبات القمة، ظل الوضع في لبنان آخذاً بالتردي بين الأكثرية البرلمانية لقوى 14 آذار/مارس والمعارضة. وفي 6 أيار/مايو 2008، قررت حكومة السنيورة إجراء تحقيق حول شبكة اتصالات أقامها حزب الله عبر البلاد، وعزل رئيس جهاز أمن مطار بيروت، الذي قِيل إنه مقرَّب من حزب الله الذي أكّد أن الشبكة الهاتفية هي جزء من جهازه العسكري «الردعي ضد إسرائيل»، وأنه لا يمكن المساس بها من دون تهديد مسائل الأمن الجوهرية. وفي اليوم التالي تحول يوم إضراب عام إلى مواجهات بين ميليشيات الأكثرية ومتعاطفين مع المعارضة أسفرت عن إصابة عشرة أشخاص بجراح. وكانت الدعوة إلى الإضراب قد صدرت عن الاتحاد العمالي العام، وهو المنظمة النقابية الرئيسية في البلاد، لأجل المطالبة بزيادة الحد الأدنى للأجور.

في 8 أيار/مايو، امتدت المواجهات المسلحة إلى البقاع وطرابلس وأسفرت عن جرح ثمانية أشخاص. وقُطع الكثير من الطُرق كما أغلقت الكثير من المدارس والمحال التجارية أبوابها. وفي بيروت أحرق متظاهرون إطارات سيارات وصناديق القمامة على طريق المطار. وقطعت هذه الطريق الرئيسية بواسطة سواتر ترابية أقامها منتسبون إلى حزب الله. وتعطلت حركة الملاحة الجوية كما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مسؤول في المطار. وقام

مناصرون للحكومة في البقاع بقطع الطريق المؤدية إلى الحدود السورية، وتلك التي تصل شتورة ببعلبك، معقل حزب الله، والطريق الساحلية التي تربط بيروت بجنوب البلاد.

«إن قرارات الحكومة ضد حزب الله تشكل إعلان حرب (...) لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل» قال حسن نصرالله في مؤتمر فيديو بث من ضاحية بيروت الجنوبية؛ وأكد أن حركته مستعدة للدفاع عن نفسها بالسلاح. «إن ردنا على إعلان الحرب هذا هو حقنا في الدفاع المشروع، الدفاع عن مقاومتنا، وعن سلاحنا، وعن وجودنا» كما أضاف.

بعد بضع لحظات على هذا الخطاب، نشبت اشتباكات مسلحة في عدة أحياء سنية ـ شيعية مختلطة في غرب العاصمة بين ميليشيات **المستقبل** (الأكثرية) وأنصار حزب الله. استعملت في الاشتباكات أسلحة أوتوماتيكية وقاذفات آر بي جي. وطلب من الجيش أن يتدخل للفصل بين المعسكرين فنبه في بلاغ صدر عنه إلى أن التصعيد يمكن أن «يمس بوحدته». هُزمت ميليشيات المستقبل بعد بضع ساعات، وسلم أنصار حزب الله إلى الجيش اللبناني الأحياء التي سيطروا عليها.

في الخارج أكدت القاهرة والرياض لحكومة السنيورة دعمهما لها. أما الجامعة العربية، التي حاولت التوسط بين الطرفين منذ أسبوعين دون جدوى، فقد دعت إلى «الهدوء». وبفضل وساطة قطر، التي لعبت دوراً كبيراً في قمة دمشق، بوشر حوار بين الفريقين اللبنانيين في الدوحة. اقترح الوسطاء القطريون تأليف حكومة اتحاد وطني من 30 وزيراً: 13 للأكثرية، 10 للمعارضة، 7 يختارهم الرئيس المنتخب، وكان هذا التوزيع قد رفض سابقاً من قِبل المعارضة التي كانت تطلب أكثر من ثلث الحقائب الوزارية.

كان المعسكران مختلفين أيضاً حول تقسيم جديد للدوائر الانتخابية، إذ إن كلاً منهما كان يخشى أن يخسر مقاعد في الانتخابات النيابية التي كانت ستجري في حزيران/يونيو 2009 من جراء تعديل التركيب الديموغرافي في الدوائر الانتخابية. اقترحت قطر أخيراً أن يتضمن البيان الختامي بنداً حول

ضمانات ضد أي استخدام للسلاح لأغراض سياسية داخلية. وكان قد قام جدال حول مسألة سلاح حزب الله كاد يطيح حتى بانعقاد المؤتمر، حين طلب قياديون في الأكثرية مناقشة هذه المسألة في مقدمة جدول الأعمال. فنزعت قطر فتيل التوتر واعدة بإيجاد حل وسط، فيما كان حزب الله يرفض كل نقاش يتعلق بقدراته العسكرية.

توصل القطريون يوم 22 أيار/مايو 2008 إلى انتزاع حل وضع حداً لمنازلة دامت ثمانية عشر شهراً بين الأكثرية والمعارضة اللبنانيتين. حصلت الأقلية بموجب هذا الحل على نسبة معطّلة داخل مجلس الوزراء، كما لحظ الحل إصدار قانون حول تقسيم الدوائر الانتخابية. شكلت هذه النتيجة انتصاراً لا ريب فيه لحزب الله، وإن كانت تسمح بإعادة تسيير المؤسسات حسب رأي عدة محللين. وشدد بول سالم، مدير **مؤسسة كارنيجي** للشرق الأوسط، على أن «الأقلية المعطلة التي أعطيت للمعارضة هي هزيمة جدية للحكومة، التي كانت تحاول تلافيها من زمن طويل». وقال هلال خشان، الأستاذ في جامعة بيروت الأميركية: «إن حزب الله، بحصوله على عدم إدراج سلاحه على جدول أعمال الدوحة، قد فرض نفسه أكثر من أي وقت مضى كفاعل سياسي من الدرجة الأولى على الصعد الوطنية، والإقليمية، والدولية».

وعملاً باتفاق الدوحة، دعاء رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري، في 25 أيار/مايو 2008، النواب إلى جلسة جديدة (هي العشرون) لانتخاب رئيس الجمهورية. وعلى نقيض موقفه التقليدي، وافق البرلمان على أن منصب ميشال سليمان كقائد للجيش لا يمنع انتخابه رئيساً للجمهورية. أنتخب هذا بأكثرية 118 صوتاً من أصل 127، وجرى تنصيبه على الفور من جانب رئيس البرلمان وأمير قطر بوصف هذا الأخير ضامناً لاتفاق الدوحة، وذلك بعد ستة أشهر على شغور منصب رئاسة الجمهورية اللبنانية.

كان رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، قد أعلن قبل بضعة أيام بدء محادثات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل برعاية أنقرة، لكنها سرعان ما

وصلت إلى مأزق، مع أنها شجعت خصوصاً حصول مصالحة تاريخية بين دمشق وأنقرة[285]. ومهما يكن من أمر، فإن إطلاق هذه المحادثات غير المباشرة، بالإضافة إلى انتخاب رئيس جمهورية لبنان، ألغى فرمان نيقولا ساركوزي الذي كان قرر عدم التعامل مع سوريا.

أخيراً أثمرت جهود كلود غيان؛ فوجه الأمين العام للأليزيه دعوة رسمية إلى الرئيس السوري للمشاركة في إقامة الاتحاد من أجل المتوسط (UPM) التي كانت ستجري بتاريخ 13 تموز/يوليو 2008. كان مقرراً أن يكون كل المدعوين موجودين في اليوم التالي على المنصة الرئاسية في ساحة الكونكورد، لحضور العرض الذي يجري بمناسبة العيد الوطني الفرنسي. لكن كلود غيان كان يريد أن يسبغ معنى سياسياً أكثر أهمية لإعادة العلاقة الثنائية مع سوريا، فنظم، كمشهد أول ـ يوم 12 تموز/يوليو ـ قمة رباعية جمعت حول نيقولا ساركوزي وأمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني، الرئيسين السوري واللبناني.

حين علم برنار كوشنير بالأمر، ثارت ثائرته وهدد بالاستقالة. لم يكن هذا أول خلاف بينه وبين كلود غيان، هذا الذي لا يكتم قلة اعتباره **للفرانش دوكتور**. المقربون من الوزير[286] يعرفون هذه الأغنية المسماة استقالة، التي يدندنها على لحن «أمسكوني وإلا ارتكبت فاجعة!». وراح من حوله يتسلون بهذه النكتة، فقال بيار بيان (Péan): «إن حبه المفرط «للرياش» المذهبة في وزارة الخارجية يمنعه عن تنفيذ تهديداته، وهو سيفعل أي شيء لكي يبقى حيث هو أطول مدة ممكنة»[287].

في ليلة 2-3 تموز/يوليو 2008، أخبرتنا الرئاسة السورية أن بشار الأسد

---

(285) انظر الفصل 8 من هذا الكتاب: «تحالفات جذمورية».

(286) حسبما قال دوني جانبار الذي بعث برسالة مفتوحة إلى برنار كوشنير في مجلة ماريان (العدد 684 بتاريخ 24 أيار/مايو 2010): «إرحل، وبسرعة!».

(287) بيار بيان. المرجع المذكور آنفاً.

لن يدلي إلا بحديث واحد قبل مجيئه إلى باريس. فإنه استذكاراً لقمة كلينتون ـ الأسد سنة 1994، قرر أن يدلي بحديث واحد وبصورة مشتركة إلى إذاعة فرنسا الدولية (RFI) والقناة التلفزيونية الخامسة (TV5-Monde)، التابعتين للمؤسسة الفرنسية للمرئي والمسموع الخارجي (AEF). ظل القرار سرياً حتى آخر لحظة، لأنه كان موضع خلاف بين القدامى والعصريين؛ فالحرس القديم كان لا يريد «كلاماً رسمياً» قبل باريس، فيما العصريون كانوا يريدون استخدام التواصل كي يظهروا قيمة رئيسهم الشاب. أخيراً فاز العصريون بفضل تصميم وزيرة شؤون المغتربين بثينة شعبان التي عينت في ما بعد مستشارة خاصة للرئيس.

سجل الحديث في 8 تموز/يوليو في قصر الشعب على مرتفعات دمشق. في الدقائق العشر الأولى من النقاش الرامي إلى عرض بنية ومواضيع الحديث، استبعد بشار الأسد كل شيء مسبق ورحب بنا قائلاً: «سنتحدث في ما تريدون لأنني أعلم أنكم لستم هنا في موقف عدائي، كما هي الحال عموماً مع معظم ممثلي الصحافة الغربية».

بعد أن أعرب الرئيس السوري عن سروره بعودة العلاقة الثنائية، نوه بأن هذه العلاقة يجب أن تنعتق من الموشور اللبناني. وفيما رحب بالمبادرة الفرنسية بشأن **الاتحاد لأجل المتوسط** (UPM)، لم يكتم كون هذا المشروع الكبير لا يستطيع تناسي الملفات السياسية وفي طليعتها النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. لا يزال بشار الأسد، في هذه النقطة، يميل إلى القول بـ «عدم الاستغناء» عن الوساطة الأميركية، معترفاً في الوقت ذاته بفائدة وجود رعايات دولية أخرى ومن بينها رعاية فرنسا والاتحاد الأوروبي. وفي رأيه أن مشاركة فرنسا «تبقى ضرورية لثلاثة أسباب: معرفتها بمنطقتنا، والتزاماتها المختلفة في الشرق الأدنى والأوسط، وعلاقاتها التاريخية مع سوريا؛ هذه كلها عوامل يمكن أن تساعد الأميركيين في وضع رؤية أمتن بناءً وأكثر توازناً. الولايات المتحدة بعيدة عن هذه المنطقة ويصعب عليها أن تحسن فهم تفاصيل الكثير من الأحداث التي تجري في الشرقين الأدنى والأوسط. هنا يبتدئ دور فرنسا، لا بوصفها مجرد

وسيط، بل كشريكة للولايات المتحدة في مواكبة ورعاية سيرورة السلام، حين تدخل هذه السيرورة طورها المباشر»[288].

الملفات الأخرى التي تناولها الحديث تتعلق بضرورة المصالحة الفلسطينية بين السلطة وحماس، والمسألة النووية الإيرانية التي بشأنها «يُراد الاستمرار في تفضيل الخيار الدبلوماسي». إذا كان خطر نشوب حرب جديدة واقعياً، فإنه سيكون أسوأ الحلول، كما يرى الرئيس السوري، لأنه سيشعل مجمل الشرقين الأدنى والأوسط، كما ستكون له انعكاسات على الصعيد العالمي. كان هناك شوق إلى سماع موقفه في مسألة حقوق الإنسان، فظهر بشار الأسد متحرراً من أي عقدة، شارحاً أنه لا وجود لوصفة شاملة في هذا الموضوع وأن لكل بلد أن يتقدم وفق إيقاعه الخاص.

أخيراً، في الملف الشديد الحساسية المتعلق باغتيال رفيق الحريري، قال بوضوح: «لقد ساندنا منذ البداية كل تدبير يمكن أن يساعد على كشف قتلة رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري، بدءاً بلجان التحقيق التابعة للأمم المتحدة والتي تألفت بطلب من الحكومات. ونحن أيضاً موافقون على إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان (TSL). ليس هناك، حسب علمي، أي طرف في لبنان كما في سوريا، يرفض إنشاء محكمة كهذه. لكن هذه الموافقة لا تعني أن على سوريا أن تقبل المس بسيادتها. التعاون بين سوريا وهذه المحكمة يفترض اتفاق تعاون مع منظمة الأمم المتحدة. وإذا كان في الأمر تعاون من هذا النوع، فإني أؤكد لكم أنه ليس لدينا أية مشكلة وأي قلق».

في بداية إقامته الباريسية، أتاح هذا للرئيس السوري أن يطرح الملامح الجوهرية لتعليله. وقد استعيد هذا التعليل بطريقة مهنية جداً عبر مداخلة مباشرة ضمن نشرة الأخبار على قناة تلفزيون فرنسا الثانية، وعبر عدة مداخلات أعدت بعناية لأجل صبيحة إذاعة فرانس أنتير والشبكة التلفزيونية الفتية الخاصة (BFM). الرئيس الشاب الذي اكتشفه الفرنسيون يتكلم بوضوح ومن دون

(288) انظر النص الكامل للحديث في الملحق، الصفحة 375.

موارية. لقد اجترح فريق بثينة شعبان التواصلي معجزات حتى في صفحات مجلة «باري ماتش» والصحافة اليومية الإقليمية، حيث ظهر الرئيس السوري مع السيدة الأولى أسماء، التي تجاوز سحرها ووجاهة تعليقاتها السياسية النجاح الذي تقتضيه اللياقة.

مساء يوم 12 تموز/يوليو 2008، بعد ختام مؤتمر صحفي مشترك، ولدى خروجه من قصر الإليزيه، شكر بشار الأسد نظيره الفرنسي على جمعه الرباعي المؤلف من الرؤساء الثلاثة، الفرنسي واللبناني والسوري، تحت رعاية أمير قطر، قائلاً: «هذا الرباعي هو لقاء هام جداً من حيث توقيته ومن حيث معناه. إنه مرحلة، أو وليد يجب السهر عليه لأجل ضمان مستقبله وسلامته. هكذا ينبغي أن يكون وضع عملية السلام في منطقتنا كما تلك القائمة في لبنان». وتطرق في الكلام أيضاً وعلى التوالي إلى نتيجة اتفاق الدوحة ـ الذي «يجب أن يبعد عن لبنان الحرب الأهلية وصولاً إلى الانتخابات (حزيران/يونيو 2009) وفيما بعد هذا التاريخ الهام» ـ وإلى مسار السلام في الشرقين الأدنى والأوسط، والملف النووي الإيراني.

حول مسار السلام: «قلت للرئيس ساركوزي إننا، لأجل المفاوضات المباشرة، نحتاج إلى عراب، وإن دور الولايات المتحدة يبدو لنا أساسياً ولكن دور الأوروبيين هو أيضاً هام جداً (...). إنهما دوران متكاملان: أميركي من جهة، وأوروبي وفرنسي من جهة أخرى. ودعوت الرئيس ساركوزي إلى أداء دوره كدور مباشر، عند انتقالنا إلى المرحلة الثانية، أي مرحلة المفاوضات المباشرة التي يجب أن تقودنا إلى اتفاق سلام».

فيما خص إيران والملف النووي: «الموقف السوري هو المطالبة بإخلاء منطقة الشرق الأدنى من كل سلاح للدمار الشامل. لقد قدمت سوريا إلى مجلس الأمن الذي كانت أحد أعضائه الموقتين سنة 2003 اقتراحاً ناقشه المجلس لكنه لم يصوّت عليه لأسباب ليس من المناسب أبداً أن نذكرها هنا».

في 13 تموز/يوليو سنة 2008 أنشئ الاتحاد لأجل المتوسط في إطار رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي. وهو يضم دولاً تقع على شواطئ المتوسط

ومجموع دول الاتحاد الأوروبي: 27 دولة في الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، والجزائر، والبوسنه ـ والهرسك، وكرواتيا، وإسرائيل، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا، وموناكو، والجبل الأسود، والسلطة الفلسطينية، وتونس، وتركيا، وسوريا، والجامعة العربية.

تندرج هذه المنظمة في بنى سيرورة برشلونة، هذا الحلف الذي يربط أوروبا بالبلدان المشاطئة للمتوسط منذ سنة 1995 بناء على مبادرة جاك شيراك. الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة الدولية الجديدة تتصل بحقلي الطاقة والبيئة: المياه، الطاقة (خصوصاً الطاقة الشمسية). البيئة (تلوث المتوسط قبل كل شيء)، أوتوستراد البحر، هي في صلب المشروع. وكما نوه الرئيس السوري، فإن هذا البرنامج الطموح يبقى على كل حال محكوماً بتطور النزاع العربي ـ الإسرائيلي ومعالجته.

في اليوم التالي، كان جميع رؤساء الدول والحكومات المشاركين في الاتحاد لأجل المتوسط يشاهدون من على المنصة الرسمية عرض 14 تموز/يوليو. كان العرض ينقل مباشرة بواسطة محطات التلفزة الفرنسية، وكانت هذه تركز التصوير على الرئيس الأسد وزوجته، الثنائي «الذي يجسِّد عودة سوريا حديثة إلى المسرح الدولي» حسب قول المعلق على وقائع العرض. لكن «كلاب الحراسة» الموالية لإسرائيل عادت تنبح من جديد... في أثناء التظاهرة، أوقف مسؤول «مراسلون بلا حدود» (RSF) روبير مينار[289] المعروف بمناصرته للدولة العبرية في جادة الشانزيليزيه ومعه ثمانية أشخاص كانوا يهتفون «الحرية في سوريا!».

رداً على زيارة بشار الأسد، زار نيقولا ساركوزي دمشق يومي 3 و4 أيلول/سبتمبر 2008. كان الرئيس السوري، ووزير خارجيته وليد المعلم، ومستشارته الخاصة الجديدة بثينة شعبان لا يكتمون ارتياحهم. وقال دبلوماسي سوري إن «كل شيء جرى كما كان متوقعاً. كان الحوار والاستقرار الكلمتين

(289) كان بين هؤلاء مكسيم فيغاس (حامل جائزة روجيه فايان 1997): «الوجه الخفي لمراسلين بلا حدود ـ من الـ CIA إلى صقور البنتاغون»، منشورات عدن، 2007.

البارزتين في اجتماع القمة. وإنه بالحوار مع قطر، ومع تركيا وفرنسا، تأكدت عودة دمشق إلى المسرح الدولي. إن هذا المكسب يضمن الاستقرار مؤقتاً إذ يبعد عن المنطقة احتمال رغبات حربية أميركية ـ إسرائيلية جديدة ويمكن من تهيئة مستقبل مباحثات مباشرة مع واشنطن وتل أبيب، حين يكون هذان الشريكان قد استعادا استقرارهما السياسي»(290).

فعلاً، إن مسألة استخدام الوقت، في الشرق، تبقى أحد مفاتيح سير الأعمال. فإلى «الحوار» وإلى «الاستقرار» تضاف روزنامة موضوعة بإحكام. فبعد أن حصلت دمشق، في أيار/مايو 2008، على مبادرة فتح مفاوضات «غير مباشرة» مع تل أبيب بوساطة أنقرة، أخذت الآن تعد العدة لإطلاق المرحلة «المباشرة» ساعية إلى كسر قالب مفاوضة مغرقة في الثنائية تحشر سوريا في موقف «وجهاً لوجه» مع الطرف الإسرائيلي ـ الأميركي. إن رعاية قطر ورعاية تركيا باتتا حاصلتين بعد قمة الجامعة العربية في 29 و30 آذار/مارس 2008. وكان يُراد من الاجتماع السوري ـ الفرنسي يوم 3 أيلول/سبتمبر أن يؤكد قابلية رعاية فرنسية للحياة ـ إذا تعذرت الرعاية الأوروبية ـ لا غنى عنها في نظر دمشق، لأجل «تصحيح جهل حقائق الشرق الأوسط، الذي أثبتته الإدارة الأميركية الوشيكة الرحيل» كما كرر القول بشار الأسد عدة مرّات.

بالمقابل، «باع» نيقولا ساركوزي مسعاه إلى واشنطن معتبراً أنه قد يضعف محور دمشق ـ طهران. من هنا كان إصرار الرئيس الفرنسي على إشهار فرضية قنبلة إيرانية معتبراً إياها أم التهديدات. في الولايات المتحدة كانوا يقولون «انتظر لترى»، بانتظار التركيبة الحكومية الجديدة، فيما كانوا في تل أبيب يقلقون، وفي الرياض والقاهرة يغضبون والصحافة تندّد بـ«الخيانة الفرنسية».

في مواجهة عدم الفهم هذا، لم تستطع إرادة نيقولا ساركوزي، المكررة مراراً شتى، والقائلة بأنه يريد أن ينقذ بأي ثمن الجندي «الفرنسي ـ الإسرائيلي»

(290) يجب أن نلاحظ تأثيراً دبلوماسياً جانبياً بالنسبة إلى فرنسا: برودة في علاقاتها مع العربية السعودية.

جلعاد شاليط، أن تسهل الأمور. وباتت معالجة هذا الملف بعد الآن في عهدة مصر وحدها. هنا أيضاً أعربت الصحافة العربية بالإجمال عن الانزعاج والاستغراب حيال قصة لا تشبه في شيء قصة إنغريد بيتانكور أو غيرها من الرهائن، بل إنها تتعلق بـ «أسير حرب» رفع فجأة إلى مستوى أعلى اهتمامات الدبلوماسية الفرنسية. وأبعد من هذه الحالة الشخصية، فإن موضوع الشك هو بالذات إمكان قراءة رؤية نيقولا ساركوزي السياسية. هل هو ينوي الابتعاد بأي ثمن عن سلفه أم يريد العودة إلى دبلوماسية فرنسا التقليدية التي دشنها الجنرال ديغول غداة حرب حزيران/يونيو 1967؟ «هذه هي الوحيدة الممكنة مع ذلك»، كما يردد وزير الخارجية الأسبق هرفيه دوشاريت، أي إعادة التكافؤ بين أمن إسرائيل وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة. لن يستطيع نيقولا ساركوزي أن يتناسى إلى ما لا نهاية هذا المفتاح لإيجاد «تسوية إقليمية شاملة». يضيف وزير الخارجية الأسبق قائلاً إن «14 تموز/يوليو 2008 هو خديعة لم تعد قادرة على حجب غياب رؤية فرنسية متناسقة وحسنة البنيان»(291).

وبالفعل، فإنه عندما انفجر العدوان الإسرائيلي الجديد على غزة في كانون الأول/ديسمبر 2008، حيرت باريس شركاءها العرب. فهي بدلاً من أن تجني مكاسب علاقتها الجديدة مع سوريا، قد التحقت بالخط الأميركي وبمحاولة الوساطة المصرية، مثيرة عدم فهم أصدقائها الجدد. أرسلت باريس بعد ذلك مبعوثين فرنسيين إلى دمشق ليشرحوا موقفها الداعم لحسني مبارك، الذي بات ضعيفاً جداً من جراء عزمه على فرض ابنه خلفاً له. وعلق وزير الخارجية الأسبق أوبير فدرين على ذلك قائلاً: «حسب عادته، يدير نيقولا ساركوزي السياسة الخارجية حسب طريقته كمحامي قضايا الأعمال، أي من دون أن يربط بين مختلف الملفات، متنقلاً من ملف إلى آخر من دون أن يكون لديه رؤية إجمالية»(292).

(291) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 10 تموز/يوليو 2008.

(292) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 17 كانون الثاني/يناير 2009.

عاد بشار الأسد إلى باريس يومي 12 و13 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، سلمه نيقولا ساركوزي رسالة من رئيس الوزراء الإسرائيلي يقول فيها إنه مستعد لفتح مفاوضات مباشرة من دون أي توضيح، خصوصاً حول إعادة الجولان. اتهم الرئيس السوري ناتانياهو بأنه «يلعب على الألفاظ»، قائلاً إنه مع ذلك مستعد للقائه من دون شرط مسبق. «ليس لدى سوريا شروط. سوريا لها حقوق، وسوريا لن تتنازل أبداً عن هذه الحقوق»، قال هذا في ختام حديث وغداء عمل مع الرئيس الفرنسي في الأليزيه. «كل هذا التلاعب بالألفاظ من قبل الإسرائيليين يرمي إلى القول بعدم وجود مطلب أو حق يمكن استرداده أو رده، لكن هذا لا يمكن إلا أن يزيد من عدم الاستقرار في المنطقة»، كما أضاف.

حتى لو كانت المفاوضات غير المباشرة تحت رعاية تركيا قد توقفت بعد العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، فإن الرئيس السوري يذكر بالتأطير الذي أقامته وساطة أنقرة: «لدينا، في هذا الطرف وذاك، مفاوضون متخصصون يعرفون الآلية ويجيدون استعمالها. ليس أنا ولا السيد ناتانياهو». فإذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلي «جاداً، ففي وسعه أن يرسل فريقاً من الخبراء، ونرسل نحن وفدنا إلى تركيا، ويستطيعون حينذاك أن يتكلموا إن كانوا حقاً مهتمين بالسلام». وها هو الملف الإيراني يطفو من جديد، على الهامش، غير أن العقود التجارية خصوصاً هي التي تحرك نيقولا ساركوزي.

وتقرر أن يقوم رئيس الوزراء الفرنسي بزيارة إلى سوريا في شباط/فبراير 2010. كان فرانسوا فيون يرمي من وراء سلوكه طريق دمشق ـ آخر زيارة قام بها رئيس حكومة فرنسية تعود إلى سنة 1977 ـ إلى «رفع مستوى علاقاتنا التجارية إلى مستوى علاقاتنا السياسية». صحيح أن فرنسا تحتل المرتبة الخامسة عشرة في حقل الصادرات إلى سوريا والرابعة عشرة في حقل التوظيفات في سوريا، التي تعلن عن معدل نمو سنوي بلغت نسبته 5% سنة 2008.

جاء فرانسوا فيون إلى سوريا ومعه وفد يضم نحو ثلاثين من رؤساء المؤسسات الخاصة وثلاثة وزراء (كريستين لاغارد، هنري رانكور، فريديريك

ميتران)، ووقع على عقد لبيع طائرتين من طراز ATR (27 مليون يورو) وعلى بروتوكول اتفاق بشأن توسيع قسم من مطار دمشق الدولي. وبوشرت مفاوضات حول تطوير محطات شمسية، واستدراج عروض لأجل إنشاء مترو العاصمة. إن العقوبات الأميركية السارية منذ سنة 2004 تجمد ملفات أخرى، خصوصاً بيع 14 طائرة من طراز إيرباص الذي وُقع بروتوكول بشأنه منذ 2008. قد تستفيد هذه الصفقة من زوال التجميد إذا تمكن نيقولا ساركوزي ـ حسبما تعهد ـ من إزالة الحظر التجاري الأميركي.

«تعرضت فرنسا لانتقاد كثير على خيارها هذا. ويسرني أن تحذو الولايات المتحدة اليوم حذوها»، كما نوه رئيس الوزراء الفرنسي، ملمحاً إلى رحلة أخرى على طريق دمشق، قام به قبل ثلاثة أيام وليم بيرنز، الرجل الثالث في وزارة الخارجية الأميركية. وفي 17 شباط/فبراير 2010 وافقت سوريا على تعيين السفير الأميركي الجديد المعتمد لديها روبرت فورد، طاوية بذلك صفحة خصام دام سبع سنوات.

وبينما كانت لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري تفقد صدقيتها من جراء تكديس إفادات كاذبة، وبينما كان يطلق سراح الجنرالات اللبنانيين الأربعة المتهمين بالولاء لسوريا لعدم وجود أدلة ضدهم، بعد أن أمضوا نحو أربع سنوات في السجن، كانت الدبلوماسية السورية ماضية في فكفكة الطوق الدولي من حولها. يمكن تفسير «التحول الكبير» الذي ابتدأ مع زيارة بشار الأسد إلى باريس في تموز/يوليو 2008، بثلاثة أشكال: عزم ساركوزي على طي صفحة سنوات شيراك وصداقته مع رفيق الحريري؛ رغبته في التخفيف من انحيازه الجانب الأميركي والإسرائيلي؛ رغبته في احتلال ـ بشكل من الأشكال ـ المكان الذي تركته الدبلوماسية الأميركية شاغراً في الشرقين الأدنى والأوسط.

إن هذه النتائج المختلفة والمتضافرة، بالإضافة إلى ما لدى «النمر الآسيوي الصغير» من إمكانات اقتصادية، قد وضعت سوريا في قلب اللعبة الكبرى من جديد.

12

جبهة الرفض الجديدة

«صرت أسمع صيحات الاستنكار التي سيطلقها السياسيون في وجه الفكرة القائلة بأن السياسة يجب أن تخضع لمقتضيات الحرب. والحال أن كلاوسفيتش قد علّم أن الحرب ليست سوى مواصلة للسياسة لكن بوسائل أخرى. فليغضب السياسيون إذن، وليعتبروا أفكاري أفكار «عجوز داعية للحرب الكلية»، فإن هذا لن يبدل من الواقع شيئاً، وحقيقة الحرب لا تقتضي سوى ما أطلبه أنا، لأجل أمان الشعوب».

إيريك لودندورف
الحرب الشاملة

عشر سنوات من المفاوضات العبثية مع إسرائيل، وعودة دفء ظاهري مع الولايات المتحدة، ومصالحة تجارية الغرض مع حكومة نيقولا ساركوزي - الرئيس الأكثر موالاة لإسرائيل في الجمهورية الخامسة الفرنسية ـ ليست كافية لتهدئة التوترات الإقليمية. فالعلاقات مع حكومة ناتانياهو ووزير خارجيته الغريب أفيغدور ليبرمان لا تكف عن التردي منذ بدء المفاوضات غير المباشرة عن طريق تركيا في أيار/مايو 2008.

أفيغدور ليبرمان من أصل مولدافي، وهو مؤسس الحزب اليميني المتطرف **إسرائيل بيتنا**، ويشغل منصب وزير الخارجية ونائب رئيس الحكومة الإسرائيلية منذ 31 آذار/مارس 2009. تكلم في 4 شباط/فبراير 2010 أمام منتدى الأعمال في جامعة بار إيلان المجاورة لتل أبيب، الذي نقلت وقائعه الإذاعة الرسمية الإسرائيلية، فحذر مهدداً: «رسالتنا إلى الأسد يجب أن تكون واضحة: الحرب القادمة... لن تخسرها فقط، لكنك أنت وأسرتك ستخسرون الحكم». ولكي يتأكد من أن كلامه قد فُهم، أضاف: «آمل أن تكون هذه الرسالة مسموعة تماماً في دمشق»، واتهم الرئيس السوري بأنه «لا يهتم بحياة مواطنيه، ولا بالقِيم الإنسانية، بل بالحكم فقط».

كان ليبرمان، المعروف بهذا النوع من الاستفزاز، يرد بالمناسبة على زميله إيهود باراك الذي كان قد شرح لتوه أن من الضروري القيام برد إيجابي على عروض السلام الصادرة عن الرئيس السوري. قال ليبرمان بغضب شديد: «لقد سمعنا الدعوات المؤثرة إلى السلام مع سوريا التي صدرت عن وزير دفاعنا... إن كان هناك من يفكر جدياً بأنه يمكن للتسويات الجغرافية أن تخرج سوريا من محور الشر فهو مخطئ». إن هذا التصريح يوقظ خطر حرب حقيقياً والقادة السوريون يأخذونه على محمل الجد. وكما لاحظ كاتب افتتاحية هآرتس، ألوف بن، فإن «تهديدات أقل صراحة من هذه كانت قد فجرت أزمة قادت إلى حرب حزيران/يونيو 1967».

رد بشار الأسد ساخراً في حديث أدلى به إلى صحيفة **نيويوركر**، قائلاً: «يحتاج المرء إلى معجم خاص كي يفهم نيّات إسرائيل. هذا البلد خال اليوم من قادة سياسيين قيمين أمثال إسحق رابين، الذي أدرك المعنى السياسي لكل كلام صادر عن مختلف الفاعلين في المنطقة. الإسرائيليون أشبه بأولاد يتشاجرون ويجلبون الأذى لبلادهم. إنهم ببساطة لا يعرفون ما يفعلون في الوضع الراهن... لا نفهم ما هي رؤيتهم المستقبلية للشرقين الأدنى والأوسط».

وراء هذا التباعد الظاهري، يعرف المسؤولون في دمشق جيداً أن إسرائيل

يمكن أن تبدو الأكثر تهديداً حين تكون «لا تعرف ما يجب أن تفعل». وبعدما أربكتها التقاربات، حتى الخجولة، بين دمشق وأوروبا والولايات المتحدة، راحت تسعى على ما يبدو إلى تنشيط مقولات المحافظين الجدد القديمة وبالدرجة الأولى مقولة محور الشر.

كيف يمكن للمرء أن يفهم؟ أن إيهود باراك، الذي دعا إلى استئناف المحادثات مع دمشق، عاد هو نفسه يحذر في أول شباط/فبراير قائلاً: «في غياب اتفاق سلام مع سوريا، يمكن أن نجد أنفسنا في مواجهة عسكرية قد تؤول إلى حرب شاملة». ليست هذه أول مرة يستعمل فيها عضو في حكومة ناتانياهو عبارة «حرب شاملة» التي نحن مدينون بها لإيريك لودندورف، والتي باتت، لسوء طالع البشرية، قانون إيمان النظام النازي[293]. وضم يوسي بيليد، الوزير بلا وزارة، صوته إلى هذه الجعجعة، جازماً بأن إسرائيل وحزب الله يتجهان حتماً إلى مجابهة جديدة، بينما اتهم ناتانياهو بيروت بالسماح لهذا الحزب بتعزيز قدراته العسكرية.

ورد وزير الخارجية السورية وليد المعلم على أقوال أفيغدور ليبرمان، مبتعداً عن برودته المعهودة، فحذر تل أبيب من أي مشروع حرب على سوريا، معتبراً أن نزاعاً كهذا قد يتحول إلى «حرب شاملة». ثم أضاف الوزير في مؤتمر صحفي عقده في دمشق: «إن إسرائيل تعزّز مناخ الحرب في المنطقة. أقول لهؤلاء القادة المتغطرسين والمتهورين: كفوا عن لعب دور زعران الحارة، إذ بتهديدكم تارة غزة، وأخرى جنوب لبنان، وطوراً إيران، والآن سوريا من جديد».

ورد الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله، من جانبه، رافعاً من مستوى تهديداته، بتاريخ 17 شباط/فبراير، ومذكراً بميزان القوى الجديد الذي من شأنه أن يردع إسرائيل عن مهاجمة لبنان مرة أخرى. توجه الأمين العام إلى عشرات ألوف الأشخاص الذين احتشدوا في ضاحية بيروت لإحياء أسبوع الشهداء قائلاً

---

(293) إيريك لودندورف، «الحرب الشاملة»، باريس، بيران، 2010.

بوضوح: «أنا لا أستهين بقدرات إسرائيل، لكن ما لدينا من قوة يمنع إسرائيل من مهاجمتنا. لا الجيش الإسرائيلي ولا الإسرائيليون يستطيعون تحمل هزيمة جديدة، لأن هذه ستعني بداية نهايتهم (...). أقول للإسرائيليين: إذا قصفتم مطار الشهيد رفيق الحريري الدولي، سنقصف مطار دايفيد بن غوريون في تل أبيب. إذا قصفتم مصافينا، ومصانعنا، وموانئنا، سنقصف مصافيكم ومصانعكم وموانئكم». ورسم نصرالله لوحة للوضع القائم في المنطقة، معتبراً أن إسرائيل «في مأزق، عاجزة عن فرض السلام حسب شروطها، وكذلك عن الحرب: إنها لن تتوصل أبداً إلى السلام ما لم تعيد الجولان إلى سوريا، ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا (إلى لبنان)، وخصوصاً الأراضي الفلسطينية».

استمر التصعيد الكلامي يوم 7 شباط/فبراير 2010 حين أكد بشار الأسد، لدى استقباله رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري، أن «سوريا ستقف إلى جانب الحكومة والشعب في لبنان ضد أي اعتداء يمكن أن يتعرض له». وحسب وكالة سانا، فإن الرجلين تحدثا عن «التهديدات الإسرائيلية المتكاثرة ضد دول المنطقة، وعن التطرف الإسرائيلي الذي من شأنه أن يقضي على فرص السلام ويشعل حرباً جديدة في المنطقة».

يبدو أن نوبة الحمى هذه ليست وليدة المصادفة: إنها تحدث قبل بضعة أيام على لقاء قمة في دمشق بين بشار الأسد ونظيره الإيراني محمود أحمدي نجاد والأمين العام لحزب الله حسن نصرالله.

بتاريخ 25 شباط/فبراير، أي قبل اللقاء بيومين، نشرت صحيفة تشرين في صفحتها الأولى افتتاحية بقلم الكاتب الإيراني محمد صادق الحسيني تعادل بلاغاً رسمياً. جوهر الرسالة قوامه إعلان قيام جبهة ثلاثية جديدة: «إن إيران وسوريا كما لبنان لن تسمح بعد الآن بأن يدافع كل منها عن نفسه بمفرده في حرب جديدة تسعى إسرائيل منذ بعض الوقت لجر الولايات المتحدة إليها. إن ردّ الوزير وليد المعلم الحازم والمصمم على نظيره الاستفزازي ينضم إلى رد الأمين العام لحزب الله الذي ينوه بظهور مواقع جديدة وبتوازن استراتيجي جديد».

كان لانتقال الأمين العام لحزب الله بُعد خارق. فإن حسن نصرالله المستهدف من قبل إسرائيل يتحاشى اعتيادياً المشاركة في إحياء مناسبات دينية أو تجمعات سياسية، ويلقي خطاباته بواسطة التلفزيون من مكان سري.

تحدث محمود أحمدي نجاد أيضاً مع رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، ومع ممثلي مختلف الفصائل الفلسطينية، وجدد الرئيس الإيراني دعمه للشعب الفلسطيني حتى استعادة حقوقه الشرعية كاملة. كما أدان ممارسات سلطات الاحتلال ومحاولاتها الرامية إلى تهويد مدينة القدس المقدسة، ورفض إدراج الحرم الإبراهيمي ومسجد بلال بن رباح في لائحة التراث الإسرائيلي.

لم تكن الخلاصة الكبرى للقمة لتخفى على عبد الباري عطوان، رئيس تحرير صحيفة «القدس العربي»، إحدى كبريات الصحف العربية الوحدوية الصادرة في لندن. إن هذا المعلق الواسع الشعبية في العالم العربي، والذي يتحدث بانتظام في محطة الإذاعة البريطانية، وفي قناة **الجزيرة** التلفزيونية، قد كتب ما يلي: «إن قمة دمشق الثلاثية التي ضمت الأسد وأحمدي نجاد ونصرالله هي بمثابة مجلس حربي يُراد له أن يرسم استراتيجيات المستقبل ويوزع الأدوار والمهمات في حال حصول هجوم إسرائيلي على أحد أطرافه الثلاثة. إن اجتماع القمة هذا يجسد تعزيز التحالف الاستراتيجي وتشكيل جبهة رفض جديدة ستكون رأس حربة في مواجهة التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي وفي مواجهة الحكومات العربية التي قد تنضم إليه علانية أو سراً في حال نشوب حرب».

يعتبر عبد الباري عطوان أيضاً أن حزب الله ـ في تهديداته بالرد على تل أبيب ـ «يتكلم بنبرة جديدة، وبثقة بالنفس غير مسبوقة، ويطلق تهديدات بالرد من طراز جديد (....) إن المنطقة تشهد ظهور استقطاب شبيه بذاك الذي سبق حربي (1991 و2003) على العراق: الذين اختاروا المعسكر الأميركي في جانب، والذين اختاروا المعسكر المعادي له في جانب آخر».

ويقرأ رئيس تحرير «القدس العربي» أخيراً رموز سياسة دمشق الإقليمية فيقول: «ليس في وسع سوريا أن تخرج من تحالف استراتيجي مستمر منذ

ثلاثين سنة مع إيران (...) لأن البدائل التي عرضت عليها كانت مهينة من كل النواحي (...) لم تعرض السيدة كلينتون على سوريا سوى عودة السفير إلى دمشق، لكأن سوريا لا تستطيع العيش بدون حضور دبلوماسي أميركي. لقد كانت سوريا أحد أعضاء الثلاثي سوريا ـ مصر ـ العربية السعودية الذي هيمن على المنطقة طيلة ثلاثين سنة والذي اختار السلام. ماذا عرضت عليها واشنطن مقابل تبني الاعتدال؟ فهي لم تساعدها على استعادة الجولان، ولم تسمح للرساميل الأميركية بالتوظيف في سوريا لأجل خلق فرص عمل وخفض مستوى البطالة. وهي حتى لم تشطبها من لائحة الدول المساندة للإرهاب. وليس هناك أي خط جوي مباشر بين دمشق والمدن الأميركية. لم تهبط طائرة أميركية واحدة في مطار دمشق منذ خمسين سنة، مع أن سوريا شاركت في المواجهة ضد الرئيس العراقي صدام حسين، وشاركت بصورة غير مباشرة في تحرير الكويت، وتعاونت بشكل كامل في الحرب على الإرهاب».

قبل أسبوع على تأكيد قيام جبهة الرفض الجديدة هذه، كان هناك حدث، لم تأت الصحافة الغربية على ذكره إلا لماماً، لكنه تصدر الأخبار. قال دبلوماسي فرنسي من القنصلية العامة الفرنسية في القدس إن «وسواس الحاءين ـ حزب الله وحماس ـ لا يزال يحجب الأفق الخارجي الإسرائيلي، وفي هذا الإطار اللاعقلاني يجب إدراج فشل دبي **غات الذريع!**». لقد اغتيل محمود المذبوح، أحد قادة حماس، في إحدى غرف فندق البستان روتانا في دبي ليلة 19ـ20 كانون الثاني/يناير 2010. حسب رواية شرطة دبي، فإنّ 11 فرداً من **رجال كيدون**، قسم العمليات في **الموساد**، هم الذين ارتكبوا الاغتيال. وقال رئيس شرطة الإمارة إنه مستعد أن يطلب من الانتربول إصدار مذكرات اعتقال دولية بحق رئيس الموساد، **مائير داغان**. استعمل أعضاء الكوماندوس جوازات سفر بريطانية، وإرلندية، وألمانية، وأسترالية، وفرنسية منتحلين أسماء أصحابها الحقيقيين، ومن بينهم ستة يحملون الجنسية الإسرائيلية أيضاً. وجرى تصوير العملية السرية من أولها إلى آخرها تقريباً بواسطة كاميرات فيديو ـ مراقبة، منتشرة في كل مكان تقريباً في الإمارة، هذه التي غالباً ما تشبه بإمارة موناكو

على صعيد الأمن. وغادر المشتبه بهم الأحد عشر أراضي الإمارات العربية المتحدة بعد مرور تسع عشرة ساعة على وصولهم.

في 22 شباط/فبراير 2010، أدان الاتحاد الأوروبي اغتيال محمود المذبوح واستعمال جوازات سفر مزورة لعدة دول من أعضائه؛ وأوضح أن هذه البلدان تجري تحقيقاً هي أيضاً، من دون أي تلميح إلى إسرائيل. ووعد وزير خارجية بريطانيا بالذهاب «حتى النهاية في التحقيق حول جوازات السفر البريطانية التي استعملت في الاغتيال» وطلب من إسرائيل أن يكون تعاونها «على أعلى مستوى». أما البيت الأبيض فلاذ بالصمت؛ وأما برنار كوشنير فقال إن الأمر يشغل باله...

حسب أقوال مصار استخبارية مختلفة في الاتحاد الأوروبي، فإنّ الاغتيال أعد بموافقة رئيس الوزراء ناتانياهو. نفى أفيغدور ليبرمان هذه الاتهامات نفياً قاطعاً بتاريخ 22 شباط/فبراير 2010، في ختام حديث له مع رئيس البرلمان الأوروبي، حين كان في زيارة إلى بروكسل، وقال متوجهاً إلى الصحافيين: «أعتقد أنكم تشاهدون أفلام جيمس بوند أكثر من اللزوم»، وبعد أن التقى على التوالي وزراء كل من إرلندا وبريطانيا وإسبانيا (كانت إسبانيا ترأس الاتحاد الأوروبي) وتناول طعام الغداء مع رئيسة الدبلوماسية الأوروبية كاترين أشتون، جزم من دون أن يرف له جفن قائلاً: «لا شيء يثبت أن بلادي متورطة». وأكدت سلطات الإمارات في الوقت ذاته أنها تعرفت بشكل قاطع على هوية أربعة من المشتبه بهم وهم يحملون جوازات سفر بريطانية وإرلندية. ولا تزال دبي تتهم أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية باغتيال محمود المذبوح.

دبي غات! انتشرت الكلمة في مكاتب تحرير الصحف بسرعة البرق. واستخلصت الصحافة الدولية بصورة متسرعة حصول خطأ أو سوء أداء من قبل بعض العناصر، مكثرة من المقارنات مع الفشل الذريع في عملية رانبو واريور[294]. «هذا خطأ خطير»، يقول مصححاً أحد كبار المسؤولين في جهاز

(294) سنة 1985، تمثل قضية رانبو واريور أحد الإخفاقات الأشد دوياً في تاريخ أجهزة

استخبارات أوروبي: «هذه العملية من أجمل نجاحات الموساد منذ إخفاقاته في حرب لبنان سنة 2006 وأخطائه الأخيرة في غزة. فقد جرت من أولها إلى آخرها حسب الخطة المرسومة، وتحت أعين كاميرات المراقبة الإماراتية من دون أي خطأ! إنها نجاح مطلق لأن الصحافة الدولية صدقت فرضية الخطأ!».

بالفعل إن لدى مائير داغان كل الأسباب لكي يهنئ معاونيه. وشرح لنا المصدر نفسه قائلاً: «تجاوزاً لكل أمل، حققت العملية أهدافها الرئيسية الثلاثة. الأول هو إجبار سلطات الإمارات على توضيح موقفها. فهي على الرغم من وجود اتفاقيات تعاون ثنائية بينها وبين الاستخبارات الإسرائيلية، لا تزال تستقبل مسؤولين عملانيين وماليين لحماس على أراضيها. وهكذا فإن تداول وسائل الإعلام على نطاق واسع نبأ اغتيال محمود المذبوح يجبر الإمارات على اتخاذ موقف متناسق حيال المنظمة الفلسطينية وخونتها. والرسالة نفسها موجهة إلى البلدان الأوروبية التي استُعملت جوازات سفرها عمداً، وفي طليعتها بريطانيا. كان هذا الهدف الثاني. وأخيراً، الثالث: توريط السلطة الفلسطينية جهاراً في مطاردة ناشطي حماس. النجاح مطلق هنا أيضاً إذ إن التحقيق كشف مشاركة ضابطين فلسطينيين من أجهزة محمد دحلان الذي يعتبر أحد مسؤولي أجهزة أمن محمود عباس».

ويشرح محمد نزال، عضو المكتب السياسي لحماس، على شبكة تلفزيون الجزيرة، مقدماً البراهين، كيف قدم اثنان من الفلسطينيين مساعدة لوجستية ثمينة لكومندوس الموساد. أحمد حسنين، العضو السابق في الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، وأنور شحيبر، الضابط السابق في «الأمن الوقائي» الفلسطيني، أمنا استقبال أفراد الكومندوس وقاما بأولى خطوات استكشاف فندق البستان روتانا. ويقول نزال إن محمد دحلان طلب إلى سلطات دُبي إطلاق

الاستخبارات الفرنسية وقد رافقتها فضيحة سياسية. بعد أن ترك قسم العمليات في جهاز (DGSE) مجموعة من البصمات غير المقصودة، قام بإغراق مركب منظمة غرينبيس البيئية رانبو واريور الذي كان متوجهاً إلى مورورا للاحتجاج على التجارب النووية الفرنسية.

سراحهما من دون جدوى. ذلك أن شرطة دبي أعلنت في 22 شباط/فبراير أنها أوقفت فلسطينيين بينهما ضابط تابع للسلطة الفلسطينية.

وجاء تأكيد هذا الخبر في صحيفة البيان: «أحد المشتبه بهما كان ضابطاً في أجهزة أمن غزة، وكان مرتبطاً بإسرائيل. وقد فر هذا المشتبه به، الذي كان برتبة مقدم، من غزة بعدما اكتشفت حماس «ارتباطاته بجهاز استخبارات الجيش الإسرائيلي»، والتقى عضواً في الكومندوس وساعده للتعرف على المذبوح. أما الفلسطيني الثاني فكان يعيش في بلدان الخليج ويعرف جيداً المشتبه به الأول. وقد فرّ الاثنان إلى الأردن بعد الاغتيال وسُلما أخيراً إلى دبي».

بالتزامن مع عملية دبي، أطلق قسم العمليات النفسانية في الموساد حملة واسعة في وسائل الإعلام ضد سوريا متهماً إياها بتسليم صواريخ سكود إلى حزب الله. والتقت هذه الحملة الاتهامية التي تعهدها رئيس الدولة الإسرائيلية شيمون بيريز مع موقف مماثل لهيلاري كلينتون التي راحت تهدد سوريا. تولى الرد على هذه الحملة وليد المعلم من جديد: «نحذر الولايات المتحدة من أيّ ثقة تعطيها للاتهامات الإسرائيلية الكاذبة ونقول إن زعزعة استقرار المنطقة هو نتيجة مباشرة لتزويد واشنطن إسرائيل بكميات كبيرة من الأسلحة الفائقة التطور» كما صرَّح لوكالة سانا[295]؛ وأضاف إن زعم جورج دبليو بوش حول وجود أسلحة دمار شامل في العراق كان ذريعة لتدخل عسكري في هذا البلد سنة 2003. وختم بالقول: «كل هذا يحمل على الاعتقاد بأن الإدارة الأميركية تحاول استعمال السيناريو إياه».

أما النغمة القديمة التي ترددها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، أي إشكالية أسلحة حزب الله، فقد عادت إلى الظهور هذه المرة في ظروف خاصة جداً. بالفعل، فإن حزب الله، بعد «حرب الثلاثة والثلاثين يوماً» في صيف 2006 ـ التي تميّزت بسلسلة من الإخفاقات التكتيكية الإسرائيلية وبهزيمة سياسية لا شك فيها ـ لم يكن أبعد من أن يهزم فقط، بل إنه أعاد تكوين قدراته العسكرية

(295) وكالة سانا بتاريخ 2 أيار/مايو 2010.

وحسن تنظيمها. هذا التطور ظاهر للعيان في خمسة ميادين. لقد ازداد مدى الصواريخ التي في حوزته بقدر ملحوظ، بحيث باتت بعد الآن قادرة على الوصول إلى كامل الأراضي الإسرائيلية. تضاعف عدد الوحدات المزوّدة بآليات (رجلان مسلحان بصواريخ مضادّة الدبابات وصواريخ أرض ـ جو) يجعل استخدام العدو للدبابات والمروحيات محفوفاً بالأخطار. وأخيراً إن تحديث منظومة عملانية مدفونة في الأرض، في قطاع نهر الليطاني كما في البقاع الشرقي، يحسن التنسيق بين مختلف المكوّنات المرتبطة في ما بينها بمنظومة اتصالات شبه عصية على الاختراق.

إن هذه التحسينات تنسف فكرة عدم التناظر إذ تسمح بتحويل نسبة طاقة الضعيف إلى القوي. لقد رأينا هذا مجدداً في ما بعد، مع العملية الإسرائيلية ضد غزة (شتاء 2008–2009) حيث اعتمدت حماس أساليب حزب الله التكتيكية: جيش عصري، مجهز بأحدث التكنولوجيات، يمسي غير فاعل لأنه يواجه أهدافاً مدنية بالأساس يؤدي تدميرها في آخر الأمر إلى خسارة معركته الإعلامية. هذه المعاينات إياها تميز الصعوبات التي يصطدم بها استخدام القوات العسكرية الغربية في أفغانستان. إن القوات الأجنبية، مهما بلغت درجة تسلحها، تغدو بعد حين عاجزة عن «كسب قلوب ونفوس» السكان الأصليين الذين لا يمكن إلا أن يروا فيها قوات احتلال.

إن نجاحات حزب الله العسكرية المتعاقبة، منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في أيار/مايو سنة 2000، قد علمت الاستراتيجيين من جديد مبادئ فن الحرب التي تحدث عنها صان تزو[296] والحقائق الأولية لحرب العصابات. بالرغم من الجهود التي بذلها الجنرال إميل لحود، والتي ظل يبذلها بعدما صار رئيساً للبلاد، من أجل تزويد بلد الأرز بجيش وطني، فإن واشنطن وتل أبيب لم تسمحا قط بتجهيز هذا الجيش بالعتاد اللازم للدفاع بفاعلية عن

(296) صان تزو، «فن الحرب»، باريس، فلاماريون، 1972.

حدوده البرية وعن مجاله الجوي ومياهه الإقليمية. ولم تكف شرعية سلاح حزب الله عن الازدياد قوة حيال هذا التناقض.

إن قدراته العسكرية هذه هي في أساس مفهوم جديد بات رائجاً في هيئات الأركان[297]: مفهوم عدم التناظر المقلوب. إن زمان الحروب التي تستغرق بضعة أيام، والنزاعات التي يتحكم بمآلها التفوق الجوي، قد ولى. وإذ تراكم بيروت ودمشق وطهران الخطوات التكتية المتقدمة التي أنجزها حزب الله، وتلك الأحدث عهداً التي أنجزتها حماس ومجموعات فلسطينية أخرى، فإنها في طريقها إلى تبديل الوضع الاستراتيجي. لقد بات هذا الوضع يرغم الجيش الإسرائيلي أكثر فأكثر على القيام بعمليات انتقائية، بائسة في الغالب، تنفذها أجهزة الاستخبارات والقوات الخاصة، كالتي قام بها ضد الأسطول الصغير الإنساني في المياه الدولية قبالة شاطئ غزة[298].

إن أسلحة حزب الله، المضافة إلى جهود إيران وسوريا الدفاعية، تسهم في صنع إعادة التوازن الاستراتيجي الذي كان يحلم به حافظ الأسد. والرئيس السوري مدرك تماماً أنه بمواكبته الحصيفة لهذا التطور إنما هو يواصل ما بدأه والده. يجب بالطبع أن نفسر قمة دمشق التي جمعت الرئيسين السوري والإيراني والأمين العام لحزب الله من منظور هذه الاستراتيجيا الجديدة. وهي سياسياً تعيد تأكيد تحالف يعود تاريخه إلى اتفاق الطائف (1989)؛ أما على الصعيد العسكري والاستراتيجي، فإنها تسجل منعطفاً: إن حرباً إسرائيلية جديدة، على لبنان أو إيران أو سوريا، حتى لو ساندتها الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا، ستواجه برد مشترك من جانب دمشق وطهران وحزب الله. وهذا الرد سيتجاوز الشركاء الثلاثة هؤلاء.

---

(297) جاك بو وكريستين لوران غرانميزون: «الحرب غير المتناظرة أو هزيمة المنتصرين»، منشورات روشيه، 2003.

(298) في 10 أيار/مايو 2010، قتلت مجموعة من جنود البحرية الإسرائيلية تسعة أتراك ناشطين في منظمات غير حكومية كانوا على متن مركب ينقل مساعدة إنسانية إلى سكان قطاع غزة.

إن كل مبادرة عسكرية جديدة (إسرائيلية أو أميركية) ستثير على الفور ردود فعل متلاحقة على صعيد الشرقين الأدنى والأوسط، مهدّدة بذلك باندلاع حرب كبيرة. يقول بيار هاسنير: «خياري بشأن حرب جديدة في الشرق الأدنى هو هجوم إسرائيلي أو أميركي على إيران. يمكن لهذه الحرب أن تشمل «قوس الأزمات» أو ما يسميه الأميركيون **الشرق الأوسط الكبير**، الذي يضم إيران ـ الهند ـ أفغانستان، وربما بصورة غير مباشرة، الصين وروسيا وأوروبا، والذي ستكون له عواقب هائلة في حقل الطاقة وفي حقل السلام الأهلي للبلدان العربية والبلدان الغربية على السواء»[299].

هذا التغير في الوضع الاستراتيجي يدفع بإسرائيل أكثر من في أي وقت مضى، إلى التعويل على الردع النووي وإلى التشديد على الخطر الإيراني في هذا الموضوع. لذلك فإن فرضية خسران التفوق النووي في المنطقة كابوس يقض مضجع تل أبيب. ولهذا السبب ثابرت هيئة الأركان الإسرائيلية على الاعداد لعمليات مجوقلة ضد المواقع النووية الإيرانية وتشهر الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هذا التهديد.

تحدثت وكالة الصحافة الفرنسية، في 21 حزيران/يونيو 2010 عن توجيهات صادرة عن شابتاي شافيت، الذي ترأس الموساد بين 1989 و1996، تقول: «يجب أن تضرب إسرائيل ضربة وقائية كي تمنع إيران من أن تغدو دولة نووية. أنا مع الرأي القائل ـ بما أن هناك حرباً قائمة (مع إيران)، وبما أن التهديد دائم، وبما أن ما ينويه العدو في هذه الحالة هو القضاء علينا ـ فإن المذهب الجيد هو مذهب الاستباق لا مذهب الرد». قال هذا في محاضرة ألقاها في جامعة بار إيلان قرب تل أبيب.

اجتمعت البلدان الـ 189 الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (TNP)، من 3 إلى 28 أيار/مايو 2010، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

---

(299) بيار هاسنير، «رقصة الحرابى المأتمية» في «نهاية الحروب الكبيرة؟» بإدارة فريدريك راميل وجان ـ فنسان هولاندر، باريس، إيكلونوميا، 2010.

تعقد هذه البلدان مؤتمراً كل خمس سنوات؛ وانتهى مؤتمرها الأخير، الذي انعقد سنة 2005، إلى الفشل. وبما أنه لم يكن هناك توافق (الإجماع واجب)، لم يصدر أي بلاغ ختامي. وقد لام قسم من بلدان الجنوب وبعض بلدان «عدم الانحياز» الدول التي تحوز السلاح النووي على عدم الوفاء بالتزاماتها في حقل نزع السلاح النووي.

بعد خمس سنوات، لا تزال المنازلة مستمرة بين الدول الخمس الحائزة رسمياً على السلاح النووي (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا) وكل تلك التي تلومها على عدم إلغاء هذا السلاح بما يكفي من السرعة، رابطةً بشكل عضوي بين نزع السلاح وعدم الانتشار[300].

لقد وضعت الإدارة الأميركية الجديدة في صلب دبلوماسيتها الشاملة فكرة التوصل يوماً ما إلى إزالة كاملة للسلاح الذري في العالم. وفي اجتماع عقد يومي 12 و13 نيسان/أبريل 2010 في واشنطن، وحضره نحو 36 رئيس دولة وحكومة وعشرة وفود أجنبية أخرى، شهر أوباما خطر «الإرهاب النووي» فيما أن أكثر الخبراء جدية يعلمون تماماً أن هذا الخطر ليس الأكثر إلحاحاً. واغتنم الكلام عن هذا الخطر كي يحث الصين وتركيا، العضوين في مجلس الأمن الدولي على الأخذ بمبدأ فرض عقوبات جديدة على إيران. وبما أن البزنس ليس غائباً أبداً عن توجهات البيت الأبيض الدبلوماسية، فقد عمل الخبراء جيداً على إنتاج المعيار الدولي، المعد لتشجيع التصدير النووي المدني الأميركي.

لا ريب في أن الرسالة «الإلغائية» الأميركية تستطيع أن تستند إلى الدينامية المنبثقة من اتفاقية خفض الترسانات الاستراتيجية (START) التي جرى التوقيع عليها في نيسان/أبريل 2010 مع موسكو. لكن مصر، التي تترأس مجموعة دول عدم الانحياز، كانت قد أعلنت أن هذه البادرة تبقى غير كافية، وأطلقت الفكرة القديمة القائلة بإقامة شرق أدنى وشرق أوسط خاليين من أسلحة الدمار

(300) ريشار لابيفيير، «أوباما، إيران، إسرائيل والقنبلة». مجلة «دفاع»، معهد الدراسات الدفاعية العليا (IHEDN)، الرقم 145، أيار/مايو – حزيران/يونيو 2010.

الشامل (ADM): النووية والكيميائية والجرثومية، وعبأت في الوقت ذاته جبهة دبلوماسية ضد ترسانة إسرائيل النووية، التي لم توقع على معاهدة عدم الانتشار.

لكن إسرائيل التي تمارس «استراتيجيا الالتباس». رافضة الاعتراف بحيازتها 200 رأس نووية[301]، قد أجابت من قبل بأنها لن توقع معاهدة حظر الانتشار النووي قبل أن يتحقق السلام. تبقى تل أبيب مع ذلك في موقف حرج وتعبئ كل وسائل تأثيرها لأجل تغيير الأجندة الأولية الملحوظة للاجتماع القادم الذي ستعقده الوكالة الدولية للطاقة النووية (AIEA)؛ فإن أمينها العام يوكيا أمانو قد بعث برسالة إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء الـ 151، داعياً إياهم للمساعدة من أجل تفعيل قرار يطلب من إسرائيل أن توقع على معاهدة عدم الانتشار وأن تفتح أبواب منشآتها النووية أمام مفتشي الوكالة. كان هذا القرار قد اتخذ بناء على مبادرة البلدان العربية وساندته بلدان كبيرة من مجموعة عدم الانحياز كالبرازيل، وهو يربط بين القدرة النووية الإسرائيلية وعدم الاستقرار في المنطقة وباستحالة إقامة سلام عادل ومديد.

وبينما تقوم الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون وبينهم فرنسا وبريطانيا وألمانيا، باستخدام معاينات اللجنة الدولية للطاقة النووية، لتركيز اهتمام الأسرة الدولية على الخطر النووي الإيراني، ويقرر مجلس الأمن الدولي عقوبات على إيران[302]، فكيف يمكن بعد الآن تبرير ترك الترسانة النووية الإسرائيلية خارج كل ضبط دولي؟ إن هذه السياسة التي يزداد الدفاع عنها صعوبة أكثر فأكثر، سياسة «المكيالين والمعيارين»، لا تضعف فرص السلام في الشرقين الأدنى والأوسط فقط، وإنما هي تسهم أيضاً في ضرب صدقية الديمقراطية الغربية حين تتحدث عن عالمية حقوق الإنسان.

(301) حسب تقدير معظم الخبراء.

(302) عرضت هذا القرار الولايات المتحدة، وتبنته ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وأقر تحت الرقم 1929 في 9 حزيران/يونيو 2010 بـ 12 صوتاً ضد صوتين وامتناع واحد عن التصويت. وهو الرابع بين سلسلة العقوبات الاقتصادية على طهران.

13

نمر شرقي صغير؟

«إنها بلد أساسي في المنطقة ومن واجبنا أن ننمي فيها شراكات قوية، لما فيه مصلحتنا السياسية. ثم إنه يجب أن لا نخضع علاقتنا مع سوريا للمشاكل اللبنانية أو لمسألة الجولان. هناك طبعاً مسألة الحدود. لكنهم بخصوص الباقي قدموا كثيراً من التنازلات ولن يكون في وسعهم بالتأكيد أن يذهبوا إلى أبعد، أما بشأن الجولان، فهذه ليست مسألة تتسم بكثير من الشدة، عند هذا الطرف كما عند ذاك. الأمر الأساسي بالمقابل هو مسألة التطور الاقتصادي: سوريا متخلفة كثيراً عن جيرانها. لديها قليل من الوسائل وتحتاج إلى شركاء. الولايات المتحدة لا تزال سلبية جداً، فيجب اغتنام هذه الفرصة قبل فوات الأوان وقبل أن تعيد النظر في سياستها. إنها لحظة الحفاظ على موقعنا».

هيرفيه دو شاريت
رئيس غرفة التجارة الفرنسية ـ العربية[303]

في 22 نيسان/أبريل 2010 قام الرئيس بشار الأسد، معتمراً خوذة مهندس

(303) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 26 شباط/فبراير 2009.

ورشة، بتدشين مصنع إنتاج الغاز **إيبلا** في منطقة حمص الجنوبية. تنتج هذه الوحدة الجديدة 2,5 مليون متر مكعب يومياً. إن هذا المصنع، الذي بنته شركة **بتروكندا** التي وظفت حوالى مليار دولار في هذا المشروع، يندرج في إطار استراتيجيا طموحة للتنمية الطاقية والصناعية. قبل ذلك ببضعة أشهر، دشن مصنع آخر للغاز تبلغ قدرته 7,56 ملايين متر مكعب يومياً، بنته شركة **ستري ترانسغاز** الروسية.

أمسى إنتاج الغاز الطبيعي في سوريا الآن يبلغ 28 مليون متر مكعب يومياً وسيتجاوز 30 مليوناً سنة 2011، معوضاً بذلك عن تدني إنتاج النفط الذي بلغ 377,000 برميل يومياً سنة 2010 مقابل 600,000 برميل سنة 1995. أعلن وزير النفط والموارد المنجمية السوري سفيان علاو، في 15 نيسان/أبريل 2010، أن بلاده تنوي أن تزيد إنتاجها من الغاز عن طريق تجديد البنى التحتية الحالية، ومضاعفة جهود التنقيب، إلى جانب استقصاء مجالات جديدة للنقل والتوزيع الداخليين والخارجيين.

إن سوريا التي هي مفترق طرق الشرقين الأدنى والأوسط ستضطلع لاحقاً، بنقل الجزء الأكبر من النفط ومشتقاته الآتية من العراق. إن خط الأنابيب الذي يجتاز البلاد ظل يعمل على الرغم من الحظر الأميركي، وإن كان بحالة سيئة جداً. في رأي خبراء **توتال**، تستطيع سوريا أن تفرض نفسها سريعاً كمركز غازي وخط هام لعبور النفط نحو المتوسط. وهي على هذا الصعيد ليست منافسة حقيقية لأنقرة. فمن الطبيعي أن يمر غاز كركوك عبر تركيا فيما الغاز الآتي من جنوب العراق يجب أن يمر منطقياً عبر سوريا. في الحديث عن مستقبل البلاد صدرت تسمية «نمر شرقي صغير» عن أولئك الخبراء أنفسهم.

لقد وضع بشار الأسد هدفاً رئيسياً له، منذ خطاب تسلم مهامه، أن يصلح الاقتصاد، ويحسن مستوى معيشة مواطنيه، والارتقاء ببلاده إلى مستوى دولة إقليمية، مستوحياً أعمال اللجنة الاقتصادية التي أنشأها قبل أن يصل إلى رئاسة الدولة. كانت سوريا آنذاك تشغل المرتبة 15 بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الـ 18، والمرتبة 102 من أصل 185 على المستوى العالمي، وراء بنغلادش وأوكرانيا وهندوراس.

وكانت الموارد النفطية تمثل، في بداية السنوات الألفية، ثلثي الصادرات السورية ونصف مداخيل الدولة. غير أنه، فضلاً عن هذا المكسب والآفاق الغازية الواعدة، ليست البلاد خالية من الأوراق الرابحة: الزراعة التي تمثل 27% من الناتج الداخلي الخام وتستخدم 30% من السكان العاملين، تغطي حاجات البلاد، وإن كانت لا تزال تتأثر بالجفاف. الصناعة الخاصة تتميز بالحيوية، والتوازنات المالية للبلاد مستقرة على نحو يلفت النظر.

ولما كان بشار الأسد مدركاً لموقع سوريا الجغرافي الاستراتيجي، ووزنها الدبلوماسي غير المتناسب مع صغر مساحتها، وطاقتها الاقتصادية غير المستثمرة كفاية حتى الآن، فقد جمع حوله خبراء ومستشارين مؤيدين لانفتاح تدرجي، متناسق، ومضبوط. إن أخشى ما يخشاه الرئيس هو أن تنشأ طبقة من أرباب المال والسطوة يصعب التحكم بها، كالتي عرفتها روسيا بعد سقوط النظام السوفياتي. فبعد أربعين سنة من الاقتصاد الموجه المتمحور حول الانغلاق والاكتفاء الذاتي، انطلقت دمشق بخطى مدروسة في الليبرالية الاقتصادية التي تجسدت بين نهاية السنة 2000 وبداية السنة 2001 في إنهاء احتكارات الدولة: إنشاء مصارف خاصة وبورصة للأوراق المالية، وإنشاء جامعات خاصة. إن نمط التطور السوري أقرب إلى النموذج الصيني منه إلى النموذج الروسي بعد السوفياتي.

وبحسب توجهات اقتصاد السوق الاجتماعي، فإن الأولوية هي لانكفاء الدولة تدريجياً، تشجيعاً للتباري والتنافس دونما إهمال للتوازنات الاجتماعية. يريد نائب رئيس الوزراء عبد الله الدردري، الذي هو لولب الإصلاحات الاقتصادية، أن يوظف 50 مليار دولار في مشاريع البنى التحتية على مدى الخمس سنوات القادمة، توخياً للوصول إلى نمو سنوي قدره 7%، بغية استيعاب 250,000 قادم إلى سوق العمل كل سنة[304].

(304) نمو عدد السكان في سوريا يبقى مرتفعاً (3.3%) على الرغم من كونه يتناقص؛ 42% من السكان اليوم هم دون الـ 15 سنة، وأكثر من نصف السكان هم دون الـ 20 سنة.

إن سوريا، الواقعة في قلب منطقة للتبادل الحر يسكنها أكثر من 300 مليون مستهلك وتتمتع بموقع جغرافي متميز، تريد أن تستعيد مكانتها كملتقى لطرق الشرق، ومنطلقاً لا غنى عنه نحو أوروبا، وجسراً حقيقياً للتواصل بين المتوسط والعراق كما بين تركيا وبلدان الخليج. ولأجل بلوغ هذا الهدف، أطلقت مشاريع هامة في حقل البنى التحتية، بما فيها الحقول البحرية، والنقل، والطاقة، والإنتاج الزراعي، وتصنيع المنتجات الزراعية، والسياحة.

وتقوم سوريا بتوسيع شبكة طرقها التي ستتضاعف خلال السنوات الخمس القادمة لتنتقل من 1100 إلى 2300 كيلومتر. وهي تحدث شبكة سككها الحديدية (2005 كيلومترات)، وتوسع منشآتها المرفأية في اللاذقية وطرطوس، التي شهدت نمواً بفضل عبور البضائع الآتية أو الذاهبة من وإلى أوروبا، وتركيا، وممالك الخليج النفطية والعراق. لأجل تحقيق هذه الطموحات، تأمل وزارة النقل اجتذاب التوظيفات الأجنبية، عارضة عقود امتيازات تحت شكل (BOT)[305].

في حقل الملاحة الجوية، وقعت دمشق مع باريس بروتوكولاً لشراء 14 طائرة إيرباص لأجل تحديث أسطولها، الخطوط العربية السورية. وكما رأينا، فإن الملف لا يزال مجمداً بسبب العقوبات الأميركية التي لا تزال تمنع بيع سوريا مكوّنات إلكترونية تدخل في تركيب هذه الطائرات. سيجري تحديث وتوسيع خمسة مطارات في البلاد (حلب، اللاذقية، حمص، دير الزور،

(305) هذا النوع من العقود المسمى (BOT) أي البناء والاستثمار والتسليم، يجمع خبرات مختلفة: التصميم، البناء، الخدمات والتركيب المالي. وحسب التعريف الذي نشره برنامج الأمم المتحدة للتنمية في 3 تموز/يوليو 2010: «القطاع الخاص يصمم، ويبني، ويستثمر منشآت مقدماً خدمات لمشاريع الإدارة العامة للبلدية أو للدولة (...). عقد BOT يشبه عقد امتياز مع فارق أن المؤسسة الخاصة تمول بناء المنشآت وتستثمرها لأجل معين، يحدد عموماً بعدة عشرات من السنين. ولقاء ذلك، تخول الدولة أو الإدارة العامة المكلفة بالتوزيع، منفذ المشروع (توزيع ماء أو كهرباء مثلاً) أن يستوفي تكاليف البناء والاستثمار بواسطة تعرفة محددة، بالإضافة إلى معدل مردود معقول للرأسمال الموظف. وعلى الإدارة العامة أن تدفع كامل ثمن الماء أو الكهرباء المنتجة حتى لو كانت غير مستعملة بكاملها. فالإدارة العامة تتحمل على هذا النحو المخاطر المتصلة بالطلب».

القامشلي)، بينما تدور مع باريس محادثات حول إنشاء محطة جديدة في مطار دمشق الدولي.

وعملاً بتوجيهات اقتصاد السوق الاجتماعي، فإن فتح القطاع المصرفي يشجع تنقية المالية العامة ويسهل المعاملات الجمركية. وأمسى سعر الصرف بعد الآن موحداً. ولم تعد الليرة السورية تستند إلى الدولار الأميركي بل إلى (DTS)[306] منذ تموز/يوليو 2007. ولهذا السبب باتت الآن مستقرة على معدل مرتفع - أعلى من الواقع بلا شك - لكنها تبقى غير قابلة للتحويل. ودشنت بورصة دمشق في آذار/مارس 2009، وفي أيار/مايو 2010 وكانت تتداول فيها أرقام ثلاث عشرة شركة.

وبين 2005 و2010، فتح ثلاثة عشر مصرفاً خاصاً أبوابه في سوريا. كانت المصارف اللبنانية أول من اغتنم الفرصة. يقول حاكم مصرف سوريا المركزي إنه إلى جانب المصارف الرسمية الستة يوجد ثلاثة عشر مصرفاً خاصاً لها شبكة فروع تبلغ 436 فرعاً منتشراً في جميع أراضي البلاد. «إن تطور العلاقات المصرفية بين دمشق وأنقرة بات يسمح الآن بتوسيع شبكة التواصل كما بتبادل الخبرة التي هي الآن حيوية بالنسبة إلى سوريا»، يضيف سامر حبيب، المدير السوري الشاب لمصرف **فرنسابنك**، الذي هو أحد أوائل المصارف الخاصة العاملة في سوريا. وقد أقرّ في 4 كانون الثاني/يناير 2010 قانون يسمح للتوظيفات الأجنبية بحيازة حتى 60% من رأسمال مؤسسة مصرفية خاصة بعد أن كانت هذه النسبة 49% سابقاً[307].

(306) DTS: حقوق السحب الخاصة. «حقوق السحب الخاصة (DTS) التي أنشئت سنة 1969 بصفة أصول احتياطي عالمي، تدل على «عملة» صندوق النقد الدولي (FMI). يقصد بذلك وحدة حسابية تمثل ديناً على عملات البلدان الأعضاء. وقيمتها بالدولار تمثل مجموع أربع عملات مرجعية (الدولار، اليورو، الليرة الإنكليزية، الين) محسوبة كل يوم»، لوموند دبلوماتيك، أيار/مايو 2009.

(307) هذا العنصر يفسر خصوصاً حضور المصارف اللبنانية. انظر الفصل 4 من هذا الكتاب: «الإرث الملغوم».

في حقل التطور الصناعي، تسعى السلطات إلى مواصلة تحديث البنى التحتية لأجل تسهيل استقرار مجموعات كبيرة في مناطق حرة مخصصة، إن منطقة حاسيا (Hassia) تطمح إلى أن تكون حاضرة صناعية حقيقية قادرة أن تنافس الأقطاب الصناعية والتجارية الكبيرة في المنطقة كجبل علي في دبي، ففي هذه المنطقة وُلِدت أول مركبة من صنع سوريا. وقد استتبع صنع السيارة «شام»، التي وضعت تصميمها شركة **سيامكو** السورية - الإيرانية، فتح مصنع لتجميع سيارات إيرانية تحمل اسم **سابا**، بينما نشأت شركة أخرى للسيارات سنة 2010. واستقرت هنا مجموعات دولية أخرى ابتداءً من 2007، ومن بينها شركة أجبان **بل**[308] الفرنسية، وشركة الترابة **لافارج**، وشركة **إيرليكيد** الصناعية.

إن سوريا، الغنية بالنُصب والآثار التي يحتويها تاريخها ذو الستة آلاف سنة، وبكنائسها ومساجدها القديمة التي تشهد على ماضيها كمهد للمسيحية وللإسلام، وبفضل تنوعها المناخي والطوبوغرافي - بلد متوسطي، جبلي وصحراوي - تتمتع بإمكانات سياحية كبيرة جداً. فالتوظيفات تتضاعف، منذ سنة 2005، في حقول بناء الفنادق والمطاعم والمراكز الترفيهية، المعدة لتلبية طلبات زبائن على جانب من التنوع: أوروبيين، عرب، آسيويين. وباتت سوريا في الأونة الأخيرة مقصداً أثيراً للغربيين الراغبين في تعلم لغة معاوية، مؤسس الامبراطورية الأموية في القرن السابع.

إنطلاقاً من إبراز قيمة هذا التراث الديني والبيئي والثقافي، تسعى السلطات جهدها للتعويض عن تدني العائدات النفطية. وهي تسعى، على الصعيد السياسي، إلى رفع شأن نموذج علمانيتها المتعددة الثقافات كي ترد على

(308) يحصى فقط 16 فرعاً و20 شركة فرنسية موجودة في سوريا من خلال فرع أو مكاتب تمثيل تستخدم نحو 850 شخصاً.

الانتقادات المتكررة الآتية من المنظمات الدولية غير الحكومية في موضوع حقوق الإنسان. وقد ارتفع عدد السياح الذين يزورونها من 700,000 سنة 1990 إلى 3,1 ملايين سنة 2005، وإلى أكثر من 6,1 ملايين سنة 2009؛ وتطمح إلى الرقم 12 مليوناً مع اقتراب سنة 2020.

وسعياً إلى بلوغ هذا الهدف مع تحاشي الأضرار المعروفة الملازمة للسياحة الجماهيرية، تنظم الوزارة كل سنة لقاءات مهنية تعرض فيها على الممولين مشاريع ومواقع جديدة للاستثمار في حقول معيّنة، وقد وضعت لهذه الغاية جردة بما يحتويه كل إقليم من محافظات البلاد الأربعة عشر من تراث، بغية إبراز منتجات ثقافية ـ على أساس الآثار العسكرية والدينية والتجارية (الخانات)؛ ومنتجات بيئية في المناطق الساحلية، والصحراوية، والجبلية؛ وأخيراً منتجات أكثر عمومية في المدن السورية الرئيسية.

يتركز معظم هذه المشاريع في العاصمة وفي منافستها ـ حلب ـ كما في المنطقة الساحلية ومنطقة السويداء الجبلية، وحول مملكة تدمر، مملكة زنوبيا الأسطورية. تشكل السياحة القطب الأقوى في القطاع الثالث الذي بات يستخدم حوالى نصف السكان العاملين.

على صعيد المبادلات الدولية، تسعى سوريا إلى الولوج تدريجياً في الاقتصاد العالمي لأجل تحسين ميزانها التجاري. وحتى لو كانت الولايات المتحدة تحول دون انضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية (OMC) منذ تشرين الأول/أكتوبر 2001، أي منذ أن تقدمت دمشق بطلب الانضمام رسمياً إلى هذه المنظمة، فإن عدة دول أوروبية، ومن بينها فرنسا، تدعم هذا الانضمام[309]. وعقدت سوريا اتفاقيات لحرية التبادل مع عدة بلدان من بينها

(309) في 4 أيار/مايو 2010، وافقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الشروع في مفاوضات مع سوريا لأجل انضمامها رسمياً إلى المنظمة، كانت دمشق أحد الأعضاء الـ 23 الذين أسسوا سنة 1947 الـ (GATT). وهي اتفاقية عامة حول التعرفات الجمركية سبقت الـ (OMC).

تركيا، والعربية السعودية، ومصر، ولبنان، والأردن، فيما كانت شراكاتها مع إيران تتعزز باستمرار. ومبادلاتها مع تركيا المجاورة، التي تعززت على أثر إلغاء تأشيرات السفر لمواطني البلدين، بلغت ملياري دولار سنة 2010 ويُراد لها أن تزداد مقدار الضعفين سنة 2012. وكما يوجز حاكم البنك المركزي أديب مياله «إن سوريا هي باب تركيا نحو الشرق الأوسط والخليج، كما أن أنقرة هي باب دمشق نحو أوروبا والعالم».

بموازاة ذلك، انضمت البلاد إلى المنطقة العربية الكبرى لحرية التبادل[310]. تقول الوكالة السورية للتوظيفات إن دفق التوظيفات المباشرة الأجنبية تجاوز ملياري دولار سنة 2008، وبلغ 3,2 مليارات سنة 2009، أي بازدياد قدره 52% قيمياً و31% من حيث عدد المشاريع. وازدادت حصة المشاريع الصناعية بنسبة 45.5% سنة 2008 وقاربت 56% سنة 2009. وتزداد المبادلات أيضاً بين سوريا والاتحاد الأوروبي تحت تأثير احتمال عقد اتفاقية شراكة، على الرغم من كون التوقيع على هذه الاتفاقية قد تأخر قليلاً بسبب هفوات بروتوكولية وأخطاء في الحسابات.

تصدر سوريا بالدرجة الأولى النفط، والفوسفات (تقدر احتياطياتها بأكثر من مليار طن)، والمنسوجات، والقطن، والمواد الغذائية والغذائية الزراعية، ومواد كيميائية. وتستورد بالدرجة الأولى أدوات تجهيزية، ومنتجات غذائية، ومركبات. وزبائنها الثلاثة الكبار هي إيطاليا وفرنسا والعراق. وأهم المصدرين إليها روسيا والصين وإيطاليا.

يشكّل قطاع النفط ومشتقاته 60% من الصادرات البالغة 26 مليون طن في

(310) هذه المنطقة التي دخلت حيز التنفيذ في أول كانون الثاني/يناير 2005 تضم اليوم 18 بلداً عربياً؛ وكان إنشاؤها قد تقرر في قمة عمان العربية سنة 2001. خفضت البلدان الأعضاء بالتدريج رسومها الجمركية في ما بينها ثم ألغت هذه الرسوم كلياً منذ أول كانون الثاني/يناير 2005 وتضم المنطقة: الجزائر، العربية السعودية، البحرين، مصر، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، السلطة الفلسطينية، قطر، السودان، سوريا، تونس، اليمن.

السنة وقيمتها 3,8 مليارات دولار. وتأمل السلطات أن تنمي المنتجات غير النفطية كي تقلل من اعتمادها على النفط، وما عدا قطاع الطاقة، فإن الصناعة لا تزال متخلفة ولا تمثل سوى 6% من الناتج الداخلي الخام. وهي تعتمد على الصناعة الغذائية الزراعية بالدرجة الأولى.

لا تزال الزراعة واحداً من أعمدة الاقتصاد السورية. وقد ساند حزب البعث دائماً ودعم هذا القطاع؛ منذ وصوله إلى الحكم، معطياً الأولوية للمكننة وللتجهيزات الجماعية. تشمل المزروعات الرئيسية القمح، والشعير، والزيتون، والقطن، والبطاطا، والشمندر، والفواكه. ومنتجات الزيتون، واللوز، والفستق الحلبي، والمشمش، هي قطاعات ممتازة تجعل سوريا بين أوائل منتجي هذه الأصناف في العالم. كما أن تربية الغنم والبقر والطيور الداجنة تندرج بين النشاطات الرئيسية في الحقل الزراعي. غير أن موجة من الجفاف تضرب المناطق المغبونة في الشمال الغربي منذ 2005. فما بين 2006 و2008 أقفرت 160 قرية من سكانها تماماً في الشمال الشرقي بسبب الجفاف الذي اجتاح المنطقة. وحمل هذا الوضع الحكومة على إطلاق برنامج طوارئ لأجل تحسين البنى التحتية للري.

وقد بذل جهد خاص أيضاً في قطاعي الصحة والتربية لأجل تشجيع إعداد «كوادر المستقبل»، فيما يكرر الرئيس الأسد القول إن سوريا تعاني بصورة رئيسية «مشكلة موارد بشرية، نقصاً في الكوادر التقنية الموصوفة»[311]. وهو قد وضع، في 17 تموز/يوليو 2007، حصيلة أقرب إلى الإيجابية في هذين القطاعين: «في حقل الصحة، فتح 45 مستشفى حكومياً، و350 مركزاً طبياً، و30 مستشفى خاصاً أبوابها (...). وارتفع معدل العمر من 69 إلى 72 سنة (...). وفي حقل التربية، فتح أكثر من 2500 مدرسة و50 كلية، و8 جامعات خاصة، وبوشر بناء 11 أخرى».

«وارتفعت الرواتب في القطاع العام بنسبة 125% سنة 2000» قال الرئيس

(311) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 27 آب/أغسطس 2008.

منوهاً. وتفيد الأرقام الرسمية بأن الإصلاحات سمحت بالحفاظ على نسبة نمو قدرها 5% وبانخفاض نسبة البطالة الرسمية إلى 8.3% بينما يقدر خبراء مستقلون بأنها تساوي 20%. يعزو مكتب الاحصائيات المركزي (BCS) هذا الفارق إلى الاقتصاد الجانبي الذي يستخدم ما بين 30% و40% من السكان العاملين. إن هذا «الاقتصاد الرمادي» الذي يعنى خصوصاً بالخدمات والقطاع الخاص على العموم، يتهرب غالباً من القوانين والرسوم، كما يشرح المكتب المذكور، وهو يشمل وظائف المؤسسات الصغيرة غير المسجلة، والعمال الزراعيين الموسميين، وشغيلة الدوام الكامل أو الجزئي في القطاع الثالث الخارج عن رقابة الدولة. إن نائب رئيس الوزراء عبد الله الدردري يتحدث كثيراً عن موطن الضعف هذا ويعلن بانتظام عن اتخاذ مجموعة من الإجراءات «لأجل دمج هذه النشاطات الرمادية دمجاً كاملاً في أقنية الاقتصاد الوطني الطبيعية».

الحصيلة مشجعة، لكن يجب فعل الكثير. وحين اختار النظام «اقتصاد السوق الاجتماعي»، فإنه اختار بحزم أن «يلبرل» اقتصاده من دون أن تتخلى الدولة المركزية عن دورها الضابط. من حق هذه الدولة أن تفخر بضعف مديونيتها وبالنمو المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة ـ نتيجتان حمتا سوريا من تدخلات المؤسسات المالية الدولية الوخيمة. وهنا ينوه بشار الأسد قائلاً: «إن مشكلة الدين الخارجي قد سويت، وكان هذا يمثل خطوة كبيرة كان على الاقتصاد السوري أن يخطوها. الدين الباقي هو اليوم أقل من 3 مليارات دولار ولا يمثل أكثر من 8% من الدخل الوطني الخام بعد أن كان يمثل 106% منه سنة 2000». هكذا باتت سوريا أحد البلدان الأقل مديونية في العالم. وقد ازدادت التوظيفات 12 ضعفاً منذ سنة 2001، بينما بلغت الصادرات 505 مليارات ليرة سورية (11 مليار دولار) أي ضعفي ما كانت سنة 2000.

حين زار رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون دمشق في شباط/فبراير 2010 وكان معه وفد من رؤساء المؤسسات، رسم صورة مؤاتية للاقتصاد السوري إذ قال: «في غضون عشر سنوات، قامت سوريا بثورة اقتصادية صامتة،

انتقلت من اقتصاد مغلق كانت تسوده الاحتكارات الحكومية والأسعار المحددة إدارياً إلى اقتصاد منفتح على الاقتصاد العالمي». وقال مخاطباً رجال الأعمال السوريين: «إن لائحة خطواتكم المتقدمة تثير الإعجاب، وقوانينكم كلها تقريباً قوانين جديدة: قانون التجارة، قانون البحار، قانون الشركات، قانون تشجيع التوظيفات، قانون المالية الأساسي، قانون الضرائب، قانون المصارف. واستعادت المصارف الخاصة مكانها بعد غياب دام أربعين سنة، وفتحت بورصتكم أبوابها. وها هي النتائج إذ إن نموكم مرتفع منذ أكثر من خمس سنوات، وإنكم صمدتم جيداً في وجه الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. لا يزال يوجد طبعاً طريق يجب اجتيازها؛ لكي تستطيع عملية الإصلاح الاحتفاظ بكل سلاستها وكل تناسقها، يجب بالطبع أن تكون مستمرة. لكنكم سلكتم سبيل التجديد وليس لدي شك بأنكم ستواصلون السير قدماً، باستقصاء طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على سبيل المثال. إن التوظيفات الأجنبية بدأت تقبل على سوريا منذ سنة 2005، وهذه علامة على أن جاذبيتكم تتعزز وأن ثقة التوظيفات الأجنبية تتعمق».

وأعرب فرانسوا فيون عن عزم فرنسا على مواكبة الإصلاحات ومساندتها في سوريا من خلال «تعاون متزايد». واستشهد بمثال تعاون يمكن أن يقوم في حقول «الطاقات المتجددة بفضل إقامة مزارع للطاقة الهوائية ومحطات شمسية» وفي قطاعات أساسية أخرى: «أفكّر طبعاً بوسائل النقل، وفي هذا الحقل، يمكن لبناء مترو دمشق وبناء محطة جديدة في المطار الدولي أن يكونا عربون تعاون مثمر بين بلدينا». وفي رأي رئيس الوزراء أن سوريا «مؤهلة لأن تكون منطلقاً إقليمياً».

إن وصول تكنولوجيات الإعلام الجديدة يغير رويداً رويداً الأساليب والذهنيات. لقد كان قطاع الاتصالات لعشر سنوات خلت، تحت سيطرة أجهزة المخابرات، وكان التنصت على المكالمات الهاتفية أمراً منتظماً. كانت حيازة فاكس تقود إلى السجن، والدخول إلى الإنترنت نوعاً من الاستيهام، وكانت برامج التلفزيون الوطني محصورة بمحطتين مكرستين للسلطة. أما اليوم،

واستناداً إلى الاحصائيات الرسمية، فإن أكثر من 70% من البيوت السورية تحوز صحناً تكافؤياً مقابل 18% سنة 2000، وباقة الأقنية الفضائية المتوافرة لا تكف عن الازدياد. والأقنية الرسمية الثلاث تتكيف شيئاً فشيئاً مع المنافسة الدولية. مقاهي الإنترنت مزدهرة وتجتذب شبيبة تهتم أكثر فأكثر بالتطور الرقمي. وفي مدى أربع سنوات، ازداد عدد مستخدمي الإنترنت عشرة أضعاف. وبما أن تعريفات الإنترنت والخلوي تنخفض بانتظام، فقد أحصي أكثر من 3 ملايين مستخدم للإنترنت (من أصل 20 مليوناً) من قِبل مؤسسة الاتصالات السورية. وكان هناك 10 ملايين سوري مشترك في الهاتف الخلوي سنة 2010.

وبات للمدن السورية بعد الآن مظهر مختلف تماماً عما كان عليه في ثمانينيات القرن المنصرم، الذي كان يتميز بالشلل الاقتصادي والاجتماعي. وتجسدت اللبرلة أيضاً في ثورة كسائية حقيقية. فحتى لو كان متوسط مستوى المعيشة لا يزال منخفضاً والملابس ذات الماركات العالمية حكراً على قلّة من أصحاب الامتيازات، فإن علامة صنع في سوريا تقدم تشكيلة واسعة من الملابس الجاهزة ذات الأسعار المقبولة. وأخذت اللوحات الإعلانية تحل تدريجياً محل صور الرئيس التي كانت سابقاً حاضرة في كل مكان في المدن. ثم إن تحديث مجمل السيارات يشكل مؤشراً آخر، إذ إن الطرازات القديمة المرتقة التي كنا نراها في ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم أخذت تختفي لتحل محلها سيارات جديدة أرخص مرتين من ذي قبل نظراً لخفض الرسوم على المنتجات المستوردة.

وظهرت الصحف الأجنبية في الأكشاك. وأدى هذا التطور نوعاً ما إلى الحد من قراءة الجرائد الرسمية الثلاث التي راحت افتتاحياتها تتمرن على التعددية إن لم نقل على قلّة الاحترام. أما السينما فلا تزال في المؤخرة. وفيما عدا المؤسستين الدمشقيتين ـ شام والسفراء ـ فإن القاعات العصرية لا تزال نادرة في المدن السورية. وأما المراكز التجارية العملاقة، التي تقلد الطراز الأميركي، فإنها تتكاثر لكن روّادها لا يزالون من أبناء الطبقات الأكثر يسراً بصورة رئيسية.

إذا كانت برودة الليل الدمشقي اللطيفة لا تزال هي هي مع مرور الزمن ويرحب بها على الدوام، نتمشى في شوارع حيي أبو رمانة أو المالكي قاصدين المطاعم الجديدة ومقاهي الرصيف التي يقصدها أبناء الطبقة المتوسطة العليا. وهناك مطاعم متواضعة، ذات أسعار معقولة أكثر، يقصدها زبائن أقل مالاً، وفيها أماكن مخصصة لمواعيد الشبان والشابات. مدينة دمشق القديمة التي ظلّت مهملة زماناً طويلاً، تشهد اليوم حياة جديدة، كاشفة عن بهاء كنوزها الخفية.

يعبّر جو وسط المدينة التاريخي تعبيراً تاماً عن هذا التجدد الاجتماعي الثقافي، الذي لا يجتذب الشبيبة الطالبية والسياح الأجانب فحسب، بل سوريي الداخل أيضاً وأكثر فأكثر. البيوت الدمشقية القديمة تتحول إلى مطاعم ـ مقاهي حسب طراز شرقي فريد، مثل مرمر، وبيت جبري، أو إليسار. هنا يتساكن القديم والجديد في تناغم مدهش. وقد تمّ تجديد وتحويل عدد لا بأس به من قصور الأشراف إلى متاحف أو دور سكن، مع الحفاظ على قواعد الهندسة المعمارية التقليدية. والشوارع الرئيسية في المدينة التاريخية، كشارع فيا ركتا الشهير، المعروف بشارع مدحت باشا، هي قيد الترميم: المجتمع السوري في تحول ظاهر للعيان.

إن وضع المرأة هو أصدق مؤشر على هذا التحول. ويتناول هذا التطور مجمل قطاعات النشاط. إن اليد العاملة النسائية السورية التي تمثل 33% من السكان العاملين، هي الأهم في العالم العربي. وهي تشغل مكاناً متعاظماً في الإدارات العامة والمؤسسات الخاصة إلى جانب بقائها متدنية التمثيل في البرلمان. وحتى لو كان هذا البرلمان لا يمارس سلطة تشريعية فعلية، فإنه يشكل مع ذلك إحدى واجهات النخبة الوطنية.

هناك محللون آخرون يبدون تحفظات على هذه اللوحة ويشككون بنتائج تحول فعلي يؤدي، في نظرهم، إلى تعميق التفاوتات. فبحسب تقرير للأمم المتحدة، يشمل الفقر 30% من السكان، ويعيش 11% من السوريين تحت عتبة الفقر.

إن بشار الأسد بالذات يخفف من حصيلة نجاحاته الاقتصادية. وهو يعزو

بطء نتيجة الإصلاحات التي بوشرت إلى الغزو الأميركي للعراق، وخصوصاً إلى تدفق نحو مليوني لاجئ عراقي على سوريا، وإلى العقوبات الاقتصادية التي حدّت بقدر كبير من قدوم التوظيفات. لكن الرئيس يعلم تماماً أيضاً أن البيروقراطية، والفساد، والمحسوبية، والاحتكارات، تمثل صعوبات أخرى بنيوية متكررة. هذه كلها عقبات في طريق تحديث البلاد لن يمكن التغلب عليها إلا من خلال مجموعة من الإصلاحات السياسية الجدية وإقامة سلطة قضائية مستقلة.

لقد أتاحت «ثورة بالتقسيط» كما سمّاها المؤرخون، ظهوراً تدرجياً لطبقة من الأثرياء الجدد ينتمون إلى العائلات القريبة من دوائر الحكم. إنهم أبناء وبنات كبار المسؤولين السياسيين ـ العسكريين، أو مقربون منهم. وقد نصّب أصحاب المشاريع الجدد هؤلاء أنفسهم مقررين اقتصاديين، وشركاء مميزين لأجهزة الدولة. «أمسى مركز القرار الاقتصادي بعد الآن في أيدي هذه الطبقة السياسية ـ الاقتصادية القريبة من الحكم. وهي التي تفيد بالدرجة الأولى من الإصلاحات ومن اللبرلة الجارية» كما يقول الكاتب السياسي ياسين الحاج صالح. ومع أن إعادة التشكيل الاجتماعي هذه أزاحت النخب الحضرية التقليدية بقدر كبير، فهي من جهة أخرى أعادت تدوير التركيب البنيوي لسوريا العميقة، أي الغلبة الريفية. يعتبر ألان جورج أن «النظام من قمته إلى قاعدته مشحون بشبكات محسوبية غير رسمية، مبنية غالباً على روابط عائلية، أو قبلية، أو مناطقية، أو دينية»[312].

حيال هذا الاحتكار المالي المتجدد بوسائل أخرى، المضاف إلى نظام إداري يتآكله فساد مقيم زادته اللبرلة حيوية، فإن معظم السكان العاملين يبدون طاقات للتكيف غير مسبوقة، هي مزيج من الروح الخلاقة، والقدرية، والنظام د. «النظام د على الطريقة السورية شيء رصده مسلّ إذ إنه يبرز روح الشطارة عند المواطنين؛ لكنه ممتع أيضاً، بسبب الأخطار الملازمة لإرادة المواطنين ملأ

---

(312) ألان جورج: Alan George, *Syria: Neither Bred nor Freedom*, Zed Books, 2003.

غياب تدخل الدولة التي عليها واجبات مع ذلك. أكيد أن الأمور تتقدم على الرغم من ذلك، والصحافة السورية تتجاوب مع شكاوى المواطنين في هذا الموضوع. لكن لا يزال هناك عمل كبير يجب القيام به»[313]. على أي حال، إن عدداً لا بأس به من السوريين أصحاب المؤسسات قد نزحوا، فيما يتردد كثير من الأجانب حيال التوظيف في البلاد. وهناك مشاريع يصرف النظر عنها بانتظام نظراً للمعاملات البيروقراطية التي لا تنتهي، من جراء جشع موظفين ثانويين وحتى من جراء عمولات باهظة تطلبها شخصيات نافذة قريبة من دوائر الحكم.

«الفساد موجود حتى في أعلى دوائر الدولة» كما يعترف بشار الأسد جازماً بأنه أمسى العقبة الرئيسية في طريق تقدم الإصلاحات التي بوشرت. «نحن بحاجة إلى آليات فعالة لأجل مكافحة الفساد (...). العقوبات ضرورية لمكافحة هذه الآفة التي لا يمكن اجتثاثها بشكل ناجع بحلول وقتية (...). لقد نظر القضاء في عدة ملفات، لكن تعذر إثبات الجرائم. فالفساد يجدد آلياته، وهو ذكي ويتطور بسرعة أكبر من سرعة الردود الدولتية. فما هو الحل الناجع؟ إنه الإدارة الجيدة» يضيف الرئيس.

ويتابع قائلاً: «إن الإدارة الجيدة علم قائم بذاته غير موجود عندنا»، ويتهم الولايات المتحدة مجدداً بعرقلة تحديث البلاد بواسطة نظام العقوبات الذي يرمي بصورة رئيسية إلى إبقاء الدول ـ الأمم العربية في حالة تخلف مزمن وتبعية للخارج وبالتالي في حالة استتباع سياسي، «لقد اتصلنا بعدة شركات أجنبية معترف بها في قطاعات الحوكمة العامة والخاصة. وحرصت، قبل بضع سنوات، على لقاء ممثليها شخصياً. كان هؤلاء متحمسين جداً لمساعدتنا في تطبيق إصلاح كبير لتحديث الدولة. وبعد مرور شهر، أرسل إلينا أولئك الأشخاص أنفسهم كتاباً يقولون فيه إن الحكومة الأميركية ضغطت لأجل ثنيهم

---

(313) بارا ميكائيل: Barah Mikaïl, *La Syrie en cinquante mots clés*, Paris, L'Harmattan, 2009.

عن القيام بهذه العملية في سوريا. وهناك شركات كثيرة أخرى لم تأتِ للأسباب إياها. وقد فرض علينا حظر رهيب ليس فقط في محاولاتنا الرامية إلى التنمية الاقتصادية، بل أيضاً في سعينا إلى تحسين وإصلاح حوكمتنا، مع أن هذه فكرة شديدة الرواج في البلدان الغربية. الحوكمة الجيدة ليست حكراً على الغرب؛ ففي العالم تجارب أخرى أثبتت صحتها. ونحن سنستلهم هذه التجارب لكي نجد طريقنا الخاصة بنا والسير فيها قدماً» كما خلص إلى القول.

الانتقال من نظام موجّه إلى اقتصاد سوق اجتماعي لا يجري من دون انقلابات، وهو قد أسهم بالتأكيد في مرحلة أولى، في تقوية التفاوتات الاجتماعية. فإن بدايات اللبرلة الاقتصادية قد حطت من مستوى الخدمات الأساسية، خصوصاً في حقول الصحة، والتربية، والسكن، فيما كانت تنمو في هذه القطاعات إياها، أساليب أغلى كلفة، أمست فاحشة بعض الأحيان.

يتجلى هذا التطور «المزدوج» للمجتمع خصوصاً في نمو «حزام بؤس» حول دمشق، نتيجة للنزوح الريفي الذي تسارع في الثمانينيات والتسعينيات. إن أحياء صفيح حقيقية تنمو على أطراف مدن البلاد الكبيرة، بموازاة ظهور أحياء فخمة تشتمل على مراكز تجارية كبيرة، وفنادق ومطاعم أنيقة، ومدارس وجامعات خاصة يتعذر دخولها على الطبقات المتوسطة. تقول مجلة **بورصات وسوق** السورية «إن الفساد، وانعدام الجدوى، وسوء الإدارة، قد حولت القطاع العام إلى حقل استثمار تحتكره طبقة من أصحاب الامتيازات». تقدر المجلة حجم العجز العام بـ 1,7 مليار دولار وتنتقد بعنف «تخلي الدولة عن التزاماتها الاجتماعية» معتبرة في الوقت ذاته أن «التخصيص بات بعد الآن لا مفر منه». «ينتسب إلى النقابات زهاء 800,000 موظف مقابل 1,5 مليون قبل عشر سنوات، فيما أن عدد الموظفين في سوريا لا يزال يساوي 3,5 ملايين»، تضيف المجلة. يصل إلى سوق العمل سنوياً 300,000 طالب عمل، في بلد 42% من سكانه هم دون الخامسة عشرة من العمر. إن السرعة الكبيرة في تكاثر عدد السكان، والبطالة، والتضخم، والتقليل الشديد من دعم السلع الضرورية

الأولية، تفاقم معطيات معادلة اجتماعية «قد تتبدى معالجتها السياسية محفوفة بالأخطار في وقت قريب». كما يقول رئيس قسم اقتصادي في سفارة أوروبية.

تواجه سوريا اليوم الصعوبات إياها التي أرغمت بلدان أميركا اللاتينية على إجراء تعديلات بنيوية خلال سبعينيات القرن المنصرم. بعبارة أخرى، إن البورجوازية الكبيرة الجديدة تزداد ثراءً بينما الناس الأكثر فقراً يعانون بصورة مباشرة من جراء إلغاء الدعم الحكومي والتضخم المتسارع. وكما هي الحال دائماً، تدفع الطبقة الوسطى هي أيضاً ثمن هذا التطور بينما ترى وزنها الكمي وتأثيرها يتضاءلان بشكل ذريع. يتساءل عالم الاقتصاد السوري نبيل سكر قائلاً: «هل ستكون الدولة قادرة على ضمان الحد الأدنى للعدالة الاجتماعية وسط اقتصاد السوق الجديد هذا؟ هل تحوز الموارد المالية الضرورية لمواجهة هذا التحدي المزدوج؟». هذه الأسئلة تستحق أن تطرح، خصوصاً غداة إعلان وزير الطاقة رسمياً إلغاءً تدرجياً لدعم المحروقات الوطنية (البنزين والمازوت والغاز).

إن ارتفاع أسعار الطاقة سنة 2008، الذي قِيل إنه إجراء يرمي إلى مكافحة التهريب نحو البلدان المجاورة (لبنان، الأردن، العراق، تركيا، حيث سعر المازوت يزيد عشرة أضعاف عما هو في سوريا)، لم ينعكس على وسائل النقل فقط، بل على معظم السلع الاستهلاكية أيضاً. حتى وإن كانت الدولة قد وزعت إعانات تصحيحية على مواطنيها لمساعدتهم في مواجهة هذا الارتفاع الفظ في غلاء المعيشة، فإن الإجراء المذكور قد فاقم على نحو خطر وضع الطبقات الأكثر حرماناً. وحيال هذا الوضع، يتخذ قسم من أعضاء حزب البعث موقفاً معارضاً للإصلاحات التي يجريها الوزراء والمسؤولون المستقلون على غرار نائب رئيس الوزراء عبد الله الدردري، الذي يتمتع، على كل حال، بدعم مباشر من رئيس الجمهورية.

يحرص بشار الأسد، وهو على عتبة ولايته الثانية، على تطمين السكان حول دور دولة العناية في سوريا، مؤكداً أن المساعدات للعائلات الفقيرة ستبقى وسترفع قيمتها، «على نقيض الشائعات الباطلة». في ظل هذا القلق الاجتماعي،

تبقى هناك ثلاثة عوامل كبيرة تعيق انطلاقة سوريا: نظام العقوبات الأميركية، المحسوبية والفساد، وكذلك حالة الحرب الكامنة مع إسرائيل. إن هذه المجابهة الباردة منذ سنة 1967 مع إسرائيل تحتكر نحو ثلث موازنة الدولة.

على أية حال، إن هرفيه دوشاريت محق في تفضيله ضرورة التنمية الاقتصادية[314] في مواجهة أي اعتبار سياسي وجغراسي. وبالفعل فإنه تبعاً لتطوراتها في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي ستتمكن سوريا، إن لم يكن من فرض نفسها في الحال «نمراً شرقياً»، فعلى الأقل من أن تواجه بمزيد من الصفاء والنجاعة تحديث مؤسساتها من خلال طائفة من التقويمات البنيوية الضرورية. إن حاجتها وتوقها إلى مشاركة كاملة في عولمة المبادلات يتطلبان التقدم الذي تدعو إليه النفوس الكريمة، بصرف النظر عن أية اعتبارات مادية.

وإذا تعذر حل، أو هضم المشاكل السياسية والاستراتيجية، كما عرض شيمون بيريز، فإن التقدم الاقتصادي يشكل ـ في آخر الأمر كما في أول الأمر ـ أساس السلام والاستقرار.

(314) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

14

رسالة المفتي الأكبر اللاهوتية ـ السياسية

«هكذا بيّنا:

1 ـ أنه لا يمكن حرمان الناس حرية أن يقولوا ما يفكرون به؛

2 ـ أن هذه الحرية يمكن الاعتراف بها للفرد من دون خطر على حق صاحب سيادة وسلطه، وأن الفرد يستطيع الاحتفاظ بها من دون خطر على هذا الحق، إن هو لم يستمد منها ما يسمح له بتغيير أي شيء في الحقوق المعترف بها في الدولة أو بالقيام بأي عمل ضد القوانين المرعية؛

3 ـ أن الفرد يمكن أن يحوز هذه الحرية دونما خطر على سلام الدولة وأنها لا تستولد مساوئ لا يسهل الحد منها؛

4 ـ أن التمتع بهذه الحرية المعطاة للفرد لا خطر فيه على التقوى؛

5 ـ أن القوانين المرعية حول المواضيع ذات الطبيعة النظرية نافلة تماماً؛

6 ـ بيّنا أخيراً، ليس أنه يمكن إعطاء هذه الحرية دونما خطر على سلام الدولة، وعلى التقوى، وعلى حق صاحب السيادة فقط، وإنما يجب أن تعطى من أجل الحفاظ على هذه الأمور».

سبينوزا،

رسالة لاهوتية ـ سياسية

ليلة هانئة تنزل على حلب. حلب ثانية المدن السورية، والمفترق الكوزموبوليتي الدائم الحركة، حلب ذات الألف واجهة وواجهة، تنبري لك كتحد. هي عاصمة البلاد الصناعية، وبهذه الصفة، تبدو منافسة دمشق، وهي الساهرة على باب طريق الحرير، وموئل مبادلات ومعابر متعددة بين آسيا الوسطى وتركيا والداخل السوري، بين المتوسط والعراق والصحراء. أسواقها ذات الألفي سنة، وبيوت العبادة المسيحية والإسلامية، وشوارعها الضيقة المتاهية كما مباني طبقة النبلاء الأقدمين التي خددتها الرياح، تشهد على ماضي هذه المدينة المجيد والحافل بالأحداث، حيث يتجاور العرب والأكراد والأرمن والأشوريون والزوار ويحيون في تناغم يعود دائماً بالخير.

ينساب نسيم صيفي في الشوارع حيث ترى عائلات هنا وهناك تتوقف أمام الواجهات الجديدة في وسط المدينة، وحيث المطاعم تزدحم بزبائن من كل شكل ولون، ما يشكل علامة زمان جديد. وعندما تتعانق أصوات المؤذنين ورنين أجراس الكنائس المجاورة، تتراءى روح حلب التي تؤكد نشأة كون واحد تتعايش فيه كل تنوعات وتناقضات الشرقين الأدنى والأوسط. هنا تحاول العلمانية، واشتراكية السوق، والأديان، أن تتخاطب بلغة حميمة. كنا على موعد مع مفتي الجمهورية الشيخ أحمد بدر الدين حسون.

في مضافته[315] الواقعة في حي الروضة السكني، يستقبل الشيخ أحمد بدر الدين حسون زواره بانتظام: أصدقاء، مسؤولين سياسيين، تجاراً، طلاباً، رجال دين أو أفراداً عاديين جاؤوا من كل مكان، فرادى أو عائلات، يطلبون مشورة أو وساطة، أو لمجرد التحدث عن آخر أخبار البلاد والعالم.

المفتي خطيب بليغ و«عصري ثابت»، يجسد في نظر معاونيه نهضة الإسلام المستنير الذي كان وراء تألق عصر الأمويين. عمامة بيضاء، ولحية متقنة الشكل

(315) قاعة استقبال عربية تقليدية مخصصة للضيوف والزائرين الطارئين يكون مدخلها مستقلاً عن الدار في الغالب.

تحيط بابتسامة خفيفة دائمة. إنه يداعب اللغة العربية بدقة ونبرات تليق بكبار الشعراء والفلاسفة الحلبيين، ولا يأنف المزاح والضحك مع محاوريه. ومن وراء تعليقات على أحداث بعينها، قد تكون ساخرة بعض الأحيان، يعود دوماً إلى قانون إيمانه الأساسي: الحوار، المبادلات بين الثقافات، والإخاء بين البشر، بصرف النظر عن «ماهيتهم» الهووية، أو الدينية أو الاجتماعية.

انتخب الشيخ أحمد بدر الدين حسون لمنصب المفتي الأكبر والرئيس الأعلى لمجلس الإفتاء (المرجع الشرعي الأعلى) في سوريا سنة 2005، كان سابقاً أستاذاً جامعياً، وخطيب مسجد، وعضواً في البرلمان السوري مرتين (1990ـ 1994 و1994ـ1998). ثم شغل مركز مفتي حلب الثاني ثم الأول، وكان عضواً في المجلس الأعلى للإفتاء قبل أن يصبح مفتي الجمهورية الأكبر.

في أثناء خطبه في المساجد، وفي الكنائس، وفي أماكن عامة أخرى، يعود دائماً إلى قوانين إيمانه الثلاثة: التسامح، والإخاء، والسلام. هناك أفق واحد لا يمكن تجاوزه: «لا يجود إلا حضارة واحدة وحيدة. إن مختلف الثقافات قد أغنت الحضارة الإنسانية الواحدة[316]، كما يقول. في منطقتنا، نحن لا نؤمن بـ «صدام الحضارات» لأننا نعرف حق المعرفة أن فكرة الحضارة هذه تنطوي على حقيقة واحدة ومتعددة الأشكال. بالفعل، إن الثقافات مختلفة والحضارة المشتركة قد تكون ضحية عدم الفهم والإرهاب. إن الإنسان المثقف، أياً تكن ديانته وثقافته، يشارك على طريقته، في الحضارة الشاملة. وهذه لا يمكن أن تعرَّف بالدين. الحضارة تراث إنساني مشترك تخترقه مختلف الديانات التي تبث فيه قيماً، هي معالم تؤلف قوانين أخلاقية هي في الحقيقة متماثلة. ليس هناك حضارة إسلامية، أو مسيحية، أو يهودية، بل سبل مختلفة للوصول إلى حد أدنى من آداب السلوك عن طريق هذا أو ذاك من القوانين الأخلاقية التي يمكن معرفة تاريخها».

يذكر الشيخ أحمد بدر الدين حسون دائماً في مواعظه بأن الكائن البشري

---

(316) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 6 حزيران/يونيو 2010.

هو في قلب «كل شيء والكل الكبير». وهو يرى أنه «لا يجب أن تكون هناك حرب مقدسة، لأن الحرب لا يمكن أن تكون مقدسة، وإنما هي تهافت، خلل في أداء المنطق الشكلي يعيدنا إلى حيل التاريخ. السلام وحده يمكن أن يكون مقدساً. إنه التاريخ نفسه الذي في داخله يجب إعادة النظر دوماً في موقع الإنسان. إن الكعبة، والمسجد الأقصى، وحائط المبكى، والقبر المقدس، ليست أقدس ما في العالم. وإنما الإنسان هو الذي يشغل مكان المقدس على الأرض. إن دم طفل أهم بكثير من جميع الأماكن المقدسة في الكرة الأرضية، اللعنة على من يدمر الإنسان، لأن الإنسان صنيعة الله. نحن مسؤولون أمام الله عن موت كل طفل فلسطيني أو إسرائيلي أو عراقي. إن الأماكن المقدسة، إذا لحق بها دمار ـ التاريخ لم يرحمها ـ يمكن دائماً أن يعاد بناؤها. أما إذا قتل إنسان فليس في وسع أي شيء أن يعيده إلى الحياة».

يدعو المفتي الأكبر في سوريا المسلمين والمسيحيين كما اليهود إلى حوار الثقافات، وعلى الأقل إلى ... الفصل بين الدين والدولة، فيقول: «الديانات مختلفة، لكن الله واحد وكلنا خاضعون له. لذا ينبغي للحضارة أن تبنى على أسس إنسانية وليس دينية. وعلى حوار الثقافات أن يجري من دون تحفظ، كي يمكن إقامة دول على قواعد مدنية وليس دينية وطائفية. الدين يرسم العلاقات بين الإنسان والله. لكن البشر يحيون معاً على أرض واحدة وليس للأديان أن تسوس علاقاتهم المتبادلة الأرضية، التي تنتمي إلى الميدانين السياسي والدولتي».

ويشدد الشيخ أحمد حسون على طابع الديانة الإسلامية السلمي، نابذاً انحرافاتها التعصبية باعتبارها تنكراً لأسسها بالذات. «لا توجد أصولية شرعية عند المسلمين. والتعبيرات المتطرفة والثورية تشكل أغلب الأحيان ردوداً على حالات من الظلم السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. لقد انتشرت المسيحية في العالم من خلال تعليم سلمي. وانحرافاتها المتطرفة هي من فعل دواع تاريخية تنكرت لرسالتها الأصلية. إن موسى لم يبشر إلا بالسلام. من يقول إنه

يهودي أو مسيحي أو مسلم، ويسعى إلى قتل الناس، إنما ينتهك أسس دينه بالذات وكأنه يتنكر لذاته».

لكن رسالة المفتي الأكبر اللاهوتية تعود دائماً إلى السياسة: «إذا أردنا أن يخيم السلام على العالم، فيجب البدء بإقامته في قلب الأماكن المقدسة وما حولها: إسرائيل وفلسطين. لبضع سنوات خلت، أطلق البابا نداءً يدعو إلى إقامة جسور محبة بدلاً من جدران الحقد. دعا إلى بناء مدارس متمنياً أن يرتادها الأولاد الفلسطينيون، المسيحيون والمسلمون، كي يتعلموا العيش في سلام مع الأولاد اليهود».

الشيخ أحمد حسون من أبناء جيل بشار الأسد، الذي يعرفه شخصياً، وهو لا يكتم إحساسه الوطني وتعلقه بمشروع «رئيسه» المجتمعي: «نحن في سوريا ننشد سلاماً حقيقياً، مع جيراننا، كما بين كل الطوائف التي تتألف منها بلادنا»، يؤكد هذا مشيراً إلى «جهود بشار البناءة (...). نعتقد أننا قادرون على العيش في كنف أسرة واحدة ـ مسلمين، ومسيحيين، ويهود، وعلمانيين. وهذا التوازن الداخلي يمكن ويجب أن يلهم العلاقات مع جيرتنا القريبة والبعيدة. لقد كان العالم العربي ـ الإسلامي دوماً يريد السلام بصورة جوهرية، لكن المظالم صنعت توترات، ونزاعات، وهي لا تزال تشجع التطرف».

قال المفتي الأكبر، عدة مرّات في أثناء الحديث، إنه شديد الإعجاب بـ «المعجزة الأوروبية»، وبالتأكيد بـ «التطور التاريخي الأبرز في القرن العشرين: هاكم قارة قديمة شديدة التنوع عاشت فيها دماراً حروب دينية طويلة وحربان عالميتان أقرب إلينا، وعرفت مرحلة طويلة من الجمود، لكنها نجحت على الرغم من كل شيء في هدم جدار برلين من دون سفك قطرة دم واحدة. وانطلاقاً من مطلب السلام هذا، ومن خلاله، فتحت أوروبا ورشات عديدة لكي تجمع، وربما توحد، طاقاتها وآمالها. يا لها من مغامرة! لعلها تستطيع أن تلهم مناطق أخرى في العالم، بدءاً بالشرقين الأدنى والأوسط. لقد تسنى لي أن أقول هذا أمام البرلمان الأوروبي، وأنا فخور جداً بذلك».

الإسلاموية كحركة اجتماعية

بعد مرور خمس وعشرين سنة على القمع الذي نزل بالإخوان المسلمين، عاد الإسلاميون إلى الظهور في سوريا، حيث تشكلتا حركة اجتماعية متزايدة التأثير. «إن خطاب «هذا الإسلام الانتمائي والاجتماعي»، الخالي في الظاهر من كل بعد سياسي، يروج لأيديولوجيا مرجعية في مواجهة الفقر وانعدام الأمن»، كما يشرح المفتي الأكبر، مضيفاً أن «العملية أشد تعقداً بكثير». إن علماء الاجتماع الذين يتابعون هذا التطور عن كثب يرون فيه نقطة تلاقٍ لأسباب ثلاثة: الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية؛ استبداد الإدارة وفسادها؛ السياسة الإسرائيلية ـ الأميركية التي لا تفتأ توسع نطاق تأثير الإسلامويين، متى كان حلفاء واشنطن كالعربية السعودية لا يمولون الجمعيات والفصائل المسلحة بصورة مباشرة.

إن السعي المعلن إلى الحداثة والإصلاحات والتقدم الاجتماعي من جانب النظام السوري يتناقض بقوة مع صعود هذا التيار الإسلامي ذي الشعبية المتزايدة بين الشباب.

ظاهرة ذات دلالة: تزايد عدد الشبان الذين يشاركون في صلاة الجمعة. وقد ازداد عدد ورشات بناء المساجد ازدياداً هائلاً في الخمس عشرة سنة الأخيرة وعلى نحو لا مثيل له منذ وصول حزب البعث إلى الحكم. ويزداد ارتداء الحجاب بينما العادات والتقاليد تتحرر. ويتكاثر إعطاء دروس خاصة لتعليم القرآن في المنازل، خصوصاً للنساء. وفي وسط المدينة ظهرت عدة مكتبات متخصصة ببيع الكتب الدينية. ويتزايد عدد المطاعم التي ترفض تقديم الخمر والمشروبات والروحية. والتظاهرات الثقافية والخيرية الإسلامية تواكب وتطيل الأعياد الدينية، خصوصاً في عيد الفطر. كما أن بيارق تحمل أوامر دينية تزدهر في المشهد الحضري حتى في قلب المراكز الإدارية والتجارية.

لقد اعتمد الإسلاميون، بعد هزيمة الإخوان المسلمين، وليس دون نجاح، استراتيجيا تعمل على الانتشار في المجتمع «من تحت»، فراحوا ينشطون في

قطاعات العون الاجتماعي، والصحة، وبقدر أقل، في التربية. وقد تمكنت هذه الاستراتيجيا من التطور بفضل المساعدات السخية الآتية من الأوقاف وغيرها من المؤسسات الدينية التي تمولها منظمات وهابية سعودية. وتسهم هذه بنشاط في بناء مساجد في كل أنحاء البلاد، وخصوصاً في المناطق المسيحية والدرزية، حيث لم يكن هذا النوع من المباني موجوداً قط من قبل.

مقر المفتي ينزوي في شارع هادئ في حي الروضة الأنيق. بعد أن نجتاز العتبة، تنفتح الدار على فناء صغير يحضن شجرة ليمون تنبعث منها برودة عذبة. يدعونا المفتي لمرافقته إلى المضافة. زخرفة الصالون الشرقي تتناقض مع صرامة الخارج وضوضاء المدينة. النهار كان طويلاً، وقد أمضى الشيخ حسون كل فترة ما بعد الظهر في استقبال وفود جاءت تطلب المساعدة أو النصح. قدم لنا الرجل الجليل كوباً من الشاي وبضع حبات من التمر قبل أن يودع آخر زواره: تاجر حلبي، وموظف كبير، ورب عائلة يحمل على ذراعيه ابنته ذات السنتين. «آملاً أن لا تكون الرحلة من دمشق متعبة»، قال وهو يمتدح الطائفة الدرزية والشعب الفرنسي.

كيف نفسِّر هذا الانطواء الديني لحظة يبذل الرئيس بشار الأسد كل ما في وسعه كي يفتح ويحدث المجتمع السوري؟

الشيخ أحمد حسون: «أنت تتكلم عن سيرورتين مختلفتين: الدينية والسياسية. في ما خص الأولى، أعتقد أننا نشهد **انطواءً** دينياً، أفضل أن أسميه ظاهرة تنوع أو ترسب لثابت سوسيولوجي، لثابت تاريخي. فالكائن البشري، أياً يكن انتماؤه المجتمعي، يميل بشكل غريزي إلى الإيمان بوجود قوة خالقة عليا، أي ما نسميه نحن المتدينين الله. أنظر إلى ما جرى في الاتحاد السوفياتي السابق. بالرغم من كل التشريع وضروب القمع المعادية للدين، ظلّت الكثرة من السكان تعبر، وحتى علانية، عن حاجاتها الروحية، كما عن حاجاتها الحيوية لأجل الحفاظ على تكوين الجسد. ما من قوة، ما من دولة... ما من شيء استطاع أن يجتث الإيمان الديني من قلب الإنسان الجديد الاشتراكي ونفسه. الشيء الجوهري، هو التأثير غير القابل للقمع، الذي يمارسه الشعور الديني

على سلوك الفرد داخل المجتمع. فبمقدار ما يكون هذا التأثير إيجابياً، حيث يعمل كعنصر انسجام وبقاء، فإنه يفرض نفسه أخيراً بوصفه أحد المكونات المساوية في الجوهر لتاريخ هذا المجتمع عينه. في أوروبا، وبالرغم من كل الحروب الدينية الماضية، ظلّت الحاجات الروحية قائمة كشأن فردي وخاص مرتبط بحرية الاختيار. وقد تواءم هذا التحول الأساسي مع التطورات الاجتماعية والسياسية. هذا ما نسميه العلمانية: الزمن قد مرّ والديانات باقية هنا حيث تتعايش معاً، بفضل إدارة ذاتية مستقلة لكل منها».

إن صلاح كفتارو، رئيس مؤسسة كفتارو وابن المفتي السني السابق أحمد كفتارو[317]، يفسر صعود النزعة الإسلامية بين الشباب بفشل الحركات القومية والعلمانية في مواجهة إسرائيل. وفي رأيه أن هذا التطور يتبدى أيضاً كردة فعل، أو حتى كتمازج مع السياسة الأميركية في الشرقين الأدنى والأوسط. «كان الأميركيون دائماً خير حلفاء للإخوان المسلمين في مصر عبد الناصر، حتى في أفغانستان، أو باكستان، وفي الأراضي الفلسطينية»، كما يقول. وهو يدعو للعودة إلى الأصول مستعيداً ماضي الأمويين الشهير، ويقول إنه من أنصار إسلام مستنير، على صورة إسلام حكومة أردوغان في تركيا.

أما عصام العطار، الزعيم التاريخي للإخوان المسلمين في سوريا، الذي يعيش منفياً في ألمانيا منذ سنة 1978 والبالغ ثلاثاً وثمانين سنة من العمر[318]، فيعتبر من جانبه أن من الخطأ «تجريم» أعضاء جماعة الإخوان باعتبارهم «مسؤولين عن كل مصائب البلاد وتأخّرها». ويجزم العطار، الشديد التأثر بالوهابية السعودية، أن الإخوان، على نقيض ذلك، يجسدون اتجاهاً معتدلاً، أينما وجدوا في البلدان العربية حيث يتاح لهم أن يشاركوا في الحكم[319].

غب طرح مسألة تقدم الإسلاموية، تبرز على الدوام مسائل تفسير النصوص

---

(317) توفي في كانون الأول/ديسمبر سنة 2004.

(318) نائبة الرئيس السوري الجديدة، العلمانية جداً، نجاح العطار، هي شقيقة عصام العطار.

(319) يان هاميل، «الحركات الإسلامية أكثرية في سوريا». أمة. كوم، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

وشرعيتها، التي هي مصدر العديد من حالات سوء الفهم الفقهية والسياسية[320]. ينوه المفتي الأكبر قائلاً: «يوجد فرق كبير جداً بين التعاليم الدينية وآراء رجال الدين هؤلاء أنفسهم. إن الالتباس الذي تعاظم بين النص القرآني المقدس وبين آراء هؤلاء الفقهاء هو ظاهرة تاريخية متكررة. هذا ما يسمى، بصورة مبتذلة، تسييس الدين، وبمعنى آخر الخلط بين الأنواع. إن لصق تفسير سياسي مغرض بالدين، حين يفسر النص تبعاً لمصالح سياسية خاصة، هو ذروة هذا الخلط. في هذا المجال، ينتهي الأمر، أو على الأصح يبتدئ الأمر، دائماً بتشويه صواب النص كي يبدو متفقاً مع أغراض غريبة عنه، وحتى مناقضة له. وغالباً ما تحمل النتيجة على محمل السبب ويُراد الانتهاء قبل الابتداء...».

يوجد تنوع كبير في الخطابات الإسلامية التي تعبّر عن نفسها في سوريا، من التيارات الصوفية المعتدلة، الأكثرية، حتى الفصائل السلفية الأكثر جذرية. يعترف اختصاصيو السياسة بأن الإخوان المسلمين يمثلون المنظمة الأشد تأثيراً في التيار المعارض الإسلامي. ويحرص الإخوان على عدم تكرار أخطاء الثمانينيات، فبات نشاطهم بعد ذلك يندرج في المدى الطويل. «إذا كانت الإطاحة بالحكم بواسطة القوة لم تعد واردة على المدى القصير، فالمقصود هو الاستعداد لممارسته يوماً ما، حين تغدو الظروف مؤاتية» كما يقول أحد الناطقين باسم الجماعة الذي ينشط سراً.

لقد أدرك النظام تماماً دقائق هذا التعاطي مع «الوقت الذي لا يملكه إلّا الله». وهو يعرف كيف يستخدمه، وربما، يبالغ في استخدامه، في وجه الحكومات الغربية، إذ يلوح بانتظام بفزاعة نهاية إسلاموية للعالم. وحتى في تل أبيب، بين أعلى السلطات العسكرية، يعتبر النظام السوري الحالي أقل خطراً من «تحول الهلال الخصيب إلى ساحة طالبانية. المهم في نظرنا هو تشجيع إعادة إنتاج التوازن الأصح بين نظام يواصل دعم حزب الله والفصائل

(320) حمادي رديسي، «ميثاق نجد...»، المرجع المذكور آنفاً.

الفلسطينية، والقوى الداخلية الذاتيّة التي تضعف هذا النظام عينه»، على حد قول ضابط استخبارات إسرائيلي[321].

وتحاشياً للوقوع في مشكلة كالمشكلة الجزائرية، اعتمدت السلطات استراتيجيا تَجَنُّب المواجهة المباشرة التي من شأنها أن تعيد إنتاج مآسي سنة 1982. ومن هنا كانت مشاركة أعلى ممثلي النظام في الأعياد والاحتفالات الدينية تحظى بترويج واسع من قبل وسائل الإعلام. وصلوات الفطر والأضحى تبث بكاملها كما تبث في هذه المناسبة برامج خاصة يشارك فيها رجال دين ومسؤولون سياسيون وشخصيات من المجتمع الأهلي. يقول صحافي في جريدة «تشرين» «إن المقصود هو أن نبين وأن نقنع ذواتنا بأن تقدم الإسلاموية لا يمس بالوفاق الاجتماعي والوطني للبلاد».

وفي الميدان الاجتماعي، البعيد عن متناول حزب البعث المطبوع بقوّة بالإيديولوجية العلمانية، ظهرت حركة إسلامية معتدلة يحركها كلٌّ من المفتي الأكبر والنائب الإسلامي محمد حبش وصلاح كفتارو سوية. إن مؤسسة هذا الأخير تدير عشرات من المدارس والمعاهد المتخصصة بتدريس القرآن والفقه الإسلامي. والنائب حبش يدير مركزاً للدراسات الإسلامية في دمشق. تنشط هذه الحركة لصالح إسلام موال للحكومة وهدفه الرئيسي استيعاب الصعود الإسلامي. وقد رخص النظام عبر استراتيجية تجنّب المواجهة بفتح نحو 300 معهد متخصص بتعليم الشريعة وبينها 125 «مدرسة للتدرب على القرآن».

وهكذا فإن سوريا تضم حوالى 580 مدرسة ومعهداً دينيّاً تقدم، إلى جانب التنشئة الدينية، مساعدة اجتماعية وطبية في الأحياء الأكثر حرماناً. إن نصف هذه المؤسسات يساعد يومياً حوالى مليون شخص، وحتى ضعف هذا العدد خلال شهر رمضان.

يقدر محمد حبش عدد المساجد في سوريا بنحو 9000 مسجد. وحسب تقديره، فإن «حوالى 60% من السوريين يؤدون صلاة الجمعة بانتظام، أي

(321) من حديث مع ريشار لابيفيير في جنيف، بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير 2008.

حوالى 12 مليون شخص»[322]. من المرجح أن هذا الرقم مبالغ فيه، إذا أخذنا في الاعتبار العلمانيين الذين يمثلون جزءاً هاماً من الطائفة السنية البالغ تعدادها 14 مليوناً، أي 70% من مجموع السكان المقدر عددهم بعشرين مليوناً، وتبلغ نسبة الأكراد بينهم 12%.

هذه الأرقام ترتفع بانتظام تبعاً للصعوبات الاقتصادية وللنمو الديموغرافي، التي ترسل كل سنة 220,000 شاب إلى سوق العمل. أطلقت الحكومة السورية سنة 2005، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، برنامجاً يرمي إلى «تدريب علماء الدين على مهمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية». هذا يبين إلى أي حد تشكل الأولوية المعطاة للتنمية الاقتصادية[323] العمود الفقري لسياسة تجنّب المواجهة التي يسعى النظام إلى تطبيقها.

إذا كان ارتداء الحجاب مباحاً في الأماكن العامة في سوريا، فهذه ليست حال النقاب[324]. نقلت صحيفة «سيريانيوز» القريبة من الحكم في 17 تموز/يوليو 2010 أن «وزير التعليم العالي غيث بركات أعطى توجيهاً بمنع الطالبات المرتديات النقاب من دخول حرم الجامعة، معلناً رفضه لعلامة في الثياب تتعارض مع القِيم الأكاديمية والعادات وثقافة الحاضرة الجامعية»[325]. وأوضح الموقع أن هذا الإجراء اتخذ على أثر شكاوى تقدم بها عدد متزايد من الطالبات في الجامعات الخاصة، المعارضات لارتداء النقاب في قاعات الدروس. ويضيف الوزير قائلاً: «لن ندع طالباتنا وطلابنا يغدون ضحايا الفكر المتطرف وتصرفاته»، ويذكر بأن «المجتمع السوري قد أحبط دائماً

(322) طلال الأطرش: «التيارات الإسلامية في سوريا: بين الخرافة والواقع»، ليبدو ماغازين في 7 نيسان/أبريل 2006.

(323) انظر الفصل 13 من هذا الكتاب: «نمر صغير شرقي».

(324) النقاب اسم أعطي للحجاب الإسلامي الكامل، وهو يغطي الرأس والوجه ولا يسمح إلا بظهور العينين. إلى جانب النقاب، هناك الستار الذي غالباً ما يرافق النقاب، وهو كناية عن نسيج رقيق ينزل غالباً فوق النقاب فيحجب العينين ويسمح للمرأة بأن ترى.

(325) Journal électronique syrien: www.syria.news.com (1er site d'information en Syrie).

الحملات المنظمة من الخارج بغية نشر التطرف»، ودعا في الوقت ذاته إلى «التعايش بين مختلف مكوّنات المجتمع السوري». إن هذا الإجراء، إذ يظهر وعي الحكم لصعود تيار إسلامي جذري، فإنما هو يندرج في إطار سياسة ترمي إلى الحفاظ على العلمانية. وهو قد اتخذ في أعقاب تسريح حوالى 1200 جامعي إسلامي في حزيران/يونيو 2010. وفي شهر آب/أغسطس 2010، منع وزير الأوقاف النائب الإسلامي محمد حبش من مواصلة نشاطاته الدينية والسياسية والإعلامية.

اتخذت هذه القرارات خلال شهر رمضان، قبل بضعة أيام من بث التلفزيون الوطني لمسلسل ينتقد الممارسات الجنسية عند المتطرفين من رجال الدين، انتقاداً جذرياً لانحرافهم عن الدين الإسلامي. أثار المسلسل سجالاً حاداً، خصوصاً لأن عنوانه استلهم آية قرآنية: ﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾. وإذا كان هذا المسلسل قد أثار استنكاراً واضحاً من جانب رجال الدين السنة، فإنه قوبل بارتياح من جانب قسم كبير من السكان، وأفسح المجال لنقاش على المستوى الوطني حول الممارسات المتطرفة التي تشوه الإسلام.

الإخوان لا يتخلون أبداً عن خطّهم

بعد أن أبعدت جماعة الإخوان المسلمين عن المسرح السياسي غداة معارك حماه في شباط/فبراير 1982، لم تتمكن قط من إعادة تكوين جهازها السياسي ـ العسكري داخل البلاد، على الرغم من صعود قوة الحركة الاجتماعية الإسلامية. وبالرغم من القانون رقم 49 الصادر سنة 1980، الذي ينص على عقوبة الإعدام بالنسبة إلى الإخوان المسلمين، فإن مئات من المساجين الإسلاميين، وبينهم عدة قادة للجماعة، قد أفادوا من إجراءات العفو العام وعاد معظم المنفيين إلى البلاد في التسعينيات. ومنذ وصول بشار الأسد إلى الحكم، أعرب الإخوان عن عزمهم على المشاركة في الحياة السياسية من جديد. وأطلقوا في تشرين الأول/أكتوبر السنة 2000 دعوة إلى «المصالحة الوطنية»، ودعوا إلى التعددية الحزبية من أجل «انفتاح سياسي ووطني سوري».

قبل هذا الاعتناق للتعددية الحزبية، كانت جماعة الإخوان تريد أن تفرض نفسها بديلاً للنظام القائم الموصوف بـ «الملحد» و«المارق»، ومستندة بصورة رئيسية إلى فتوى لابن تيمية تعود إلى القرن الرابع عشر وتدعو إلى الجهاد ضد الدروز والعلويين[326]. ومما جاء فيها: «هؤلاء القوم المسمّون بالنصيرية هم وسائر أصناف القرامطة الباطنية أشدّ كفراً من اليهود والنصارى؛ بل ومن كثير من المشركين وضررهم على أمة محمد صلى الله عليه وسلم أعظم من ضرر الكفار المحاربين مثل كفار التتار والفرنج وغيرهم.(...) ولا ريب أن جهاد هؤلاء وإقامة الحدود عليهم من أعظم الطاعات وأكبر الواجبات وهو أفضل من جهاد من لا يقاتل المسلمين من المشركين وأهل الكتاب؛ فإن جهاد هؤلاء من جنس جهاد المرتدين والصديق وسائر الصحابة بدأوا بجهاد المرتدين قبل جهاد الكفار من أهل الكتاب».

في سنة 2006، أصدر الإخوان «برنامجاً سياسياً لأجل سوريا الغد» وهو برنامج جديد يبتعد كثيراً عن مفهومهم الكامل إن لم نقل الشمولي للمجتمع وللحكم السياسي. يدعو هذا البرناج إلى إقامة «جمهورية إسلامية عصرية» مبنية على الشريعة، ويتبنى دولة ديمقراطية تعددية «لا تيوقراطية ولا علمانية» لها برلمان (مجلس شورى) تمثيلي ومخول إقالة رئيس الجمهورية. وترتكز هذه الدولة الإسلامية، حسب الإخوان، على أولية القانون والمؤسسات العامة، وتضمن حقوق النساء وحقوق الأقليات العرقية والثقافية والدينية.

بعد أن حلّ الضعف والانقسام بجماعة الإخوان، لكن مع احتفاظها بقاعدة اجتماعية هامة، فقد أمست تعلل النفس بالوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات. من هذا المنظور انضمت، سنة 2006، إلى «جبهة الإنقاذ الوطنية»

---

(326) هذه مسألة تفسير أيضاً... تطور فكر ابن تيمية بعد مرور قرن على الغزو المغولي وزوال الامبراطورية العباسية سنة 1258 في أعقاب تدمير بغداد. يشدد الفقهاء المتبصرون ومنهم المفتي الأكبر على أنه ينبغي وضع هذه الفتوى في إطارها التاريخي: إطار الانحطاط الكبير للحضارة الإسلامية التي سطعت من إسبانيا وصولاً إلى الهند.

التي أسسها نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام، الذي انشق عن النظام في كانون الأول/ديسمبر سنة 2005 ويعيش الآن منفياً في باريس.

في رأي المحلل السياسي أكرم البني المفارقة هي أن «التيارات الدينية تستمد قوتها، من استبدادية النظام»[327]، ويضيف قائلاً «إن كوابح الانفتاح السياسي التي أقيمت من أجل لجم صعود الإسلاموية لا تؤدي إلى غير تشجيعها، خصوصاً بين الشباب الميالين إلى رفض طبيعي وعفوي للسلطة. وفي غياب الأحزاب السياسية، يتوجه هؤلاء الشباب إلى المساجد، حيث يوجد المنبر الوحيد الذي يمكنهم من التعبير عن آرائهم». إنه واقعي ومتفائل، ويرى أن «تركيب المجتمع السوري المتعدد الطوائف، المؤلف من أكثرية سنية وأقليات هامة شيعية، وإسماعيلية، وعلوية، ومسيحية، ودرزية، وكذلك توزع هذه الأقليات جغرافياً، تحول دون قيام هيمنة إسلام سني جذري». ومما يزيد من حصافة هذه الملاحظة أن الأكثرية السنية بعيدة عن أن تتبنى القِيم الإسلاموية وأن تجد نفسها في الحركة الاجتماعية التي تبعثها هذه القيم.

لكن البني يضيف: «إن دمقرطة البلد وحدها قادرة على معالجة الاختلال الحاصل الآن. ومعها ومع الانفتاح الديمقراطي للبلد سيضعف التوجه الإسلامي». إن القانون حول التعدد الحزبي، الذي وعد به الرئيس بشار الأسد، يحظر كل تشكيل ذي طابع طائفي أو عنصري، لأنه أراد أن يصون البعد العلماني والمتعدد الطوائف للبلاد. وفي هذه الظروف يكون من العسير على الإخوان المسلمين أن يفرضوا حضورهم في الحياة العامة الرسمية.

«إنها تربيعة الدائرة» كما يستخلص البني، وهي معادلة يفضل المفتي الأكبر أن يطرحها بشكل آخر: «لا أعتقد بوجود خلاف، بالمعنى الدقيق للكلمة، بين الدين والعلمانية. فالعلمانية تدعو إلى الفصل بين الأديان والدولة وليس بين الدين والأفراد. نحن نرى أن العلمانية حالة ذهنية تحث على قراءة النصوص

---

(327) طلال الأطرش، «التيارات الإسلاموية في سوريا: بين الخرافة والواقع». ليبدو ماغازين في 7 نيسان/أبريل 2006.

بمعناها العميق وتشجّع انبعاث الأمة عن طريق المعرفة. فالعلمانية من هذا المنظور لا تتناقض البتة مع الدين، هذا الذي يقيم ارتباطاً عضوياً بين العلم والحياة (...). العلمانية السياسية تعني أن الدولة لا تمارس أية سلطة دينية وأن الديانات لا تمارس حكماً سياسياً. معنى هذا، في آخر المطاف، أن العلمانية تجمع المواطنين في إطار دولة واحدة، على أساس مفهوم المواطن. وهكذا فإن الدولة تصون الديانات عن الانحرافات الطائفية والانغلاقية، إلى جانب صونها لحرية المعتقد والفكر».

غير أنه يعترف بأن مفهوم العلمانية السورية «الشرقي» هذا يختلف كثيراً عن مفهومها الفرنسي، الذي هو وليد تاريخها الخاص بها. «الشريعة تفرض نفسها في تدبير الشؤون المدنية. ومسألة حقوق الإرث وأحكامه هي الأكثر تبياناً في هذا المجال. وكذلك الأمر في مسألة الزواج. فإذا كان القانون السوري يعترف بالزواج لمجرد تسجيله في سجل الأحوال الشخصية، فإنه لا يعترف، مع ذلك، بأي زواج بين مسلمة ومسيحي. وهكذا، فهناك حالات عقد فيها أشخاص مثل هذا الزواج، فتعرضوا، فوق ذلك، لرؤية أولادهم محرومين من الحقوق المدنية لاعتبارهم غير شرعيين. ذلك أنه مهما كانت علمانية توجهات دولة ما، فهي لن تستطيع أن تخالف تعاليم الإسلام الأساسية كالتي تعتبر الاتحاد بين مسلم ومسيحية مقبولاً، بينما العكس غير مقبول»[328].

إن نظرة المفتي هذه إلى الشؤون الشخصية تتعارض بصورة جوهرية مع الحوار، والتسامح، والعلمانية، وروح الانفتاح، التي يدعو لها. وهي تنبثق من أيديولوجيا تبارك اعتناق الإسلام وتدين الردة بقساوة. يكتشف عدة راصدين في هذا نزوعاً إلى ابتلاع الإسلام السني، بطريقة سلمية وتدرجية، للطوائف غير السنية. وهكذا فإن المفتي يدعو الأقليات السورية، وخصوصاً الدروز، إلى الاتحاد الإسلامي، الذي يشكّ بعضهم بوجود محاولة استيعاب ديني من خلاله. وحيال الحركات النسائية المناضلة من أجل الاعتراف بالزواج المدني وبالحقوق

---

(328) بارا ميكائيل، «سوريا في خمسين كلمة سحرية»، المرجع المشار إليه سابقاً.

المدنية للأولاد المتحدرين من هذا الزواج، فإن موقف المفتي ليس مؤاتياً للتغيير.

وفيما يعترف الشيخ أحمد حسون بهذه الصعوبات بوصفها «حالات تاريخية يمكن إصلاحها»، فإنه يؤثر التشديد على التراث الثقافي المشترك الذي يقرب بين شرق المتوسط وغربه، قائلاً: «يجب أن نتخاطب! الحوار بين أتباع الديانات السماوية موصى به في القرآن. فهو ضرورة وجودية راعاها النبي. نحن جميعاً نؤمن بإله واحد، ولذا كان لزاماً علينا أن نتفاهم... خير حوار هو ذاك الذي يُعلي شأن الكائن الإنساني وكرامته. وهذا المطلب يخترق المتوسط بالتأكيد. إن البلدان التي تؤلف الاتحاد الأوروبي اليوم كانت بين تلك التي حظيت قبل غيرها بالإفادة من أنوار المسيحية التي جاءت من سوريا وغيرها. إن انضمام بلادنا إلى الاتحاد من أجل المتوسط يستحضر رابطة النسب هذه. المطلوب الآن جعل هذه الرابطة تثمر عملياً من خلال وجوهها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن واجبنا نحن أن نجعلها تثمر...».

التعددية الدينية على محك الديمقراطية

يعود تاريخ آخر إحصاء للطوائف الدينية إلى سنة 1962. وبحسب التقديرات الحالية، يتألف سكان سوريا من العرب بنسبة 84% والأكراد بنسبة 12%، ومن أقليات أرمنية، وسريانية، وأشورية، وشركسية، وتركمانية. يمثل المسلمون حوالى 90% من السكان ويتوزعون بين طوائف مختلفة (السنة 70%، العلويون 12%، الدروز 3%، الشيعة 2%، الإسماعيليون 1%). أما المسيحيون فيمثلون حوالى 9% ويبلغ تعدادهم حوالى مليوني شخص.

العلمانية التي ينادي بها النظام تبقى حالة استثنائية[329]، في المنطقة،

---

(329) بعد أن فقدت الدولة العراقية طابعها العلماني الذي كان لها في ظل نظام صدام حسين، أمست سوريا الدولة العربية الوحيدة التي تنادي جهاراً بالعلمانية، هذه التي تتراجع بوضوح في الأراضي الفلسطينية أيضاً.

خصوصاً بالمقارنة مع الطابع الديني الذي تتبناه إسرائيل. توصف العلمانية بأنها الوسيلة الوحيدة لتدارك انتشار التوترات الدينية. وكما قال المفتي الأكبر، فإن هذا المفهوم ليس معمولاً به في جميع قطاعات الحياة العامة. فالدستور يتضمن مادة تنص على أن رئيس الدولة يجب أن يكون مسلماً. حاول الرئيس حافظ الأسد، سنة 1973، أن يلغي هذه المادة، لكنه اضطر إلى التراجع تحت تأثير الضغط الشعبي.

يشرح المفتي قائلاً: «إن سوريا، التي هي مهد القومية العربية، هي جزء غير قابل للفصل من العالم العربي ـ الإسلامي، والإسلام يبقى، بالتأكيد، أساسها الاناسي الرئيسي، إلا أنه لا يشكل عامل تمييز. فالسوريون، على اختلاف طوائفهم يعيشون معاً ويتبادلون الاحترام. الزواجات المختلطة متواترة وإن كانت غير متزايدة. المجتمع السوري ينتظم حول فكرة المواطنة وليس انطلاقاً من الانتماء الديني أو القبلي. والسوريون المنتمون إلى كل الطوائف يحيون بصورة متبادلة أعيادهم الدينية. هكذا عشنا دائماً وهكذا نريد الاستمرار في العيش».

على نقيض عدة بلدان عربية تساندها الولايات المتحدة وتصفها بـ «المعتدلة»، فإن سوريا تثابر على ضمان الحريات الدينية. ففي مصر مثلاً، نرى أن الأقلية القبطية البالغ تعدادها ما بين 6 إلى10 ملايين نسمة، لا يحق لها أن ترمم كنائس ولا أن تبني كنائس جديدة. وهي بانتظام عرضة لمذابح تبقى من دون عقاب. وفي العربية السعودية، يستمر النظام الوهابي، الحليف التاريخي لكبريات شركات النفط الأميركية، في منع كل ديانة غير الإسلام، ومنع إقامة دور عبادة غير إسلامية، ومنع كل خروج من الدين. وتناول الكحول محظور بكل دقة كما أن سائر المخالفات للواجبات الدينية يعاقب عليها بالإعدام. ارتداء الحجاب مفروض على النساء، هناك، ولا وجود للنساء في مجلس الشورى وهن محرومات من بعض الحقوق الأولية كقيادة سيارة أو الخروج من المنزل بمفردهن. والحال على هذه الشاكلة بدرجات متفاوتة في سائر ممالك النفط الخليجية.

وإذا ما تراجع النظام لسبب أو لآخر في هذا الحقل، فلا يسع المرء أن يرى كيف ستتمكن سوريا من اتقاء الاستقطابات العرقية ـ الدينية المماثلة لتلك التي تسمم اليوم حياة العراقيين اليومية. وهكذا فإن السوريين المسيحيين والدروز يتمتعون باستقلال واسع في حقل الأحوال الشخصية، والممارسات الاجتماعية والثقافية. على أن فكرة «التمييز الإيجابي» غير معروفة هنا وقاعدة المحاصصة غير معمول بها. لكن على الصعيد العملي، فإن الدولة السورية، التي يهيمن فيها العلويون بشكل واسع منذ وصول حافظ الأسد إلى الحكم، تسعى جهدها منذ الآن لإيجاد نوع من التوازن الطائفي في البرلمان، والوزارات، والإدارة بوجه عام.

إن الطائفة العلوية، البالغ تعدادها حوالى 2,6 مليون نفس، تمثل 12% من السكان. إنهم في الأصل من سكان جبال الساحل السوري، ويعيشون مع السنة والمسيحيين في منطقتي اللاذقية وطرطوس الساحليتين، كما في مدينتي حمص وحماه. ومع دخول سوريا عصر الحداثة، في بداية السبعينيات، حمل النزوح الريفي حوالى 300,000 شخص منهم إلى دمشق، المركز العصبي للحكم الجديد.

على غرار الدروز، نبذ العلويون مفهوم الدولة الطائفية الذي خلقته حقبة الانتداب حين جزأت الأرض السورية سنة 1919[330]. إن الانتفاضة المسلحة التي قادها الشيخ صالح العلي في تلك السنة هي شاهد على تمسكهم بالهوية العربية. وإذا كان خلق لبنان الكبير ودولة العلويين قد عزل دمشق وحلب عن ساحلهما البحري في بداية العشرينيات، فإن استعادة الوحدة الوطنية تحققت بانضمام هذه المنطقة الساحلية ابتداءً من سنة 1946. إن هذا الباب المفتوح على المتوسط والبالغ طوله 180 كيلومتراً، يشكل اليوم إحدى رئتي الاقتصاد الوطني.

(330) هنري ديوابي، «لبنان وسوريا: الانتداب، 1919ـ1940»، باريس، بيران، 2010.

إن انضمام الجبل العلوي إلى الدولة الوطنية قد أفاد هذه الطائفة الريفية أيضاً. فالعلويون، الذين كانوا تاريخياً معزولين ومهمشين، كانوا يعيشون تحت رحمة إقطاعيي المناطق الداخلية كحمص وحماه. وعلى غرار أكثرية الشبان ذات الأصل الفلاحي، فإن الجيل الجديد انخرط بشكل واسع في صفوف الجيش، الذي ينظر إليه كمصدر اجتماعي بامتياز. كما أن انتساب العلويين بكثافة إلى حزب البعث وانتقال الحكم إلى الجنرال حافظ الأسد، قد سهلا فكّ عزلة المناطق الريفية. فعين الرجل القوي الجديد رجالاً من طائفته في المراكز الحساسة في الجيش وفي أجهزة الاستخبارات، التي هي العمود الفقري الحقيقي للنظام. ولأول مرة في تاريخ البلاد، أمست المناطق الريفية المهملة تقليدياً من جانب العثمانيين والحكومات المتعاقبة، تحظى بخطة حقيقية للتنظيم والتنمية

على نقيض الأفكار الموروثة، لا يمثل العلويون فرعاً «جذرياً» للشيعة. فإن هويتهم، المستوحاة من الصوفية، تستوعب الفلسفة الإغريقية ـ الهندية القديمة والتقليد المسيحي. وقد جعلت هذه الخاصية التوفيقية منهم أنصاراً للتشكيلات القومية والعلمانية التي نمت قبل الاستقلال. وأحياناً ترى الأقليات الأخرى في العلويين ضمانة لحقوقها وسلامتها، خصوصاً في ظل نمو الأحزاب الدينية والطائفية والأصولية بشكل خاص، ما أدى إلى تقلّص المجتمعات المسيحية في كل بلدان المنطقة. هذه مثلاً حال قسم من المسيحيين والدروز، الذين كانوا ضحايا قمع دموي في ظل حكم الشيشكلي العسكري بين سنتي 1953 و1954[331].

إذا كانت أجهزة الدولة لا تزال تتسم حتى اليوم بغلبة علوية قوية، «فذلك بسبب قواعد، باتت تقليدية، أقامها حافظ الأسد»، كما يقول سوسيولوجي

(331) شهدت الطائفة الدرزية اضمحلال مكانتها في زمن عبد الناصر، بين 1958 و1961، إبان الاتحاد مع مصر.

حلبي. وقد أدرك الرئيس السوري ضرورة توسيع قاعدته الاجتماعية، فأشرك في مسيرة الدولة شخصيات سنية ومسيحية ودرزية من دون أن ينسى نسج روابط متينة مع البورجوازية الحضرية والتجارية. وعليه، وكما هي الحال عموماً، لا يمكن تعريف النظام بأنه علوي حصرياً. وبين وجوه المعارضة، على كل حال، عدة شخصيات علوية من أمثال الكاتب نبيل سليمان، والناشط في حقل حقوق الإنسان أكثم نعيسة، أو المدير السابق لكلية الاقتصاد في دمشق عارف دليلة.

أكيد أن تمثيل كوادر ومسؤولي الطائفة مبالغ فيه، خصوصاً في القوات المسلحة، وأجهزة الاستخبارات، والوظائف العامة، لكن هذا الشذوذ يستجيب أيضاً للتعاطف بين أبناء المنطقة الواحدة، وربما لنزعة مناطقية، تطبع مجمل الممارسات الاجتماعية والسياسية. لقد كان لهذه الخصوصية دائماً تأثير قوي في سلوك السوريين الاجتماعي ـ السياسي، وبصورة خاصة في تركيب الأحزاب والانتساب إليها.

وحتى وصول حزب البعث إلى الحكم سنة 1963، لم يكن أي من الأحزاب السياسية ـ الحزب الوطني، حزب الشعب ـ في منأى عن هذه القاعدة. فقد مثل الأول البورجوازية الدمشقية، وكان معظم قادته من أبناء العاصمة، كشكري القوتلي، الذي شغل منصب رئيس للجمهورية مرتين، وصبري العسلي الذي كان وزيراً عدة مرّات وترأس عدة مرات حكومات كان معظم أعضائها دمشقيين. وتألف حزب الشعب انطلاقاً من البورجوازية التجارية في حمص وحلب، وانتخب من بين أعضائه رؤساء للجمهورية وللبرلمان، ورؤساء حكومة معظم أعضائها من حلب وحمص. إن هذه الغلبة لحكم حضري يتميز بالتناوب بين النخبة الدمشقية والنخبة الحلبية قد أدّى إلى تهميش سكان الأرياف الذين يشكلون مع ذلك أكثرية سكان البلاد. لهذا الشذوذ إذن تاريخ. فيعتبر السوسيولوجي الحلبي «أن البعد المناطقي الذي يطبع قسماً كبيراً من التصرفات السياسية السورية، هو نتيجة مجموعة من التصرفات التي يمكن تصحيحها».

يحب بشار الأسد أن يقول: «إذا هاجم أحدهم بالكلام ملكة إنكلترا بمكبر الصوت في هايد بارك، فلا يحصل شيء. أما إذا انتقد أحد هنا المسيحيين، فقد يتسبب باندلاع حرب أهلية». هذه طريقته في شرح أن الحفاظ على الوضع القائم بالبحث الدائم عن توازنات غير أكيدة لا يشكل مشروع مستقبل لجيل الشباب. وهذه طريقته أيضاً للقول إن مستقبل العلمانية السورية والتعايش بين الأديان، التي هي ضمانة له ليس مضموناً تماماً. فإنه في غياب مجتمع مدني قادر أن يقضي على صعود الإسلاموية، وغياب دولة قانون ناجزة، تبقى المؤسسات السورية هزيلة.

ذلك أن ممارسة الحكم بصورة استبدادية تضعف البنيان العلماني والمتعدد الطوائف. وهي تشجع على التقوقعات الدينية والانتماءات غير الوحدويّة، كما يبين صعود الإخوان المسلمين خلال ثمانينيات القرن المنصرم وكما تبين الإسلاموية الاجتماعية اليوم. لكن كل تغيير فظ يحمل خطر زعزعة البنيان وتعبيد الطريق أمام التدخلات الإقليمية والدولية. يقول لنا أحد المقربين من الرئيس السوري «لن يكون بشار غورباتشوفاً شرقياً؛ إنه يريد السير في إصلاحاته على إيقاعه هو، على الإيقاع الذي يراه متكيفاً مع أوضاع البلد ومع الضغوط التي تثقل كاهل المنطقة».

في 2 تموز/يوليو 2009، شارك الرئيس السوري مصحوباً بزوجته في احتفالية أقامتها الأمانة السورية للتنمية لأجل إطلاق مرصد مسار، الذي هو أحد المشاريع الأربعة للمنظمة وقوامه التشجيع «وسط الشبيبة السورية، على فهم وتقييم أكثر عمقاً لعالمهم، وتزويدهم، كأفراد، بوسائل بناء مستقبلهم بنشاط وإيجابية». وقد حفرت رسالة ضيفي الشرف في الحجر: «فلنسر نحو المستقبل بدلاً من انتظاره». إن هذه المؤسسة القوية (Government Operated-Non Governmental Organization(«GO-NGO»)[332] التي أنشئت سنة 2007 من

(332) هذه التسمية تشير إلى الجمعيات التي تريد أن تكون منظمات غير حكومية بينما أنها أنشئت من قبل الحكومة أو هيئة قريبة من الحكومة.

جانب زوجة الرئيس، تجسد المشروع المجتمعي الجديد لبشار الأسد، المرتكز على مبادئ «التنمية» و«المسؤولية» و«الشراكة». يمكن أن نقرأ في موقع الجمعية على الإنترنت بمثابة تقديم: الأمانة السورية للتنمية هي في طليعة حقل المنظمات غير الحكومية الصاعد في سوريا، وذلك في ظل وضع تواصل فيه البلاد بنشاط برنامجها السياسي لصالح التغيير. نحن نضع قواعد، ونشجع التنمية المهنية وقيام تعاون فعّال بين المنظمات غير الحكومية، والحكومة والقطاع الخاص»[333].

كان يمكن للمشروع الإصلاحي الذي أعلنه بشار الأسد والسيدة الأولى كان يمكن أن يزيل جمود الوضع الحالي لو أنه دخل حيّز التطبيق. الرئيس ذاته يعتبر أن الطريق إلى «تحديث» الممارسات السياسية لا تزال طويلة، ويقول: «ومع أن الإجراءات المتخذة لأجل إصلاح الحياة السياسية جديرة بالاعتبار، فهي لا تزال أدنى بكثير مما نصبو إليه، إذ إن ضغوطاً وتحولات قد عرقلت تطبيقها بالكامل»[334]، كما جاء في عرض حصيلة ولايته الأولى.

وأعاد التذكير بالأخطار التي هددت البلاد في أعقاب غزو العراق. «وسط الفوضى التي أحدثتها دول أجنبية في منطقتنا، كانت الأولوية المطلقة عندنا هي ضمان استقرار البلاد والحفاظ على سلامة مواطنينا، وهما ركيزتا السيادة الوطنية، والشرط الذي بدونه لا كرامة ولا ازدهار ولا تقدم». غير أنه، إدراكاً منه لعدم إمكان تبرير غياب الإصلاح بالضغوط الخارجية إلى ما لا نهاية، فقد جدد عزمه على إقامة «ديمقراطية سورية أصيلة» تأخذ تاريخ البلاد وخصائصها في الاعتبار.

إن هذا التوجه الذي يصاحبه تدني الموارد العامة يتبدى في استعانة

(333) لورا رويز دو إلفيرا، «دولة بشار الأسد السورية على محك المنظمات غير الحكومية». مغرب ـ مشرق، العدد 203 معهد شوازول، ربيع 2010.

(334) بشار الأسد، من خطاب في البرلمان بمناسبة بداية ولايته الثانية، بتاريخ 17 تموز/يوليو 2007.

السلطات العامة المتزايدة بفاعلين غير دولتيين. «إن عملية إعادة تعريف النشاط العام ـ المبنية على المشاركة والمسؤولية ـ قد بثت الحيوية من جديد في مجتمع مدني مصطفى، مدعوم ومراقب من جانب السلطات العامة. إن حالة التفاعل والتفاوض غير المسبوقة بين السلطات السورية والمنظمات غير الحكومية كان لها تأثير مزدوج في الحقل التشاركي: تكاثر سريع في عدد المشاركات المسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل منذ سنة 2004 من جهة، وتجدد الفاعلين والمشاريع الجاري تنفيذها من جهة أخرى»[335].

من هذا المنظور «فإن مثل هذه العملية يستلزم بالضرورة إعداداً قوياً وظروفاً مؤاتية» كما يشرح الرئيس. وهو يعد، في هذا المجال، بأنه، في ولايته الثانية، سيُنشئ مجلس شورى، بغية إعطاء مزيد من الأهمية إلى «السلطة التشريعية، وتوسيع نطاق صلاحياتها التي عليها يتوقف اتخاذ القرارات». وأعلن أيضاً فتح ورشة اللامركزية الإدارية بغية زيادة صلاحيات الهيئات المحلية، خصوصاً على مستوى البلديات.

إن هذا التطور، على بطئه واحتراسه، يبتعد صراحة عن استبدادية العقود الأربعة الأخيرة. وإن إعلان دمشق[336]، الذي دعا إلى تطوير تدرجي وسلمي لأجهزة الدولة، لم يقل غير هذا. فكل لبرلة ستتوقف على تطور البلاد اقتصادياً، لكن وخصوصاً، على الوضع السياسي الإقليمي. يؤكد المفتي الأكبر أن «انسحاباً أميركياً من العراق ستكون له نتائج إيجابية للغاية على المنطقة بكاملها. ومن شأن هذا التغيير أن يشجع تطور الوضع الداخلي إيجابياً في سوريا وفي بلدان أخرى».

فضلاً عن الملف العراقي، «إن إيقاع الإصلاحات السياسية في سوريا سيتوقف أيضاً على المسار الذي سيتخذه النزاع العربي ـ الإسرائيلي. فإن حالة

(335) لورا رويز دو إلفيرا، المرجع المذكور آنفاً.

(336) انظر الفصل 4 من هذا الكتاب: «التركة الملغومة».

الحرب والأخطار الخارجية هي بداهة عوائق جدية في طريق تطور البلاد بصورة طبيعية. ومن دون أن نتهرب من مسؤولياتنا نحن ونعزو كل الأخطاء إلى غيرنا، فإننا سنستمر في الحذر من التدخلات الأجنبية التي تزرع دوماً الاضطراب والخراب»؛ هذا ما يردّده باستمرار الشيخ أحمد حسون.

ويختم كلامه قبل رحيلنا قائلاً: «ليحفظكم الله، وليسدد العقل والمعرفة خطاكم، وحين تعودون إلى أوروبا أطلبوا أن يسمحوا لنا بأن نكون أنفسنا فقط».

15

فكرة ما عن سوريا...

«إن السيادة تبقى اليوم، ضد مشاريع الهيمنة الداخلية والخارجية، الوسيلة الوحيدة المعروفة للمساواة على صعيد القانون بين دول غير متساوية في كل ما عداه. يتساءل المرء كيف يمكن اليوم أن يتجاهل هذا المبدأ أولئك الذين يعتبرون الديمقراطية توأماً «للدولة القانون»، والحرية توأماً للحرص على المساواة بين البشر. وما عساها تكون قيمة وديمومة القانون والحرية اللذين يظن الناس أنهم قادرون على الاحتفاظ بهما كأفراد حين يخسرونهما كشعوب، وحين يفقدون السيادة، أي أن يكونوا ملكاً لأنفسهم؟».

فيليب دو سان روبير
حزيران/يونيو 40 أو مفارقات الشرف

إن إصلاح النظام السياسي والاقتصادي يفرض نفسه اليوم على الرئيس السوري بوصفه ضرورة استراتيجية، على غرار ما كان السلام قد بات الأولوية التاريخية عند حافظ الأسد. الانفتاح أمر حاصل بالتأكيد، وإن يكن على إيقاع بطيء وتحت السيطرة.

لم يعد تعيين الوزراء وكبار المسؤولين المدنيين بعد الآن خاضعاً لانتمائهم إلى حزب البعث؛ وإنما يجري انتقاؤهم حسب كفاءاتهم وخبرتهم المكتسبة أحياناً في المنظمات الاقتصادية الدولية. هذه مثلاً حال نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري، أحد كبار المشرفين على اللبرلة الجارية. وقد انفصل الرئيس الجديد أيضاً عن حراس الهيكل الذين يمثلون جيل البعث السابق الذي خدم والده.

وكانت تنحية نائب الرئيس الطموح عبد الحليم خدام أحد القرارات الأولى اللافتة للنظر. والأمر كذلك بالنسبة إلى علي دوبا، الرئيس التاريخي لأجهزة الاستخبارات العسكرية الشديدة البأس، الذي هُمش تدريجياً. ولقي المصير إياه الجنرال محمد الخولي، الذي كان يرأس أجهزة أمن سلاح الجو ثم قائد القوات الجوية، الذي أحيل على التقاعد «لبلوغه السن القانونية». كما أن الجنرال حكمت الشهابي، رئيس هيئة أركان القوات المسلحة، لم يمدد تعيينه في هذا المركز لبلوغه السن القانونية. كانت هذه القرارات جزءاً من تركة حافظ الأسد الذي كان قبل رحيله قد أعطى وريثه الشاب توصيات واضحة جداً.

القرار الأكثر مشهدية كان بلا شك تنحية الجنرال علي حيدر، رئيس القوات الخاصة في الجيش. فقد أخذ بشار الأسد حينذاك يفرض أسلوبه الخاص ورجاله في المراكز الحساسة في الجيش وأجهزة الاستخبارات. فأحاط نفسه بطاقم جديد يضم شقيقه ماهر الذي عُيِّن قائداً للحرس الجمهوري، الذي هو وحدة نخبوية في الجيش مكلفة بحماية القصر الجمهوري. وعيَّن أيضاً صهره آصف شوكت على رأس جهاز الاستخبارات العسكرية.

وأخذ الرئيس على عاتقه محاولة تحديث النظام. ففرض اسمه شيئاً فشيئاً، ومشروعاً للبلاد يذهب إلى ما هو أبعد كثيراً من مجرد الاستمرار. فعمل بشار على ترقية جيل جديد من الكوادر إلى لجنة الحزب المركزية فيما كان يطمئن السلطة العسكرية حول دورها المركزي كحارسة للمؤسسات ولسلامة البلاد واستقرارها. وفي 4 حزيران/يونيو 2009، عُيِّن الجنرال داود راجحة، المسيحي، رئيساً لهيئة أركان الجيش السوري.

وبناءً على اعتبارات مغايرة تماماً لتلك التي أملت تنحية خدام وحيدر، لم يمدد لوزير الدفاع السابق مصطفى طلاس، رفيق درب حافظ الأسد، ولا للجنرال بهجت سليمان رئيس الشعبة الشهيرة رقم 251 في أجهزة الاستخبارات العامة (المتخصصة بالتنصت على خطوط الهاتف). لقد جرت هذه الإحالة على التقاعد بموافقة المعنيين، اللذين يبقيان مع ذلك ضمن حلقة أخلص المستشارين، إذ إن الاهتمام كان يتركز على محاولة تحديث وإعادة جمع الأجهزة وتوظيف جيل جديد من الضباط.

وانطلاقاً من جهاز الاستخبارات العامة، الذي هو عصب النظام، باشر بشار الإصلاحات التي يراها ضرورية. وتوخياً منه لإظهار نبذه للاعتبارات الفئوية والعائلية، فقد عيَّن على رأس هذا الجهاز جنرالاً سنياً في سلاح الجو، هذا السلاح الذي يعتبر الأكثر تقدماً في القوات المسلحة السورية في القوات المسلحة السورية. إن اختيار علي المملوك لهذا المركز له قيمة رمزية. فهذا الضابط البالغ من العمر ستين سنة، الخبير في شؤون الاستخبارات، يحوز معرفة تامة للبلاد، وللمحيط الإقليمي، ولأجهزة الدولة. وبما أنه على علاقة جيدة جداً مع نظيره الفرنسي برنار سكواريني، رئيس المديرية الجديدة للاستخبارات الداخلية (DCRI)، فإنه سيستلهم الإصلاح الفرنسي لكي يقيم تنسيقاً وتعاوناً بين مختلف الأجهزة الأمنية السورية.

لقد كان حافظ الأسد دائماً يضع مختلف الأجهزة الأمنية في حالة تنافس دائم، معتبراً أن التسلسل العامودي يشكل الضمان الحقيقي للولاء والفاعلية. فكانت مختلف أجهزة استخبارات الجيش البري، وسلاح الجو، والاستخبارات العامة، أي نحو خمس عشرة بنية استخبارية، تتبادل الرقابة في ما بينها. إن هذه الحرب «الممأسسة» بين الأجهزة كانت تعيد إنتاج النظام مدى أربعين سنة. غير أن هذه الإدارة المتواصلة للمنافسات الداخلية نقلت عدواها تدريجياً إلى مجمل حقول النشاط، وآل بها الأمر إلى إضعاف النظام بكامله في السنوات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة.

مهمة الجنرال المملوك، انطلاقاً من هذه الورشة، تقوم على تفعيل إصلاح شامل للدولة يُراد له أن يفضي، بعد حين، إلى خلق إدارات عامة عصرية. يشرح مسؤول سابق في أجهزة الاستخبارات الفرنسية(337) قائلاً: «إن من شأن روحية هذا الإصلاح العصري الذي يفضل الكفاءة على آليات الانتقاء القديمة، والذي يتناول مجمل الأجهزة الأمنية أولاً، أن يلهم، على المدى المتوسط، إصلاح سائر أجهزة الإدارات العامة». إن خلق قطب عصري للاستخبارات العامة، له قيمة رمزية، وكان يُراد له أن يكون الخيط الأحمر الذي يجب أن يصل، عن طريق التغلغل، إلى كل فروع النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، بما في ذلك قطاع الأعمال. وحول هذه النقطة المحددة، أعطيت الأولوية لصعود قدرة مؤسسات احترافية على حساب القلة المثرية العلوية القديمة.

إن فكرة إمكان أن تتطور مؤسسات من دون أن تدفع خوات هي فكرة جديدة في سوريا. المقصود هنا هو نبذ النموذج المصري المتمثل بمجتمع ثنائي: الأغنياء الذين يعيشون من الاستيراد والتصدير، من جهة، والفقراء الذين يزدادون فقراً على الدوام، والذين يعانون من الارتفاع المتواصل في أسعار المنتجات الضرورية للبقاء. إن مجمل الخطة يبدو إذن بنظر بشار الأسد كإصلاح شامل للدولة، ينتقل من مستوى إلى آخر: ينطلق من الحيز الأمني حتى يبلغ الاقتصاد، قبل أن يعود تدريجياً إلى السياسة، متناولاً المسائل المؤسساتية، والمجتمع المدني والحريات السياسية.

ويشرح محدثنا، العارف بشؤون البلد، قائلاً: «حسب تفكير الرئيس، يجب أن تمشي هذه السيرورة على ساقين: الإصلاحات الداخلية، والانفتاح الدولي. هذا الأخير يمر برعاية إقليمية (قطر وتركيا) كما بتطبيع مع العربية السعودية والولايات المتحدة. وعلى الهامش، لكن من دون أن يشكل ذلك أولية، ينبغي

(337) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 4 أيار/مايو 2010.

لسوريا أن تجد لها نقاط ارتكاز قوية في أوروبا وخاصة في فرنسا. أخيراً، إن سوريا تسعى جاهدة إلى تنمية شراكات مع كل من البرازيل وروسيا والهند والصين (BRIC)، فارضة نفسها كبلد صاعد. عندما نتكلم عن دورها المحوري، يجب أن يفهم هذا بمعنى الممر الإلزامي بين العربية السعودية وإيران، بين العالمين السني والشيعي».

الاستمرارية الأقل تغيراً للنظام هي تلك المتصلة بالعلاقة مع إسرائيل. يضيف ضابط الاستخبارات السابق قائلاً: «ليس في وسع بشار أن يلتزم بخيارات استراتيجية نهائية أياً تكن. دمشق تسعى جهدها كي لا تثير نزاعاً مفتوحاً مع جارتها وتتحاشى في الوقت ذاته أن تفتح مفاوضات جوهرية، وتسعى إلى الإبقاء على الوضع القائم أي «لا حرب/لا سلام». هذا الموقف يضمن إعادة إنتاج الريع الدبلوماسي الرئيسي للبلاد الذي يجعل منها المحور الذي تكلمنا عنه. يقوم هذا الريع على إجادة التصرف بقدرات الإيذاء، التي من شأنها أن تتلاشى في إطار حل إقليمي شامل يأتي نتيجة للتفاوض. إن سوريا، في الواقع، مستمرة في الاعتماد على المسرح الإقليمي والدولي أكثر بكثير من اعتمادها على وزنها الحقيقي. وتبقى الدبلوماسية السورية غير قابلة للتجاهل ما دامت تحافظ على قدراتها للتأثير في مسارح ثلاثة: الفلسطيني، واللبناني، والعراقي».

في آخر الأمر، إن سوريا اليوم بلد يتبنى موقعاً انتقالياً على كل المستويات: السياسي، والاقتصادي، كما في حقل العلاقات الإقليمية والدولية. وهي قادرة على ذلك لأنها عرفت أن تصون إرث البعث ونواة فلسفته السياسية الصلبة، أي الواقع القومي العربي.

ويقول محدثنا: «صحيح أن النظام سيواجه أيضاً محاولات لضرب الاستقرار، لكن التوازنات الكبيرة قد رممت بفضل التأطيرات المختلفة لدولة - أمة عرفت كيف تبقى وحدوية». وهذا ليس بالمأثرة الصغيرة في منطقة تواجه الاستقطابات العرقية - الدينية كما التَّفتت السياسي والجغرافي. إن هذه المعاينة

تتقاطع مع خلاصات كلمتنا أمام البعثة البرلمانية الفرنسية حول «موقع سوريا في الأسرة الدولية»[338].

إن هذا التقرير، الذي سجلته رئيسة الجمعية الوطنية بتاريخ 16 حزيران/يونيو 2010، ونشر[339] ثم ترك في الحال لنقد الفئران القارض، يشكل آية صغيرة في النثر البرلماني. وعنوانه الذي يتحلى بكثير من الطرافة - «أي طريق إلى دمشق؟» - ينبئ سلفاً بنوعية مضمونه. نقول من دون مبالغة في تقييم وزنه السياسي، إنه يستحق الانتباه لأنه يراكم الأقوال المبتذلة المتداولة عن سوريا المعاصرة. بل أكثر من ذلك، إذ إنه يبلغ حد الكمال في تصوير الخلفيات الأيديولوجية والعقبات المعرفية المديدة التي أبرزناها في محاولة لفهم أسباب كون هذا البلد سيئ السمعة إلى هذا الحد في فرنسا وفي البلدان الغربية.

وراء التنوع والتعدد الشكلي للشخصيات التي وجه إليها السؤال، أنجبت الماكنة المقررة خرافة جميلة. فبعد الجزء الأول الذي يعدد «علامات انفتاح لا شك فيها» من دون أن يقيّمها سياسياً، يجري النصف الثاني جردة لما يسميه «ترددات سورية». وبعد أن يعرب عن أعظم الشكوك حول تطبيع العلاقات السورية - اللبنانية، فإن التحالف مع الشيطان الكبير الإيراني هو الذي يشكل العنصر الأول في الخلاصة: «هل تأثر التحالف السوري - الإيراني بالانفتاح الدبلوماسي السوري؟».

يستند التقرير هنا، خصوصاً، إلى شعور سمير العيطه[340] الذي كان مقرباً من عبد الحليم خدام. فإنه «يعتبر أنه يجدر بالغرب أن يرى سوريا (وتركيا أيضاً) كسلسلة نقل إيجابية للحصول على تطور في المواقف الإيرانية». (الصفحة

---

(338) إليزابيت غيغو، رئيسة؛ رونو موزولييه، مقرر؛ جان - ميشال بوشرون؛ جان - جاك غييه؛ روبير لوكو؛ فرانسوا لونكل؛ جاك ميار؛ جان - مارك نيم؛ إريك راوو؛ دومينيك سوشيه؛ ميشال فوزيل؛ انظر مقدمتنا: «ثلاث عقبات معرفية».

(339) تقرير إعلامي رقم 2628: «أي طريق إلى دمشق؟». لجنة الشؤون الخارجية، وثائق إعلامية WWW- الجمعية الوطنية، فرنسا.

(340) رئيس تحرير صحيفة لوموند دبلوماتيك باللغة العربية.

88). يُسند إلى سوريا «دور الوسيط بين الغرب وطهران» (الصفحة 89)، وبمزيد من الوضوح، «نظراً إلى عدم حصول أي تقدم في الملف النووي الإيراني، بالرغم من إشارات الانفتاح التي قبلت بتقديمها الولايات المتحدة وتصلب نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد التظاهرات التي أعقبت إعادة انتخاب الرئيس أحمدي نجاد في حزيران/يونيو 2009، المطعون به، تعتبر البعثة أن الغرب لا يستطيع الاستغناء عن أي سبيل للحوار مع إيران، مهما كان غير مباشر وغير يقيني» (الصفحة 89). ويخبرنا التقرير من دون أن يوضح من أين جاءتنا فكرة «الغرب» هذه، بأن مصالح فرنسا باتت بعد الآن متماهية مع مصالح الماهية الجديدة هذه التي تقدم على أنها فاعل مكتمل الصفة في العلاقات الدولية.

الخلاصة الثانية جاءت في شكل سؤال: «هل الصلح مع إسرائيل قابل للتوقع؟» (الصفحة 90). الجواب: «عداوة ثابتة تجاه إسرائيل» (الصفحة 93). نكتشف في الصفحة ذاتها أن «كراهية السلطات السورية لإسرائيل محسوس جداً، خصوصاً بعد التدمير الإسرائيلي لموقع دير الزور» (الصفحة 93). وفيما عدا معاينة وجيهة جداً لكون السكان يكنون عداوة ما لأناس يلقون القنابل على رؤوسهم بانتظام، يأتي السقوط أكثر إدهاشاً: «السيد كريستوف بيغو يشاطر في هذا التحليل. سوريا تبدو له في الواقع خير حليف لإسرائيل في المنطقة»... (كذا؟؟). إن سفير فرنسا لدى تل أبيب هذا الذي وجّه إليه السؤال، وهو يتمتع بحماية برنار كوشنير، ليس بالتأكيد الشخص الأكثر أهلية للبت بهذه المسألة.

الخلاصة الثالثة: «أين صارت حقوق الإنسان؟ (الصفحة 101). طرح السؤال بهذه الصيغة هو جواب عليه. «حسب السيد سمير العيطه، هذا الوضع لم يتغيّر منذ سنة 2000» (الصفحة 103). يعتبر التقرير، في هذا الفصل الختامي، أن «خيرة المدافعين عن سوريا يعيرون مسألة حقوق الإنسان أهمية نسبية، بطريقة تقليدية، نظراً إلى موقع سوريا في الإطار الإقليمي» (الصفحة 106). نجد هنا مظهراً جديداً لتصنيفية ثنائية: يتحدثون عن «المدافعين» عن سوريا من دون أن يوردوا أقوالهم المضبوطة بينما هم ينقلون حرفياً ملاحظات

«الخبراء» الانتقادية، الذين هم وحدهم جديرون بالثقة على ما يبدو. أما على صعيد المنهجية، فالتقرير لا يخرج من ثنائية موالاة سوريا ومعاداتها، هذه الثنائية العزيزة على قلب الصحافة الكبيرة. ليس في هذا التقرير أية مقاربة جدلية، وأي رهان على الذكاء: «لن تعدل سوريا عن مساندة «القوى المقاومة» (حزب الله، حماس)» (الصفحة 125). لا يحاول واضعو التقرير في أية لحظة أن يعرّفوا هذه المقاومة، التي يفترض أنها ليست كاملة المشروعية لأنها وضعت بين مزدوجين.

في الأمر أكثر من مجرد ترداد للأيديولوجيا السائدة، إذ إن تراتب مواضيع الخلاصة يدل على منهج للعمل يمكن اكتشافه مسبقاً بعد حديث غير رسمي مع رئيسة البعثة[341]، المسكون بهاجس «سلاح حزب الله». إن سفر التكوين التاريخي لهذا الملف وخصائصه الجغرافية الراهنة لم تؤخذ في الاعتبار. ويدأب واضعو التقرير على تفضيل أمن إسرائيل على أمن أية دولة أخرى في المنطقة. وهذه بالتأكيد وجهة نظر يشاطرهم إياها عدد لا بأس به من البرلمانيين الفرنسيين، أياً يكن انتماؤهم السياسي! تثير وجهة النظر هذه ثلاثة أسئلة:

1) من ذا الذي قرر أن مسألة أمن إسرائيل يجب أن تحلّ محل أمن مصالح فرنسا في المنطقة؟

2) من ذا الذي قرر أن القنبلة الإيرانية أشد خطراً من القنبلة الباكستانية أو الصينية أو الإسرائيلية؟ واستطراداً، من ذا الذي قرر أنها تشكل الخطر الأكبر على السلام والاستقرار العالميين؟

3) أخيراً، من الذي قرر أنه يتوجب أن يكون هناك رد غربي على هذا التهديد؟ واستطراداً أيضاً، من ذا الذي قرر أن من واجب فرنسا أن تتماهى مع غرب يُعتبر كأنه فاعل واحد أحد في العلاقات الدولية؟

لا يتضمن التقرير أي تحليل للحالة السورية بحد ذاتها؛ لكأنما الذين وضعوه يرون في وجود دولة ـ أمة تحت هذه السماء شذوذاً غير قابل للتصور،

(341) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 18 آذار/مارس 2010.

بينما أنه يمثل بالتأكيد نقطة الارتكاز الأكثر وثوقاً للانطلاق في صنع الاستقرار في هذا الشرق المعقد، الذي يعيث فيه الانشطار والتقهقر والموت على الدوام. هذا وجه جديد للاستشراق المعاصر[342]: الدولة ـ الأمة لا تتفق مع «الذهنيات» الشرقية. وحيال تفكيك الدولة ـ الأمة العراقية، وحيال الاستحالة المستمرة لقيام دولة فلسطينية، كيف يمكن أن تكون الدولة ـ الأمة السورية موجودة، وحتى أنْ تكون نموذجاً؟ نحن مدينون للمؤرخ البريطاني برنارد لويس، الذي هو المرجع الرئيسي للمحافظين الجدد الأميركيين، بهذه المقاربة الجوهرانية. فمن هذا المنظور يجب «معالجة» الشرق على أنه جسد كبير مريض يستلزم عنايات، وحتى تدخلات إنسانية، وسياسية، وأمنية، تحت ستار تعدد الأطراف باسم الأمم المتحدة، أو الستار الأوروبي، أو ستار المنظمات غير الحكومية. المقصود على الدوام هو إعادة الشرقيين إلى «طبيعتهم» الحقيقية: تعلقهم غير القابل للانفصام بمفهوم قبلي للحياة السياسية وللحياة بكل بساطة.

وبالتلاقي مع هذه الأيديولوجيا ذات الحساسية المرضية إزاء الواقع القومي، يطلق التقرير قناعات أوروقراطية إذ يقول: «للاتحاد الأوروبي أيضاً دور يجب القيام به. فإن وزن علاقاته السياسية والاقتصادية مع الدولة العبرية يوفر له من دون شك الوسائل اللازمة للضغط من أجل السلام» (الصفحة 101). الضغط؟ «الوزن» الدبلوماسي للاتحاد الأوروبي يبقى مع الأسف نظرياً. لا يزال الناس يذكرون كيف منع إيهود أولمرت وبنيامين ناتانياهو ذاك المسكين خافيير سولانا، رئيس الدبلوماسية الأوروبية السابق، من مجرد دخول بسيط إلى الأراضي الفلسطينية، غزة والضفة الغربية. والكل يعلم، مع الأسف، أن الاتحاد الأوروبي، وهو الممول الأول للسلطة الفلسطينية، يعجز عن الاحتجاج بصورة فعالة، على الأقل عن طلب سداد كلفة البنى التحتية العامة في غزة التي يدمرها الطيران الإسرائيلي بانتظام. هذا كما أن تأخير التوقيع السوري على

(342) إدوارد سعيد، «الاستشراق ـ الشرق الذي صنعه الغرب»، باريس، لوسوي 1980.

اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[343] مرتبط من دون شك بهذا الضعف، كما بشيء من ضيق الصدر حيال ازدواجية الاتحاد الذي لا يكف عن تعزيز تعاونه الاقتصادي والتكنولوجي والجامعي والعسكري مع تل أبيب.

معروفة هي الأسباب التي تجعل الاتحاد الأوروبي عاجزاً عن الفعل من أجل السلام في الشرقين الأدنى والأوسط. لكن تبقى هناك المقاربة الثنائية التي لا تزال وجيهة اليوم. وعليه، فإن بذل كل جهد يمكن أن يوطد الدول ـ الأمم في المنطقة يبدو لنا أمراً ملحاً وناجعاً. إن سوريا واحدة من هذه الدول ويمكن أن تشكل إحدى نقاط الارتكاز في هذه الورشة الواسعة.

تواجه أرض الأمويين القديمة اليوم إذن ثلاثة تحديات كبيرة. الأول، هو تحدي الانفتاح. كتبت ماري ـ تريز أوليفر سيدي، في ختام كتابها الجميل جداً ما يلي[344]: «بعدما خرجت سوريا من الظل بفضل أحداث مأساوية، هل ستتوصل، يا ترى، إلى الخروج من المتخيل الفرنسي تحت شكل غير قبيح؟ إن انفتاحاً متزناً على الغرب، على الممارسات الليبرالية والديمقراطية، من شأنه أن يتيح لسوريا أن تحتل مكانها الخاص بها من دون أن تفقد حتماً روحها وأصالتها العربية». إن هذا التطور الضروري الذي يلتقي مع توصية هرفيه دوشاريت[345]، يحض على مواصلة التطور الاقتصادي، الممر الإلزامي لتحديث سياسي مضبوط.

التحدي الآخر هو بلا مراء الحفاظ على «علمانيتها»[346] وتحديثها. هنا أيضاً، نعود إلى النموذج المضاد المصري. فإن حكومتَيْ أنور السادات وحسني مبارك، اعتقاداً منهما بأنهما تردان على أسلمة المجتمع «من تحت»، تمسكتا

(343) كانت دول الاتحاد الأوروبي قد وافقت على إجراء هذا التوقيع في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2009، وفوجئ الجميع بطلب السلطات السورية تأجيل هذا التوقيع.

(344) ماري ـ تريز أوليفر سيدي: «لبنان وسوريا في المرآة الفرنسية (1946ـ1991)». باريس، لارماتان، 2010.

(345) انظر الفصل 13 من هذا الكتاب: «نمر صغير شرقي».

(346) انظر الفصل 14 من هذا الكتاب: «رسالة المفتي الأكبر اللاهوتية السياسية».

بتشجيع الأسلمة «من فوق». وتبين أن هذه الطريق تفضي إلى فشل ذريع، وذلك لسببين: فهي لم توقف تقدم الإخوان المسلمين، الذين يبدون اليوم البديل السياسي الوحيد في مصر، بل إنها أضعفت أجهزة الدولة بتشجيعها انتشار الطائفية: إن هذا التطور وضع البلاد إلى أجل مديد في حالة تبعية للمساعدات التي تقدمها الحكومة الأميركية لها كل سنة[347]. والأردن يجد نفسه اليوم في وضع مماثل من التبعية البنيوية. أما بلدان الخليج، فإن مستقبلها يتوقف بصورة أساسية على المواد الطاقية التي يخضع استثمارها وتكريرها ونقلها وبيعها لنظام تسيطر عليه العربية السعودية والولايات المتحدة.

التحدي الثالث الكبير الذي يواجه سوريا الجديدة يرتدي الأهمية الأساسية إياها. كان حافظ الأسد، من سنة 1991 حتى سنة 2000[348]، يعتبر دوماً أن السعي إلى توازن إقليمي مديد يمر قبل كل شيء بوساطة من الولايات المتحدة. وقد أخذ الرئيس السوري الجديد بهذه المقاربة حتى فترة قريبة جداً. فإنه بعد الجهود القصوى التي بذلها الرئيس بيل كلينتون في كامب دايفيد في تموز/يوليو سنة 2000، وبعد محاولات باراك أوباما الأخيرة غير المجدية لإيقاف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، تضاءلت الآمال ببروز «أوسلو 2». الرأي العام في البلدان العربية يعلم من زمان بعيد، ويحس في وجع لحمه، أن الشريك الأميركي لا يمكن إلا أن يكون طرفاً وحكماً في آن؛ وبالتالي، فهو يعلم أيضاً أنه يتوجب حتماً صنع آليات وساطة أخرى تشارك فيها بلدان صاعدة كتركيا والبرازيل، اللتين قامتا معاً بالتفاوض حول الملف النووي الإيراني.

وقد بيَّن بشار الأسد على طريقته، عبر جولته في أميركا اللاتينية، أننا دخلنا «عالماً آخر»، عالماً ستكف البلدان الصاعدة فيه عن كونها مجرد أسواق تصريف لمنتجات الاقتصادات المتطورة. وقد أمست هذه الدول ـ الأمم

---

(347) أكثر من 3 مليارات دولار سنوياً.

(348) انظر الفصل 10 من هذا الكتاب: «بانتظار غودو...».

الصاعدة تجلس بعد الآن إلى طاولة الكبار لكي تشارك هي أيضاً في تسوية مشاكل السلام والأمن. وسيكون على سوريا الجديدة أن تبين أنها تريد وتستطيع أن تشارك في هذا العالم الجديد المتعدد الأقطاب الذي لم يعد في وسع الدولة الأميركية العظمى أن تفرض مشيئتها فيه.

فيما نختم موقتاً جولتنا السياسية عبر سوريا، تخطر في بالنا ملاحظة صدرت عن سمير التقي، مدير مركز الدراسات الشرقية في دمشق: «صحيح أنه لكي تفهم قليلاً يجب أن تحب قليلاً أيضاً...». كيف لنا أن لا نشاطره هذه الفكرة ونحن خارجون من سوق الحميدية، بعد حديث طويل مع صانع عطور؟ لقد هبط الليل على جبل قاسيون الذي من فوقه تشعر بأنك تحلق فوق المدينة.

المآذن والمباني العصرية تعلو على الجزء الأقرب من المشهد الذي تظهر فيه أحياء المدينة القديمة. وفي البعيد، حزام أخضر يزنر دمشق الكبرى كأنه سور حام. وأبعد من ذلك، الظلام الذي يتكثف ويرشح من خلاله غمام وردي يوشح قمم جبال لبنان الشرقية وجبل حرمون، في التنوع الكبير للأشخاص الذين التقيناهم خلال هذه الرحلات، كان الحرص على الكرامة والشرف يغلف التحاليل الأكثر عمقاً. فكرة ما عن سوريا...

وكما كتب جورج برنانوس في «المدافن الكبيرة تحت القمر»: «العالم بحاجة إلى الشرف. الشرف هو ما ينقص العالم. العالم يملك كل ما يلزمه، وهو لا يستمتع بأي شيء لأن الشرف ينقصه».

خاتمة

عالم آخر...

«لا يجوز ولا يمكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تبقى على هامش الإصلاح في إدارة حكم العالم. إذا كانت التغييرات الهادفة إلى إصلاح مجلس الأمن لا تعطي نتائج ملموسة، فإن البلدان الصاعدة التي تجد في نفسها القدرة على مزيد من التأثير في المسائل الدولية لن تبقى بلا حراك. فهي ستبحث عن منتديات أخرى، رسمية أو غير رسمية، لأجل نصرة طموحاتها. إن خطر تآكل سلطة مجلس الأمن الدولي ليس إيجابياً لأحد».

سيلسو أموريم

وزير خارجية البرازيل. باريس في 27 آب/أغسطس 2009
مؤتمر السفراء السابع عشر

15 حزيران/يونيو 2010. المشهد يجري في قاعة مؤتمرات فندق كبير في ساحة فاندوم في باريس. كان سيلسو أموريم، وزير خارجية البرازيل، وأوبير فيدرين وزير الخارجية الفرنسية السابق، قد فرغا لتوهما من تأويل وتوصيف المفاوضات التي قامت بها أنقرة وبرازيليا حول الملف النووي الإيراني بأنها خطوة إيجابية نحو «عالم جديد» في طور الظهور.

طرحت صحافية شابة من جريدة **لوفيغارو**، بكثير من البراءة[349]، أول سؤال على الوزير البرازيلي بنبرة لا تخلو من عنترية ما: «إذن، القنبلة الإيرانية لا تخيفكم!». أجاب الوزير البرازيلي المحنك مبتسماً: «الخوف لا يحمي من الخطر يا سيدتي! كما يُقال بالفرنسية! لكن، بمزيد من الجدية، أرى جيداً أن البلدان الغربية، وبالأخص صحافييها، لم يدركوا معنى المبادرة التي قمنا بها إلى جانب تركيا في الملف النووي الإيراني».

إن الاتفاق الإيراني ـ البرازيلي ـ التركي، الموقع في 17 أيار/مايو 2010 في طهران بعد مناقشات استغرقت ثماني عشرة ساعة، يلحظ تبادلاً في تركيا لـ 1200 كيلوغرام من الأورانيوم الضعيف التخصيب (3.5%) الإيراني مقابل 120 كيلوغرام من الوقود المخصب بنسبة 20% من قبل الدول الكبرى. كانت الغاية من هذا التبادل تغذية المفاعل البحثي الإيراني (TRR)[350] الذي ينتج في طهران نظائر مشعة ضرورية للقطاع الطبي.

على الرغم من هذا العرض الجديد، توصلت الولايات المتحدة إلى إقناع روسيا والصين بمساندة مشروع قرار في مجلس الأمن يلحظ مجموعة جديدة من العقوبات بحق إيران. كان سيلسو أموريم قد اعترف على الفور بأن الاتفاق «لا يستطيع أن يحل كل المشاكل القائمة»، لكنه «يشكل مدخلاً لتسهيل قيام مناقشات أوسع لأجل بث الثقة داخل الأسرة الدولية، ما يسمح لإيران بأن تمارس حقها المشروع بالطاقة النووية السلمية». أضاف السفير البرازيلي قائلاً: «هذا مع أننا حصلنا على ما كانت البلدان الغربية دائماً تطالب به قائلة إن من الضروري الحصول على مثل هذا الاتفاق المبدئي حول التبادل لأجل مواصلة النقاش»[351]. وبالفعل كانت اللجنة الدولية للطاقة الذرية نفسها قد اقترحت

---

(349) لأجل محاولة فهم وضع الصحافة اليومية الباريسية الراهن يمكن العودة إلى قراءة «بيل ـ أمي» لغي دوموباسان، هذه الرواية التي تبقى ذات راهنية مدهشة.

(350) TRR أي المفاعل البحثي في طهران.

(351) من حديث مع المؤلفين بتاريخ 14 حزيران/يونيو 2010.

على طهران برنامج تبادل للأورانيوم مماثلاً لهذا تعثر الاتفاق عليه بسبب الكميات وآليات التبادل[352].

على أن هذا الاتفاق كان يمثل خطوة حقيقية إلى الأمام من شأنها أن تعيد إطلاق المفاوضات الشاملة. ثم إن المبادرة البرازيلية ـ التركية قد استقبلت بالترحيب في بادئ الأمر. فاعتبر القائد الأعلى لحلف الأطلسي في أوروبا، الأميرال الأميركي جيمس ستاڤريديس، أن «الاتفاق المعقود بين إيران وتركيا والبرازيل يشكل تطوراً يحمل «طاقة إيجابية» لأجل حلّ أزمة البرنامج النووي الإيراني». وأعرب وزير خارجية مصر، أحمد أبو الغيط عن رأي مماثل وهنأ برازيليا وأنقرة. لكن هذه الانفراجة لم تدم طويلاً: «الاتفاق على تقديم الوقود لأجل المفاعل الإيراني لن يغير الوضع في نظر الأسرة الدولية». هكذا أوجز الوضع دبلوماسي أوروبي معتمد في فيينا، مذكراً بأن وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون كانت قد تنبأت بفشل القمة الثلاثية الإيرانية ـ البرازيلية ـ التركية قبل أن تنعقد.

ختم سيلسو أموريم كلمته مستذكراً **خوف** اسطفان زفيغ[353]: «يقول الكاتب الكبير بصورة حاسمة إن الخوف لا يغير مسيرة الأشياء. في الواقع، إن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي يخافون، على غرار أضداد ـ أبطال زفيغ، أن يفقدوا امتيازاتهم كأعضاء في مجلس حكم، أو في ناد يسوس شؤون

---

(352) بالفعل، يومها «كان الاقتراح يتحدث عن 1700 كيلوغرام ضعيف التخصيب (3.5%) بينما حسب المفاوضات البرازيلية التركية تمثل الكمية الإيرانية 2400 كيلوغرام لأن أجهزة الطرد ظلّت تعمل في هذه الأثناء. هذا من الناحية التقنية، كما يشرح برنار سيت، مدير CESIM (مركز دراسات الأمن الدولي وضبط التسلح). «على الصعيد السياسي، يعتبر الغربيون أن إجراءات الثقة يجب أن تشمل ثلاثة أرباع الإنتاج. على كل حال، إن مسائل أخرى تتعلق بالبرنامج ظلّت بلا جواب».

(353) قبل أن ينتحر في البرازيل، كتب اسطفان زفيغ سنة 1935 مجموعة من ست قصص سمتها المشتركة هي الخوف.

للعالم الجدّية. إنهم ليسوا مستعدين لقبول أن يجلس الفقراء إلى طاولة مفاوضات تعالج عليها الملفات الكبيرة. هذا بينما نحن، نحن الآخرين، نطلب قليلاً من الجسارة. . . لمحاولة الإجابة على مشاكل العالم الجديد الذي يرسخ قدميه أكثر فأكثر، كل يوم. . . نحن نطالب بإعادة تركيب المؤسسات الدولية التي يعود إنشاؤها إلى سنة 1945. نحن لم نعد عند نهاية الحرب العالمية الثانية! الغربيون يدأبون على الكلام عن عالم متعدد الأقطاب، لكنهم غير مستعدين للسماح له بالظهور ولا القبول بقواعده الجديدة، هذه التي ستقام وتستقر على كل حال في آخر المطاف».

ويأسف أوبير فيدرين، بالتناغم مع زميله البرازيلي، على «تقهقر غربي فيما العالم بحاجة إلى غرب ذكي». ثم يتوسع وزير الخارجية الفرنسية السابق في فكرة أخرى عزيزة عليه: «العولمة الجارية ليست نهراً طويلاً مطمئناً وإنما هي أقرب إلى أن تكون سباقاً جامحاً يتبدى من خلال مجابهات ونزاعات متزايدة التعقد. فنحن ننتقل من عالم صار متعدد الأقطاب ما كان يوماً أملس، على نحو متسارع، إلى الوقائع القاسية لسباق متعدد الأقطاب والأشكال». وفي هذا السياق من الأفكار، يتحدث المتخصص بالسياسة بيار هاسنير كثيراً عن «بلبلة استراتيجية جديدة». وإنه إدراكاً منه لهذا التسارع التاريخي، يطلب سيلسو أموريم جسارة في الإصلاح، أو ما يسميه معظم الحكومات ـ بطريقة ضبابية ـ «إدارة حكم العالم».

لقد أخذت الأمور تتقدم في موضوع التجارة العالمية. فإنه لدى انعقاد الاجتماع الوزاري لدورة الدوحة في كانكون سنة 2003، اختارت البرازيل والهند والأرجنتين وبلدان نامية أخرى أن تعارض قرارات الفاعلين الكبار التقليديين ـ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خصوصاً ـ التي لم تكن تحسب حساباً لمصالحها، خصوصاً في الميدان الزراعي. إن تلك الأزمة الصغيرة قد حولت أساليب التفاوض المتعدد الأطراف حول التجارة من حال إلى أخرى. وزادت الأزمات المالية المتعاقبة من الحاجة إلى مشاركة فاعلين

جدد. وفي آخر الأمر، فإن مجموعة العشرين (G20)[354] حلّت محل مجموعة الثماني (G8)[355] بوصفها المنتدى الأول للمناقشات المتعلقة بالاقتصاد العالمي، حتى وإن كانت نتائجها لا تزال بعيدة عن أن تكون مشهدية.

حصل تطور مماثل في حقل التغير المناخي، هذا الملف الذي كانت البلدان الصاعدة دوماً فاعلة هامة فيه. إلا أنه في المؤتمر الخامس عشر الذي عقدته الأطراف في كوبنهاغن[356] فقط حصل «اتفاق» ـ غير كاف بالتأكيد ـ أنقذ الاجتماع بفضل نص جرت مناقشته بين الولايات المتحدة وزعماء الـ (BASIC) أي المجموعة المؤلفة من البرازيل، وجنوب إفريقيا، والهند، والصين. «في 15 نيسان/أبريل 2010 استقبلت برازيليا لقاءين رفيعي المستوى: القمة الثانية لمجموعة (BRIC) أي (البرازيل وروسيا والهند والصين)، والقمة الرابعة لمجموعة (IBAS) أي (الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا). إن هاتين المجموعتين، على الرغم من كونهما مختلفتين، تجسدان عزم الدول الصاعدة على إعادة تعريف إدارة الحكم العالمية (. . .). وقد اعتبر كثير من المعلقين هذين اللقاءين أكثر حصافة من الاجتماعات التي عقدتها مجموعة السبع الدول

(354) مجموعة العشرين تضم 19 بلداً أوروبياً بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. يعقد وزراؤها ورؤساء مصارفها المركزية ورؤساء دولها اجتماعات دورية. أنشئت هذه المجموعة سنة 1999، على أثر الأزمات المالية المتعاقبة في التسعينيات. وهي تهدف إلى تشجيع المباحثات الدولية معطية الأفضلية لمبدأ الحوار الموسع الذي يأخذ في الاعتبار الوزن الاقتصادي المتزايد لعدد من بلدان الجنوب. تمثل هذه المجموعة ثلثي حجم التجارة والسكان في العالم وأكثر من 90% من الناتج العالمي الخام (مجموع الناتج الداخلي الخام لكل بلدان العالم).

(355) مجموعة الثماني هي مجموعة تعايش وشراكة اقتصادية بين البلدان الثمانية الأقوى اقتصادياً في العالم: الولايات المتحدة، إيطاليا، كندا، روسيا. ويشكل مجموعها 61% من الاقتصاد العالمي. كانت في البدء تضم ستة بلدان (مجموعة البلدان الستة) يوم تأسيسها سنة 1975، ثم تحولت سريعاً إلى مجموعة البلدان السبعة بانضمام كندا إليها عام 1976، ثم توسعت مجدداً بعد أن انضمت إليها روسيا سنة 1998 لتصبح مجموعة الدول الثماني.

(356) انعقد في العاصمة الدانمركية من 7 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2009.

أو مجموعة الثماني مؤخراً. إن إقدام كل من البرازيل وتركيا على مغامرة الدخول إلى حقل تحتكره الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن، المكلفة بالتفاوض حول ملف إيران النووي، قد قلب الوضع القائم رأساً على عقب»[357].

إن اتفاق إيران ـ البرازيل ـ تركيا هو قطيعة حقيقية في تاريخ العلاقات الدولية في ما يتعلق بالسلام والأمن. «إذا كانت الولايات المتحدة لا تريد أن تسلم بشيء في هذه الإشكالية ولا تريد أن تسمع شيئاً لتبقى أسيرة موقفها الجزافي والمتكرر انفتاح/انعزال، فهذا ليس بالأمر الخطير. إذ إن موقعها كدولة عظمى سيظل يحمي مصالحها الحيوية لبضع سنوات أيضاً» على حد قول دبلوماسي فرنسي؛ وبالمقابل، فإن صم الآذان وانعدام الحراك حيال صعود هذا العالم الجديد من شأنه أن يكون أكثر ضرراً لدول متوسطة القدرة كفرنسا، هي التي ستدفع الفاتورة في آخر المطاف... إن عودة فرنسا إلى القيادة المشتركة لحلف الأطلسي، في هذه الظروف، هي عمل عبثي لأنها تعني تخليها عن خاصيّتها الديغولية القائمة على شكل من أشكال عدم الانحياز من دون أن تنال شيئاً بالمقابل»[358].

ويزايد وزير إيراني سابق على هذا الكلام[359] فيقول: «إن هذا القرار رسالة سيئة جداً إلى العالم الراهن المتعدد الأقطاب، إنه بمثابة تخل من دون مقابل، عن إرث الجنرال ديغول. وهو لا يعني أن فرنسا الخالدة تلتحق بمعسكر غربي غير مؤكد أرادت دائماً أن تسجل تمايزها عنه فقط، بل إنها بذلك تسخف نفسها وتغدو بلداً أوروبياً أقل شأناً. وهي، فوق ذلك، اختارت هذه اللحظة لكي تحطم أداتها الدبلوماسية، هذه التي كانت بمثابة مرجع للعديد من الدول المتوسطة».

---

(357) سيلسو أموريم،. في صحيفة هيرالد تريبيون بتاريخ 15 حزيران/يونيو 2010.

(358) من حديث مع المؤلفين في 12 حزيران/يونيو 2010.

(359) من حديث مع المؤلفين في 8 أيار/مايو 2010.

وأخيراً، هناك سفير لفرنسا[360]، ليس من الأدنى مكانة، يبدو أشد قسوة أيضاً، إذ إنه يعتبر أن «الحكومة الفرنسية الحالية هي الأكثر موالاة لإسرائيل في تاريخ الجمهورية الخامسة من دون أن يكون لهذا التموضع السريالي صلة بأية مصلحة وطنية! إن المصالحة المشهدية مع سوريا لم تكن سوى لحظة عابرة أملتها بضعة عقود تجارية وخصوصاً توهم باريس أن بإمكانها أن تفصل دمشق عن طهران. وقد رأينا أن شيئاً من هذا لم يحصل ولا يمكن أن يحصل. ومرة أخرى، تقدمت الأجندة الأميركية ـ الإسرائيلية على مصالح فرنسا. ولو استشير الدبلوماسيون الذين يعرفون هذا الملف وأشركوا في العملية، لكانت المصالحة الفرنسية ـ السورية جرت بشكل أكثر فاعلية على أسس أخرى وأسفرت خصوصاً عن دبلوماسية فرنسية متينة، متماسكة، وميالة إلى النشاط في الشرقين الأدنى والأوسط. لكن هذا كان يقتضي وجود وزيرٍ للخارجية...».

إن الانغلاق الغربي على المحاولة البرازيلية ـ التركية حول الملف النووي الإيراني سيترك آثاراً مديدة. وهو يبعث خصوصاً برسالة تقول إن الدول الكبرى لا تقبل حتى الآن بوجود تعددية قطبية فاعلة تتيح لبلدان الجنوب أخيراً أن يحسب لها حساب.

والجولة الدولية التي قام بها بشار الأسد في 26 حزيران/يونيو 2010 ليست بالتأكيد غريبة عن خيبة أمل البرازيل وتركيا. كانت هذه أول زيارة له إلى أميركا اللاتينية منذ وصوله إلى الحكم، قادته على التوالي من فنزويلا إلى كوبا فالبرازيل والأرجنتين. الغاية المعلنة لهذه الجولة كانت اقتصادية: كان المقصود إعادة الوصل مع المغتربين السوريين في أميركا الجنوبية، وفي الوقت ذاته، عقد شراكات في ميدان الطاقة. لكن كان لهذه الرحلة لون سياسي قوي أيضاً. فاختياره البدء بلقاء هوغو تشافيز، ثم راوول كاسترو، ليس بريئاً. لقد أراد الرئيس السوري من وراء ذلك أن يبعث إلى واشنطن وحلفائها برسالة قوية: وإنَّ

---

(360) من حديث مع المؤلفين في 6 نيسان/أبريل 2010.

سوريا، أسوة بالبرازيل وتركيا، هي أيضاً فاعل بات يجب أن يحسب حسابه بعد الآن.

في فنزويلا، تعهد الرئيسان، على هامش توقيع مجموعة من الاتفاقيات حول تكرير النفط، بإنشاء صندوق بقيمة 100 مليون دولار لأجل تمويل مشاريع مشتركة. وعلى الصعيد الدبلوماسي، حرص بشار الأسد على أن يوضح أنه ليس عدواً لأحد، لكنه قال إنه سعيد بأن يبدأ جولته ببلد معروف بمعارضته لواشنطن: «قليلون هم القادة السياسيون الذي يتجرأون على قول لا عند اللزوم. إن هوغو تشافيز قد كشف صورة فنزويلا التي تصمد ووضع بلاده على المسرح الدولي؛ وانحاز إلى القضايا العادلة، سواء في أميركا اللاتينية، أو في منطقتنا أو مناطق أخرى من العالم».

وقال وهو يتسلم ميدالية رتبة سيمون بوليفار: «فنزويلا هي رمز مقاومة الرياح التي تهب من الشمال، وهي القلب الذي يجمع بين سوريا وأميركا اللاتينية كلها». وإلى جانب تشافيز، أبدى مساندته أيضاً للمبادرة التركية ـ البرازيلية حول الملف النووي الإيراني، وانتقد إسرائيل بشدة وذهب حتى إلى نعتها بـ «دولة إرهابية».

كانت البحرية الإسرائيلية قد هاجمت، بتاريخ 31 أيار/مايو 2010، مجموعة من المراكب الناقلة مساعدات إنسانية إلى غزة، وأدى الهجوم إلى سقوط 9 قتلى. اعتبر خبراء قانون البحار الدولي هذا الهجوم قرصنة، لأنه حصل في المياه الدولية. وأثبت أحد أجهزة الاستخبارات الأوروبية بوضوح أن العملية كانت تستهدف اغتيال ثلاثة مسؤولين في منظمات غير حكومية تركية قريبة من حماس. كان الهجوم يستهدف أيضاً إثبات أن تركيا انضمت إلى المعسكر العربي بعد محاولة التفاوض التي قامت بها بالتعاون مع البرازيل في الملف النووي الإيراني.

في مطلع شهر تموز/يوليو انتهت جولة بشار الأسد في أميركا اللاتينية بزيارة البرازيل والأرجنتين. طلب الرئيس السوري إلى نظيره البرازيلي أن يساعد في التفاوض على السلام في الشرق الأدنى. وأعلن في حديث نشرته جريدة

إيستادو دو ساوباولو، أن ثمة بحثاً حول مبادرة برازيلية لحمل إسرائيل على التفاوض مع بلدان عربية أخرى، لأجل نزع فتيل التوترات الناجمة عن سياستها حيال غزة، وأكد سيلسو أموريم أن البرازيل تنوي الانخراط في عملية السلام هذه. وردّ بشار الأسد بكثير من الاحتفالية قائلاً: «إننا نحيي مساعدة البرازيل!».

لكن، في آخر الأمر، ما هي مصلحة البرازيل في الانخراط في مثل هذا التفاوض؟

يجيب وزير الشؤون الاستراتيجية البرازيلي صموئيل بينييرو غيمارايس[361] قائلاً: «لا تنسوا ماضي بلادنا وقارتنا الاستعماري، وسكانها المتعددي الثقافات، ووجود جاليات لبنانية وسورية ويهودية ذات أهمية عددية في البرازيل كما في سائر بلدان أميركا اللاتينية. إن هذه الأبعاد الثلاثة تضع على عاتق بلادنا نوعاً من الواجب التاريخي الذي يلزمها بأن تعمل في سبيل السلام. وهذه الأبعاد الثلاثة تجعل منها محاوراً موثوقاً وجديراً للقيام بوساطة فعلية وموثوقة بعدما فهم كل الفاعلين أن الوسيط الأميركي قد انحاز إلى طرف ضد الآخر. يبدو الآن أن زمن احتكار الوساطات الدبلوماسية الأميركية قد انقضى، وأنّ المفاوضة التي قامت بها تركيا والبرازيل حول الملف النووي الإيراني جاءت لتثبت بالأفعال أننا دخلنا عالماً جديداً[362]... وهو عالم بات للبلدان الصاعدة فيه أن تقول كلمتها هي أيضاً. إن عامل «صعود» عدة بلدان، كالبرازيل أو جنوب إفريقيا، لا يمكن أن يبقى محصوراً في مسائل التطور الاقتصادي والتوازنات المالية، لا غير، بل إنه، حتماً وأتجرأ وأقول عمداً «مادياً»، سيترجم أيضاً، بعد حين، بأعمال دبلوماسية وسياسية حول الملفات الأساسية المتصلة بالسلام والأمن العالميين. هذا هو المعنى الحسي،

(361) Entretien avec les auteurs, 5 juillet 2010. Voir aussi le «Grand entretien» de la revue *Défense*, No.144, mars-avril 2010.

(362) Samuel Pinheiro Guimarães, *Cinco siglos de periferia, Una contribucion al estudio de la politica internacional,* Prometo Libros, 2005.

والمحتوى التاريخي، والمعنى العميق لعالم متعدد الأقطاب. وهذا ليس مجرد تعبير لدبلوماسيين حل بهم التعب فقط، وإنما هو، مادياً وسياسياً، ذاك العالم الجديد الذي بتنا نعيش فيه بعد الآن...».

ريو دي جانيرو،
في 26 آب/أغسطس 2010

ملحق

بشار الأسد

«إنَّ توقعنا الأول يتعلق بالسلام...»[363]

س: بعد خمس سنوات من الجمود في العلاقات السورية الفرنسية، ما هي الأسباب التي أدّت إلى تطبيعها؟

بشار الأسد: إنّ التغييرات الإدارية، ووصول الرئيس ساركوزي إلى سدّة الرئاسة لعبت دوراً فعالاً في هذا التغيير؛ فاستعدنا الصلات المباشرة منذ ثمانية أشهر، وبدأ حوار سوري فرنسي حول الملف اللبناني من أجل ايجاد مخرج عادل للأزمة، لكنه لم ينجح، بسبب عدم فهم حقيقة الموقف السوري، وعدم إدراك الوقائع في لبنان وسوريا وفي المنطقة. لقد أدى تطور الأمور، في النهاية، إلى تأكيد صحة الموقف السوري. وكما تعرف فإنَّ سوريا ترغب في الوصول إلى تسوية عادلة للأزمات القائمة سواء أكان في لبنان أو في ما يتعلق بالعملية السلمية في المنطقة. وقد تعزز هذا الموقف بعد افتتاح المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل عبر تركيا. إنني أعتقد أنَّ مجمل هذه التطورات قد أعطت دفعاً جديداً للعلاقات الفرنسية السورية، فضلاً عن أنَّ المبادرة الفرنسية للاتحاد من أجل المتوسط تسير بالاتجاه الصحيح، ولذلك نحن ننوي المشاركة فيها بشكل كامل.

(363) أجرى المقابلة ريشار لابيفيير وقد تمّ تسجيلها لمصلحة راديو فرنسا الدولي RF1 وTV5 في الوقت نفسه في الثامن من تموز/ يوليو 2008 في قصر الشعب في دمشق.

س: على أثر انتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية اللبنانية، كيف ستتطور علاقتكم مع لبنان، وكيف ستنعكس النتائج على علاقتكم الجديدة مع فرنسا؟

بشار الاسد: العلاقات الفرنسية اللبنانية هي تاريخية ومهمة ومفيدة في الوقت عينه للبنان ولسوريا التي لا تعارض بشيء هذا الإرث الذي نعتبره مكسباً في غاية الايجابية. في الوقت نفسه، العلاقات السورية اللبنانية هي معطى استثنائي، ويجب ألاّ تعارضه أي دولة في العالم. فبالنسبة إلى سوريا، هو معطى ايجابي يندرج في إطار الجيرة والقرب، ومن الطبيعي أن تقبله فرنسا أيضاً. بالتالي، إنَّ العلاقة بين هذه البلدان الثلاثة تحتفظ بفرادة خاصة، لكن ذلك لا يعني أن العلاقة بين دمشق وباريس يجب أن تمر، بالضرورة، عبر بيروت كما أنَّ العلاقة بين باريس وبيروت يجب أن لا تمر، بالضرورة، بدمشق. هذا هو مفهومنا لأثر العلاقة السورية اللبنانية على علاقتنا مع فرنسا. من جهة أخرى، إن عدم الاستقرار عند جارنا يبقى تهديداً للمنطقة بكاملها، ويصبح من الطبيعي أن تهتم فرنسا بذلك عبر سعيها لإجراء تسوية للأزمة اللبنانية. إننا نعتبرها عملية طبيعية تخدم في الوقت نفسه، مصالح فرنسا كما مصالح سوريا، ما يعني، بوضوح، أن ثمّة نظرة متوافقة بين بلدينا، لهذا الموضوع.

س: في أي مهلة زمنية تعتقدون أنه يمكن فتح سفارة في بيروت؟

بشار الاسد: في الحقيقة، أنا أطلقت هذه الفكرة ـ منذ خمس سنوات في 2005 - وليس اللبنانيين. لكن العلاقات بين الحكومتين قد تدهورت في هذه الفترة. في العادة، عندما تريد إقامة علاقات ديبلوماسية بينك وبين بلد آخر، عليك أن تنتظر قيام علاقات ايجابية، وهذه مسألة طبيعية. في المقابل، إذا كانت لديك سفارة في بلد ما، وتصبح علاقتك معها سلبية، فقد تضطر إلى إقفال تلك السفارة. من جهتنا، ربطنا فتح سفارة في بيروت بتشكيل حكومة اتحاد وطني في لبنان. وأنت تعرف أن اللبنانيين كانوا، خلال السنوات الاخيرة، منقسمين حول عدة مسائل من بينها مسألة تشكيل الحكومة. فإذا ما تشكلت هذه الحكومة، يصبح بإمكانها أن تقيم، مباشرة، حواراً مع سوريا حول

هذه المسألة. أما فيما يتعلق بالمهلة، فتبقى خاضعة للعلاقات التي يديرها حالياً مجلس تعاون سوري لبناني، لكن إقامة علاقات أكثر مباشرة، فهذا يفترض تبادل السفراء. في كل الأحوال، لا أعتقد أن هذا سيستغرق وقتاً طويلاً، إلّا أنَّ الروزنامة لم تحدد بعد.

س: ماذا تنتظرون من إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط (UPM)، وما هي مصلحة سوريا في هذا الموضوع؟

بشار الاسد: من حيث المبدأ، الفكرة ممتازة بالنسبة لأوروبا ولدول جنوب المتوسط ومن بينها سوريا. نستطيع الافادة منه كغيرنا من البلدان. فهذا المشروع يحمل جانبين أساسيين: الأول اقتصادي والثاني سياسي. في البدء، كانت المبادرة اقتصادية بشكل خاص، ربما لأنه كان لايزال ثمة اعتقاد بأنَّ الاقتصاد وحده يفسح في المجال لإقامة السلام. كانت هذه روح مبادرة برشلونة في أواسط التسعينيات. مع الأسف، لقد تبين أنَّ هذه المقاربة هي غير كافية وغير واقعية، لذلك طالبنا، كشريك عربي، أن يستعيد الجانب السياسي دوراً مركزياً. ولكي نستطيع أن نحقق مكاسب سياسية من هذه المبادرة ـ انتم في شمال المتوسط ونحن في جنوبه ـ يتعين أن يصبح السلام واقعاً، أكثر فأكثر، وذلك لإعطاء الأولوية للعملية السياسية، وإزالة التحديات كافة التي تقف في مواجهة تحقيق السلام الشامل في المنطقة. أما ماذا ننتظر؟ ننتظر، بالطبع، تطوراً أكثر وازدهاراً ونمواً أكثر، لكن قبل كل شيء، إن المفتاح الرئيسي يكمن في إقامة سلام عادل في الشرق الاوسط. أعتقد أنَّ التقدم على هذين الجانبين يسمح بمعالجة ملفات أخرى، مثل تدفقات الهجرة والبيئة والثقافة.

س: إن إسرائيل تشترك هي أيضاً في الاتحاد من أجل المتوسط؛ وعبر تركيا بدأتم مفاوضات غير مباشرة مع تل أبيب. ما هي الشروط التي يجب أن تتوافر للانتقال إلى مفاوضات مباشرة؟

بشار الاسد: صيغة المفاوضات غير المباشرة تعني اختبار نيّات كل من الطرفين، خصوصاً بعد ثماني سنوات من شلل عملية السلام وبعد حرب تموز 2006 ضد لبنان، بالاضافة إلى عدة اعتداءات إسرائيلية على سوريا. ففي مثل

هذا الوضع، ليس من المستغرب أن تنعدم الثقة. علينا إذن أن نعيد بناء الثقة من خلال تحديد قاعدة مشتركة للطرفين بهدف التمكن من الانتقال إلى مفاوضات مباشرة. لم نصل إلى ذلك بعد طالما أننا لا نزال في بداية هذه الحقبة من إعادة بناء أو رسم خريطة طريق مشتركة. لقد عقدت حتى الآن ثلاثة اجتماعات من أجل وضع المبادىء العامة التي ستحكم المفاوضات المباشرة. بالنسبة إلينا، المسألة المركزية هي، كما هو معروف منذ زمن طويل، استعادة أرضنا. ولا يتعلق الأمر هنا بشرط سوري، فليس هناك شرط سوري بالضبط! إنها ببساطة، مسألة احترام وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي التي يجب أن تشكل مرجعاً ومستنداً للتقدم في مسار العملية. نحن نحاول أن نتوافق مع الاسرائيليين على تثبيت قرارات الأمم المتحدة ومنها قرار 242 الذي ينص على إعادة الاراضي المحتلة إلى سوريا. هذا هو الشرط الوحيد. إنه شرط دولي وليس سورياً! فإذا ما توافقنا على هذه المقدمة: عودة الارض والتدابير الامنية، عندئذ يصبح التفاوض حول المسائل المعلقة بالغ السهولة، ويصبح باستطاعتنا أن ندخل مباشرة في صلب الموضوع. هذا جانب من الأمور، ومن ثم، من أجل الانتقال إلى التفاوض المباشر، نحن بحاجة إلى رعاية دولية بدءاً برعاية الولايات المتحدة الأميركية. نحن نؤيد بالطبع أن تقوم أوروبا بدور مكمل. إنّ الأمر لا يتعلق هنا بشرط، إنما بشرط مسبق لإنجاح المفاوضات، مع أنه لا يوجد شيء من هذا حتى الآن.

س: ما هو الدور الذي باستطاعة الاتحاد الاوروبي وفرنسا أن يلعباه من أجل الوصول إلى إجراء مفاوضات مباشرة؟

بشار الاسد: طالما أننا لا نستطيع الانخراط مجدداً في عملية السلام من دون دور نشط للولايات المتحدة، فمن الصعب الآن أن نتصور تدخلاً مكملاً للاتحاد الاوروبي وبعض الدول الاعضاء فيه. عملياً، من الضروري انتظار وصول الإدارة الاميركية الجديدة التي، آمل، أن تكون حاملة معها صيغة للسلام وإرادة في تطبيقها، الأمر الذي تفتقده بشكل صارخ الإدارة الحالية. عندما نبدأ بالتعامل مع هذا الفريق نصبح قادرين على تحديد دور أوروبي مباشر في عملية

السلام، وخصوصاً دور فرنسا التي هي معنية بالدرجة الاولى. في هذا المجال، لقد سمعنا آراء ايجابية جداً من بعض الموفدين الفرنسيين الذين زاروا سوريا مؤخراً. وفيما يتعلق بإسرائيل، فإنّ موقفها لا يزال مرتبطاً باستقرار حكومتها، وبالنزاعات الحاصلة في داخلها؛ فعملية السلام تحتاج إلى الاستقرار وإلى قيادة قوية لأن إحلال السلم أصعب من خوض الحرب. إنه تحد إسرائيلي-إسرائيلي، في هذه المرحلة، ولا نعرف ماذا قد ينتج عنه.

س: في هذه المرحلة وحول هذه النقطة حصراً، ماذا تنتظر من فرنسا بشكل محدد؟

بشار الاسد: إذا تكلمنا عن دور مكمل لدور الولايات المتحدة، فهذا يعني أنّ هذا الدور يبقى ضرورياً، ولا بدّ منه لأسباب ثلاثة: معرفة فرنسا بمنطقتنا، والتزاماتها المختلفة في الشرقين الأدنى والأوسط، وعلاقاتها التاريخية مع سوريا. وهي في كثير من هذه الجوانب تستطيع أن تساعد الاميركيين في تكوين رؤية مبنية ومتوازنة. فالأميركيون بعيدون عن هذه المنطقة، ومن الصعب عليهم أن يفهموا جيداً تفاصيل الكثير من الأحداث التي تجري في الشرقين الأدنى والاوسط. هنا يدخل الدور الفرنسي ليس كوسيط عادي إنما كشريك للولايات المتحدة في رعاية عملية السلام ومواكبتها عندما تدخل هذه الأخيرة مرحلتها المباشرة.

س: لقد استقبلتم للتوّ رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. هل يمكنكم أن تسهّلوا اجتماع الحركة الوطنية الفلسطينية، وإذا نعم، كيف؟

بشار الاسد: إننا نعمل على ذلك، وقد أبدى الرئيس عباس كامل الاستعداد، إلّا أنه يبقى علينا أن نحدد الآلية. لقد توافقنا معه على ضرورة أن تبدأ مناقشات في هذا الاتجاه مع الفصائل الفلسطينية المختلفة من أجل الخروج برؤية مشتركة لمصالحة وطنية حقيقية، لأننا لا نستطيع أن نتكلم عن السلام في الجانب الفلسطيني طالما أن الوحدة الفلسطينية لم تنجز بعد. وإذا لم نسجل تقدّماً حقيقياً على الجانب الفلسطيني من عملية السلام، لا يمكنها أن تتقدم في

جانبها السوري. فنحن لا نستطيع أن نقيم سلاماً شاملاً في المنطقة إلّا بتمفصل الجوانب الفلسطينية والسورية واللبنانية.

س: إنَّ المشهد السياسي في المنطقة مصادر من قبل التهديدات الإسرائيلية لإيران. فهل ترون مخاطر حرب جديدة؟

بشار الاسد: أعتقد أنه ليس هناك أخطر من هجوم أو حرب ضد ايران. فهذه الحرب ونتائجها لا يمكنها أن تقتصر على إيران والخليج والشرق الاوسط؛ فموجة الصدمة ستنتشر في العالم بأكمله، وذلك على الصعيد الأمني كما على الصعيد الاقتصادي، ولا أفكر، أو أتحدث هنا عن تأمين الطاقة للصناعات الغربية فقط، وإنما أيضاً عن مجمل قطاع الخدمات الذي يشهد عولمة وترابطاً بشكل متزايد. بالطبع، لن يكون الحل عسكرياً، وهذا أيضاً، يجب أن يمر من على طاولة المفاوضات السياسية المناسبة. يجب أن تتابع المفاوضات بمساعدة الدول الاوروبية، وأن تجري على أساس القانون الدولي واستناداً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. هذا هو الحل الوحيد! وأنا مقتنع بأنه ما من حل سواه.

س: بشكل أدق، أتعتقدون أن مواقع ايرانية يمكن أن تكون مستهدفة قريباً من قبل الجيش الإسرائيلي؟

بشار الاسد: منطقياً، أنا لا أرى تبريراً ولا سبباً يمكن أن يدفع إلى الحرب. لكن، مع الأسف، إن تجربتنا مع الإدارة الأميركية الحالية ليست مشجعة، كما أنَّ سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية تقوم على الحرب والاعتداءات العسكرية، وهي تسعى إلى اختلاق كل الذرائع الممكنة والقابلة للتصور لكي تطبق سياستها الحربية. وفيما يتعلق بإيران، فأنا أعتقد، على عكس الكثير من المراقبين الغربيين، بأنها لا تسعى للتزود بسلاح نووي؛ فهي تقول إن من حقها أن تمتلك مفاعلاً نووياً، وإنه يمكنها أن تخصّب اليورانيوم لأهداف مدنية، وباستطاعة الوكالة العالمية للطاقة (AIEA) أن تراقب هذه العملية. فأين المشكلة اذا ما قاموا بهذا الانتاج تحت الاشراف المباشر للوكالة؟ فعلى حد

علمي، إن إيران لا تعارض هذا الحل. وهذا يستلزم، بالطبع، بعض الضمانات التي، حتى الآن لا تزال غير متوافرة.

س: على الصعيد الداخلي، ما هو الوضع المتعلق بحقوق الانسان وبالمعارضين السياسيين السوريين؟

بشار الاسد: نقرأ دائماً في عدد من الصحف الغربية أن بعض الاشخاص قد تمَّ اعتقالهم في سوريا لأنهم كانوا معارضين. باستطاعتك أن تلتقي، في أماكن مختلفة من سوريا، أشخاصاً ينتمون إلى المعارضة وينتقدون علناً وبحرية، الحكومة والدولة. ولدينا، طبعاً، في السجن أشخاص قد خرقوا النظام العام وآخرون ارهابيون. فلدى سوريا قوانين، ومن يخالفها يتعرض لعقوبات جنائية من بينها السجن. لا يوجد أحد في السجن لأنه يعارض الحكومة أو الدولة. إننا نعتقل ارهابيين هددوا أمن البلاد والدولة كما هو الحال في الكثير من بلدان العالم. فسوريا لا تدّعي أنها أنجزت كل الاصلاحات الضرورية لتحسين الحريات المدنية والسياسية، لكننا انخرطنا في هذه العملية التي تتقدم بوتيرتها الطبيعية وبحسب الامكانات المتصلة بالحفاظ على استقرار البلاد. إنَّ هذه المهمة تنفذ بنفس طويل، ولا يكفي أن نسنّ، بشكل عشوائي، قوانين قد تثير ردات فعل غير متوقعة. فالديمقراطية وحقوق الانسان لا يمكن أن تكون مجرد مرسوم، كما أنها يجب أن تتلاءم مع التطور الشامل للمجتمع ولتقدمه ولإعادة انتاجه لتوازناته الخاصة.

س: التقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية باغتيال رفيق الحريري يرحب بحسن التعاون مع سوريا. كيف تواجهون إقامة المحكمة الخاصة بلبنان؟

بشار الأسد: منذ البدء، ساندنا أي إجراء من شأنه أن يساعد على كشف قتلة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، بدءاً بلجان التحقيق التابعة للأمم المتحدة التي شكّلت بناء على طلب الحكومات. ونحن أيضاً نتماشى مع إقامة المحكمة الخاصة بلبنان، وليس هناك، على حد علمي، أي فريق في سوريا أو في لبنان، يعارض تشكيل مثل هذه المحكمة. لكن هذا القبول لا يعني أنَّ على سوريا أن تقبل بالتعدي على سيادتها. فالتعاون بين سوريا

والمحكمة يفترض تعاوناً مع الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بتعاون من هذا النوع، يمكنني أن اؤكد لك أنه ليس لدينا أي مشكلة ولا أي قلق.

س: بالعودة إلى العلاقات السورية الفرنسية والفرنسية السورية، ما هي التوقعات الرئيسة لزيارتكم الباريسية؟

بشار الأسد: إن توقعنا الأول يتعلق بالسلام. سوف نناقش مع الرئيس ساركوزي، وسوف ندعو فرنسا لكي تعمل معنا بشكل أكثر نشاطاً على موضوع إقامة سلام اقليمي وشامل في الشرقين الأدنى والأوسط. فالبعد الاقتصادي بين بلدينا هو أيضاً مهم جداً، وهو يشمل عدة قطاعات منها الطاقة والتنقيب عن النفط والنقل. سنثير كل هذه المواضيع مع الرئيس ساركوزي. ثم، يجب، طبعاً، أن نتبادل وجهات النظر حول الملفات الاقليمية والدولية، وبالاولوية، مسألة العراق مع كل المخاطر التي تحملها، من مخاطر العنف ومحاربة الارهاب التي نواجهها بالشكل عينه في أوروبا وفي الشرق الاوسط. وهناك اخيراً، وربما كان يجب أن أبدأ من هنا، موضوع اطلاق الاتحاد من أجل المتوسط. كيف نقود مثل هذا المشروع إلى النجاح؟ إنه مشروع جيد، لكنه بحاجة إلى آلية واقعية تأخذ بالاعتبار وقائع منطقتنا والوضع الأوروبي. كل هذه المسائل تشكّل ورشاً كبيرة تتطلب إرادة وتصميماً والكثير من الكرم.

س: أخيراً، هل أنَّ هذه الصفحة للعلاقات الثنائية ستكون ايجابية ومستدامة؟

بشار الاسد: في الواقع، لقد عانت هذه العلاقة، الكثير، على مستوى العلاقات السياسية من دون أن تطال، فعلياً، المكوّنات الأخرى. أعني أننا سوف نكتب سوياً ـ سوريا وفرنسا ـ صفحة سياسية جديدة، في الوقت الذي نعزز فيه تعاوننا في الميادين الاقتصادية والثقافية؛ في جميع الحالات، إنه مشروع جيد.

معالم تاريخية

1516ـ1918: المرحلة العثمانية. سوريا تمسي إقليماً ثانوياً من امبراطورية رحبة.

1798ـ1801: الحملة الفرنسية على مصر. إغارة على سوريا الجنوبية.

1860: الدروز والمسلمون يثورون على المسيحيين في لبنان وسوريا. مذابح في دمشق ونزول فرنسي.

1914: بدء الحرب العالمية الأولى.

1916: بريطانيا العظمى تعد العرب بإنشاء مملكة مستقلة جنوبي خط العرض 36 مقابل انتفاضهم في وجه العثمانيين. ثورة الحجاز: الشريف حسين وأبناؤه يدعون إلى الثورة على العثمانيين.
خلافاً لتعهداتها، تُوقّع لندن سراً في باريس على اتفاقيات سايكس ـ بيكو التي تلحظ اقتسام الهلال الخصيب بينها وبين فرنسا بعد تفكيك الامبراطورية العثمانية. نالت إنكلترة بلاد ما بين النهرين وفلسطين، ووضعت سوريا في عهدة فرنسا.

1917: الشريف حسين يقود الثورة العربية بدعم من لندن.

2 تشرين الثاني/نوفمبر 1917: وزير الخارجية البريطاني لورد آرثر جيمس بلفور يصرّح في رسالة إلى لورد والتر روتشيلد، ممثل الطائفة اليهودية البريطانية، بأن «حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين الرضا إلى إقامة موطن للشعب اليهودي في فلسطين». تسارع الهجرة السرية اليهودية إلى فلسطين.

30 أيلول/سبتمبر 1918: دخول القوات العربية دمشق. نهاية الاحتلال العثماني لسوريا.

8 آذار/مارس 1920: القوميون العرب ينادون بفيصل، ابن الشريف حسين، ملكاً على سوريا (التي تضم فلسطين ولبنان). في شهر نيسان/أبريل وضعت سوريا رسمياً تحت الانتداب الفرنسي من قبل عصبة الأمم.

24 تموز/يوليو 1920: هزيمة الجيش السوري في ميسلون. بداية الانتداب الفرنسي. تقسيم سوريا إلى أربع دويلات: دولة دمشق، دولة حلب، دولة العلويين، دولة جبل الدروز.

1925ـ1927: الدروز يشنون الثورة السورية الكبرى على الوجود الفرنسي، ويطلبون إعادة وحدة سوريا. فرنسا تقصف دمشق بالطائرات مرتين.

23 حزيران/يونيو 1939: فرنسا تسلم سنجق الإسكندرونة (ولاية هاتاي التركية حالياً) إلى تركيا مقابل حيادها في الحرب العالمية الثانية.

1941: ميشال عفلق وصلاح البيطار يؤسسان حزب البعث العربي.

17 نيسان/أبريل 1946: جلاء القوات الفرنسية، واستقلال سوريا.

آذار/مارس ـ نيسان/أبريل 1948: الميليشيات اليهودية، إيرغون وهاغانا، تشرعان في طرد العرب من فلسطين بصورة منهجية. في 9 نيسان/أبريل أعدم عدد من سكان قرية دير ياسين الـ 750 رمياً بالرصاص بدم بارد على يد ميليشيا إيرغون بقيادة مناحيم بيغن.

14 أيار/مايو 1948: دايفيد بن غوريون يعلن استقلال إسرائيل لحظة انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين. بداية أول حرب عربية ـ إسرائيلية. في 23 أيار/مايو، ذبحت الميليشيات اليهودية نحو 200 قروي عربي في طنطورة.

12 تموز/يوليو 1948: الميليشيات اليهودية تذبح حوالى مئة من أهالي قرية

اللد. في 19 تشرين الأول/أكتوبر قتل حوالى 70 مدنياً عربياً في صفد.

17 أيلول/سبتمبر 1948: ميليشيات ليهي اليهودية تغتال الكونت فولك برنادوت، وسيط الأمم المتحدة في فلسطين.

1949ـ1954: الهزيمة العربية سنة 1948 تثير سلسلة من الانقلابات العسكرية في سوريا.

أول شباط/فبراير 1958: سوريا تندمج مع مصر تحت رئاسة عبد الناصر وتغدو الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة.

28 أيلول/سبتمبر 1961: انقلاب انفصالي في سوريا. نهاية الجمهورية العربية المتحدة.

8 آذار/مارس 1963: حزب البعث يتسلم الحكم في سوريا.

23 شباط/فبراير 1966: الجناح العسكري للبعث بقيادة صلاح جديد يتسلم الحكم في 23 شباط/فبراير وحافظ الأسد، قائد سلاح الجو، يصبح وزيراً للدفاع.

5 حزيران/يونيو 1967: حرب الأيام الستة. إسرائيل تحتل الضفة الغربية، وقطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء، والجولان. طرد أكثر من 150,000 سوري من الجولان.

17 تموز/يوليو 1968: حزب البعث يستولي على الحكم في العراق.

16 تشرين 1970: الجنرال حافظ الأسد يتسلم الحكم ويصبح الأمين العام لحزب البعث.

12 آذار/مارس 1971: انتخاب حافظ الأسد رئيساً للجمهورية لولاية من سبع سنوات.

كانون الثاني/يناير 1973: دستور جديد أقر عن طريق استفتاء بتاريخ 13 آذار/مارس. حزب البعث يغدو «قائد الدولة والمجتمع». تعيين حافظ الأسد قائداً أعلى للقوات المسلحة.

6 تشرين الأول/أكتوبر 1973: سوريا ومصر تشنان هجوماً عسكرياً على

إسرائيل لاسترجاع الجولان وسيناء. يستولي السوريون على جبل حرمون ويندفعون جنوباً حتى بحيرة طبريا. في 9 تشرين الأول/أكتوبر، وخلافاً للخطة المرسومة، أوقف المصريون عملياتهم فجأة في سيناء. واصلت سوريا وحدها الحرب على إسرائيل لكنها خسرت ما كسبته في البداية.

29 أيار/مايو 1974: اتفاقية فك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل التي عقدت بوساطة وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر. استعادت دمشق مدينة القنيطرة التي دمرها الجيش الإسرائيلي قبل إخلائها.

13 نيسان/أبريل 1975: بداية الحرب الأهلية في لبنان.

6 حزيران/يونيو 1976: تدخل الجيش السوري بناءً على طلب التشكيلات المسيحية اللبنانية التي كانت في حالة سيئة بعد أربعة عشر شهراً من الحرب ضد القوى الفلسطينية ـ التقدمية بقيادة كمال جنبلاط. في تشرين الأول/أكتوبر قمتا الرياض والقاهرة العربيتان تقرران إرسال قوة ردع عربية تتألف بمعظمها من سوريين. زادت سوريا عديد قواتها إلى 40.000 رجل.

آذار/مارس ـ حزيران/يونيو 1978: إسرائيل تحتل جنوب لبنان عسكرياً حتى نهر الليطاني. القرار رقم 425 لمجلس الأمن يطلب الانسحاب الإسرائيلي.

17 أيلول/سبتمبر 1978: توقيع اتفاقيات كامب دايفيد الإسرائيلية ـ المصرية. التي أسفرت في السنة التالية عن معاهدة صلح بين القاهرة وتل أبيب. القاهرة تعترف رسمياً بالدولة العبرية وتستعيد شبه جزيرة سيناء.

2 ـ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1978: قمة بغداد العربية. طرد مصر من الأسرة العربية ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس.

8 تشرين الأول/أكتوبر 1980: حافظ الأسد وليونيد بريجنيف يوقعان على معاهدة الصداقة والتعاون بين سوريا والاتحاد السوفياتي.

14 كانون الأول/ديسمبر 1981: تل أبيب تضم الجولان. الأمم المتحدة تدين القرار.

14 نيسان/أبريل 1982: بدء الانتفاضة الدرزية في الجولان ضد الاحتلال الإسرائيلي. سكان الجولان يتمسكون بهويتهم السورية. يزج بعدة مئات منهم في السجون.

شباط/فبراير 1982: الإخوان المسلمون يحاربون الحكم العلماني السوري ويستولون على مدينة حماه. الجيش بقيادة رفعت، شقيق حافظ الأسد، يقصف المدينة. سقوط ما بين 15,000 و25,000 قتيل.

حزيران/يونيو 1982: إسرائيل تجتاح لبنان حتى بيروت. اشتباكات عنيفة جوية وبرية بين القوات السورية والإسرائيلية في لبنان. السوريون يصابون بخسائر كبيرة ويغادرون بيروت في وقت واحد مع الفلسطينيين. ينسحبون إلى وسط البلاد (البقاع) وشمالها.

17 أيار/مايو 1983: اتفاقية سلام لبنانية ـ إسرائيلية، ألغيت لاحقاً من قبل السلطات اللبنانية تحت الضغط المنسق من الفصائل المسلحة الدرزية والشيعية اللبنانية المدعومة من دمشق.

23 تشرين الأول/أكتوبر 1983: اعتداءات على هيئة الأركان الأميركية ونظيرتها الفرنسية في بيروت، وسقوط 241 أميركياً و58 فرنسياً. القوة المتعددة الجنسيات التي تتمنى دمشق رحيلها، تنسحب في مطلع 1984.

23 آذار/مارس 1985: حافظ الأسد ينتخب رئيساً لولاية ثالثة.

20 ـ 26 شباط/فبراير 1987: عودة الجيش السوري إلى بيروت الغربية.

14 آذار/مارس 1989: الجنرال ميشال عون على رأس حكومة عسكرية

مسيحية، يشن «حرب التحرير» على القوات السورية الموجودة في لبنان.

22 تشرين الأول/أكتوبر 1989: اتفاقيات الطائف بين اللبنانيين أقامت توازناً جديداً بين الطوائف وحددت إطار الحضور السوري.

24 تشرين الأول/أكتوبر 1989: انتخاب الرئيس اللبناني الياس الهراوي. تعديل الدستور لأجل تمديد ولايته ثلاث سنوات في تشرين الأول/أكتوبر 1995.

2 آب/أغسطس 1990: القوات العراقية تجتاح الكويت. سوريا تنضم إلى التحالف الموالي لأميركا ضد العراق.

13 تشرين الأول/أكتوبر 1990: على أثر هجوم سوري - لبناني، الجنرال عون يزاح عن الحكم ويلجأ إلى فرنسا. نهاية الحرب الأهلية اللبنانية.

4 أيار/مايو 1991: القانون رقم 10 الذي يشجع، الاستثمارات الأجنبية في سوريا.

22 أيار/مايو 1991: توقيع معاهدة الأخوة والتنسيق والتعاون بين لبنان وسوريا. التي تكرس دور دمشق المركزي في بلد الأرز.

30 تشرين الأول/أكتوبر 1991: افتتاح مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأدنى.

2 كانون الأول/ديسمبر 1991: إعادة انتخاب حافظ الأسد على رأس الدولة لولاية رابعة.

أيلول/سبتمبر 1992: إجراء أول انتخابات تشريعية لبنانية بعد الحرب. الشيعي نبيه بري، حليف دمشق، ينتخب رئيساً لمجلس النواب، ورفيق الحريري يصبح رئيساً للحكومة.

21 كانون الثاني/يناير 1994: وفاة باسل الأسد، الابن الأكبر للرئيس، في حادث سير.

1994 - 1995: محادثات سلام سورية - إسرائيلية. رابين يوافق على إعادة

نجد الجولان إلى سوريا وعلى علاقات دبلوماسية وترتيبات أمنية مع دمشق. هذا التفاهم الذي تم برعاية الولايات المتحدة ظل معروفاً باسم «وديعة رابين».

4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995: اغتيال إسحق رابين في تل أبيب من قبل يهودي متطرف يرفض الصلح مع العرب.

15 تشرين الأول/أكتوبر 1998: انتخاب الجنرال إميل لحود رئيساً لجمهورية لبنان، خلفاً للرئيس الياس الهراوي.

10 شباط/فبراير 1999: إعادة انتخاب حافظ الأسد لولاية جديدة.

15ـ16 كانون الأول/ديسمبر 1999: استئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية المتوقفة منذ 1996. تل أبيب ترفض تطبيق القرارات الدولية.

24 أيار/مايو 2000: إسرائيل تسحب قواتها من جنوب لبنان تحت ضغط حزب الله، بعد احتلال دام 22 سنة.

10 حزيران/يونيو 2000: وفاة حافظ الأسد. يحل محله ابنه بشار. بداية «ربيع دمشق»، مرحلة قصيرة من الانفتاح السياسي تتميز بظهور عشرات من منتديات النقاش.

14ـ19 حزيران/يونيو 2001: القوات السورية تنسحب من بيروت ومنطقتها، وتبقي 14000 رجل في بقية الأراضي اللبنانية ما عدا الجنوب.

11 أيلول/سبتمبر 2001: سوريا تباشر تعاوناً أمنياً غير مسبوق مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية وتسهم في تفكيك خلايا القاعدة في أوروبا وفي بلدان الخليج.

7 تشرين الأول/أكتوبر 2001: قوات حلف الأطلسي تجتاح أفغانستان.

8 تشرين الأول/أكتوبر 2001: سوريا عضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي.

31 كانون الأول/ديسمبر 2001: البنتاغون يعرض على الكونغرس الاستراتيجيا

النووية الأميركية الجديدة، التي تجيز استعمال السلاح الذري ضد سبعة بلدان من بينها سوريا.

أول حزيران/يونيو 2002: الرئيس جورج بوش يعلن مذهب «الحرب الاستباقية».

21 آذار/مارس 2003: بدء الغزو الأميركي للعراق. سوريا تستنكر التدمير المنهجي للعراق وتعارض هذه الحرب. واشنطن تتهم دمشق بزعزعة استقرار المنطقة وتهددها بالتدخل العسكري.

17 نيسان/أبريل 2003: عودة رفيق الحريري إلى رئاسة الحكومة التي كان قد غادرها مع وصول إميل لحود إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية.

7 تشرين الأول/أكتوبر 2003: إسرائيل تقصف مخيماً للتدريب مهجوراً في المنطقة الحدودية السورية ـ اللبنانية في عين الصالح.

12 كانون الأول/ديسمبر 2003: تحت ضغط اللوبي الموالي لإسرائيل (AIPAC)، يقر الكونغرس قانون محاسبة سوريا الذي يفرض على دمشق عقوبات اقتصادية، وذلك بـ 398 صوتاً مقابل 4 أصوات.

3 أيلول/سبتمبر 2004: تعديل دستوري يمدد وية إميل لحود ثلاث سنوات. صدور القرار 1559 عن مجلس الأمن الدولي الذي يستهدف سوريا ضمنياً ويدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية من لبنان.

26 تشرين الأول/أكتوبر 2004: عمر كرامي يؤلف حكومة لبنانية جديدة، بعد استقالة رفيق الحريري.

14 شباط/فبراير 2005: اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري في بيروت. يوجه اتهام إلى سوريا، وسوريا تكذب الاتهام، وتسحب قواتها من لبنان تحت الضغط الدولي.

28 شباط/فبراير 2005: تحت ضغط الشارع حكومة كرامي تستقيل.

5 آذار/مارس 2005: بشار الأسد يعلن إعادة انتشار القوات السورية نحو البقاع ثم انسحابها الكامل إلى الحدود السورية.

24 نيسان/أبريل 2005: سوريا تكمل انسحابها من لبنان.

حزيران/يونيو 2005: المؤتمر العاشر لحزب البعث يتبنى تطبيق «اقتصاد سوق اجتماعي». المصارف الخاصة تعود إلى سوريا بعد غياب دام أربعين سنة.

تموز/يوليو ـ آب/أغسطس 2006: إسرائيل تشن هجوماً واسعاً على حزب الله وتقصف لبنان بضراوة. حزب الله يدك بالصواريخ شمال الدولة العبرية. الهجوم الإسرائيلي يمنى بفشل ذريع.

أول كانون الأول/ديسمبر 2006: خسائر الأميركيين في العراق تزيد عن 3000 قتيل و22.000 جريح بين العسكريين منذ بدء الاجتياح.

كانون الثاني/يناير 2007: تقرير بيكر ـ هاملتون المشترك بين الحزبين في الولايات المتحدة يوصي باستئناف الحوار مع دمشق.

6 أيلول/سبتمبر 2007: إسرائيل تقصف موقعاً سوريا تدعي أنه يؤوي منشآت نووية. سوريا تكذب الادعاء.

29 أيار/مايو 2007: بشار الأسد ينتخب مرة ثانية لرئاسة الجمهورية.

28ـ29 آذار/مارس 2008: قمة عربية في دمشق. نهاية العزلة الدبلوماسية لسوريا تبدأ.

12ـ15 تموز/يوليو 2008: الرئيس بشار الأسد في فرنسا لإطلاق قمة الاتحاد لأجل المتوسط. هذه الزيارة تؤكد نهاية عزلة سوريا الدبلوماسية.

3ـ4 أيلول/سبتمبر 2008: الرئيس ساركوزي يزور دمشق.

15 تشرين الأول/أكتوبر 2008: الرئيس بشار الأسد يعلن إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان.

كانون الأول/ديسمبر 2008 ـ كانون الثاني/يناير 2009: إسرائيل تشن هجوماً واسعاً على قطاع غزة الذي تحكمه حماس. العملية العسكرية الإسرائيلية تفشل، لكن غزة مدمرة.

27ـ29 نيسان/أبريل 2009: سوريا وتركيا تجريان مناورات عسكرية مشتركة على حدود البلدين.

13 تشرين الأول/أكتوبر 2009: سوريا وتركيا توقعان على اتفاقية لحرية التنقل تعفي رعايا البلدين من تأشيرة الدخول.

20 شباط/فبراير 2010: رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون يزور دمشق مع ثلاثين من رؤساء المؤسسات.

25 شباط/فبراير 2010: قمة ثلاثية في دمشق بين الرئيسين بشار الأسد ومحمود أحمدي نجاد والأمين العام لحزب الله حسن نصرالله. إعداد استراتيجيا دفاعية مشتركة في مواجهة إسرائيل. سوريا وإيران تقرران إلغاء تأشيرات الدخول لرعايا البلدين.

11ـ12 أيار/مايو 2010: الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف يزور دمشق ويقرر مع نظيره السوري إنشاء مجلس للتعاون الاستراتيجي بين البلدين.

17 أيار/مايو 2010: الاتفاق الإيراني ـ البرازيلي ـ التركي يلحظ إجراء تبادل في تركيا لـ 1200 كلغ من الأورانيوم الإيراني الضعيف التخصيب (3.5%) مقابل 120 كلغ من الوقود المخصب بنسبة 20% من قِبل الدول الكبرى. رفضت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي هذا الاتفاق وأخذت تبحث في الوقت ذاته مسألة فرض عقوبات جديدة على إيران.

9 حزيران/يونيو 2010: مجلس الأمن الدولي يفرض على إيران، للمرة الرابعة من 2006، عقوبات اقتصادية جديدة. أقر المجلس مشروع القرار الذي أعدته الولايات المتحدة وتبنته كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، بأكثرية 12 صوتاً ومعارضة دولتين،

وامتناع واحدة عن التصويت. البرازيل وتركيا اقترعتا ضد المشروع، ولبنان امتنع عن التصويت.

10 حزيران/يونيو 2010: سوريا وتركيا ولبنان والأردن توقع على اتفاقية لحرية التبادل.

حزيران/يونيو 2010: الرئيس بشار الأسد يقوم بجولة في أميركا اللاتينية (فنزويلا، كوبا، البرازيل، الأرجنتين) حيث توجد جالية سورية يبلغ تعدادها حوالى 6 ملايين شخص.

Repères bibliographiques

La bibliographie en français concernant la Syrie est extrêmement réduite. Dans les parutions récentes, nous tenons à mentionner le livre de Marie-Thérèse Oliver-Saidi comme un ouvrage de référence : *Le Liban et la Syrie au miroir français (1946-1991)*, Paris, L'Harmattan, 2010. Les publications le l'IFPO (Institut français du Proche-Orient) constituent le pôle d'excellence concernant les études syriennes[1].

Ouvrages et articles généraux

Ali Allawi, *The Occupation of Iraq : Winning the War, losing the Peace*, Yale University Press, New Haven and London, 2007.

Alain Badiou, *De quoi Sarkozy est-il le nom?* Paris, Nouvelles Editions Lignes, 2007.

Hassan Balawi, *Gaza, dans les coulisses du mouvement national palestinien*, Paris, Denoël, 2008.

Roland Barthes, *Mythologies*, Paris, Le Seuil, 1957.

Georges Bataille, *La Part maudite*, Paris, Minuit, 1967.

Isaac Ben-Israël, *Philosophie du renseignement. Logique et morale de l'espionnage*, Paris, éditions de l'Eclat, 1999.

Jean-Marie Benjamin, *Irak, l'apocalypse*, Paris, Editions Favre, 1999

Jacques Brosse, *Histoire de la chrétienté d'Orient et d'Occident*, Paris, Albin Michel, 1995.

Yaacov Caroz, *Moukhabarat. Les services secrets arabes*, Montréal, Stanké, 1978.

Zaki Chehab, *Inside Hamas*, Londres, I.B. Tauris, 2007.

Alain Chouet, *La Sagesse de l'espion*, Paris, LŒil neuf éditions, 2010.

–, « Contre le terrorisme, il faut résoudre les conflits régionaux », débat avec Michel Rougier animé par Yann Mens in *Alternatives internationales*, n° 41, 12/2008, Paris.

1. Site internet : http ://ifporient.org

–, « La coopération antiterroriste transatlantique, entre succès techniques et interrogations politiques », in *Sécurité globale*, n° 4, La Documentation française, Paris, juillet 2008.
–, « Le terrorisme, mal du siècle ou art renouvelé de la guerre », in *Pour une stratégie globale de sécurité nationale*, ouvrage collectif sous la direction de Nicolas Arpagian, Paris, Dalloz, « Présage », avril 2008.
–, « Les services extérieurs face à la menace terroriste » in *Défense-Union IHEDN*, n° 130, novembre-décembre 2007, Paris.
–, « La défense nationale face aux nouvelles menaces stratégiques non militaires », in *Revue de l'électricité et de l'électronique*, n° 10, novembre 2007, Paris.
–, « Pourquoi l'Iran aura la bombe », note d'analyse pour l'ESISC (European Security Intelligence and Strategy Center), Bruxelles, mai 2007.
–, « La guerre contre la terreur est-elle la mère de toutes les guerres ? », note d'analyse pour l'ESISC (European Security Intelligence and Strategy Center), Bruxelles, août 2006.
–, « L'Association des Frères musulmans, chronique d'une barbarie annoncée », note d'analyse pour l'ESISC (European Security Intelligence and Strategy Center), Bruxelles, mars 2006.
–, « "How?" or "Why?", two key questions in rethinking homeland security », in *Changing Identities – Evolving Values*, ouvrage collectif sous la direction d'Esther Brimmer, Center for Transatlantic Relations, SAIS, Johns Hopkins University, 2006, Washington DC.
–, « La violence islamiste est-elle soluble dans le judiciaire ? », contribution au bulletin novembre 2004 de l'Union syndicale des magistrats, février 2005, Paris.
–, « Terrorismes islamistes, la religion en otage », in *Questions internationales*, n° 8, La Documentation française, juillet 2004, Paris.
–, « Violence islamique et réseaux du terrorisme international », in *Politique étrangère*, n° 3-4/2003, revue de l'IFRI, décembre 2003, Paris.
–, « L'Islam confisqué », in *Moyen-Orient : médiations, migrations, démocratisations*, sous la direction de R. Bocco et M.R. Djalili, Paris, PUF, mai 1994.
–, « Syria : The impact of wielding power on Alawi cohesiveness », in *Daily report supplement of the FBIS*, University of Michigan (Detroit), Octobre 1995.
Pierre Clastres, *La Société contre l'Etat*, Paris, Minuit, 1974.
Bill Clinton, *Ma vie*, Paris, Odile Jacob, 2004.
John K. Cooley, *CIA et jihad, 1950-2001*, Paris, Autrement, 2002.
Charles Corm, *6000 ans de génie pacifique au service de l'humanité*, Editions de la revue phénicienne, 1949.
Georges Corm, *Histoire du pluralisme religieux dans le bassin méditerranéen*, Librairie orientaliste Paul Geuthner, 1998.
–, *La Méditerranée, espace de conflit, espace de rêve*, Paris, L'Harmattan, 2002.
–, *Orient-Occident, la fracture imaginaire*, Paris, La Découverte, 2002.

–, *La Question religieuse au XXIe siècle*, Paris, La Découverte, 2006.
–, *L'Europe et le mythe de l'Occident. La construction d'une histoire*, Paris, La Découverte, 2009.
Uri Dan, *Mossad, 50 ans de guerre secrète*, Paris, Les Presses de la Cité, 1995.
Mahmoud Darwich, *Etat de siège*, Arles, Actes Sud, 2004.
Moshe Dayan, *Histoire de ma vie*, Paris, Fayard, 1970.
Luc Debieuvre, *A Safer World?*, South Street Press/Garnet Publishing, 2006.
Régis Debray, *A un ami israélien*, Paris, Flammarion, 2010.
Hichem Djaït, *La Grande Discorde. Religion et politique dans l'Islam des origines*, Paris, Gallimard, 1989.
Jean Duvignaud, *L'Anomie. Hérésie et subversion*, Paris, Anthropos, 1973.
Bernard Eck (dir.), *Le Massacre, objet d'histoire*, Paris, Gallimard, 2005.
Dominique Eddé, *Pourquoi il fait si sombre ?*, Paris, Le Seuil, 1999.
Rachid El-Daïf, *Passage au crépuscule*, Arles, Actes Sud, 1992.
Jean-Michel Foulquier, *Arabie Saoudite, la dictature protégée*, Paris, Albin Michel, 1995.
Alain Gresh et Dominique Vidal, *Les 100 portes du Proche-Orient*, Paris, Autrement, 1998.
Joseph Henrotin (dir.), *Au risque du chaos. Leçons politiques et stratégiques de la guerre d'Irak*, Paris, Armand Colin, 2004.
Seymour Hersh, *Chain of command*, Penguin Books Ltd, 2005.
Fereydoun Hoveyda, *Que veulent les Arabes ?*, Paris, éditions First, 1991.
Gilles Kepel, *Le Prophète et le Pharaon*, Paris, Le Seuil, 1993.
Rashid Khalidi, *Palestine. Histoire d'un Etat introuvable*, Arles, Actes Sud, 2007.
Henry Kissinger, *Les Années de renouveau*, Paris, Fayard, 2000.
Stéphane Lacroix, *Les Islamistes saoudiens. Une insurrection manquée*, Paris, PUF, 2010.
Henry Laurens, *Le Grand Jeu. Orient arabe et rivalités internationales*, Paris, Armand Colin, 1991.
Jean Lartéguy, *Dieu, l'or et le sang*, Paris, Editions Paris Match/Presses de la Cité, 1980.
Léon Lehureaux, *Sur les pistes du désert*, Paris, Librairie Plon, 1928.
Laurence Louër, *Chi'isme et politique au Moyen-Orient*, Paris, Perrin, 2010.
Camille Mansour, *Israël et les Etats-Unis, ou les fondements d'une doctrine stratégique*, Paris, Armand Colin, 1995.
John J. Mearsheimer et Stephen M. Walt, *Le Lobby pro-israélien et la politique étrangère américaine*, Paris, La Découverte, 2007.
Benny Morris, *Victimes. Histoire revisitée du conflit arabo-sioniste*, Paris, Complexe/CNRS, 1999.
John Julius Norwich, *Histoire de la Méditerranée*, Paris, Perrin, 2008.
Victor Ostrovsky et Hoy Claire, *Mossad, un agent des services secrets israéliens parle*, Paris, Les Presses de la Cité, 1990.

Karim Pakradouni, *Le Piège. De la malédiction libanaise à la guerre du Golfe*, Paris, éditions FMA/Grasset, 1991.
Ilan Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine*, Oneworld Publications Limited, 2006.
Pierre Péan et Richard Labévière, *Bethléem en Palestine*, Paris, Fayard, 1999.
Pierre Péan, *Le Monde selon K.*, Paris, Fayard, 2009.
Avi Primor, *Le Triangle des passions. Paris, Jérusalem, Berlin*, Paris, Bayard, 2000.
Pierre Razoux, *Tsahal. Nouvelle histoire de l'armée israélienne*, Paris, Perrin, 2006.
Myriam Revault d'Allonnes, *Pourquoi nous n'aimons pas la démocratie*, Paris, Le Seuil, 2010.
Bernard Rougier, *Qu'est-ce que le salafisme ?*, Paris, PUF, 2008.
Edward Saïd, *Orientalism*, New York, Random House, 1978.
Philippe de Saint-Robert, *Le Jeu de la France*, Paris, Juliiard, 1967.
Ghassan Salamé, *Quand l'Amérique refait le monde*, Paris, Fayard, 2005.
Shlomo Sand, *Comment le peuple juif fut inventé*, Paris, Fayard, 2008.
Eric Sarner (dir.), *Villes en guerre*, Paris, Autrement, 1986.
Patrick Seale, *La Lutte pour l'indépendance arabe. Riad el-Solh et la naissance du Moyen-Orient moderne*, Paris, Fayard, 2010.
Tom Seguev, *1967. Israel, the War and the Year that transformed the Middle East*, Metropolitan Books, 1977.
Desmond Seward, *Les Chevaliers de Dieu. Les ordres religieux militaires du Moyen Age à nos jours*, Paris, Perrin, 2008.
Walter Scott, *Richard en Palestine*, Paris, Jouvet et Cie, Garnier Frères, libraires-éditeurs, 1913.
Bouthaina Shaaban, *Arab Women talk about their Lives*, First Midland Book Editions, 1991.
Yitzhak Shamir, *Ma vie pour Israël. Mémoires de combat*, Paris, Ramsay, 2000.
Moshe Sharett, *Journal*, Tel-Aviv, Editions Maariv, 1978, 8 vol.
Jean Soler, *La Violence monothéiste*, Paris, Editions de Fallois, 2009.
Gordon Thomas, *Histoire secrète du Mossad, de 1951 à nos jours*, Paris, Nouveau Monde éditions, 2006.
–, *Les Armes secrètes de la CIA. Tortures, manipulations et armes chimiques*, Paris, Nouveau Monde éditions, 2006.
Sun Tzu, *L'Art de la guerre*, Paris, Flammarion, 1972.
Jean-Pierre Valognes, *Vie et mort des chrétiens d'Orient, des origines à nos jours*, Paris, Fayard, 1994.
Dominique Vidal et Joseph Algazy, *Le Péché originel d'Israël. L'expulsion des Palestiniens revisitée par les « nouveaux historiens » israéliens*, Paris, L'Atelier, 2001.
Stéphane Yerasimos, *Questions d'Orient, frontières et minorités, des Balkans au Caucase*, Paris, La Découverte, 1993.
Jean Ziegler, *La Haine de l'Occident*, Paris, Albin Michel, 2008.

Général Andréa, *La Révolte druze et l'insurrection de Damas, 1925-1926*, Paris, Payot, 1937.
Fabrice Balanche, *La Région alaouite et le pouvoir syrien*, Paris, Karthala, 2006.
Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics*, Princeton University Press, 1999.
Anne-Marie Bianquis, *Damas. Miroir brisé d'un Orient arabe*, Paris, Autrement, 1993.
Lenka Bokova, *La Confrontation franco-syrienne à l'époque du mandat (1925-1927)*, Paris, L'Harmattan, 1990.
Lucien Bitterlin, *Hafez al-Assad. Le parcours d'un combattant*, Les éditions du Jaguar, 1986.
Vincent Cloarec, *La France et la question de Syrie (1914-1918)*, Paris, CNRS-éditions, 2002.
Helena Cobban, *The Israeli-Syrian Talks (1991-1996) and Beyond*, United States Institute of Peace Press, 1999.
Marwa Daoudy, *Le Partage des eaux entre la Syrie, la Turquie et l'Irak. Négociation, sécurité et asymétrie des pouvoirs*, Paris, CNRS-Editions, 2005.
Gérard Degeorges, *Damas, des Ottomans à nos jours*, Paris, L'Harmattan, 1977.
Laurence Deonna, *Syriennes, Syriens (1992-1994)*, Paris, éditions Zoé, 1995.
Caroline, Donati, *L'Exception syrienne. Entre modernisation et résistance*, Paris, La Découverte, 2009.
Alan George, *Syria : Neither Bred nor Freedom*, Zed Books, 2003.
Derek Hopwood, *Syria 1945-1986. Politics and Society*, Londres, Unwin Hyman, 1988.
Daniel Le Gac, *La Syrie du général Assad*, Bruxelles, Complexe, 1991.
Barah Mikaïl, *La Syrie en cinquante mots clés*, Paris, L'Harmattan, 2009.
Alice Poulleau, *Damas sous les bombes. Journal d'une Française pendant la révolte syrienne (1924-1926)*, Bretteville frères, imprimeurs (rue de la République, Yvetot), 1927.
Edmond Rabbath, *Unité syrienne et devenir arabe*, Paris, Librairie Marcel Rivière et Cie, 1937.
Philippe Rondot, *La Syrie*, Paris, PUF, 1978.
Patrick Seale, *The Struggle for Syria*, Oxford University Press, 1965.
–, *Assad of Syria : The Struggle for the Middle East*, Londres, I.B. Tauris & Co. Ltd, 1988.
Ghassan Shami, *In the Lands of Mar Maron*, Al-Fanar, 2010.
Jean et Jérôme Tharaud, *Alerte en Syrie !*, Paris, Librairie Plon, 1937.
Pierre Vallaud et Xavier Baron, *Atlas géostratégique du Proche et du Moyen-Orient*, Beyrouth, Presses de l'université Saint-Joseph, 2009.
Stéphane Valter, *La Construction nationale syrienne*, Paris, CNRS-Editions, 2002.

Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria. Politics and Society under Assad and Ba'th Party*, Londres, Tauris Publishers, 1996.
Constantin-François Volney, *Voyage en Egypte et en Syrie*, Paris, Mouton et Cie, 1959.
Eyal Zisser, *Commanding Syri. Bashar A-Assad and the First Years in Power*, Londres, I.B. Tauris, 2007.

Ouvrages sur le Liban

Selim Abou, *Liban déraciné. Immigrés dans l'autre Amérique*, Paris, Plon, « Terre humaine », 1978.
–, *Béchir Gémayel ou l'esprit d'un peuple*, Paris, Anthropos, 1984.
Joseph Abou Khalil, *Les Maronites dans la guerre du Liban*, Beyrouth, EDIFRA, 1992.
Denise Ammoun, *Histoire du Liban contemporain* (tomes I et II), Paris, Fayard, 2004.
Général Aoun (entretiens avec Frédéric Domont), *Une certaine vision du Liban*, Paris, Fayard, 2007.
Roger J. Azzam, *Liban, l'instruction du crime. Trente ans de guerre*, Editions Cheminements, 2005.
Ahmad Beydoun, *Le Liban. Itinéraires dans une guerre incivile*, Paris, Editions Karthala/CERMOC, 1993.
Nicholas Blanford, *Killing Mr Lebanon*, Londres, I.B. Tauris, 2006.
Henry Bordeaux, *Yamilé sous les cèdres*, Paris, Plon, 1923.
Camille Chamoun, *Crise au Moyen-Orient*, Paris, Gallimard, 1963.
Walid Charara et Frédéric Domont, *Le Hezbollah, un mouvement islamo-nationaliste*, Paris, Fayard, 2004.
Michel Chebli, *Une histoire du Liban à l'époque des émirs (1635-1841)*, éditions de Beyrouth, 1955.
Georges Corm, *Le Liban contemporain. Histoire et société*, Paris, La Découverte, 2003.
Franck Debié et Pieter Danuta, avec la collaboration d'Eric Verdeil, *La Paix et la crise : le Liban reconstruit ?*, Paris, PUF, 2003.
Boutros Dib (dir.), *Histoire du Liban. Des origines au xx^e siècle*, Paris, éditions Philippe Rey, 2006.
Pierre Dufour, *La France au Levant. Des croisades à nos jours*, Paris, Pygmalion, 2001.
Nathalie Duplan et Valérie Raulin, *Le Cèdre et la croix. Jocelyne Khoueiry, une femme de combat*, Paris, Presses de la Renaissance, 2005.
Henri Eddé, *Le Liban d'où je viens*, Paris, Buchet-Chastel, 1997.
Rachid El-Daïf, *Learning english*, Arles, Actes Sud, 1998.
Georges Farchakh, *Oum Farès, une mère dans la tourmente libanaise*, Paris, Publisud, 1995.
–, *Sleimane Frangieh 1992-2002*, Editions Bissan, 2004.
Ali Fayyad, *Fragile States. Dilemmas of Stability in Lebanon and the Arab World*, International NGO Training and Research Center, 2008.

Jean Feki et Arnaud de Ficquemont, *Géopolitique du Liban*, Editions Studyrama, 2008.
Amine Gémayel, *L'Offense et le pardon*, Paris, Gallimard, 1988.
Marwan Harb, *Le Chehabisme ou les limites d'une expérience de modernisation politique du Liban* (Prix Samir Kassir 2008).
Paul-Marc Henry, *Les Jardiniers de l'enfer*, Paris, Olivier Orban, 1984.
Bernard Heyberger (dir.), *Chrétiens du monde arabe. Un archipel en terre d'Islam*, Paris, Autrement, 2003.
Hala Jaber, *Hezbollah*, Londres, Fourth Estate, 1997.
Kamal Joumblatt, *Pour le Liban*, Paris, Stock, 1978.
Samir Kassir, *Histoire de Beyrouth*, Paris, Fayard, 1999.
–, *La Guerre du Liban. De la dissension nationale au conflit régional*, Editions Karthala/CERMOC, 1994.
Gérard D. Khoury, *La France et l'Orient arabe, naissance du Liban moderne*, Paris, Armand Colin, 1992.
–, *Une tutelle coloniale. Le mandat français en Syrie et au Liban (Ecrits politiques de Robert de Caix)*, Paris, Belin, 2006.
–, *La France et l'Orient arabe. Naissance du Liban moderne 1914-1929*, Paris, Albin Michel, 2009.
Robert Khouri, *Liban 1860. Chronique des événements*, Editions Daccache, 2003.
Boutros Labaki et Khalil Abou Rjeily, *Bilan des guerres du Liban, 1975-1990*, Paris, L'Harmattan, 1993.
Annie Laurent et Antoine Basbous, *Guerres secrètes au Liban*, Paris, Gallimard, 1987.
Amin Maalouf, *Le Rocher de Tanios*, Paris, Grasset, 1993.
Alain Ménargues, *Les Larmes de la colère*, Paris, Presses de la Cité, 1991.
–, *Les Secrets de la guerre du Liban. Du coup d'Etat de Bachir Gémayel aux massacres des camps palestiniens*, Paris, Albin Michel, 2004.
Patrick Meney, *Même les tueurs ont une mère*, Paris, La Table ronde, 1986.
Franck Mermier et Elisabeth Picard (dir.), *Liban, une guerre de 33 jours*, Paris, La Découverte, 2007.
Franck Mermier et Christophe Varin (dir.), *Mémoires de guerres au Liban (1975-1990)*, Arles, Actes Sud, 2010.
Sabrina Mervin (dir.), *Le Hezbollah, état des lieux*, Arles, Actes Sud, 2008.
René Naba, *Rafic Hariri, un homme d'affaires Premier ministre*, Paris, L'Harmattan, 1999.
Alexandre Najjar, *L'Ecole de la guerre*, Paris, Balland, 1999.
Nahida Nakad, *A la recherche du Liban perdu*, Paris, Calmann-Lévy, 2008.
Kovacs Nassif Tar, *Les Rumeurs dans la guerre du Liban. Les mots de la violence*, Paris, CNRS-éditions, 1998.
Barbara Newman, *The Covenant. Love and Death in Beyrouth*, New York, Crown Publishers, INC, 1989.
Karim Pakradouni, *La Paix manquée. Le mandat d'Elias Sarkis (1976-1982)*, Editions FMA, 1984.
Pierre Pinta, *Introduction au Liban, le Pays des cèdres*, Editions Olizane, 1994.

Na'ïm Qâssem, *Le Hezbollah, la voie, l'expérience, l'avenir*, Editions Abouraq, 2008.
Jonathan Randal, *La Guerre de mille ans. Jusqu'au dernier chrétien, jusqu'au dernier marchand, la tragédie du Liban*, Paris, Grasset, 1984.
René Ristelhueber, *Traditions françaises au Liban*, Paris, Librairie Félix Alcan, 1918.
Bernard Rougier, *Le jihad au quotidien*, Paris, PUF, 2004.
Kamal Salibi, *Une maison aux nombreuses demeures. L'identité libanaise dans le creuset de l'histoire*, Editions Naufal, 1989.
–, *Histoire du Liban du* XVII*e siècle à nos jours*, Editions Naufal, 1998.
Albert Sara, *Liban, survol de trente années tragiques*, Bruxelles, Foyer oriental chrétien, 2002.
Régina Sneifer, *Guerres maronites, 1975-1990*, Paris, L'Harmattan, 1995.
–, *J'ai déposé les armes. Une femme dans la guerre du Liban*, Paris, L'Atelier, 2006.
Bendiab Taleb, *Le Liban à la veille de la guerre civile. Journal d'un ambassadeur 1967-1970*, Casbah-Editions, 2007.
Toufic Touma, *Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban, du* XVII*e siècle à 1914* (tomes I et II), Beyrouth, Publications de l'université libanaise, 1986.
Ghassan Tuéni, *Une guerre pour les autres*, Paris, JC Lattès, 1995.
Eric Verdeil, Ghaleb Faour et Sébastien Velut, *Atlas du Liban*, Institut français du Proche-Orient (IFPO), 2007.
Massoud Younes, *Ces morts qui nous tuent. La vengeance du sang dans la société libanaise contemporaine*, éditions Almassar, 1999.

Articles divers

A Clean Break : A New Strategy for Securing the Realm, Institute for Advanced Strategic and Political Studies, 8 juillet 1996.
Al-Qaïda dans le texte, présenté par Gilles Kepel, Paris, PUF, 2005.
Charte du parti Ba'ath arabe socialiste, www.baath-party.org/old/constitution2.htm.
Coping with Crumbling States : A Western and Israeli Balance-of-Power Strategy for the Levant, Institute for Advanced Strategic and Political Studies, décembre 1996.
FMA/*Les Fiches du monde arabe*, Lucien George.
Géostratégiques n° 22 : *La géostratégie au « Grand Moyen-Orient »*, Publication trimestrielle de l'Institut d'études stratégiques, février 2009.
Histoire, sociétés et pouvoir aux Proche et Moyen Orient (tomes I et II), Librairie orientaliste Paul Geuthner S.A., 2001.
La France face au terrorisme. Livre blanc du Gouvernement sur la sécurité intérieure face au terrorisme, La Documentation française, 2006.
La pensée de Midi, « Beyrouth XXIe siècle », n° 20, mars 2007, Arles, Actes Sud.
*La Nouvelle Société libanaise dans la perception des Fa'aliyat (Decision

Makers) des communautés chrétiennes (tomes I, II et III), Bibliothèque de l'université Saint-Esprit, Kaslik, Liban, 1984.
Revue d'études palestiniennes, n° 5, automne 1982.
Revue d'études palestiniennes, n° 85, automne 2002.
Les Cahiers de l'Orient, « Les paradoxes libanais », n° 52, 4e trimestre 1998.
Les Cahiers de l'Orient, « Liban, Syrie/Israël. Entre le conflit et l'entente », n° 11, 3e trimestre 1988.
Les Temps Modernes, « Le conflit israélo-arabe » (dossier), n° 253, 1967.
L'Histoire, « Rome et les barbares », n° 327, janvier 2008.
L'Irak assiégé, les conséquences mortelles de la guerre et des sanctions, éditions Parangon, 2003.
L'Orient-Le Jour (numéro spécial), « Identité, pluralisme, Etat de droit. L'avenir en points d'interrogation », mars 2007.
L'Orient-Le Jour (numéro spécial), « Réinventer le Liban », mars 2008.
Rebuilding America's Defences, Strategy, Forces and Resources for a New Century. A Report of The Project for The New American Century, septembre 2000.
« Reconstruire Beyrouth. Les paris sur le possible », sous la direction de Nabil Beyhum, *Etudes sur le monde arabe*, n° 5, Maison de l'Orient, 1991.
Revue du monde musulman et de la Méditerranée, « Etat moderne, nationalismes et islamismes », Edisud, n° 68-69, juin 1994.
Revue *Maghreb/Machrek*, « Liban, la montée des périls », n° 192, été 2007, éditions Choiseul.
Revue *Maghreb/Machrek*, « La Syrie, ouverture ? », n° 203, printemps 2010, éditions Choiseul.

المحتويات

قلة هم الغربيون القادرون على تحديد موقع سوريا على الخريطة من دون تردّد، وأقل منهم، أيضاً، أولئك الذين يعرفون تاريخها. لقد دأبت وسائل الإعلام الغربية على وصفها بالدكتاتورية الممسوخة والمنتمية إلى «محور الشر». هذه البلاد التي هي ملتقى الحضارات المصرية والفارسية واليونانية والرومانية والبيزنطية والتركية ظلت على مدى نحو ثلاثين سنة تحت إدارة فرنسية. وتبقى سوريا أيضاً مهداً للمسيحية، يعيش فيها اليوم نحو مليوني مسيحي يمارسون شعائرهم الدينية بحرية تامة؛ فهذه البلاد هي في الواقع إحدى الدول العربية العلمانية النادرة التي تضمن لكل مواطنيها رجالاً ونساءً، وأياً تكن طائفتهم، المساواة في دخول الوظائف العامة والخاصة.

إن الصورة التي يرسمها هذا الكتاب لسوريا اليوم، والتي جاءت ثمرة جهد استمرّ عدة سنوات من المعاينة على الأرض والاستناد إلى مصادر غير معروفة من قبل، وإلى أحاديث حصرية مع شهود أساسيين، من بينهم الرئيس بشار الأسد، تقدّم إضاءة فريدة من نوعها على الوضع الراهن في الشرق الأدنى اليوم. فمنذ ولادة القومية العربية وقيام إسرائيل، وصولاً إلى «الإرث الملغوم» الذي خلّفه حافظ الأسد، وتداعيات سقوط بغداد سنة 2003، يكشف لنا المؤلفان، أيضاً، كيف أن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري سهّل محاولة الإطاحة بالنظام السوري، وكيف أسهمت «الحرب العالمية على الإرهاب» في تفاقم الفوضى العالمية.

ومع ذلك، عادت سوريا بلا أدنى شك إلى ما كانت عليه كبلد محوري في الشرقين الأدنى والأوسط، ولقد آن الأوان لكي نحسن معرفتنا بها.

ريشار لابيفيير هو رئيس تحرير مجلة دفاع، وهي مجلة مدققي IHEDN (معهد دروس الدفاع الوطني العليا) ومتخصص في شؤون الشرقين الأدنى والأوسط، وصاحب نحو خمسة عشر كتاباً بينها: دولارات الإرهاب: الولايات المتحدة والإسلاميون، ومجزرة إهدن أو لعنة العرب المسيحيين.

طلال الأطرش هو كاتب ومراسل للصحافة الفرنسية واللبنانية في دمشق. حائز على جائزة لورانزو ناتالي للعام 2007 من قبل الاتحاد الأوروبي. وقد عمل لعدة سنوات كمراسل لـ"راديو فرنسا الدولية"، و"وكالة فرانس برس"، وصحيفة "L'Humanité" التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي، ومجلة "Magazine" اللبنانية، وقناتَي التلفزيون الفرنسيتين "BFM TV" و "TV5".

